

في نقد الرواية

اللاهوتية الاستشراقية

كل الحقيقة للجماهير

AL-HADAF

عقد على الانتفاضات العربية:

الشعارات لاتزال في الميادين



مهند أبو غوش للهدف:

انتصارنا الوحيد كشعب إننا بقينا رغم كل مصائبنا شعبا واحدا





## عقد على الانتفاضات العربية الشعارات لا تزال في الميادين



## فلسطين والفلسطينيون: الخصوصية في عمقها العربي

الخصوصية الفلسطينية التي نتجت إثر النكبة والتي تمثلت بضرب الوجود المادي والمعنوي لشعبنا؛ من خلال عمليات التطهير والتهجير الممنهجة التي مارستها عصابات الحركة الصهيونية، وأدت إلى تشتت شعبنا في تجمعات متباينة ومختلفة داخل وخارج فلسطين؛ ففي الوقت الذي خضع من بقي في المناطق المحتلة داخل ما سمي «الخط الأخضر» للحكم العسكري الصهيوني المشدد حتى عام 1966، خضع كل من لجأ للصفة إلى الحكم الأردني وقوانينه الخاصة، فيما خضع من لجأ لقطاع غزة إلى الحكم المصري وقوانينه الخاصة، وهكذا كل من لجأ إلى الأردن ولبنان وسوريا ومصر وغيرها من بلدان اللجوء، حيث خضع كل تجمع للمؤثرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجغرافيا التي لجأ إليها، وما ترتب عليها بعد ذلك من أوضاع خاصة لمجتمع صودرت مقدراته، وضربت بنيته، وتمزق نسيجه الاجتماعي في أصغر مكوناته العائلية والأسرية، وفقدان مصدر إنتاجه الرئيسي كمجتمع زراعي في أغلبه «الأرض» والتي كما تشكل مصدراً لرزقه؛ كما تشكل مصدراً مَعْدِيًا لكيونته وهويته الوطنية وخبرته التاريخية، وترتب على ذلك توزع الاجتهادات والانتماءات والشرعيات.

لم يكن هذا اللجوء وكل ما ترتب عليه من أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية؛ حائلًا من أن تشبه التجمعات الفلسطينية بعضها البعض، مع فروقات طفيفة، حيث الجامع بينها الفقر والقهر بكل أبعاده، وكأن تكامل الأدوار يتطلب أن يفقر ويقهر الفلسطيني مرتين، ولعل اللازمة التي تتكرر بشكل ثابت وعن حق، هي ضرورة إحالة مشاكل وأزمات الشعب الفلسطيني لجذرها السياسي والعدوان الذي واجهه ويواجهه؛ هذا صحيح؛ كونه قدر الشعب الفلسطيني ومحل صراعه، وهنا تقع مسؤولية العامل الذاتي في مفاومة أو مواجهة الحال الذي يتعرض له عبر أشكال شتى، منفردة أو مجتمعة؛ من استئصال وإلغاء واقتلاع وإفكار وقهر واستلاب وتبديد وجود وإلغاء هوية وتفتيت... الخ، من أوصاف لم تطلق عبثًا. على قاعده ما تقدم، فإن الفرضية محل الاختبار هي دور العامل الذاتي في تخفيف أو تسعير الإشكاليات والأزمات التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والذي أبدى ويبدى قدرًا عاليًا من المقاومة والمجاهة والممانعة الطبيعية، فإنه كان باستمرار ينتظر من تعبيراته السياسية وما زال، وخاصة من منظمة التحرير الفلسطينية التي شكلت وطنه المعنوي وأداته التحررية، قبل أن تنزل قيادتها المتنفذة في الحلول التسوية الاستسلامية، أن ترتقي نحو إدارة صراع يصل بهذا الشعب إلى أهدافه الوطنية والاجتماعية، وهذا الطبيعي الذي يفترض أن يحصل أو يصار إليه؛ عبر مسير ثوري شعبي فلسطيني؛ قل نظيره في القرن العشرين، ويبقى السؤال الذي بحاجة إلى جواب: هو كيف صار التعامل مع هذا «الطبيعي»؟ لعل في سؤال الثورة وأبجدياتها بعضًا من جواب في صراع تاريخي وشامل ومفتوح، مع عدو يتجاوز استهدافه للفلسطيني إلى عمقه العربي كما يحصل وحاصل، وهذا ما فتح ويفتح الطريق للانتفاضات «الثورات» العربية التي حددتها ذات الظروف الذاتية والموضوعية التي تخضع لها التجمعات الفلسطينية المختلفة، وهو الثالث المزمّن: الاستعمار، والفقر، والقهر، وأدواته الداخلية والخارجية، لهذا وبعد عقد على انطلاقها ما تزال هذه الانتفاضات ورغم كل المآلات التي وصلتها، شرعية ومشرفة في شعاراتها كما ميادينها، ومنها الطريق إلى فلسطين والوحدة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنساني

## في هذا العدد

### ملف « الفلسطينيين: ظروف مختلفة وواقع متشابه»:

- الهدف تحاور مهند أبو غوش.....6
- مروان عبد العال: نحن اللاجئون.....10
- أنور الخطيب: عودة اللاجئ.....14
- وسام سباعنة: اللاجئون في سوريا.....16
- هاني حبيب: خارج النص - شهداء قيد الحياة.....21
- سمير أبو مدللة: الفقر والبطالة في الضفة وغزة.....22
- محمد كناعنة: خطاب المواطنة تحت الاستعمار.....24
- عرفات الحاج: الفلسطينيون في الأردن في أسر الأساطير.....26
- مكرم خوري مخول: الكل الفلسطينيون وتحديات المستقبل.....28
- سياقات المجزرة: خاص الهدف.....31
- محمد حجازي: الانتخابات الفلسطينية في ميزان السياسة.....33
- محمد صوان: مستقبل فلسطين وشعبها.....32

### ملف «عقد على الانتفاضات العربية»:

- محمد أمباركي: الربيع العربي: المخاض والمآل.....34
- شطب فلسطين: برنامج عمل دول التطبيع: خاص الهدف.....37
- طلال عوكل: في الهدف - ما يزال الوقت مفتوحاً على المتغيرات.....37
- عبد الحسين شعبان: حسابات الحقل والبيدر.....38
- موفق محادين: الحرس الليبرالي والتحالف المدني.....44
- سمير دياب: عشر سنوات على الثورات العربية.....46
- عابد الزريعي: بين الشعارات الصحيحة والحصاد المرير.....48
- عليان عليان: المنطقة العربية بين المؤامرات والمشروع الغربي.....50
- أحمد بهاء الدين شعبان: حديث عن التجربة المصرية.....54



أسما الأديب الشهيد  
غسان كتفاني عام 1969

المشرف العام  
كايد الغول

رئيس التحرير  
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير  
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ  
أحمد مصطفى جابر

المحقق اللغوي  
مهند فوزي أبو شمالة

يسمح النقل وإعادة النشر  
بشرط الإشارة إلى المصدر .

### عناوين بوابة الهدف

غزة - بجوار مستشفى الشفاء -

نهاية شارع الثورة

الهاتف

082836472

البريد الإلكتروني

info@hadfnews.ps

تصدر من دائرة الإعلام المركزي  
في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

كلية

شؤون العدو..

أولى كلماتنا في هذا العدد  أن الشعب الفلسطيني يستحق أن ينعم بحياة اقتصادية واجتماعية، كما بنية سياسية أكثر احترامًا وتقديرًا له، ولتضحياته العظيمة والكبيرة التي قدمها خلال مسيرته الثورية ولا يزال، وأولى ما يستحق أن ينعم به هو أن نعلم العدالة صفوفه، بمعنى أن يتساوى في رغيف الخبز كما المعاناة، وأن تحفظ كرامته، وأن تصان مقدراته وحقوقه، وأن تحقق وحدته، وأن تستثمر كفاءاته وطاقاته، وأن يُصار إلى تحقيق أهدافه الوطنية التحررية والاجتماعية الديمقراطية، وهذا ما لا يقوم به، إلا مؤسسة وطنية محترمة ومقتدرة.

في هذا العدد، تفتح «الهدف» ملقين رئيسيين؛ الأول يتناول: أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية ومتربباتها السياسية في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وفي مواقع اللجوء والشتات. أما الملف الثاني، فكان بمناسبة مرور عقد على الانتفاضات العربية، حيث نفتح نقاشًا مختلف الأبعاد في مساراتها وماآلاتها. بالإضافة إلى هذين الملفين وكما العادة تتناول شؤون فلسطينية وعربية ودولية والعدو، من خلال مساهمة مقدرة لطيف من الكتاب والمفكرين؛ العرب والفلسطينيين.

أكرم عطا الله: يمين إسرائيل والفلسطيني الجديد.....58

لكلاب الشبابك فلسطين قلب العروبة: خاص الهدف.....59

موسى جرادات: الديمقراطية ودولة الاحتلال.....60

نواف الزرو: دور مراكز الأبحاث في القرار الصهيوني.....62

شؤون دولية..

أحمد مصطفى جابر: هل دونالد ترامب فاشي؟.....64

محمد أبو شريفة: الاتفاق النووي الإيراني.....68

عصابة الولايات المتحدة: خاص الهدف.....69

تيسير محيسن: أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.....70

صلاح زقوت: روسيا والقضية الفلسطينية.....72

في قرار الجنائية الدولية: خاص الهدف.....73

رضي الموسوي: الوجود الأمريكي في المنطقة العربية.....74

اسحق أبو الوليد: فنزويلا حصار وعقوبات وفساد وتخبط.....76

تقرير استقصائي حول الصراع الفلسطيني الصهيوني.....78

الهدف الثقافي..

وليد عبد الرحيم: إعلام بلاهوية هوية بلا إعلام.....80

باسل عبد العال: المخيم من ثقافة المنفى إلى نفي الثقافة.....82

عبد الرحمن بسيسو: ما تقوله أم درة الأرض؟.....84

فاضل الربيعي: في نقد الرواية اللاهوتية الاستشراقية.....88

هنادي اللوباني: الحياة في مكان آخر.....93

# مهند أبو غوش للهدف:

انتصارنا الوحيد كشعب أننا بقينا رغم كل مصائبنا شعبا واحدا

صاورة: أحمد جابر ود. وسام فقعاوي



\* تجربة الاعتقال متكررة، واعتيادية، سواء لمهند أو بشكل عام، ولكن يقال أن ثمة جديد في كل مرة، يكتشفه السجين بخصوص السجن والسجان.. ماذا تقول عن تجربتك الأخيرة ما من تجربة اعتقال اعتيادية، مهما تكررت التجربة؟

\*\* تكرار مرات الاعتقال، خصوصا من جهاز أمني يعمل دوما على التعلم من أخطائه، يحول كل تجربة إلى تحد جديد، ورغم هذا أود الإشارة إلى أمر مهم: اعتقالي استمر لأقل من شهر، مؤسف أن اهتماما إعلاميا قد انصب على قضية اعتقالي أنا بالذات، بالتزامن مع معتقل آخر كان في زنزانة تبعد عني بضعة أمتار وهو مضرب عن الطعام لمدة ثلاثين يوما، وهو الأسير البطل بسام ذياب، حين خرجت صدمت من حجم التضامن، في الوقت الذي يُنسى فيه آخرون، أتساءل عن الاستثنائي خارج السجن، لا في السجن نفسه، ما الذي يدفع الناس إلى الاهتمام

لا يحب مهند أبو غوش أن يوصف بالكاتب أو الفنان، وهو على شهرته وسخريته اللاذعة مولع بنكران الذات، يرى أن ثمة ما هو أهم من ذاتنا للاهتمام به، ورغم اعتقاله مرات ومرات، ودوره المهم المؤثر الذي يخلج هو من الكلام عنه إلا أن مهند أبو غوش، لا يتحدث عن نفسه إلا ليذكر الآخرين، من رفاق دربه من استشهد ومن سجن، وبالتالي فإن هذا اللقاء مع مهند أبو غوش يستهدف القضايا الأهم، لأنه لا يريد التركيز عليه، كونه أصلا جزء من هذه القضايا التي يحملها على كتفيه، والتي يمكن تلخيصها ببساطة بفكرة فلسطين الحرة من النهر إلى البحر بدون ستيتمتر ناقص واجد، وشعب فلسطيني موحد لا تفصل بينه سلطة احتلال أو سلطة حكم ذاتي أو غربة لجوءٍ قسري.

اعتقل مهند في مرته الأخيرة ضمن الحملة المسعورة التي يشنها الشاباك الصهيوني بتهم جديدة بشغل بال هذا الجهاز القمعي، الأداة الأكثر بشاعة ربما للاحتلال، تهمة «التواصل مع عميل أجنبي» التي هي بمقدار تفاهتها تشي بالتوتر القاتل الذي يعيشه الأمن الصهيوني، لأن تواصلنا ووجدتنا ووقفنا معا جميعا على سراط مقاومة المحتل وأذنا به جدير حقا بزلزلة كيان هذا المحتل ومن تبعه.

مهند أبو غوش، ناشط فلسطيني، ومدون بارز، له رواية وحيدة «الكل يسيل من النافذة- دار الآداب» دبة «ومناضل دائم، اعتقل مرات لا نعرفها حقا، وله في كل ميدان صوت وكلمة دائما يبحث عن «صواب قلوبنا: الذي يجب أن نتبع.



أن سُمح له بالحديث، بأن جهاز الشابك يتابع المناضل غيث عن كثب إلى هنا، إذا، انحدر سقف انتصارات الشابك: لقد تمكّن الجهاز من الضغط على وصلة إنترنتية معروضة على الجميع، لندوةً تبتّ على العموم، لبيت تهديداً فارغاً، في حادثة أخرى منفصلة، قام جهاز الشابك بتسجيل محادثة هاتفية حين اتصل ليهدّد شخصاً لبنانياً يتهمه، لأنه تزوج من فلسطينية، بتجنيد الشابك بتوزيع التسجيل الصوتي على الصحافة العبرية التي احتفت بطول يد المخبرات، الواحد، في الحقيقة، صار يضرب كفاً بكف، حزناً على مآلات الشين بيت، السؤال هنا هو ما الذي يجب علينا أن نفعله لكي يرتقي الشابك من القاع الذي غرق فيه، لنحظى بفرح يستحق هذا، إلا إذا كان الشابك يريد أن يفتالنا جميعاً بسلاح جديد هو الموت من الملل. بخصوص حملة الشابك: لا أظنّها تخرج عن هذا السياق، هؤلاء يبحثون عن نصر، ما، أي نصر، وبأي ثمن، حتى لو كان ذلك الثمن يتمثل في ظهورهم بمظهر المهرج.

\* هل تجد علاقةً بين الحملة الاعتقالية والتطبيع الرسمي العربي؟ هل هذا له علاقة بضبط قنوات الاتصال في خدمة المطبوعين خصوصاً أن التهم تم توجيهها

مع الفلسطينيين بوصفهم مستحقين لذات العناية؟

\* **ثمة دائماً ما يقال عن وضع الأسرى وظروفهم، التقصير معروف سياسياً ولكن كأشخاص أو كمجتمع ماذا يمكن أن نفعل أكثر؟**

\*\* هنا يمكن لي أن أجيب على السؤال الأول: أظن أن أهم ما يجب فعله للأسرى هو تغطية ظهورهم المكشوفة: الاهتمام بعائلاتهم، أحياناً يكون المطلوب هو أن يدخل سجيناً ما، معصوب العينين، بعد اقتياده من زنانيته إلى غرفة التحقيق، وهو متأكد تماماً أن طفله أو زوجته محميّان، وأن هنالك من يهتم بهما.

\* **حملة الاعتقال الواسعة التي قام بها الشابك.. كيف تفسرها، كناشط ومنخرط في الشأن العام إضافة إلى كونك أحد ضحاياها؟**

\*\* لتأمل في أداء جهاز الشابك منذ انتفاضة 2015: لا نجاحات تذكر، وهذا ما دفعه إلى معارك دونكيشوتية مضحكة، أتذكر أن ضابطاً في جهاز الشابك قد دخل باسم مستعار إلى ندوة فيديو يشارك فيها الرفيق عبد اللطيف غيث، وقال بلغته العربية المكسرة بعد

بإنسان يعتقل لبضعة أسابيع ويخرج، وينسى تماماً اسم معتقلين آخرين لهم هم أيضاً أمهاتٍ وحبيبات وأطفال، أكاد أجزم أن جزءاً من الاهتمام بقضيتي متصل بلون بطاقة هويتي، وهو اللون الذي أرفضه أنا، إن كنا نتحدث عن فلسطين واحدة وشعب واحد، فإن علينا قبل التحدث عن ظروف الاعتقال وعن السجن أن ننظر في مرآة أنفسنا ونراجع أنفسنا، السؤال هنا هو دائماً: ما الذي يمكن لنا أن نفعله لكي نتأكد من صواب قلوبنا حين نتحدث عن فلسطين واحدة، ونحقق في التعامل





\* كيفاوي ومقدسي ما الذي لك في بيروت أو تونس أو القاهرة أو مراكش... ما الرسالة التي تريد أن توجهها لشباب هذه المدن وغيرها وأنت أحد المنخرطين في همومهم عبد الرسم والتدوين والتواصل المباشر؟

\*\* علينا أن نعترف بأن انتصارنا الوحيد، كـشعب، وسط كل هذه الهزائم التي تنهال على رؤوسنا بلا توقف، يتمثل في أننا بقينا شعباً واحداً، هذا إنجاز دفعنا ثمنه دماً كثيراً، لقد انبثق شعب فلسطين وتلاحم رغم المجازر والترحيل وتعدد ألوان بطاقات الهوية، في عز المأساة، الدم في جرش في أيلول الأسود، الدم في بيروت 82، الدم في جنين 2001، الدم في غزة عبر ثلاثة حروب مكن هذه الهوية من الصمود، نقف أمام هذا الثمن الهائل والمريع وهو الدم المدفوع لقاء فكرة واحدة، هي فكرة وحدة الجماعة البشرية التي اسمها شعب فلسطين، وندرك أن علينا أن نحافظ على وحدة الشعب، ونقل تجارب المواقع المختلفة، وإرفاد هذا الإصرار على البقاء كتلة واحدة عصية على التقسيم والتجزئة والنفي بالإبقاء على خطوط اتصالنا مفتوحة مع أبناء شعبنا، حتى وإن تسبب الأمر بالضيق لضابط شابك يشعر بالملل في مكتبه .

\* نحن مقبلون على انتخابات الكنيست وأنت أحد أبرز مناهضيها، وحرارك حيفا له دور هام في الحشد والتعبئة والتنظير ضد هذه الانتخابات.. مرة أخرى نريد أن نعرف منك: لماذا يجب مقاطعة هذه الانتخابات؟ وما الذي يجب قوله للمنخرطين فيها؟ كيف نشرح لهم مدى الأذى الذي يسببونه لنا؟

\*\* أولاً: نحن مقبلون على انتخابات كنيست وانتخابات مجلس أوصلو التشريعي معا: في رأيي يجب مقاطعة الانتخابات للمجلسين معا، هنالك برلمانيان اثنان يطالب الفلسطينيون الباقيين على تراب فلسطين بالتصويت لهما، أحدهما فاقد للصلاحيات بحكم الأمر الواقع، ومكرس لإدارة شؤون التشريع في بانتستونات مجزأة، والآخر يتم توظيف مشاركة الفلسطيني فيه من أجل تغطية عورة إسرائيل بوصفها مستوطنة كبرى مؤسسة على الأبارتهيد، ثانياً: أقول للفلسطينيين المنخرطين في انتخابات الكنيست

دورنا نحن يتمثل في فرض الوقائع على الأرض، يجب علينا أن لا نجعل خوفنا من الجهاز المصاب باضطراب عصابي يردعنا عن مد أيدينا إلى أهلاً وأبناء شعبنا خارج فلسطين .

\* هل تعتقد أن التواصل الذي نتحدث عنه قد يشكل نوعاً من أرضية أو بنية لـ فعل ما يعيد المعنى الحقيقي لفكرة وحدة العرب وعروبة فلسطيني وفلسطينية العرب؟

\*\* بالطبع . هذا التواصل نفسه شكّل ذخيرتنا الأساسية في حركة مقاطعة انتخابات الكنيست الصهيوني خلال الفترة السابقة، فجأة صار لدينا، نحن الداعين للمقاطعة، سلاح أقوى، يتمثل في إشراك فلسطيني الـ 67 والشئات في مطالبة إخوانهم بمقاطعة انتخابات الكنيست، مثلاً انهالت علينا فيديوهات من فلسطينيين من شتى أرجاء العالم تطالب الفلسطينيين بعدم المشاركة، هذا بحد ذاته إشراك للفلسطيني في قول كلمته في فلسطين نفسها، وإن كان هذا يחדش الأعصاب المكشوفة للجهاز الأمني العصابي، فهذا ممتاز، تمكنا على مدار الدورات الانتخابية الثلاثة للكنيست من إحراج القائمة المشتركة التي لم يعد بإمكانها العزف على فكرة «وحدة الشعب» في الكنيست، لأن الناس قد اكتشفوا أن الشعب موجود أيضاً في القدس وفي مخيمي البداوي والوحدات، هذا، إلا إذا كانت القائمة المشتركة تقصد بالوحدة: الشعور بالانزعال لا توحيد الشعب .

تتناقض مع مزاعم المصلحين؟

\*\* العلاقة التي أفهمها بين التطبيع الرسمي للأنظمة مع إسرائيل والتهم الموجهة للمعتقلين في هذه الحملة هو أن من يجب توجيه لائحة اتهام له بالتواصل مع عميل أجنبي، هم من يطبعون من خارج فلسطين، ومن ينسقون أمنياً من داخلها، نحن نتواصل مع لحمنا ودمنا في الشتات، أما من يتصلون بالعميل الأجنبي فعناوينهم معروفة في عواصم الأنظمة وفي رام الله .

\* التواصل مع فلسطين، والتواصل بين العرب والفلسطينيين وبالعكس، لماذا يقلق دولة الاحتلال؟ وكيف يمكن أن تؤثر صداقة عادية أو ودٍ يسري في أوصال الجغرافيا متجاوزاً حواجز الاحتلال وسجون الأنظمة على طموحات هؤلاء وخططهم..؟ هل (المتواصلون) خطيرون لهذه الدرجة؟

\*\* إسرائيل قلقة تماماً من الاختراق الأمني، صحيح أن وسائل التواصل الاجتماعي توفر فرصة هائلة للشين بيت لجمع معلومات هائلة عن الفلسطينيين؛ لكن هذه الوسائل أيضاً تمثل تهديداً غير مسبوق لأمن «إسرائيل»، لا أظن أن «الشاباك» شاعري بما يكفي لكي يشعر بالقلق من الأحاديث الودودة على مسنجر فيسبوك، الشاباك مهووس أمنياً، هذه هي وظيفته، وهذا ما يقوم به في هذه المرحلة: إنه يشتبه في كل شيء، لأن عليه أن يشتبه في أي شيء،



## لمجرمي السلام: هناك من يموت في غزة!

خاص الهدف

من كان يظن أن العدو الصهيوني ينظر لأي كارثة أو حدث، إلا كفرصة لإيذاء الفلسطينيين وأداة يمكن استخدامها في حملة إبادة، ما هو إلا متوهم؛ يتجاهل كل الحقائق المتصلة بطبيعة المشروع الصهيوني وتصور العصابة الصهيونية لذاتها ودورها. عبر التجربة التاريخية ثبت هذا المشروع ملامحه، وتشبث المستعمر الصهيوني بتمثلاته لذاته، كذات عليا يفوق وجودها ما عاها، ويستوجب استمرارها فناء آخرين كثر أو طمس وجودهم بالحد الأدنى، وفقا لهذا المنطق الإجرامي يتسع نطاق المجزرة، وتعمق الصهيونية في ارتباطها وتقمصها لكامل الموروث الاستعماري وتقاليد الأكثر وحشية، دون انقطاع عن المحطة الفارقة التي مثلها نموذج الفاشيات الأوروبية الرئيسية من النازية لغيرها من الامتدادات. لتكون العصابة الصهيونية هي الاستثمار الأكثر نجاح للمشاريع الفاشية التي هزمتها إرادة شعوب العالم.

تمنع العصابة الصهيونية إدخال شحنات اللقاح إلى غزة، حيث سيموت أناس كثر جراء ذلك، فهنا لا نتحدث عن تضيق أو إجراء عقابي، بل جريمة حرب تعادل إطلاق النار على أولئك المرضى والمسنين الراقدين في المشافي في قطاع غزة المحاصر، وإذا كانت هذه الجريمة كاشفة في درجة وضوحها، فما هي إلا امتداد لمجزرة الحصار المستمر على غزة المعرضة للحصار المتصاعد في أدواته كما في آثاره الكارثية.

هذه السطور ليست محاولة لاستجداء عطف على الفلسطيني المحاصر والمذبوح في غزة، والمقتول في كل شبر من أرض فلسطين، ولكن سعي في بحث واجب فهم العدو الذي يسعى محمد منير ودريد لحام وحكام الإمارات والسعودية والبحرين للتطبيع معهم، وتتمسك القيادة الرسمية لمنظمة التحرير بالتنسيق الأمني معه، فهذا كله ليس انحياز للعدو في وجه الأخ والصديق، وليس مغادرة للانتماء الوطني صوب الاستعداد لخدمة المستعمر الغازي الغريب، بل عداء للانسانية بكل معانيها، واستعداد كامل للاصطفاة مع أقبح سياسات هذا الجلاد. قد ينظر البعض بإيجابية لسماح حكومة العدو بإدخال 1000 من لقاحات كورونا للقطاع، دون الأخذ بعين الاعتبار أن الحق في العلاج، لا ينتظر سماح من تتيهاهو وحكومته، باعتباره حق إنساني أصيل مكفول في القوانين والتشريعات الحقوقية الإنسانية، وعليه فإن مخالفة هذه العصابة الصهيونية، المعادية للانسانية وقيمتها، هو إسهام واضح في إدانة الضحية، كما لو كانت العصابة الصهيونية تمتلك أفق واستعداد للسلام، فيما العيب في الضحية الراقدة بمستشفى الشفاء بغزة، لا في من يمنع عنها العلاج ويسعى لمحو شعب بأكمله من خارطة التاريخ، الحوار مع مثل هؤلاء القتل إدانة للمقتولين، فهم من لم يستطيعوا الحوار مع قنابل الطائرات، ورمصاص الجنود، وأسلاك الحصار.

إن محاكمة ومعاينة المطبوعين العرب وغيرهم، قانونياً وشعبياً، ضرورة أساسية لاستعادة المعنى الإنساني للوجود العربي في هذا العالم، بل ومحطة أساسية على طريق محاكمة مجرمي الحرب الصهاينة، كما أن التزام الأفراد والقوى السياسية بالعمل لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والمجزرة المستمرة بحق الفلسطينيين، ليس انحيازاً لقضية عادلة فحسب، بل ارتباط رئيسي بالموقف من مستقبل هذا العالم.

والتشريعي، معاً، إن فلسطين غير موجودة في أروقة البرلمان، مهما بحثتم عنها لن تجدوها هناك. فلسطين التي نبحت عنها موجودة في الأرض التي يجثم على صدرها هذا البرلمان.

\* موضوع الكنيست والتمثيل السياسي يفتح الباب على واقع الحالة الحزبية والسياسية في الداخل كيف يمكن أن تعاد صياغة مشروع وطني متكامل في ظل حالة حزبية راهنة تتساق (سبياً) إلى الكنيست) ولا تراها تتسابق لحل مشكلات المجتمع الفلسطيني وتمثيله حقاً؟

\*\* نحن نرى أن مشاركة أحزاب الكنيست في الكنيست قد أضرت بالعمل الجماهيري في فلسطين المحتلة سنة 48، لقد كرسّت هذه الانتخابات، على الأرض، ممارسات انتفاعية ومصالحية وفتحت الباب على مصراعيه للأسرلة، ولعزل فلسطيني

48 عن إخوانهم في سائر فلسطين، مشروعنا البديل هو بناء الحركة الوطنية خارج أسوار الكنيست، لدينا تجارب تمكنا فيها من إسقاط مشروع برافر في الشارع، في الوقت الذي كان فيه النواب العرب في الكنيست يمررون قوانين هزلية على شاكلة قانون تقليم أطراف القطط في الشارع، لا في القائمة المشتركة، تمكنا من توحيد الناس حقاً في مواجهة قانون برافر، وفي إسناد سجناء الحرية في إضراباتهم، وفي حماية ظهر غزة حين انهالت عليها القنابل الإسرائيلية، في سياق الحديث عن مشكلات المجتمع الفلسطيني في

48، هنالك قضية فوضي سلاح الإجرام الذي يبدو متأصلاً ويسقط ضحاياه بشكل شبه يومي. أظن أن العنف الموجود في المجتمع هو أمر لن يمكن حله بالتأمل واليوغا، هذا العنف موجود لأسباب واضحة، وهو لن يزول، لكن علينا أن نُفكر مثلاً فيما لو كانت هنالك حركة تأخذ شرعيتها من الشارع، وقادرة على افتعال اشتباك يومي مع الاحتلال لانزعاج حقوق الناس كما ينبغي، وبالطريقة الوحيدة الممكنة للتعامل مع أي احتلال في هذا العالم. علينا أن نعمل خيالاً في تصور المسار الذي سيتوجه إليه هذا

# نحن اللاجئين من حيث المبدأ إلى حيث السياسة

مروان عبد العال - قيادي وروائي فلسطيني / لبنان

1970، وحتى خروجها رسمياً من لبنان سنة 1982، وفي بلد يمتلك خصوصية استثنائية لناحية البنية الطائفية، والصفة الذي تأسس عليها الكيان اللبناني.

## اللامعيارية والقلق

احتضن اللاجئ الفلسطيني في لبنان تجربة الثورة الفلسطينية المسلحة، وواجه حروباً ومجازر واعتداءات، ما كان له مترتبات في الكلفة الاجتماعية الباهظة جداً، التي دفعها بالمقارنة مع أي تجمع فلسطيني آخر: عدد من المخيمات دُمّرت، ودفعت كل عائلة تقريباً هذه الضريبة من حياة أبنائها دماً ونزفاً وتهجيراً.

يفتقد الفلسطيني اللاجئ في لبنان أدنى حقوق العيش الكريم، ما حوله إلى ضحية التطابق بين اللامعيارية والقلق السياسي، وتمايزه بصورة شبحية متمثلة في قوته المنفصلة عن فعالية قواعد، وتلك الصورة هي التي تعمل في حالة الاستثناء التي تحدث عنها جورجيو آغامبين.

يوضح آغامبين أن اللاجئ في نظام اليوم يمثل مصدراً للقلق والأزمة، بسبب فصل هوية الفرد بين الإنسان والمواطن، وبين الميلاد والجنسية.

في معرض هذا، يتعامل القانون اللبناني مع اللاجئين الفلسطينيين بوصفهم أجانب، على الرغم من أن السواد الأعظم منهم من مواليد لبنان، إضافة إلى كون وجودهم الإجمالي هو وجود قسري منذ أكثر من 70 عاماً، ما جعلهم في نطاق الوضع الملتبس الذي يحرم اللاجئين الفلسطينيين بشكل استثنائي من حقوق يتمتع بها الأجانب بموجب القانون اللبناني، مثل حق التملك (قانون تملك الأجانب الجديد رقم 296 سنة 2001).

كما يجردهم القانون من الحقوق الأساسية المُعترف بها للاجئين في القانون الدولي كالحرمات من العمل، والتنقل وتأسيس جمعيات، فيما يعتبر التعليم والصحة والخدمات العامة من مسؤولية وكالة الغوث (الأونروا) وليس



يقال أن شجرة واحدة لا يمكنها أن تصنع غابة، وفي الوقت الذي يرتفع فيه مؤشر الخطر على القضية الفلسطينية والحقوق الوطنية وحق العودة،

ولأن المشروع الصهيوني يسعى ليلاً نهاراً لمحاربة الشعب الفلسطيني في كل موقع وساحة وميدان ومستوى، مستنداً إلى خطوطه الحمر، لا عودة للاجئين ولا للدولة الفلسطينية المستقلة ولا للقدس عاصمتها ولا لحق تقرير المصير، فإن جوهر الرؤية المطلوبة هي التي تقوم على أساس بعث الوطنية وروح الوحدة لدى الشعب الفلسطيني، كما ووعي خصوصية الوجود الفلسطيني وفهم الشروط الموضوعية التي يعيش بين ظهرانيها في كل مكان.

طريق التأسيس لوعي تاريخي جديد حول مفاهيم الوطنية والأمة، والتفريق بين حقوق المواطنة وحقوق اللاجئ وحقوق الانسان، وكأن بها ترسم سياقاً تاريخياً لصورة اللاجئ الفلسطيني في لبنان، واستثنائية علاقته بالمكان، تتمظهر هذه الاستثنائية في الخصوصية التي تتمايز فيها العلاقة بالمكان على ما عداها في مكان آخر، بحيث يمتلك حالة فريدة تتشابه فيها عوامل عدة يمكن وصفها أنها «خصوصية في الخصوصية»، إذ يختلف التجمع الفلسطيني في لبنان عن تجمعات الشعب الفلسطيني الأخرى، باعتباره الساحة التي احتضنت الظاهرة المسلحة، والمكان الذي استقرت فيه القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني على مدار الفترة، منذ الخروج من الأردن سنة

ويخص الوجود الفلسطيني في لبنان، واقعا مختلفا ونموذجاً مكثفاً للقضية اللاجئ، «اللاجئ»، كمفهوم وحسب حنة آرنت، يقع في مأزق وجودي مضاعف؛ فهو من ناحية، فاقد لمقومات هويته الأصلية: الوطن، اللغة، الجماعة الأهلية؛ ومن ناحية أخرى، يتلقى معاملة سيئة في بلد اللجوء، ويفشل مراراً وتكراراً في الاندماج ضمن النسيج الاجتماعي للبلد المستقبل، خاصة ذلك الصنف منهم، الذي يعزل عن المجتمع العادي، في مخيمات وملاجئ خاصة، حيث يتم إسقاط أبسط حقوق الإنسان عنه، ويجرد من حقه في العيش بكرامة كإنسان.

## خصوصية في الخصوصية

في نصها الشهير «نحن اللاجئين»، اعتبرت آرنت اللاجئين طليعة الأمة عن

الفلسطيني، من مدخل استدعاء عدوى الوباء، لنيش اللحظات المؤلمة والتجارب القاسية لتاريخ العلاقات اللبنانية الفلسطينية.

كان رد الفعل الانعكاسي في الذهنية الفلسطينية طبيعياً على سلوك الإحالة الدائمة، بدل أن يكون الاعتراف بالمشكلة! يتم خداع الذات بالهروب من وجه الحقيقة، وبتعليق الأزمة على الحلقة الأضعف في المعادلة، حد إعادة إنتاج ذاكرة وخطاب الحرب الأهلية.

سمعنا أصواتاً مقبلة تتباهى بمقاومة الوجود الفلسطيني، والفخر بطولات إبادة مخيم تل الزعتر! ولم يعد خافياً أن القوى الانعزالية على الجانب الآخر من المتراس، تقف بالمرصاد لأي محاولات تحسين لظروف الفلسطينيين في لبنان، باعتبارهم ضيف غير مرغوب فيه، وصولاً إلى درجة التباهي العلني بالعنصرية، لما خرج علينا من يطالب بـ «اتخاذ تدابير كاملة في محيط مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، ومنع الدخول إليها والخروج منها».

هذا الخطاب استعاد شبح سبعة عقود من التمييز والإقصاء والعزل والتهميش والمعاقبة، المبنية أساساً على صورة المخيم السلبية في الذهنية اللبنانية، والتي بدأت بـ «بروباغندا عنصرية» تلتصق بالصفات السيئة المنفرة والسلبية باللاجئ، ولا تنتهي بالتحريض من عدوى الإرهاب والوباء والآفات الاجتماعية بهدف خلق جبهة كراهية له وخلق شعور بالدونية لديه.

### ثلاثية القمر

تتحكم ثلاث جهات فاعلة في تطبيق الحقوق للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ويحكم أداء كل جهة ومستواه طبيعة الأزمة التي يعيشها، ورؤيته لقضية اللاجئين:

(أ) المستوى المحلي: الدولة المضيفة والتي تمثلها السياسة الرسمية اللبنانية المنوه عنها آنفاً، والتي لا تنقصها الأسباب للتضييق بمختلف السبل على الفلسطينيين لأسباب محض لبنانية، وتكتفي بتشكيل لجنة للحوار اللبناني/ الفلسطيني تابعة لرئيس الحكومة، وظيفتها استشارية وليس تقريرية، وما توصي به من ملفات تظل رهن استنسابية الجهات النافذة، مثل الرؤية اللبنانية لتحسين حياة الفلسطينيين في لبنان، التي لإزالت بالأدراج. وحتى التوصيات التي أقرت يبقى تنفيذها وفق مزاجية الوزير المعني.

الفلسطينيين على القبول بأي وظيفة متاحة، غالباً بدون أي حماية قانونية أو أمنية.

نتيجة لذلك، يفتقر اللاجئون الفلسطينيون إلى سبل الوصول إلى سوق العمل النظامية، ما يؤدي إلى حرمانهم من حقوق العمال النظاميين، مثل منافع الصحة والتقاعد والمنافع الاجتماعية مع انسداد إضافي لفرص العمل نتيجة الإغلاق المستمر، وخاصة بعد استمرار الالتزام بخطة التعبئة الحكومية الإجراءات الاحترازية بالحجر المنزلي وعدم التنقل والتباعد الاجتماعي.

إضافة إلى الأزمة المتفاقمة المتعلقة بنقص في الخدمات الأساسية، وارتفاع معدل الفقر إلى نسبة زادت عن 73% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ونقص فرص العمل الذي زاد نسبة البطالة إلى ما فوق 70% كما ذكرتها منظمات حقوقية تعنى بالأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، المنهج السياسي المتبع هو الضغط الاقتصادي لتوليد حالة إنسانية من أجل الاستثمار السياسي.

### منطق الإحالة

كالعادة، يسود منطق «الإحالة»، حيث يتم تعليق الأزمات على شناعة، بهدف استثمار وتغذية الكراهية، وعليه تبدأ القولية والتنميط، وتصنع الصورة النمطية السلبية، بإلصاق وتعميم صفات سيئة منفرة سلبية ضد الوجود الفلسطيني، كما شهدنا مؤخراً تصريحات عنصرية لنواب في البرلمان اللبناني، وإعلاميين عبر قنوات تلفزيونية ووسائل التواصل، منها من يقدم خطاباً عنصرياً بقصد الإثارة وكسب التعاطف، عبر تهيج نزوات سياسية وعضائين راكدة في المستنقع اللبناني، مثل اقتراحات بعدم إعطاء التلقيح لمكافحة وباء كورونا لغير اللبنانيين!

لقد كانت الجائحة مناسبة لنشر فيروسات العنصرية، ومنها الكاريكاتور الذي نشرته جريدة «الجمهورية» بمناسبة ذكرى الحرب الأهلية اللبنانية، والذي شكل نموذجاً لهذا السلوك، بتشبيه الفلسطيني بفيروس كورونا! هذه الإسقاطات للأزمات على الغير، ما هي في الحقيقة إلا سقوط مريع في امتحان جهاز المناعة السلوكي، والذي ينم عن محاولة لتبرئة الذات، وتعليق ذنوب الماضي على شناعة المجتمع

الدولة المضيفة، تغيير صفة اللاجئ وتغيير دلالة المخيم.

يصل عدد المخيمات الفلسطينية في لبنان إلى 12 مخيماً، 6 منها مقامة على أملاك خاصة، وتشغل حوالي 550 ألف متر مربع، أكبرها مخيم عين الحلوة الممتد على مساحة 300 ألف متر مربع. وفي تعداد شاركت في إنجازه سابقاً إدارة الإحصاء المركزي اللبناني، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبإشراف لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، بينت الأرقام أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات السكانية بلغ 174422 فرداً، وأظهرت النتائج أيضاً أن 45.1% من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في المخيمات مقارنة مع 54.9% منهم يعيشون في التجمعات والمناطق المحاذية.

وهناك مشكلة استثنائية إضافية، تتعلق بمن لا يملكون أوراقاً ثبوتية، ويبلغ عددهم اليوم حوالي 15 ألفاً، وهم غير مسجلين رسمياً ويفتقدون إلى الصفة القانونية.

لذلك تقرأ نتائج التعداد السكاني على غير مرادها، وبما يتناسب ونزوات السياسة، بما يسهم في زعزعة وتجزئة الوجود بين فلسطيني لاجئ ونازح، مسجل ومحصي، مقيم وغير مقيم، أو أحياناً لاجئ وعديم الجنسية، أو فاقد الأوراق الثبوتية أو يحمل جنسية أخرى.

اليوم، يعاني اللاجئ الفلسطيني في لبنان، من مساواة الظروف الاقتصادية الاجتماعية، السابقة لجائحة كورونا، وحتى من الأزمة الاقتصادية الأخيرة، وانخفاض القيمة الشرائية لليرة اللبنانية. وجه المعاناة يظهر أكثر وضوحاً في المخيمات الفلسطينية، كونها تعاني من كثافة سكانية عالية، وضيق المساحة الجغرافية، وتفتقر إلى الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي، وعلى الرغم من الازدياد الطبيعي لسكان المخيمات، تضع السلطات اللبنانية قيوداً صارمة على إدخال مواد البناء إلى المخيمات الفلسطينية، ولا تسمح إلا ضمن شروط صارمة وبكميات صغيرة، يؤدي بدوره إلى تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

ويواجه اللاجئون الفلسطينيون مشكلة خاصة في لبنان، إذ يمنهم وضعهم القانوني من العمل في الوظائف ذات المهارات والمرتبطة بالنقابات، وتتطلب هذه الوظائف الانتساب إلى المنظمات المهنية، ما يحظر على الأجانب، بالتالي، تجبر هذه الحالة القانونية الصعبة

(ب) المستوى الدولي: وتمثله وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، والتي تتوالى فصول تقليص خدماتها، كتمهيد لتصفية قضية فلسطين من مدخل قضية اللاجئين، والتي تحمل أعباءً أخرى كترميم المخيمات وإعادة إعمار مخيم نهر البارد، وإعالة النازحين من مخيمات سوريا، وكل خطوة مرتبطة بحجم التمويل ومصدره ووظيفته والذي يتحكم بذلك هو الأساس السياسي وليس المالي.

(ت) المستوى الوطني: وتمثله منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها القطاع الوطني العام، الذي كان لبنان مقرها الأول حتى العام 1982، والتي بدأ دورها بالتراجع تدريجياً، إلى أن جاء توقيع اتفاق "أوسلو"، الذي شكل منعطفاً نوعياً خطيراً جداً في تراجع مسؤوليتها عن اللاجئين، وخاصة مع قيام السلطة الفلسطينية، التي تعتبر الخارج الفلسطيني عموماً خارج نطاق صلاحيتها، وخارج الجسم الاجتماعي والتشكيل السياسي والمشاركة في القرار والانتخاب.

هذا يجسد حالة التنصل المشترك الذي يتقاطع بشكل أو بآخر على صعيد كل مستوى من المستويات المذكورة، وإن كان أحياناً يجري الحديث عن الشراكة في الحوار وإدارة الشأن الخدماتي الفلسطيني، إلا أن السياسات العملية تأخذ أبعاداً مختلفة ومتناقضة بلقاء كل طرف المسؤولية على الطرف الآخر، أدى إلى حالة القهر المثلث الاضلاع.

### حياة عارية

تقزيم المشروع الوطني الفلسطيني، واختزال منظمة التحرير الفلسطينية من وطن معنوي إلى إطار شكلي، أدى إلى تعرية دور الشتات، وتحديدا للاجئ في لبنان وأشعره باليتم السياسي. يتصاعد هذا الشعور مع أزمت التركيبة الطائفية اللبنانية، وإمعانها في سياسات الإجحاف والتنصل من الالتزامات والواجبات الموضوعية للاجئين الفلسطينيين، حيث يتم الاكتفاء بتأكيد الموقف اللبناني من الوجود الفلسطيني، وتأييد القضية الفلسطينية بما ورد في اتفاق الطائف، «لا للتوطين» كمبدأ وليس كسياسة.

أدى هذا إلى تنامي الهاجس الوجودي الفلسطيني في لبنان، نتيجة سياسات التفكيك والفتن المذهبية التي تحيط بالبيئة السياسية في عموم البلاد، وهي

ناجئة عن وجود ذاكرة فلسطينية سوداء، يعززها طريقة التعاطي الأمني مع المخيمات، ما ضاعف الإحساس بخطر استخدامه كبؤرة أمنية، وتشويه وتغيير هويته ودلالته ورمزيته الوطنية، وشيطنه المخيم كمطالب بالحقوق ومناضل من أجله.

التسوية على الصعيد الفلسطيني، ستحمل لبنان (كحلقة ضعيفة) تصفية قضية اللاجئين على حسابه، وتنصل من أي التزامات بالحقوق المدنية، وتحميل مسؤولية بؤس المخيمات للأونروا والمجتمع الدولي والفصائل الفلسطينية جميعها ولأسباب عديدة، وأمام هذا الهروب من تحمل المسؤولية كدولة مضيئة، جعل الفلسطيني في ظل حياة عارية.

### طليعة الشعب

إن المدخل المؤقت لحماية الوجود الفلسطيني المؤقت في لبنان، يبدأ بمواجهة أشكال تهيمش اللاجئ وتحويله إلى عنصر سلبي.

علينا مواجهة السياسات المتبعة لتجفيف المجتمع وتحويله إلى مجتمع إعالة، قابل للتسليح والاستخدام السياسي، واختراقه بأفكار أو جمعيات أو مجموعات ضارة وخبيثة ومدمرة. كل هذا من شأنه أن يغذي قيم التعبية والولاء والنزعة الفردية، ويؤدي إلى الإضرار بالبيئة الاجتماعية بأفات وأمراض شتى، جميعها تؤسس بشكل تلقائي لذهنية الإعالة، وأقلها جعل الشأن الفلسطيني هو قضية إنسانية وليست قضية وطنية، أي قضية إغاثية وليست قضية سياسية.

علينا أن نعود لآرنت في اعتبار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كطليعة الشعب، كونهم الشاهد على المأساة والنكبة وأصل الصراع وقضية العودة ومادة الثورة ومخيمها وقاعدتها ووقودها وشعلتها وهذا ينطلق من:

1. تحرير اللاجئين الفلسطينيين من عقدة الاستهداف من قبل سياسات الدولة العميقة في لبنان، من خلال إنهاء هذا السياسات التمييزية، وتبني سياسات حامية للفلسطينيين وصديقة لهم، وأن يمارس الكل الفلسطيني هذه السياسة كمصلحة مشتركة.

2. تحرير الطاقات النضالية الفلسطينية، من عوامل الاقصاء والفتوية والانقسام والفصائلية والجهوية.

هنا على الخطاب والممارسة السياسية، أن ترتقي إلى حقيقة أن شعبنا في

لبنان في دائرة الخطر، ونحو التأكيد أن وظيفة أي قيادة وطنية هي أن تضع نصب عينيها كيف تقود شعبها وليس فصيلها فقط.

هذا لا يمكن إلا باستعادة دور المؤسسة الوطنية الفلسطينية الجامعة، التي تعيد مكانة الشتات الفلسطيني في القرار الوطني، وفي التمثيل المناسب في المجلس الوطني الفلسطيني، بما يليق بمكانتهم ودورهم وإعادة الاعتبار لهم، الذي يجب أن يصب حكماً في الاشتباك التاريخي المجتمعي الواسع الذي يمتد على مساحة الصراع، والمبني على التناقض الرئيسي مع العدو باتجاه تنفيذ حق العودة إلى فلسطين.

3. صيغة سياسية فلسطينية خاصة في لبنان يتم رعايتها من الكل الوطني كسياسة فلسطينية عليا، من أجل "مجتمع متضامن متكافل"، للعناية بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بعيداً عن الاختلافات السياسية، وبتفرغ عنه لجان شعبية موحدة، تجمع المؤسسات في جميع المخيمات من ذوي الاختصاص، ورجال أعمال لمتابعة التطورات وتقدير الاحتياجات اليومية لأبناء الشعب الفلسطيني.

هذه المداخل مهمة في تحول مبدئي يصوغ اللاجئين الفلسطينيين على أنهم طليعة الشعب، وأن حق العودة ورفض التوطين والتهجير، ستظل مجرد مبدأ إن لم تصبح سياسة وطنية عملية واستراتيجية، وليست مجرد ورقة تكتيكية.

نحن اليوم أمام تحدي إعادة انتاج الأمل، وبعث الروح السياسية الإيجابية، في سبيل حفظ الوجود والروح والانتماء الوطني تحت شعار: "العدالة، والكرامة، والعودة".

هذا يتطلب تكامل الكيان اللبناني والهوية الوطنية الفلسطينية، وتجميع القوى الأكثر جدية فلسطينياً، والتنسيق والحوار مع قوى سياسية ورسمية لبنانية تراعي اللغة السياسية؛ التوازن بين التركيبة السياسية في لبنان من جهة، ومن جهة أخرى تفعيل المطالبة بالحقوق المدنية والاجتماعية، لتتضمن استراتيجية فلسطينية لبنانية في مواجهة خطر التوطين والتهجير.

ما غير هذا، هو صمت مريع، وانكار شنيع يسعى لتأييد سياسات الضغط باتجاه التهجير، وما تتضمنه صفقة القرن والحلول الاستسلامية من استهداف للاجئين وحق العودة ■

## مناظرة انتخابية



بعد أن اتفق سعد ومسعد على إجراء الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة والشتات والقدس عاصمة الدولة تحت الاحتلال، ارتأت فضائية جدار الصوت إقامة مناظرة انتخابية لبعض الشخصيات ذات الوزن والثقل والتأثير، وصاحبة القول الفصل كما تدعى وتقول، ولتذكير الساكنين بالماضي المؤلم، ولشدذ ذاكرة الجميع بأن ما فات لن يموت، عل كل الأطراف تحصد نتيجة أعمالهم وأفعالهم

مقدم الحلقة: أهلاً وسهلاً بأباطرة العصر والزمان، وسادة السهول والجبال، ومالكي أعناق الرجال من المغلوب على أمرهم، والمؤلفة قلوبهم، وداعمي أصحاب الأبواق الفارغة من شذاذ الأفاق (ومن قطع شرش الحياء من وجوههم).

نبدأ بسعادة العملاق الكبير، مفتي الدنيا، وسمسار الآخرة، المعز والمذل بأمر الله أهلاً وسهلاً بالسيد سعد.

سعد: الأخوة في الله، أقول لهم أن الصوت أمانة، فعليكم عدم خيانة الأمانة، فصوتك أخي المواطن يجب أن يكون لصالح من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، حافظ على دينك بتصويتك لأخيك المؤمن (ولا تولوا أموركم إلا لمن اتبع دينكم)، فصوتك عزيزي المواطن يدخل الجنة ويجنبك ويحميك من عذاب القبر ويبعدك عن نار جهنم، وأحب أن أذكر الأخوة المواطنين أن الانتخابات ليست نهاية المطاف، سوف نلتقي بكم بعد إعلان النتائج، لقد أعذر من أنذر اللهم إني بلغت اللهم فاشهد.

مقدم الحلقة: نرحب بالنجم الساطع، مالك الأرض وما في بطنها وعلى سطحها والفضاء ومن يخلق فيه كبير القوم الأستاذ مسعد

مسعد: الأخوة المواطنين، إن ثقتي بكم عالية ولا يشوبها أدنى شك، فأنا الأخ لكم وظني بكم لن يخيب، فأصواتكم ترسي دعائم الأمن والأمان والمحبة والسلام، فلا تترددوا بالتصويت لمن يبادلكم المحبة، والحريص على أمتكم الاجتماعي، ولا تكونوا جنباء حتى لا تكونوا الخاسرين بل الفائزين بالحسينين.

مقدم الحلقة: نرحب من جديد بصوت الحرية والعدالة الاجتماعية، صوت من لا صوت لهم، صوت الفقراء والمعدومين والساكنين والمغلوبين، نرحب ببيضة القبان والسيد الغلبان السيد مسعود.

مسعود: أخواتي الماجدات، وإخواني الكرام، أعزائي المواطنين، أصحاب الموقف المبدئي والحاسم، أنتم وحدكم إذا قُلتُم فعلتُم، فليكن صوت كل منكم عنواناً للحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والشراكة الوطنية، أنتم صناع الوحدة التي لا تنفصم عراها، فنحن منكم وإيكم، وبكم نستطيع أن نقلب المعادلة ونعيد الأمور إلى نصابها الصحيح.

مقدم الحلقة: عزيز قوم ظن أعداؤه أنه ذل، لكنه صاحب عز ومجد وإذا قال فعل، أخطبوط في علاقاته الخارجية والداخلية، بدأ حياته فقيراً، لكنه أصبح يملك ثروة لا تعد ولا تحصى، نرحب بالسيد سعيد.

سعيد: يقول المثل (رافق السعيد بتسعد)، من يصوت لي لن يكون من الخاسرين، المستقبل لي، فأنا ابن الوقت، أصواتكم أمانة في عنقي، فيها أستطيع تأمين الحماية.

مقدم الحلقة: نرحب بخير الختام ومسك الكلام، صاحب قل كلمتك وامشي، ولا يخشى في قوله لوم لائم، ليس له سند ولا داعم السيد مسعود.

سعود: محسوبكم لا قرش يصرف ولا وجه يعرف، أخشى من صحوه ضمائرهم عندما تقتربون من اسمي.

صاح أخذ الحضور بأعلى صوته، يا ناس يا عالم يا عباد الله لا تصدقوا أحداً فيهم، بعد ما كان لنا سلطة أصبحت اثنتين.

مقدم الحلقة: بعد أن ساد الهرج والمرج، صاح اخرس أنت وهو، وليبلغ كل منكم لسانه (أسيادكم في الجاهلية أسيادكم في الإسلام).

صاح ثلة من الحضور، يحيا الوطن والوطنيون ويغور الكذابون ■

د. محمد أبو ناموس - كاتب في الأدب الساخر



# عودة اللاجئين: حق ينتخب

أنور الضطيب - شاعر وروائي فلسطيني / لبنان



أن قسماً لا بأس به من الشباب الحالي لا يستطيع المنافسة إذا ما انتقل إلى مجتمعات تعتمد فرص العمل فيها على الشهادة والخبرة والمهارات.

كان الحديث السابق عن المخيمات الفلسطينية في الشتات، فمعلوماتي قليلة عن سكان المخيمات داخل الأرض المحتلة، سوى أن عددهم في الضفة الغربية وقطاع غزة/ يقارب المليون لاجئ، وهناك ثلاثة ملايين لاجئ في لبنان وسوريا والأردن، وتقول إحصائيات الأونروا إن عدد اللاجئين المسجلين لديها حتى العام 2015 حوالي ستة ملايين لاجئ.

اللاجئون الفلسطينيون منسيون، فلسطينياً وعربياً وعالمياً، لا أحد يكثرث لأمرهم رغم وجود قرار صدر بالأغلبية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 12/11/1948 ورقمه 194 جاء فيه: «تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات، بحيث يعود

**التأقلم مع الكارثة عمل يتأمر فيه الوقت والضحية والمتسبب، حين يتحول الزمن إلى كائن ماهر يجمّل النتيجة، وحين تعتاد الضحية على واقعها وتستمرئ تفاصيله، وحين لا يكثرث أمد لاستراتيجيات المتسبب الناعمة، وعند نجاح العناصر يكون الضحية قد اجتاز درب الآلام وهو غافل، وينشغل في تحسين الأمكنة فتضمحل وتتلاشى.**



وجيل ثالث يسعى لبناء مستقبله انطلاقاً من إحباطه، ورغم ذلك، جزء من هذا اللاجئ ما يزال يهتف للرمز، لأنه لو أحجم سيفقد أسباب العيش والإمكانات، وجزء يتهكم على الشعارات والأمل، والنتيجة تأقلم غير موجه مع الكارثة/ النكبة، حتى أنها فقدت قيمتها وجوهرها، وتحولت أمكنتها/ مخيماتها/ إلى أوطان، يمارس فيه السكان كل شيء إلا فعل المقاومة، ووجودهم في المكان لم يعد يحتمل التنظير بالقول إنه فعل مقاومة؛ يقيمون في ظل أوضاع اقتصادية مهترئة، وواقع تعليمي يائس ومتخلف، ووظروف تنموية بشرية متردية، حيث تراجع الأخلاق الوطنية والإنسانية، ويضعف الانتماء والالتزام، وغالبيتهم ينتظرون فرصة للهجرة إلى أوروبا للتخلص من وباء البطالة وضيق الحال والفساد، والأمر الكارثي الأكثر إيلاها

النكبة الفلسطينية كارثة، مرّ عليها ثلاثة وسبعون عاماً، ومرّت فيها ثلاثة أجيال، الجيل الأول قضى نحبه أو يكاد، والجيل الثاني انتفض على واقعه بأدوات من نار، وهوى وهوى وأصيب بنكبة من نوع آخر، أشد وأنكى من النكبة ومُعل الاقتلاع من الأرض، والجيل الثالث يجتاز درب الوجد وهو محمّل بإرث لا يصلح للمحافظة على جوهر المصيبة، إرث الهزيمة المحمولة على فساد القيمة الثورية، وإرث اللامبالاة نتيجة انسداد الأفق، وإرث في طريقه للتشكل يراقب مآلات فساد القيمة، ومنها وهم حكومة وأوهام، وطن حائر بين تحقيق السيادة وبين التماهي مع الأمر الواقع/ الاحتلال، وهذا الأخير نكبة مكتملة الأوصاف والعناصر.

اللاجئ الفلسطيني اليوم، جيل أول مصاب بداء الذكريات الملعونة، وجيل ثانٍ مصاب بالنكبة السياسية والوطنية،



الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، وبحيث يعوّض عن ذلك فقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة»، وقد وافقت الأمم المتحدة على عضوية «إسرائيل» بشرط تسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ووفقاً للمنطق، فإن «إسرائيل» تكون قد خسرت عضويتها.

إن محصلة الفعل الكارثي اليوم تتجلى في التجاهل التام لقضية اللاجئين، وتضاعف التجاهل مع توقيع اتفاقيات فلسطينية وعربية مع العدو الإسرائيلي، ما شكل تراكمًا سلبياً محبطاً لدى اللاجئين، فبدلاً من النحت فيه ولفّت الأنظار إليه من قبل اللاجئين وقياداتهم الفاشلة، بات اللاجئ يبحث عن ممر آمن للخروج من المخيمات؛ الهجرة إلى أوروبا أو أي بلد يحترم إنسانيتهم، وليس وطنيتهم.

اللاجئ الفلسطيني اليوم لا يتابع الانتخابات التشريعية أو الرئاسية، ليس لأنها لا تهمه، بل لأن موضوعه كلاجئ غير مدرج في البرامج الانتخابية، ولأن الانتخابات ستعيد إنتاج الشخص ذاتهم، ولأنه أيضاً لا يشارك في الانتخابات، الأمر الذي يشعر اللاجئ بالتقرّز، واللاجئ الفلسطيني اليوم لا يتابع تلفزيون فلسطين لأنه غير معني باللاجئ الفلسطيني، خارج أو داخل الأرض المحتلة، هكذا لعبت السياسات المراهقة للقيادة الفلسطينية دوراً في إحداث شق نفسي بين الخارج والداخل.

اللاجئ الفلسطيني يشعر منذ حدوث الكارثة/ النكبة/ بأنه عبء على الدول التي لجأ إليها، ولا علاقة لهذا العامل النفسي، وإنما بالممارسات المترجمة على أرض الواقع، فأعضاء جامعة الدول العربية لم يتفقوا على قانون يحمي اللاجئ في غربته ولجوئه، ونعني بالحماية الاقتصادية والاجتماعية، وحرية العمل الوطني لضمان بقاء القضية الفلسطينية حية في النفوس، فبعد سبعة عشر عاماً من النكبة/ الكارثة، اجتمع أعضاء جامعة الدول العربية لبحث تسهيل إقامة اللاجئين الفلسطينيين في ديارهم، وكانت المحاولة الأولى للتعامل مع قضية اللجوء بكليتها، وتوصلوا إلى قرار سُمي وقتذاك بـ(بروتوكول الدار البيضاء)، تبنته قمة خاصة لرؤساء

وملوك الدول العربية، عقدت في الدار البيضاء في المملكة المغربية في العام 1965، ويقضي البروتوكول بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين كمواطني الدول العربية التي يعيشون فيها فيما يتعلق بالتوظيف/التشغيل، والحق في مغادرة إقليم الدولة التي يقيمون فيها والرجوع إليه، والحرية في التنقل ما بين الدول العربية، وإصدار وثائق السفر وتجديدها، وحرية الإقامة والعمل والحركة. إلا أن معظم الدول العربية لم تصادق عليه باستثناء سوريا والأردن والجزائر، وقدمت كل دولة تعديلات فرّغت البروتوكول من محتواه، ومنذ ذلك الحين، لا قوانين تنظم إقامة اللاجئين، ولا نوايا للتعامل مع حق العودة، بل لم يرد أحدٌ على نتنيهاو فناعته المستحدثة مؤخرًا، فإن عدد اللاجئين قد لا يتجاوز المئات.

إذا كان اللاجئ الفلسطيني هو رمز القضية وسبب بقائها، وإذا كانت القيادات الفلسطينية مهتمة بالإبقاء على توهج القضية، عليهم أن يعيدوا التفكير في كل استراتيجياتهم وأولها: اعتبار اللاجئين مواطنين من الدرجة الأولى يحق لهم ممارسة حق الانتخاب، وثانيها: أن تتحمل السفارات الفلسطينية مسؤولياتها نحو اللاجئين بصفتهم مواطنين مُبعدين عن أرضهم، وثالثها: وهذا يتبع سابقه: أن تصدر السلطة الفلسطينية جوازات سفر فلسطينية للاجئين، وبذلك يتحولون إلى جاليات فلسطينية مقيمة في

الشتات، فيحق لهم العمل والاستقرار المؤقت، ورابعها: أن يصار إلى إعادة تعبئة اللاجئين من خلال البرامج التوعوية الوطنية والثقافية والإنسانية. وخامسها: وضع استراتيجية تعليمية وتربوية تعتمد مجانية التعليم وإلزاميته حتى الانتهاء من الثانوية العامة، وتوفير ما يلزم لرعاية الجيل الثالث فكرياً وثقافياً وتربوياً وأخلاقياً، وممارسة الضبط الحقيقي ليوميات اللاجئ من خلال المؤسسات المختلفة.

على قيادة الشعب الفلسطيني أن تعيد للاجئ كرامته وإنسانيته ووطنيته، من خلال إعادة الثقة بها، وفي هذا المقام، لو فتحت القيادة صدور اللاجئين لشاهدت صورتهم الحقيقية، وأنها حولت كثيرين منهم إلى منافقين ومرترقة، لا تربطهم بالتنظيم، أي تنظيم، سوى الدولار والمكانة الاجتماعية، وهذه مأساة أخرى، أن تتحول المكانة التنظيمية إلى قيمة اجتماعية للمباهاة، وهذا مبحث آخر.

سأقولها مباشرة: أمل الفلسطيني في العودة آخذ في التآكل، وثقة اللاجئ بصاحب القرار الفلسطيني في الداخل وفي الشتات متدنية، والبحث في الأسباب يقود إلى المزيد من اللعنات، لهذا، فإن حق العودة ينتحب يا سادة، لأنكم تذكرتم الدولة ونسيتم الشعب، تنشغلون بالشكليات وتنسون الجوهر، وقد آن الأوان لمصارحة اللاجئين في المقام الأول، فهل أنتم مستعدون؟!

# اللاجئون الفلسطينيون في سوريا لجوء، متراكب وأزمة متمادية

وسام سباعنة، ناشط فلسطيني / لبنان

اللاجئين الفلسطينيين، وثلاثة مخيمات أخرى غير رسمية، علما بأنه لا يوجد فرق بين المخيمات المعترف بها والمخيمات غير المعترف بها في كيفية تعامل الدولة السورية أو الأونروا معها، باستثناء عدم مسؤولية الأونروا عن جمع النفايات الصلبة من المخيمات غير المعترف به، إضافة إلى 14 تجمعا، حيث تقع المخيمات تحت ولاية الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب بالكامل من شؤون إدارية وأحوال مدنية، بينما تتبع التجمعات إلى البلديات السورية في شؤونها الإدارية.

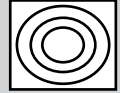


## الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سوريا

يمكن اعتبار القانون رقم 260 الصادر في 1956/7/10، الأساس الناظم للأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في سورية، وينص على ما يلي: «يعتبر الفلسطينيون المقيمون في أراضي الجمهورية العربية السورية بتاريخ نشر هذا القانون، كالسوريين أصلا في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة، وبحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية»

منح هؤلاء اللاجئين بطاقات هويات (تذكرة إقامة مؤقتة للاجئين الفلسطينيين)، وخولتهم وثائق السفر السورية الممنوحة للاجئين مغادرة سورية والعودة إليها دون تأشيرة، قبل أن يصبح ذلك منذ السبعينيات مشروطا بموافقة أمنية من «الضابطة الفدائية التابعة لشعبة المخابرات العسكرية السورية»، لم يمنح هؤلاء كامل الحقوق السياسية الممنوحة للسوريين (نظريا على الأقل) لاسيما حقّي الترشح والانتخاب، كما اصطدم ترفعهم الوظيفي في الدوائر العامة بسقف محدد أيضا، لم يتمتع هؤلاء اللاجئون بحقوق مدنية كاملة لاسيما الحق في التملك، إذ لم يكن يحق للشخص الفلسطيني المتزوج أكثر من بيت واحد

نكبة وراء نكبة هبطت بنقلها على الشعب الفلسطيني الذي بقي ملاحقا تحت ضغط دائم وهاجس مستمر بالتهجير والنزوح المتجدد، وكأنه قد آل على نفسه أو حكم عليه التاريخ ألا يرتاح ولا يستقر إلا



في دياره.

ما ينطبق على المنتسبين إلى الفئة الأولى، غير أنهم لا يسمح لهم بدخول سوق العمل إلا من خلال التعاقد بصفة مؤقتة.

**فئة اللاجئين عام 1967:** وينقسم هؤلاء إلى قسمين، قسم تمكن من التسجيل على قيود مؤسسة اللاجئين، وهؤلاء يعملون معاملة فئة اللاجئين عام 1956، أما الذين لم يتمكنوا من ذلك فيعملون معاملة الأجنبي، إذا كانوا من حملة وثائق السفر المصرية (قطاع غزة)، ومعاملة العربي المقيم، إذا كانوا من حملة جوازات السفر الأردنية (المؤقتة).

**فئة اللاجئين عام 1970 (أيلول الأسود):** والواقع أن أوضاع هؤلاء هي الأكثر تعقيدا، بحكم أن أغلبهم لا يحملون أي أوراق ثبوتية على الإطلاق، وكثير منهم تركوا أوطانهم في غزة أو الضفة وانتقلوا إلى ندرلأومنه إلى سوريا، ولم يتمكنوا من الحصول على أوراق أردنية أو وثائق سفر مصرية.

وتوجد في سوريا تسعة مخيمات رسمية للاجئين الفلسطينيين معترف بها من قبل وكالة غوث وتشغيل

إثر نكبة العام 1948 اضطر 85 ألف فلسطيني (من ضمن أكثر من 800 ألف آخرين)، إلى اللجوء إلى الأراضي السورية (تعود أصول معظمهم إلى القسم الشمالي في فلسطين وخاصة صفد وحيفا ويافا)، حتى وصل عددهم إلى حوالي 600 ألف لاجئ في العام 2012.

ومع موجات اللجوء التي تتالت في العقود اللاحقة، تم تقسيم اللاجئين الفلسطينيين في سوريا إلى أربع فئات حسب تاريخ اللجوء:

**فئة اللاجئين عام 1948:** مثل هؤلاء الشريحة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين بسوريا (حوالي 90٪)، ويتمتعون بحقوق المواطن السوري في المجالات الوظيفية والمهنية والعلمية، لكنهم لا يستفيدون من الحقوق وامتيازات أخرى هامة، مثل الجنسية والانتخاب والترشح لعضوية مجلس الشعب ونحو ذلك.

**فئة اللاجئين عام 1956:** وتم تسجيل هؤلاء على قيود مؤسسة اللاجئين وعلى قيود الأونروا، وينطبق عليهم أغلب





عملت الجمعية العامة وبشكل متكرر على تجديد ولاية أونروا، وكان آخرها تمديد عمل أونروا لولاية 30 حزيران 2023.

منذ بدء الأزمة السورية أطلقت أونروا ما يسمى بـ «النداء الطارئ» على أساس سنوي، حيث استرشدت الوكالة في استجابتها الإنسانية للأزمة السورية للعام 2020 بثلاث أولويات استراتيجية: الحفاظ على قدرات الصمود والتحمل، والمساهمة في توفير بيئة حامية للاجئين الفلسطينيين، وتحسين الفعالية والكفاءة في تنفيذ برامج الطوارئ، وتعتمد التدخلات البرامجية لأونروا على: مواد غير غذائية، مساعدات غذائية، الصحة الطارئة، التعليم في أوضاع الطوارئ، سبل كسب العيش (التمويل الصغير، التدريب المهني، إدرار الدخل)، الحماية، الصحة البيئية، السلامة والأمن، دعم القدرات الاستيعابية والإدارة، الإصلاحات الطارئة وصيانة منشآت أونروا.

وكانت أونروا في تقريرها «النداء الطارئ» 2020 قد ذكرت أنها: «ستواصل وخلال سنة 2020 أيضاً، تقديم التعليم النوعي لأكثر من 50,000 طالباً وطالبة في 103 مدارس تديرها أونروا في جميع أنحاء البلد، وتوفير الرعاية الصحية الأولية للاجئين الفلسطينيين من خلال 25 مرفقاً طبيًا، ستسعى الوكالة أيضاً إلى ضمان استمرار خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي- الاجتماعي والحماية المتاحة للاجئين الفلسطينيين، كما ستواصل أونروا التركيز على سبل كسب العيش، بما في ذلك التعليم والتدريب التقني والمهني والتمويل الصغير، وإذا توفرت الأموال اللازمة، ستستكشف الوكالة أيضاً

رقم (450) بإنشاء «مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب»، والتي أصبح من مهامها الرئيسية تنظيم شؤون اللاجئين الفلسطينيين، ومعونتهم، وتأمين مختلف حاجاتهم، وإيجاد الأعمال المناسبة لهم، واقتراح التدابير الخاصة بإقامتهم، وأوضاعهم في الحاضر والمستقبل، وبعد أن أنشأت الأمم المتحدة وكالة أونروا في سنة 1950 لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في أماكن الجوع والشتات، وقعت الحكومة السورية اتفاقاً مع أونروا، كي تمارس عملها في سورية بالتنسيق والتعاون مع المؤسسة، والتي باتت تعرف فيما بعد بالهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب بموجب مرسوم تشريعي صادر بتاريخ 1974/12/15. تتألف الهيئة من إدارة مركزية ودوائر فرعية، يتولى إدارة الهيئة مدير عام يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء، ويشترط أن يكون عضواً في حزب البعث، وترتبط الهيئة العامة بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل وهو المرجع المسؤول عن إدارة هذه الهيئة بصورة مباشرة، وخلال الحرب، عملت الهيئة على إصدار بطاقات هوية مؤقتة لمئات اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية.

### وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أونروا

تم تأسيس أونروا بموجب القرار رقم 302 (رابعا)، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول 1949 بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئي فلسطين، وبدأت الوكالة عملياتها في الأول من شهر أيار عام 1950. وفي غياب حل لمسألة لاجئي فلسطين،

مسجل في السجل العقاري، بعد موافقة وزارة الداخلية والجهات الأمنية، حددت مساحته بـ 200 م<sup>2</sup>، ثم خفضت إلى 140 م<sup>2</sup>، ومنذ العام 2000، منع الفلسطينيون من التقدم لمسابقات التوظيف في وزارة الخارجية السورية، وبعد أن كانت إعلانات مسابقات التوظيف في الإدارات والمؤسسات العامة، تسمح للسوريين ومن في حكمهم «أي اللاجئين الفلسطينيين»، بالتقدم إلى المسابقة، أسقطت بعد العام 2011 عبارة «من في حكمهم» لتحصر الأمر بالسوريين فقط، كما بات على الموظف من الفلسطينيين الراغبين بالاستقالة من الدوائر الحكومية، أن يكون على رأس عمله، وأن يقدم استقالته بشكل شخصي، ولم يعد مقبولاً من الفلسطيني توكيل الغير، من خلال نوع من الفلترة الأمنية التي تقرر بشأن تلك الوكالات.

تنظم شؤون اللاجئين الفلسطينيين في سورية من خلال هيتين رئيسيتين: الأولى تمثل الدولة المضيفة، وهي «الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب»، ومهمتها إدارية تنظيمية بالدرجة الأولى، والثانية تمثل الأمم المتحدة، وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، ومهمتها إغاثية بالدرجة الأولى.

### الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب

بعد أشهر من اللجوء الفلسطيني إلى سورية (إثر نكبة 48)، أصدر رئيس الجمهورية السورية في ذلك الوقت شكري القوتلي قراراً القانون





الفلسطينية دون استثناء من مشاكل جسيمة في البنية التحتية من صرف صحي ومياه وكهرباء واتصالات وانترنت، إما نتيجة لتهالك تلك البنى لقدمها، أو لتعرضها لأضرار بالغة في المخيمات التي شهدت أعمالاً حربية، خاصة في مخيمات مثل اليرموك، وخان الشيخ، ودرعا، وحندرات، وسبينة، والحسينية.

### الأوضاع الحالية للاجئين الفلسطينيين في سوريا

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا في الوقت الحالي نحو 560 ألفاً بحسب تقديرات الأونروا، تعيش أكثر من 91٪ من أسر اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تحت خط الفقر (أقل من دولارين للفرد في اليوم)، ولا تزال نسبة 40٪ منهم، في حالة نزوح مطول، نتيجة للنزاعات والدمار الذي طال مساكنهم، وقد أدى الانخفاض المستمر في قيمة الليرة السورية، وتدهور الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية، الذي عانى منه جميع المدنيين في سوريا خلال العام الماضي، إلى زيادة المشقة التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين، الذين توشك قدرتهم على التحمل على الانهيار، حيث يعتمد أكثر من 80٪ من اللاجئين الفلسطينيين السوريين على المساعدات النقدية من الأونروا كمصدر رئيسي للدخل.

كما تشير التقديرات إلى أن 40٪ من مدارس الأونروا، و29٪ من مرافقها الصحية، غير صالحة للاستعمال حالياً، بسبب الدمار الذي لحق بها خلال النزاع. وأدى تصاعد العنف إلى فرض عبء متزايد على حرية التنقل للاجئين الفلسطينيين، حيث أُغلق الأردن حدوده فعلياً أمام اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في وقت مبكر من الصراع؛ وتبعت ذلك تركيا التي أُغلقت حدودها أمام حاملي وثائق السفر الفلسطينية السورية صيف العام 2013 ثم لبنان في أيار 2015، وفي ظل إغلاق الدول المحيطة بسوريا لحدودها أمام اللاجئين الفلسطينيين، اضطر الآلاف إلى سلوك طريق الهجرة غير الشرعية، مجبرين على اللجوء إلى طرق خطيرة، حيث قضى خلالها العشرات وتعرض آخرون للاعتقال باعتبارهم مهاجرين غير شرعيين.

### الأونروا: عجز متراكم

ومن ناحية أخرى، تعاني الأونروا منذ سنوات من أزمة مزمنة في تأمين التمويل اللازم لمتابعة عملياتها،

طيلة فترة الصراع تحت سيطرة القوات الحكومية.

وتشير دراسات إلى تهجير نحو ثلثي مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا من أماكن سكنهم خلال عام 2012 وبعده، خاصة من مخيمات اليرموك جنوب دمشق وحندرات في حلب ومخيم درعا، والنسبة الكبرى من المهجرين كانت على شكل هجرة داخلية (حوالي 280 ألف)، حيث اضطر اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات التي طالتها الحرب، إلى النزوح إلى مخيمات ومناطق أخرى أكثر أمناً مثل مخيم جرمانا، قدسيا، ضاحية قدسيا، دمر، الزاهرة وغيرها، ونحو (150 ألف) فلسطيني لجأوا إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك لبنان (27 ألف) والأردن (17 ألف) وتركيا (10 آلاف) ومصر (3500) وبشكل متزايد إلى أوروبا (80 ألف).

كما اضطر الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى النزوح عن منازلهم إلى الشمال السوري، بعد توقيع اتفاقات مصالحة بين الحكومة السورية والمعارضة، كما في مخيم اليرموك، وخان الشيخ، ودرعا، وحندرات، وحمص، والغوطة الشرقية وغيرها، وقدّر عددهم بـ 1100 عائلة في نهاية العام 2018، يتوزعون على مخيم دير بلوط وإعزاز وريف عفرين وبنش وإدلب، وأجبر جميع أهالي مخيم حندرات (7000 لاجئ) على ترك منازلهم، بعد استيلاء قوات المعارضة السورية على المخيم في العام 2013. وبلغ عدد الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين جراء الحرب أكثر من 4000 ضحية بينهم قرابة الـ 500 امرأة وأكثر من 300 طفل إضافة إلى حوالي 1800 معتقل و330 مفقوداً. وحالياً، تعاني كافة المخيمات

الفرص المتاحة لدعم اللاجئين الأشد ضعفاً، من خلال تدخلات صغيرة النطاق، لإعادة تأهيل المساكن لزيادة قدرتهم على الصمود، والحد من اعتمادهم على المعونات، وستواصل الأونروا إصلاح وصيانة خدمات المياه والصرف الصحي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، مع التركيز بوجه خاص على المناطق التي باتت من الصعب إمكانية الوصول إليها مؤخراً، وفي حين أن العديد من مرافق الوكالة، بما في ذلك 40٪ من مدارسها و29٪ من مرافقها الصحية، غير صالحة للاستعمال حالياً بسبب النزاع، ستظل أعمال إعادة التأهيل والبناء الأساسية في منشآت الأونروا ضمن الأولويات في السنة المقبلة.

### اللاجئون الفلسطينيون والأزمة السورية

رغم محاولات تحييد اللاجئين الفلسطينيين عن النزاع، إلا أن اتساع رقعة المعارك الحربية أدى إلى تأثر المخيمات بدرجات متفاوتة على جانبي الصراع، حيث طالت الحرب عدداً من المخيمات، مثل اليرموك وخان الشيخ وحندرات ودرعا وسبينة والحسينية بشكل مباشر، والتي سيطرت عليها مجموعات المعارضة المسلحة و/أو عناصر مسلحة أخرى (داعش والنصرة)، قبل أن تتمكن القوات الحكومية وحلفاؤها من استعادة السيطرة عليها في وقت لاحق، وقد تعرضت هذه المخيمات إلى دمار واسع (بنسبة 70٪-80٪ كما في اليرموك ودرعا)، إضافة إلى تهجير معظم سكانها إلى مناطق/مخيمات أخرى أو إلى خارج البلاد.

فيما تعرضت مخيمات مثل حمص، حماه، جرمانا، اللاذقية، السيدة زينب، إلى درجة أقل من الدمار، وبقيت



وتفاقت المشاكل المالية للوكالة بعدما قطع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مساهمة الولايات المتحدة للأونروا بالكامل في العام 2018، وكانت واشنطن قبل ذلك، تقدم أكثر من 300 مليون دولار سنوياً، أي تقريباً ثلث الميزانية السنوية الأساسية للوكالة، وكان المقوض العام للأونروا فيليب لازاريني، أكد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 أن الوكالة تقف على «خافة الهاوية»، مشيراً إلى أن الأونروا «تواجه في هذا الوقت أسوأ أزمة مالية في تاريخها».

وفي ظل هذه الظروف، فإن أي انقطاع لخدمات الأونروا، سيتسبب في معاناة كبيرة، مما يحرم المجتمعات الضعيفة من مصدر المساعدة الرئيسي، بل والوحيد في كثير من الأحيان.

وفي سنة 2019 زاد الانخفاض الحاد في قيمة الليرة السورية من العبء الاجتماعي - الاقتصادي على السكان، الذين يكافحون لتأمين الحد الأدنى من المعيشة مع التحديات المتعددة، كما أدى انتشار وباء COVID19 بداية العام 2020 إلى أعباء إضافية صحية واقتصادية واجتماعية على اللاجئين، وسيتسبب الإخفاق في توفير الدعم اللازم في أثر مدمر طويل، والذي تصبح معالجته أكثر صعوبة عبر الوقت.

ومن المتوقع أن يواصل اللاجئين الفلسطينيين السوريون تحديات جديدة في مجال الحماية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر الحماية المرتبطة بقضايا السكان والأرض والممتلكات والوثائق المدنية والمواد المتفجرة من مخلفات الحرب، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وخطر العنف ضد الأطفال، إلخ.

وقد أشار التقرير الاقتصادي العمالي، الصادر عن نقابة العمال في سورية، إلى تراجع القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود بنسبة تزيد على 90 بالمئة، بسبب الارتفاعات الكبيرة في الأسعار، التي وصلت إلى مستويات تجاوزت نسبتها 1000 بالمئة، مشيراً إلى حجم الفجوة المعيشية الكبيرة بين الدخل التي لا يتجاوز متوسطها 50 ألف ليرة سورية ونفقات الحياة التي تبلغ 600 ألف ليرة سورية، ولفت التقرير إلى أن تردّي الأوضاع المعيشية للمواطن السوري كان له تأثيره السلبي الواضح على التعليم لدى أفراد الأسرة، إذ أدى إلى دفع الكثير من العائلات لإرسال

مسن، والقصر/ الأيتام غير المصحوبين بذويهم).

وبحسب تقرير أعدته مجموعة العمل من أجل فلسطيني سوريا في كانون الثاني 2021 فإن ظواهر جديدة بدأت تطفو إلى السطح بين اللاجئين، لم يكن يألفها المجتمع الفلسطيني السوري كعمالة النساء والأطفال، أو التسول أو البحث في حاويات القمامة، أو التسرب الدراسي، كذلك استمر نزيف الهجرة غير الشرعية من المنافذ البحرية في لبنان وتركيا وليبيا ومصر، وتعرض العشرات من اللاجئين الفلسطينيين للاعتقال والتوقيف لدى الأجهزة الأمنية التابعة لهذه الدول، أو الابتزاز من قبل المهربين وتجار البشر، حيث اضطرت عشرات العائلات إلى المجازفة بإرسال أحد أفرادها عبر الطرق السابقة، ليكون المخلص لها من المعاناة التي تعيشها. فيما مهدت الحالة الاقتصادية المتردية لانحراف بعض الشباب باتجاه المخدرات تعاطياً وترويجاً، مقابل الحصول على المال، ما شكل تهديداً مباشراً على المجتمع الفلسطيني، والسير به لانتشار الرذيلة أو التطرف.

### على الصعيد الصحي:

كشفت جائحة كورونا وانتشارها الكبير بين أبناء المخيمات الفلسطينية في سورية، تردّي الواقع الصحي والنقص الكبير الذي يعاني منه هذا القطاع، وأشارت الأونروا إلى أنه خلال عام 2020 سجل إصابة 9000 لاجئ فلسطيني بالكورونا، بالإضافة إلى عشرات الوفيات. لقد أثرت الإجراءات التي أعلنتها الحكومة السورية لمواجهة تفشي فيروس «كورونا» على الأوضاع المعيشية للأسر، حيث فرضت على السكان البقاء في المنازل، وخصوصاً من يزولون أعمالهم في أماكن تشهد تجمعات

أطفالهم إلى سوق العمل، من أجل تأمين مصدر دخل إضافي من جهة، ولتوفير نفقات التعليم من أجور نقل ولباس وقرطاسية وغيرها من جهة ثانية.

والعديد من عائلات اللاجئين الفلسطينيين شطبت أسماء أطفالهم ممن هم سن الـ15 من لوائح «البطاقة الذكية»، وذلك لأن الحصول على مستحقاتهم منها وفقاً لنظام البطاقة، يستند إلى أعداد الأسرة المسجلة في دائرة النفوس، حيث إن اللاجئ الفلسطيني في سورية لا يحصل على الرقم الوطني إلا في سن الـ15 عاماً، عند استلام الهوية الشخصية، بينما المواطن السوري يمنح رقماً وطنياً فور تسجيله في دوائر النفوس.

ويحصل المواطنون في سوريا على المواد التموينية من خبز وسكر وغيرها عبر «البطاقة الذكية»، إضافة إلى الاحتياجات الأساسية من غاز ومازوت تدفئة، وبالتالي حيث باتت الكثير من العائلات الفلسطينية محرومة من الحصول على كميات تكفيها من الخبز والمواد التموينية، وذلك بناءً على تعليمات الشركة المسؤولة عن البطاقة، التي تستثني من هم دون الـ15 كما ذكرنا، وإلى جانب المساعدات التي تقدمها الأونروا، يعتمد عدد كبير من اللاجئين على التحويلات النقدية من ذويهم في الخارج.

### على الصعيد الاجتماعي:

بحسب تقارير الأونروا، فإن ما يقرب من (126000) لاجئاً فلسطينياً يندرجون ضمن واحدة من الفئات الأربع الأشد ضعفاً (الأسر التي تعيّلها نساء، والأسر التي يعيّلها شخص ذو إعاقة، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأسر التي يعيّلها شخص

كبيرة، كالورش الصناعية والمطاعم والمرافق الخدمية، مما أفقدهم مصادر دخلهم، أما فيما يتعلق بتوفير القوت اليومي أو توفير سبل الوقاية من «كورونا»، يضطر اللاجئون الفلسطينيون إلى التضحية بأحدهما في سبيل الآخر، وهكذا تمضي بهم خياراتهم غير العادلة، في ظل أزمات متلاحقة هم فيها الحلقة الأضعف.

### التعليم:

يعاني قرابة الـ 51,000 طالباً فلسطينياً في مرحلة التعليم الأساسي، موزعين على 103 مدارس تابعة للأونروا، بالإضافة إلى آلاف الطلاب في المرحلة الثانوية والجامعية ظروفاً صعبة، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وتدني مستوى الخدمات، كما أدى تفشي فيروس كورونا إلى اتخاذ الحكومة السورية قراراً بإغلاق المدارس بشكل كامل، منذ الرابع عشر من آذار/مارس 2020 وحتى نهاية الفصل الثاني للعام الدراسي 2019/2020، ما حرم الطلاب من إكمال مناهجهم، وأوجد فاقداً تعليمياً يصعب تعويضه.

كما أن انقطاع الكهرباء وبالتالي شبكة الانترنت لساعات طويلة (تصل إلى ساعات قطع مقابل ساعة وصل واحدة)، شكل عائقاً جدياً أمام تطبيق تقنية التعليم التي تعتمد الأونروا لتمكين الطلبة من متابعة دروسهم. ومع عودة المدارس للعام الدراسي 2020/2021، تعاني العملية التعليمية من اكتظاظ الصفوف، حيث يصل عدد الطلاب في الصف الواحد إلى 50 طالباً، في حين تفتقد المرافق التعليمية إلى إجراءات الوقاية والتعقيم المناسبة. ومن ناحية أخرى فإن أزمة توفير وسائل المواصلات، تخلق تحدياً آخرًا لطلاب المعاهد العليا والجامعات في المخيمات والمناطق البعيدة عن مراكز المدن، مثل خان دنون، والنيرب، وحندرات، أو تلك التي لا تتوافر فيها أية وسيلة من وسائل المواصلات مثل مخيم اليرموك، ويبلغ عدد الطلبة الفلسطينيين في الجامعات والمعاهد العليا 60 ألف طالباً وطالبة على أقل تقدير.

### توصيات بتوفير الدعم والحماية

في رسالة لها في حزيران/يناير 2020 أوصت الشبكة الدولية لخبراء القضية الفلسطينية في منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)، بالنظر في اتخاذ عدد من التدابير من أجل التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19، وضمان حماية وسلامة

وصحة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ولبنان، وفلسطين المحتلة، وسوريا، كان من ضمنها إضافة لإدراج اللاجئين الفلسطينيين كجزء من جهود الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19، وتعزيز دعم الأونروا، من خلال التمويل الكامل لنداء الأونروا العاجل لاستجابة كوفيد-19، كما طالبت الشبكة حكومات البلدان المضيفة، بالالتزام بحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وشمولهم بالخدمات الصحية الملائمة وجهود الحماية الاجتماعية؛ وتمكينهم كمقيمين في هذه البلدان، من الوصول الشامل لخدمات الصحة دون تمييز، ومحاربة خطاب الكراهية ضد اللاجئين، ضمن جميع المواد الإعلامية للدولة والمجتمع.

أيضاً، طالبت الشبكة الأونروا والمنظمات غير الحكومية الأخرى، بضمان حصول اللاجئين الفلسطينيين على المساعدات الضرورية التي تعزز صمودهم وتوفير المعلومات الضرورية حولها دون تمييز، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، والنساء والأطفال، وحمايتهم من التهديدات المحتملة والأزمات الإنسانية التي من المتوقع تفاقمها بسبب أزمة كوفيد-19 وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية على المنطقة، كما حثت الشبكة اللاجئين والمجتمعات المضيفة، على تعزيز التضامن بين اللاجئين والمجتمع المضيف لمكافحة انتشار كوفيد-19 وتأثيره غير المباشر على المجتمع.

### خاتمة

بما أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جوهر القضية الفلسطينية، و باعتبار الحدث المؤسس فيها كان الاستيلاء على الأرض و تهجير السكان، فقد ارتبطت الثورة الفلسطينية المعاصرة بعودة اللاجئين إلى قراهم ومدنهم الأصلية التي هجروا منها، ولذلك فإن أية حلول خارج هذا الإطار، لا بد وأن تقضي بإخراج اللاجئين من دائرة الفعل و القرار السياسي، وقد أدى هذا بشكل طبيعي إلى معارضة اللاجئين لأي مشروع سياسي يتنافى مع حقوقهم في العودة و تقرير المصير، وبذلك شكّل أوسلو انعطافة كبيرة وضربة قاسية لوجود اللاجئين الفلسطينيين و تهميشهم وإخراجهم من كل دوائر الفعل السياسي، ومن هيكليات المؤسسات الفلسطينية، التي بدأت بالتآكل لتحل محلها سلطة أوسلو، مع غياب الدور الفاعل للتنظيمات الفلسطينية، وتجميد كافة المنظمات

الشعبية، والاتحادات والمراكز الثقافية والاجتماعية، التي كانت تدعم وجود و صمود المجتمعات الفلسطينية في أماكن اللجوء، مما جعل اللاجئين وحيدون وبدون حماية وخارج دائرة التفاعل السياسي الفلسطيني، وبهذا يبقى السؤال الأكبر في الوقت الحالي ما هو مصير اللاجئين الفلسطينيين في ظل الأحداث الدائرة في سوريا، والحديث عن المخططات للمخيمات الفلسطينية، واحتمالية عودة اللاجئين إليها، وماذا سيكون مصيرهم في الدستور الجديد الذي يجري التفاوض عليه من قبل الدولة السورية والمعارضة السورية، خاصة مع وجود أزمة واضحة تتمثل بغياب التمثيل الفلسطيني للاجئين الفلسطينيين، وغياب المشاركة السياسية عن قطاعات واسعة من هؤلاء اللاجئين، وفي ظل الحديث عن صفقة القرن وموجة التطبيع التي تضرب المنطقة، وإعادة تأكيد سلطة أوسلو على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي تستثني صوت اللاجئين من الساحة، وتكرس مشروع أوسلو المشروع الأخطر الذي تعرضت له القضية الفلسطينية على مر السنين ■

### المصادر:

اللاجئون الفلسطينيون في سورية: «النبذة الثانية»، هشام منور - مؤسسة الدراسات الفلسطينية  
 موقع الأونروا: <https://www.unrwa.org/ar/who-we-are>  
 النداء الطارئ 2020 بشأن أزمة سوريا الإقليمية - تقرير الأونروا  
 مخيم اليرموك، ماذا وراء المخطط التنظيمي الجديد - 2020/07/26 - مجموعة العمل من أجل فلسطيني سوريا  
 فلسطينيو سورية.. تفتتت سوسيوولوجيا اللجوء - حسام أبو حامد العربي  
 بيان رسمي بمجمل الأحداث - تقرير توثيقي لمؤسسة جفرا نيسان 2015  
 مخيم اليرموك.. مشاهد وقصص مروعة عن الجوع - 28 نيسان 2017، فايز أبو عيد، سكاى نيوز العربية  
 المشهد الفلسطيني السوري عام 2020 - ملخص تنفيذي لأبرز التطورات على الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين داخل وخارج سوريا - إعداد الباحث إبراهيم العلي، كانون الثاني-يناير 2021 -مجموعة العمل من أجل فلسطينيين سوريا  
 في الذكرى الـ 53 للنكسة...معاناة اللاجئين الفلسطينيين تتفاقم. 05 حزيران/يونيو 2020 - الغد

## دراجون فلسطينيون: شهداء قيد الحياة..!

هاني صيب - كاتب صحفي / فلسطين

مع تأسيس أول فريق من الأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطينية لركوب الدراجات الهوائية في قطاع غزة، يُعاد فتح ملف إعادة تأهيل ذوي الإعاقة ومساعدتهم في العودة إلى حياتهم الطبيعية قبل بتر أطرافهم السفلى، يبدو الأمر طبيعياً في هذا السياق، غير أن ذلك يعيدنا إلى ملف ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية على مدار السنوات الماضية، خاصة خلال قمع الاحتلال للمشاركين في مسيرات العودة، حين أشارت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية أن هناك تعمداً من قبل جيش الاحتلال على توجيه الجنود والقناصين تحديداً، ليس إلى القتل فقط، بل وأيضا تعمد إصابة الأطراف السفلى للنشطاء المشاركين في المسيرة.

إنها سادية القتل، والقتل هنا قتل لا يتماثل مع إنهاء حياة المستهدف، بل تركه حياً كي يموت أكثر من مرة، ويبقى على قيد الحياة، لكن بمثابة شهيد فوق الأرض، فلسفة هذا الشيء، أن الشهيد العضوي، ربما يترك من خلفه أسرة تجهد في سبيل تعويض خسارتها، بينما الجريح الذي فقد أطرافه السفلى منها على التخصيص، قام يبقى معتمداً على الآخرين طوال حياته، وباجة إلى متابعة طبية دائمة، باجة إلى المعون المادي والنفسي من قبل من هم حوله، أسرته تعانئ مضطرة لمساعدته، باجة دائمة في الغالب إلى مرافقته حيثما استقر أو تحرك، آخرون يجندون للأخذ بيده، وأسرة المستشفيات تبقى مشغولة بأعداد كبيرة من الجرحى، بحيث لا مكاناً مناسباً للمرضى الآخرين، ويبقى طوال حياته للأدوية والمستلزمات الطبية مستنزفاً الإمكانيات العلاجية بشكل مستمر، بينما الكادر الطبي مضطراً للتفرغ الدائم لمتابعتهم علاجياً.

خارج النص



من وجهة نظر المحتل الإسرائيلي، إن تعمد إصابة النشطاء بالركبة أو الأجزاء السفلية من الجسم، هو أكثر إيلاًماً من القتل العضوي، إذ إن الأرقام تتحدث عن شهداء أقل، في حين أن السجلات تكاد تخلو من الجرحى والمصابين بالشلل الدائم أو العجز الدائم.

إن سادية المحتل الإسرائيلي في عملية القتل المتعمد، التي تتسبب بأعداد متزايدة في الشهداء، وأعداد أكثر من الجرحى الشهداء الأحياء، شهادة على القصدية والاستهداف الإسرائيلي، وتترك آثار جرائمه على أجساد النشطاء الفلسطينيين بينما استقروا أو تحركوا، في رسالة يسعى إليها الاحتلال في تشكيل إعلان دائم على مصير كل من ينتهج المقاومة ضده، إنها الجزء الأهم من الحرب النفسية ضد المقاومة الفلسطينية.

لهذا، فإن إعادة تنظيم الشهداء الأحياء، جرحى المقاومة، إضافة إلى أنها مسؤولية رسمية ومجتمعية، إلا أنها فوق ذلك، مسؤولية هؤلاء أنفسهم لتجاوز كونهم ضحايا، إلى نشطاء لديهم ما يسهمون به في بناء مجتمعهم، لذلك فإننا نرى في تنظيم مسيرات الدراجات الهوائية التي نظمها أبطال المقاومة من الجرحى الشكل الأكثر فعالية في مواجهة استهدافات الاحتلال، إنها الرد على سادية العدو، بإنسانية وفعالية الدور الذي يناط بهم، الاعتقاد في مجتمع مقاوم فقدوا أطرافهم ولم يفقدوا القدرة على العطاء، حتى ولو من خلال مهرجانات رياضية، ومواكب الدراجات الهوائية.

## الفقر والبطالة في الضفة وغزة من منظور مقاوم

أ.د. سمير أبو مدللة - أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر / فلسطين



لا شك أن هناك أهمية متزايدة للاقتصاد المقاوم، كاستراتيجية مُثلى للحد من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن حالات الحصار السياسي، أو الاحتلال الجزئي أو الكلي من قبل قوى الاستعمار، وتحديدًا للمجتمعات التي تعاني من شح الموارد، وفي الحالة الفلسطينية وفي ضوء تغول الاحتلال، وانتهاج سياسات تستهدف كبح جماح أي إمكانية لتحقيق تنمية حقيقية للاقتصاد الفلسطيني، وإضعافه بشكل يُقيد نموه ويعزز مكامن الهشاشة فيه، فإن بزوغ مصطلح الاقتصاد المقاوم وتحديد ملامحه بات ضرورة ملحة وهدفاً وطنياً سامياً.

22

لحالة من الإثراء الفردي إلا مشروع، ويُسهم ذلك بإضعاف المجتمع وإضعاف كل إمكانيات النهوض، على قاعدة لا تنمية في ضوء الإفقار وانعدام العدالة الاجتماعية.

إن تخصيص المنافع/ المكاسب الفردية، على حساب تعميم الخسائر المجتمعية، وفي حالة الضفة وغزة يتنافى مع أية جهود تبذل لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وكبح جماح نمو ظاهرتي الفقر والبطالة، لجهة أن اتساع الهوة بين الشرائح المجتمعية واستحواد أقلية هامشية على الحيز الأكبر من الثروة، تؤثر سلباً على إجمالي الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، فوفقاً لنظريات الاقتصاد المتعددة فإن الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء وذوي الدخل المحدودة، يُعتبر أعلى بكثير مقارنة بذوي الدخل المرتفعة، وعليه فإن ارتفاع نسب الفقر والبطالة في الضفة وغزة، حيث وصلت معدلات الفقر إلى قرابة 53٪ في قطاع غزة مقابل 13,9٪ في الضفة الغربية وذلك في العام 2017، كذلك وصلت معدلات البطالة إلى 45,1٪ في قطاع غزة مقابل 14,6٪ في الضفة الغربية في العام 2019، يعني أن هناك انخفاضاً في حجم الاستهلاك، وبالرجوع إلى الإحصاءات

المقاوم في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، إلا أن إجراء قراءة مُعمقة وفاحصة للإجراءات/السياسات المتبعة من قبل حكومة السلطة الفلسطينية واللجنة الحكومية في غزة، وتحديدًا في عهد الانقسام الوطني منذ 14 سنة، تُظهر حجم الإخفاقات الاقتصادية في المناطق المحتلة، حيث تستند فلسفة كلا الحكومتين على انتهاج سياسات الاقتصاد النيو ليبرالية، وهي من أكثر السياسات تنافياً مع مبدأ تنمية الاقتصاد من منظور مقاوم، حيث قيدت هذه السياسات الإنتاج، وحدث من النمو الاقتصادي المُحابي للفقراء، إضافة لمحاباتها للاحتكارات ولتغول رأس المال وأسلوبته للثروات الفردية، والعمل بجدار قانوني وبكل حرية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال سيادة التناقضات في المجتمع الفلسطيني، حيث حالة من الفقر المجتمعي، إضافة

إن الحديث عن الاقتصاد المقاوم، والبحث في عدد من الحلول الجذرية للمشكلة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمتمثلة في النمو الملحوظ لآفتي البطالة والفقر وبنسب متفاوتة، مع تسجيل قطاع غزة لمعدلات قياسية في تلك الآفتين، وخصوصاً بعد الانقسام الفلسطيني، في يونيو 2007 يُعتبر ضرورياً لجهة الإخفاقات الاقتصادية التي رافقت الحكومات الفلسطينية، سواء في رام الله أو غزة، والتي لم تتمكن من تحقيق أية نجاحات تذكر في مسألة الاقتصاد المقاوم، وإرساء مفاهيم التمكين والجلد، وخصوصاً في المناطق التي تتعرض لهجمات إسرائيلية واعتداءات مستمرة كما هو الحال في الضفة الغربية، بالتزامن مع الحصار الإسرائيلي وتشديد حركة المعابر في قطاع غزة. وعلى النقيض ورغم أهمية الاقتصاد

(المستوطنات)، وهذا يتطلب إعادة النظر بكل مسببات ذلك، والتي ترجع لتضافر عوامل عدة، وعدم اقتصرها على عامل واحد، فلا شك أن للاحتلال وسياساته التدميرية دوراً في ذلك، إلا أن هناك أسباباً أخرى، وربما لا تقل أهمية عن الاحتلال في إضعاف الاقتصاد وإخماد أي إمكانية للوصول إلى اقتصاد منتج ومن منظور مقاوم. فالانقسام وما تبعه من فوضى في السياسات الحكومية، خصوصاً فيما يتعلق بالدور المنوط بها في التعامل مع القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وسياسة الأجور والاهتمام بالاقتصاد المقاوم، إضافة لتبني السلطة والحكومات المتعاقبة للاقتصاد الحر، ولسياسات الاقتصاد النيوليبرالية والتي لا تتوافق بأي حال من الأحوال مع طبيعة المجتمع الفلسطيني في ضوء الاحتلال وفي مرحلة التحرر الوطني. وبعد 27 سنة من توقيع منظمة التحرير الفلسطينية لاتفاق أوسلو «المرحلي»، وما انبثق عنه من بروتوكول باريس الاقتصادي، فإن إمكانية كبح جماح الفقر والبطالة ومن منظور مقاوم، قد شهد انتكاسات عدة، ويعني ذلك أن إمكانية وجود تنمية اقتصادية حقيقية تضع حداً لارتفاع نسب الفقر والبطالة يُعتبر أمراً صعباً، وفي السياق فإن حدوث التنمية وفقاً للمنتظر المقاوم، يُعتبر مستحيلًا في ضوء الانقسام وغياب القانون وحالة التفرد في الحكم، والتي أسست لدعائم المجتمع غير المستقر، إضافة لذلك فقد ضم بروتوكول باريس على جعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، من خلال التحكم في الموارد كافة وعلى رأسها إيرادات المقاصة، والتي تعني أن السلطة الفلسطينية وصلت لمرحلة أنها غير قادرة على الفطام من الثدي الإسرائيلي، ويعني ذلك أن إمكانية حل مشكلات الفقر والبطالة من منظور مقاوم سيصطدم بالكثير من العراقيل. وفي الختام، فإن هناك ضرورة لإعادة النظر بسياسات الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز صمود المواطنين وتمكينهم اقتصادياً، والاهتمام بتنمية الاقتصاد الحقيقي، وذلك بإعطاء اهتماماً أكبر بالزراعة والصناعة، وإيلاء أهمية قصوى للأجور وتحقيق النمو المحابي للفقراء، وهذا يتطلب تضافر وتعزيز البعدين الرسمي والشعبي وتدخلهما النشط في الاقتصاد ■

وتزايد الأهمية النسبية للمساعدات والمنح كمورد رئيسي لتمويل الموازنة ونمو الناتج المحلي الإجمالي على حساب خلق الإيرادات المتحصلة من أنشطة وفعاليات اقتصادية حقيقية، ويعني ذلك أن الاقتصاد هش، وسرعان ما يسجل معدلات نمو سالبة في حال توقف أو تراجع الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية في رام الله، وفي قطاع غزة؛ فإن توقف المساعدات ومنها مثلا المنحة الأميركية القطرية، سيعني أن منظومة الفقراء تصبح أكثر انتشاراً. كما أن لسياسة الأجور دوراً في تعزيز إمكانيات الاقتصاد المقاوم من عدمه، فوجود قانون ناظم يُحدد الحد الأدنى للأجر، يُعتبر ركيزة أساسية لتعزيز صمود المواطنين، كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن منظور مقاوم، مع التأكيد أن فرص تحقق التنمية وعلاج آفتي البطالة والفقر من منظور مقاوم، تُعتبر محدودة لجهة أن أجيوش لا تزحف على بطون خاوية، كما يقول شيمعون بيريز أحد مؤسسي إسرائيل، وعليه فإن وجود حد أدنى للأجر، ورغم أهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن عدم الالتزام به وعدم إجراء قراءات عليه في السنوات الماضية، قد ساهم بشكل مباشر في ارتفاع نسب الفقر والبطالة، وتراجع الاقتصاد القائم على الطلب، كما أن تحديد أجراً أدنى عند 1450 شيكل، وبشكل يقل عن حد الفقر سواء النسبي أو المدفوع، يعني أن سياسات الحكومات الفلسطينية المتعاقبة قد أسهمت في خنق التنمية من منظور مقاوم، فهي لم تسعى لتعزيز صمود المواطنين، وعلى النقيض ساهمت في زيادة نسب الفقر والبطالة، كما أن رفع الحد الأدنى للأجر عند 1900 شيكل للبدء به في يناير 2022 يتطلب إعادة نظر، خصوصاً في ضرورة أن يكون الحد الأدنى للأجر أعلى من حد الفقر من جهة، وأن يرتبط بمؤشرات اقتصادية عدة كأسعار المستهلك والتضخم ونمو الاحتياجات المُلحة. رغم أن هناك تفاوتاً في نسب البطالة والفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن الاتجاه العام يشير إلى النمو الإيجابي لظاهرتي البطالة والفقر، وإن كان نموها في قطاع غزة يسير بشكل أكبر مع وجود إمكانية لارتفاع نسب الفقر والبطالة في الضفة الغربية في حال أغلق سوق العمل الإسرائيلي

المنشورة نجد أنه قد حقق الإستهلاك النهائي في قطاع غزة تحديداً انخفاضاً نسبته 7.5٪ عام 2017 مقارنةً بالعام السابق، وبالتالي تراجعاً ملموساً في حجم الإنتاج ويراافقه انخفاض حاد في الاستثمارات، والذي حقق انخفاضاً 10٪ في نفس العام المذكور، وعلى صعيد أكبر غياب التنمية الحقيقية وتزايد التهديدات التي ترافق بناء الاقتصاد المنتج، والقائم على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتحقيق الرفاه للنسبة الأكبر من السكان، وهذا لا يمكن أن يكون أمراً واقعاً في ضوء فوضى السياسات الاقتصادية الفلسطينية، وعدم ربطها بمبدأ التنمية بمنظور الاقتصاد المقاوم، وعلى العكس فإنها سعت بشكل أو بآخر إلى إجماع وتقييد التنمية من منظور مقاوم، رغم الحاجة المُلحة لذلك في حالة الضفة الغربية وقطاع غزة كحالة استثنائية، حيث أن انتهاج السلطة الفلسطينية وحكومتها في رام الله واللجنة الحكومية بغزة لسياسات الاقتصاد النيوليبرالية، وإطلاق العنان للمبادرات الفردية وإهمال الأنشطة الاقتصادية، التي تشكل رافداً أساسياً للتنمية الاقتصادية كترجع نصيب الزراعة من الموازنة الفلسطينية، حيث لا تزيد في أحسن الأحوال عن 1٪ وهذا إخفاق لا يمكن التقليل من تداعياته السلبية على الاقتصاد الفلسطيني على المديين المتوسط والبعيد، وخصوصاً عند النظر بأهمية الزراعة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فأهمية الزراعة لا تقتصر على كونها نشاطاً اقتصادياً يوفر الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه وتوفير مصدر دخل للعاملين، بل يتعدى ذلك لاعتبار الأرض بمثابة وطن، وفي ضوء مشاريع التسوية السياسية، وصعود اليمين المتطرف في إسرائيل، والمؤمن بأهمية الأرض والانحياز الأمريكي لإسرائيل، فإن الفلسطيني ليس بصدد البحث عن وطن بديل إضافة لذلك فقد ركزت السياسات الاقتصادية الفلسطينية على دعم التجارة ومنح التجار لأذونات للاستيراد على حساب تنمية أو توفير حاضنة للاستثمار الصناعي والزراعي وفي تكنولوجيا المعلومات، سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة، إضافة لذلك، فقد عززت السياسات الاقتصادية الفلسطينية مبدأ الاعتماد على الغير،

# خطاب المواطنة تحت الاستعمار: المقاطعة/المشاركة في انتخابات الكنيست الصهيوني

محمد كناينة "أبو أسعد" - عضو المكتب السياسي لحرمة أبناء البلد/ الناصرة



«لا تشارك في انتخابات الكنيست، قائمة مرشحين أو شخص مرشح، إذا كان في أهداف القائمة أو أفعالها أو أقوال الشخص المرشح، تفوهات وأفعاله، بشكل صريح أو بما معناه، رفض وجود «دولة إسرائيل» كدولة يهودية وديموقراطية» (البند 7 «أ» قانون أساس انتخابات الكنيست).

24

بواقع قام على أساس استعماري، ويرفض أن يتعامل مع «المواطنة» كبديل للوطن، وهو ما تسعى إليه منظومة المشاركة رغم كل محاولات تجميل الخطاب السياسي، فالمشاركة في انتخابات الكنيست الصهيوني تتم على قاعدة القانون المدون أعلاه وفي صلبه «الاعتراف بيهودية الدولة وديموقراطيتها»، والانخراط في هذا المشروع هو بلا شك انسياق وانسجام مع المشروع الصهيوني من حيث أنه أداة استعمارية كولونيالية، حتى في هذا التعريف لم يختلف مع أقطاب المشاركة، حيث أن بعضهم يعتبر «إسرائيل» أداة إمبريالية بعد أن راهنوا على أن تكون رافعة للتقدم في المنطقة، وسارعوا في حينه لقبول قرار التقسيم تماشياً مع موقف الاتحاد السوفيتي الذي دعم قيام «دولة إسرائيل»، وكان أول من اعترف بها وساعدها على الانخراط في الهيئات الدولية والأممية.

عرف التاريخ أنساقاً مختلفة من الاستعمار ومنه الكولونيالي، وعرف أيضاً أشكالاً مختلفة من مقاومة هذا الاستعمار، لم يسامح التاريخ ولن يسامح من تساوq مع استعمار بلاده وتشريد

تقرير المصير بمؤامرة فاقت قدراته في التصدي لها ودحرها في حينه، ولكنه لم يستسلم حتى هذه اللحظة. بعد إعلان وثيقة ما سمي بـ«الاستقلال» كان من شروط انضمام كيان الاستعمار الجديد في فلسطين كدولة حديثة الولادة «إسرائيل»، إلى هيئة الأمم المتحدة هو إعطاء «الأقليات» صفة «المواطنة» وبعض الحقوق المدنية النابعة منها، ومن أهمها الحق في المشاركة في الانتخابات، تصويتاً وترشحاً، فهذه المشاركة ليست إنجازاً عظيماً كما يحاول البعض أن يصورها لنا، وهي كذلك ليست نتيجة لمشروع نضالي بقدر ما أنها كانت استحقاقاً لضمراً احتضان دولي لها على أنها «دولة» تحترم أقلياتها، وأيضاً بقدر ما هي أداة تستخدم من قبل كيان الاستعمار الصهيوني كورقة التوت لتغطية عوراته الاستعمارية، وفي مقدمتها أنه كيان غاصب على أرض شعبها؛ رفض وما زال يرفض أن يسلم

على مدار عقود خلت، تدور بين أوساط الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1948 سجالات حول موضوع المشاركة في انتخابات الكنيست الصهيوني، وعن الجدوى منها وأبعاد هذه المشاركة على الذات الجمعية للفلسطينيين وما تحمله من خطورة على الوعي الفلسطيني الجمعي، فالمشاركة أصبحت هي «الأساس» ما بعد النكبة والتطهير العرقي للفلسطينيين على أيدي العصابات الصهيونية، والتي هي ذاتها أجازت لمن نجا من المجزرة الكبرى ومن بقي على أرضه ناجياً من التهجير القسري، أن يشارك في الانتخابات للهيئة التشريعية (الكنيست) للكيان الحديث الولادة على أنقاض دماء وأشلاء من مرقتهم حراب هذه العصابات، وعلى زكام مئات المدن والقرى وعشرات الآلاف من البيوت والمنازل التي هدمتها وهجرتها هذه العصابات ذاتها، هذا الكيان حديث الولادة قام على آلام وآمال شعب مرق حقه في





حملة المقاطعة، وبالتحديد خطاب أبناء البلد الحركة التاريخية التي رفعت شعار الدولة العلمانية الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وتبنت مشروع التحرير والعودة مع عدم إغفال المشروع المدني اليومي المطلي.

المشاركة في انتخابات الكنيست الصهيوني ما هي إلا شرعنة للكيان الصهيوني الفاصب، على اعتبار أنه يجسد حق تقرير المصير لليهود» كما تسوق القوائم المشاركة، وعليه نقول المقاطعة هي معركتنا مع الاستعمار، مع جذور الاستيطان الكولونيالي، مع من سلب الوطن وشرّد المواطنين، مع من قتل وذبح شعبنا وما زال، مع من صادر حقنا في تقرير المصير وكان سبباً مباشراً لكل بلاويها، مع ذراع الإمبريالية ونصير الرجعية مع أسوأ حركة عرفها التاريخ الحديث والقديم، الحركة الصهيونية.

بنيامين نتنياهو «اليميني» كما «اليساري» يوسي بيلين من قبل يعرفون جيدا معنى المقاطعة من قبل الفلسطينيين وتأثيرها الوجودي على مستقبل الكيان، ليس فقط إعلامياً وعلى المستوى الدولي، وإنما أيضاً على المستوى النفسي عند المستعمر ذاته، فهو يدرك بأنه يعيش في مستعمرة لم ولن يقبل المستعمر أن يسلم بالأمر الواقع، والرفض هو ألف باء المقاومة، وهذه مقدمة لهزيمة مشروع الاستعماري.

عدم وجود البديل كمشروع مادي فاعل لا يفتقر من «مقاطعة الكنيست الصهيوني» كشكل نضالي في قلب المشروع الوطني الفلسطيني، وهذا يعود إلى عقم ذاتي لدى حامل المشروع، ولن تتجاوز الحركة الوطنية هذا العقم من دون قراءة نقدية، ذاتية وموضوعية لحالها وحالتها المستدامة ■

هوى ما تطرب له أدن داعميه وجمهوره الهدف، فحين يحرض بنيامين نتيناهو ضد الفلسطينيين ويقول «العرب يهرولون إلى الصاديق» هو يعلم جيداً بأن خصومه في القائمة المشتركة سيستغلون هذا التصريح وسيستفيدون منه، وبالنسبة له لا ضير في ذلك لأن المهم من جهته هو خروج أنصاره من المستوطنين الصهاينة للتصويت والعزوف عن «لا مبالاتهم» (ملاحظة: حين نستعمل مصطلح «مستوطنين» فنحن نقصد ونعني كل مستوطن يهودي على أرض فلسطين التاريخية). كانت التوصية على الجنرال بيني جانتس، قائد أركان جيش الاستعمار الصهيوني وما يسمى بوزير الدفاع حالياً، من قبل القائمة المشتركة بمركباتها الأربعة، الجبهة الديمقراطية، التجمع الديمقراطي، الإسلامية الجنوبية والعربية للتغيير، كانت هذه التوصية هي المنزلق الخطير والخطيئة التي فتحت الباب على مصراعيه أمام عودة الأحزاب الصهيونية إلى ساحة المجتمع الفلسطيني لحصد الأصوات تحت حجة «التأثير»، كما برّرت ذلك القائمة المشتركة لتوصيتها وكذا شرّعت الارتداء في حصن نتيناهو تحت بند المقياضة كما يقول منصور عباس عضو الكنيست الصهيوني عن الحركة الإسلامية الجنوبية، فالذهاب إلى جانتس ليس مشروعاً أكثر من نتيناهو في سلة التبريرات للمشاركة التي يسوقها إعلام المشتركة وينزعّم هذا النهج والخطاب أيمن عودة، خطاب المواطنة والتأثير من الداخل، فمن إنهار أولاً لا يستطيع أن يلوم من انهار من بعده، فتحت شعار «هم الناس» ساق أيمن عودة القائمة المشتركة نحو التوصية على جانتس ومحاربة الخطاب الوطني الذي ترفعه

شعبه، فالحجج المساقاة للمشاركة لها بدائل كثيرة وعظيمة على مر التاريخ القديم والحديث، ولكن هذه القوى في المحتل عام 1948 ما زالت ترفض هذا التوجه على اعتبار أنه برأيهم «انعزالي»، ويقود إلى إبعاد الجماهير «العربية» عن التأثير، وأضع العربية هنا بين مزدوجين كونه مصطلح أرادوا له أن يكون بديلاً عن «الفلستنة» بتوجه مدروس من قبل المؤسسة الصهيونية، وللأسف ما زال البعض يتساقق معه على هذه القاعدة، أي قاعدة عزل مصيرنا كفلسطينيين في المحتل عام 48 عن مصير باقي أبناء الشعب الفلسطيني، فنحن لسنا فقط شعب لنا ذكريات واحدة ونوستالجيا نحيا على أنفاتها، نحن شعب لنا مصير واحد مشترك، وهذا ما يقض مضاجع المؤسسة الصهيونية، وأيضاً ما يرفض حتى نقاشه من أرباب المشاركة، كونه يفقد مشروع المشاركة في انتخابات الكنيست الصهيوني أي مصداقية أخلاقية ووطنية.

في الجولات الانتخابية الثلاث التي حصلت خلال عام واحد، شاهدنا كيف يكون الانزلاق نحو الهاوية لدى قائمة تدعي أنها تحمل مشروعاً «وطنياً»، فيكفي أن تعترف هذه القائمة بدورها المدني المطلي حتى لا نحاكمها من الباب الوطني، ولكن هذا ليس شأنهم وحدهم، فالمطلوب هو خدمة أجندة «أسرة» مشروع الفلسطينيين في الـ 48 لكي لا يتشابك مع المشروع الوطني الفلسطيني التحرري، فالهدف ليس أن تكون المشاركة فقط من الباب المدني رغم كل الاشتباك الوهمي بين القائمة المشتركة وما يسمى باليمين، فهذه هي معركة المصالح المتبادلة في التهيج والتشديد، كل يُغني على

# الفلسطيني في الأردن: في أسر الأساطير

عرفات الحاج - مسؤول قسم الشؤون العربية والدولية في الهدف



في حياة هذا المجموع، وما يفرزه من ظواهر سياسية واجتماعية.

## أساطير المواطنة واللجوء

يحشر الفلسطيني في الأردن بين تدافع خانات التصنيف الفلسطينية والأردنية، فمن جانب عليه أن يكون فلسطينياً تماماً يهتف للعودة ويطالب بها ويرفض التوطين ومشاريع الوطن البديل، ومن جانب آخر هو أردني يعيش في هذه البلاد منذ ثلاثة أجيال، يحاول أن يطالب بحقوقه ويخوض جدله السياسي والمجتمعي الخاص كأردني يرفض استثناءه أو تهميشه ضمن المعادلة الأردنية، وهذا كله يتم في بلد تعيش تماساً واحتكاكاً مباشراً وتداخلاً وثيقاً مع الشأن الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي، لا بحكم وجود هؤلاء الفلسطينيين على أرضها، فحسب، بل بحكم هويتها وموقعها، وتاريخها المرتبط بهذا الصراع.

هذا التعقيد لم تصنعه مؤامرات ومشاريع التوطين فحسب، لكن ذلك الارتباك الهوياتي الذي يعيشه المجموع الفلسطيني، كما يعيشه الأردني كل في سياقه الخاص، ومحاولة تخيل المواطنة في كل

لعل أسوأ ما يحدث لأشياء مثل الذاكرة والوعي الجمعي والهوية، هي أن تقع في عمليات تشكيلها تحت تأثير الخصوم والأعداء، وفي حالة مقارنة الوجود الفلسطيني في الأردن، تقف سلسلة هائلة من «أكواد تفجير المخاوف» في هذه المساحة، فيتم محاصرة أي عملية للتفكير لا بما يصنعه الأعداء بل حتى بالمخاوف الذاتية، وهو ما يصنع نوعاً من السردية الفلسطينية الرسمية وشبه الرسمية، يرددها الجميع في واحدة من أكبر عمليات ردع التفكير



فقد مر الأردن بتغيرات سكانية حادة في العقدين الأخيرين، إذ يبلغ عدد سكان هذا البلد حوالي 9.5 مليون نسمة، بينهم فقط 6.6 مليون من حملة الجنسية الأردنية، أي أن هناك كتلة سكانية ضخمة جديدة من غير الأردنيين أضيفت لمجموع السكان، معظمها من اللاجئين السوريين والعرب، هذه الكتلة تعتبر أقل اتصالاً بهذا البلد من الفلسطيني الأردني، ويمكن القول أنها باتت تحتل موقع «الغريب» في مقابل ابن البلد، وهي السمة التي لظالماً طبعت الوجود الفلسطيني في الأردن،

أقل بقليل من ثلث سكان الأردن هم الآن من غير حملة الجنسية الأردنية، فيما يشكل «الغرب الأردني» و«الشرق أردني» الثلثين الباقين، وهي حقيقة ديموغرافية جديدة وعامل يصنع آثاره الخاصة على نحو يومي

من مجموع 2 مليون و 27 ألف لاجئ، حوالي 396 ألف لاجئ فلسطيني في الأردن هم فقط من يعيشون في مخيمات اللاجئين، هؤلاء نسبتهم أقل من 18٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، وذلك ارتباطاً بجملة العوامل والتعقيدات المحيطة بالوجود الفلسطيني في الأردن منذ بدايته.

## الفلسطيني ضمن التركيبة السكانية للأردن

يشكل الفلسطينيون في الأردن والبالغ عددهم حوالي 3 مليون نسمة يحملون الجنسية الأردنية، بما فيهم 2 مليون و 27 ألف لاجئ، حوالي 43٪ من مجموع المواطنين الأردنيين، وبحسب الإحصاء العام للسكان في الأردن والذي جرى في العام 2015م،

مالي لديها بحوالي 115 مليون دولار، من ضمن الموازنة المخصصة لهذه الخدمات، ذلك بعيداً عن تقديم أي خدمات إضافية أو خطط تنموية مستقبلية، وقع تأثير هذا العجز على اللاجئين الفلسطينيين ومن بينهم موظفي «الأونروا»، حيث قال رئيس اتحاد العاملين «بالأونروا» في الأردن، رياض زيبان: إن رئاسة الوكالة فكرت بحل الأزمة المالية من جيوب الموظفين، وذلك بسحب الزيادات الممنوحة لهم، ووضع 30٪ من الموظفين في إجازات بدون راتب لعدة أشهر، وإيقاف الموظفين العاملين على نظام العقود والمياومة.

35٪ فقط من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن هم مشاركون في سوق العمل الأردني، فيما يعمل حوالي 25٪ من اللاجئين الفلسطينيين خارج سوق العمل الرسمي في أعمال المياومة ودون عقود عمل ولفترات متقطعة، وحوالي 46٪ من الأسر داخل مخيمات اللاجئين ذات دخل محدود أو معدومة الدخل، وتبلغ نسبة البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها أكثر من 32٪ من بين مجموع القادرين على العمل.

### إجابات غائبة

تغيب العديد من الإجابات الخاصة بواقع اللجوء الفلسطيني في الأردن، ليس بالمعنى الإحصائي فحسب، بل بالمعنى السياسي والهوياتي، وحتى بمعانٍ مجتمعية واقتصادية هامة، فلا إمكانية لبحث الواقع الاقتصادي للفلسطينيين في الأردن بمعزل عن الظرف الاقتصادي للبلاد ومحدودية مواردها، كذلك تبدو مقارنة موقف الفلسطيني من قضيتهم بمعزل عن موقف الأردني من الصراع العربي مع العدو الصهيوني مزحة سمجة؛ دون بحث في إمكانيات للعمل السياسي تستند لفهم للظروف والوقائع، تبدو كل تلك الكلمات التي ترص وصفا لواقع مجتمع بهذا الحجم والأهمية، مجرد سطور أخرى تضاف لعمليات التمنيظ وتصب في القوالب الجاهزة التي ارتضتها السلطات والنخب العربية، وجزء من السرديات المريحة حول اللاجئين الفقير أو المواطن المخلص المنتمي للوطن الذي منحه جنسيته، وكل من الفلسطيني أو الأردني أو الفلسطيني الأردني، لا تسهم هذه القوالب إلا في خنقة.

يظهرها هذا التصنيف ككتلة متميزة، وهي اللاجئين الفلسطينيون من أبناء غزة، ويبلغ عددهم حوالي 140 ألف فلسطيني، ويعيشون ظروفًا مغايرة بحكم تميز تصنيفهم القانوني، إذ لا يحمل هؤلاء الجنسية الأردنية ولا يتمتعون بحقوق المواطنة، هؤلاء اتخذت الحكومة الأردنية قرارها بمنحهم جوازات سفر مؤقتة في العام 1987، لا تمنحهم صفة المواطنة، بل وبات جزء منهم يفتقد حتى لهذه الأوراق بفعل عدم موافقة السلطات الأردنية على تجديدها للعديد منهم في السنوات الأخيرة.

### الوضع الاقتصادي والاجتماعي

من بين مجموع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن تعترف «الأونروا» فقط بما مجموعه 2 مليون و200 ألف لاجئ مسجل لديها، يعيشون في عشر مخيمات معترف بها، فيما تتوزع بقيةهم على أكثر من 10 مخيمات وتجمعات غير معترف بها، ورغم أن نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن والبالغة 39٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، جعلت من الأردن دائرة العمليات الأكبر لدى «الأونروا»، إلا أن طبيعة وحجم الخدمات التي تقدمها لهذا المجموع البشري تبدو ضئيلة جداً قياساً بالعدد والاحتياجات، صحيحاً لا يوجد إلا 25 مركزاً صحياً فقط تابعاً للأونروا في الأردن، فيما يلحق فقط أقل من 123 ألف طالب في تلك المدارس التابعة للأونروا والبالغ عددها 171 مدرسة فقط.

يعكس التعداد الذي تقدمه أونروا مدى قصور خدماتها في الجانب الإغاثي، فهنا يمكن فهم أن ضالة الأعداد المستفيدة وقيمة المساعدات المقدمة لا ترتبط بعدم حاجة اللاجئين ولكن بفشل «الأونروا» في اغاثتهم، حيث تبلغ قيمة المساعدات الإغاثية المخصصة للفرد ضمن الشريحة الأكثر فقراً واحتياجاً 120 دولار سنوياً، يتلقاها جزئياً حوالي 57 ألفاً من مجموع اللاجئين فقط، ويشمل هذا الرقم شرائح النساء والمعاقين وكبار السن.

وكانت «الأونروا» قد أعلنت قرب نهاية العام الماضي عن وجود عجز

قطر عربي بمعزل عن فكرة العروبة التي ما زالت عاملاً ومكوناً هوياتياً أساسياً، يفاقم هذا التعقيد محاولة مقارنة القضية الفلسطينية بمفاتها المختلفة بما فيها ملف اللجوء الفلسطيني في الأردن باعتبارها قضية الفلسطينيين، أو مقارنة الشأن السياسي والمجتمعي الأردني باعتباره شأن خاص بالأردنيين الأصليين، أو يعتبر انخراط الفلسطيني بتفاصيله السياسية هو ابتعاد عن فلسطينيته، أو انفكك عن قضيتهم كلاجئ يسعى للعودة.

الوجود القلق هو السمة الملازمة للفلسطيني في الأردن ليس بمعنى وجود خطر علي بقاء الفلسطينيين ومواطننتهم أو معيشتهم في الأردن، ولكن بمعنى تلك الحدود التي تضعها الجماعات «الوطنية» الضيقة بعيداً عن الفكرة القومية، وبعيداً عن إدراك التعدد والتعقيد الهوياتي الملازم لكل إنسان وجماعة بشرية، ناهيك عن حالة جماعة تعرضت للتهجير واللجوء وترتبط بقضية صراعية مركزية كانت عنواناً لمعظم التحولات الداخلية لا في الأردن بل لجوء هذه الجماعة فحسب، بل على امتداد الوطن العربي.

### تعقيدات وتراكيب مجتمع اللجوء الفلسطيني في الأردن

لم ينتج مجتمع اللجوء الفلسطيني في الأردن بين ليلة النكبة وضحاها، بل تراكمت طبقات هذا المجتمع وشرائحه المختلفة كنتاج للمفاعيل المستمرة للصراع مع العدو الصهيوني؛ كما لا يمكن القول إن هناك شكلاً واحداً للتصنيف قد يمكن من فهم هذا التعقيد، فحسب التقسيم التاريخي لوقائع اللجوء يمكن استظهار التصنيف التالي:

- 1- اللاجئين الذين خرجوا من فلسطين عام 1948 ولجأوا إلى الأردن.
  - 2- اللاجئين النازحون، أي الفلسطينيون الذين لجأوا إلى الضفة الغربية، وعاشوا في مخيماتها ثم لجأوا إلى الضفة الشرقية بعد حرب 1967.
  - 3- النازحون، وهم سكان الضفة الغربية الذين كانوا يقطنون مدنها وقرها ثم لجأوا إلى الأردن بعد حرب 1967.
- شريحة أخرى من هذا المجتمع لا

## «غرب فلسطين» في الكل الفلسطيني وتحديات المستقبل

أ.د. مكرم زوري. مzul - باحث وأكاديمي فلسطيني/ بريطاني

الواعي الهادف والمنظم لتجاوز تحديات المشروع الصهيوي-إمبريالي المفروض عليها.

وبالإضافة إلى أن مخططات إضعاف الشعب الفلسطيني بمجتمعاته المتعددة في الشتات والعالم العربي (لبنان والأردن وسوريا بالتحديد) ومثلث «جغرافيات» فلسطين: الضفة الغربية - القدس وقطاع غزة و«غرب فلسطين» المحتل، (وهي تسميتي للجزء الذي تم احتلاله في نكبة 1948، إذ تسمى أحياناً هذه الفئة بـ «فلسطيني الداخل»)، هي فصول من مخطط تحميه خيمة واحدة، ولذلك فتدعي هذه المساهمة أنه على الشعب الفلسطيني أن يرى بكل ما يجري ضد أي فئة من الشعب الفلسطيني، أو أي شخص فلسطيني وطني كجزء واحد من المخطط الشامل، ولذلك فإن مخططاً تفتيت «القائمة العربية المشتركة» في فترة الركض صوب انتخابات كنيست دولة الاحتلال في ربيع 2021، ما هو إلا حلقة «جديدة»، ترتبط بشكل عضوي ممنهج ببقية المخططات التي استهدفت إضعاف الوجود الفلسطيني في فلسطين، وذلك منذ ما قبل إطلاق «رسالة بلفور» عام 1917 ومروراً بثورة عام 1936؛ وصولاً إلى تهجير حوالي 800 ألف فلسطيني أثناء النكبة، ولينجوا 200 ألف منهم (وقد اسميت هؤلاء الفلسطينيين بـ «نكبة النكبة» كتسمية للذين نجوا من تراجيديا الترحيل وشقاء اللجوء ومعاناة التشرد، التي صعقت بها النكبة بشكل خاص أولئك الذي أصبحوا «لاجئي النكبة»)، وليبقى في مدنهم وقراهم المختلفة وليتم إخضاعهم بقرارات وممارسات القمع (المتجددة لغاية الآن) وفقاً ل«أنظمة الطوارئ» وتكتيكات «الفصل العنصري» الموروثة عن الاحتلال - الانتداب البريطاني، ولتضييف الإدارة الصهيونية التي تحكم فلسطين، جهاز قمع إضافي على «مواطنيها»، وهو الحكم «العسكري» الذي انتهى شكلياً في الأول من ديسمبر 1966، كما قامت بتهجير مجتمعات من السكان الأصليين؛ إذ تم هدم مئات المواقع (المدن



أقوم بتحليل العمليات والأحداث السياسية، إن كان ذلك في العلاقات الدولية أو السياسة الداخلية الحزبية أو الاعلام السياسي، ليس وفقاً لانتفاء حزبي فصائلي، أو رغبات وأمنيات، وإنما وفقاً لمنهجية ونظريات علمية محددة؛ وإن كان من المستحيل دوماً وخاصة أثناء الكتابة الإعلامية تقديمها وإسنادها بقالب أكاديمي مرصوص بالدواشي ومرصع بالإحالات، وهنا لا يسعني إلا أن أقول إنه ورغم كوني فلسطينياً غيوراً على حق شعبي، إلا أنني لست عاطفياً (وردياً أو سوداويًا متشاماً) في طروحاتي وخلاصاتي؛ وتراني أخط نتاجي بناءً على تحليل النصوص والمستندات العربية بالتحديد (وذلك أيضاً لصلوعي باللغة العربية)، إضافة إلى مراقبة ومشاهدة معطيات وتداعيات العملية السياسية أثناء حبكها؛ ودراسة الشخصيات السياسية الفاعلة في إدارة الحركة الصهيونية عبر العقود، بما فيها قطبها الراهن بنيامين نتينهاو منذ ثلاثة عقود.

واتفاقيات التطبيع والتتبيع والتطويع مع بعض الأنظمة «العربية»، لولا وجود مخطط محترف في التسويق السياسي والهيمنة السياسية بمفهومها اللينيني (الاستعماري والإمبريالي) والغرامشي (الهيمنة الثقافية) كنتينهاو في سدة الحكم.

ولذلك فيبدو لي كباحث في الشأن الصهيوني منذ أربعة عقود، أن المخططات الاستفحالية لنهش فلسطين منذ قرن، تتعلق فيما يجري في العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين في فلسطين، وبعد أكثر من قرن على الصراع بين الشعب الفلسطيني الأصلي صاحب الأرض والبحر والجو، وحركة الاستعمار الاستيطاني الصهيونية المستشرسة في فلسطين (والعالم العربي)، تتكشف قدراته وتطفو إلى السطح مؤمنة بهويتها وذاتها، وبالقدرة على الفعل

فرغم اختلاف الشخصيات السياسية الصهيونية من حيث الأسلوب الكلامي - الخطابي، إلا أن المنهج الأعلى يبقى واحداً، مع اختلاف مساحات المد والجزر في التطرف السياسي وتطبيقه المتعصب من جهة، وقبول الاعتراف بنتائيف من الحقوق الفلسطينية بجوانب متنوعة.

بالتأكيد، آخذاً بعين الاعتبار مخططات دافيد بن غوريون وتلميذه شمعون بيريس صاحب مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، أقول إنه لم تكن لتتبلور مخططات النهب «المميزة» المغزولة لتشكيل بساط صهيوني جغرافي - ديمغرافي واحد كبير على هذا الشكل بالتحديد (أركز على كلمة بالتحديد) وذلك: ابتداءً من توسيع المستعمرات «الفلكي»؛ مرورا بـ «صفقة القرن» ومشروع النهب المسلح الثالث («الضم»)،

والتعليمية، وزرع الآفات الاجتماعية كالمخدرات وتحويل الخدمات الصحية إلى خارج مراكز التجمع العربية، وتنشيط بؤر العنف المجتمعي، ومثل ما فعلت سلطات الأبرتهاييد في جنوب افريقيا، فقد أقدمت سلطات الاحتلال أحياناً بشكل خفي فعال، وتارة بسياسات الإهمال السلبى ببلورة وضع نفسي - مجتمعي استقطابي وتناحري يستهدف لإنهاك روح المقاومة والتعاقد والتضامن الفلسطيني.

الرد على هذه المقترحات المخطط لها مسبقاً يظهر تبعاً على كل قطاعات الشعب الفلسطيني (لا بل كل فرد)، وفي كل مكان على وجه الكرة الأرضية مستهدفة من جهات تعمل بتنسيق بحثي مخابراتي عالمي (ليس بالضرورة من قبل حكومة المكان)، وحتى وإن أوهمتهم أفكارهم بنجاح تلك المخططات، إلا انه لو كتب النجاح لهذه البرامج والخرائط (ضد الشعب الفلسطيني)، لما انكسرت خناجر القمع على صدر النضال الجمعي القومي الفلسطيني العنيد وبشكل متتالي رغم «جبروت» وسطوة المعتدي، فمعطيات واقعنا المائل لا يختلف في جوهره عن تجارب الاستيطان الفرنسي الغاصب في الجزائر، أو مجموعات المستوطنين البيض في الجنوب الإفريقي، ولكنها أكثر بشاعة لأنها مستمرة في نزع الشعب عن أرضه وتحويله إلى أقلية، والحكم عليه بالإبادة الجغرافية وإقامة مستعمرات على أشلاء الوطن والمواطن الفلسطيني، بل ويتم تسويقها باعتبارها تحقيقاً لإرادة إلهية وانتصاراً للحضارة، فكلما حاولت قوى بارزة أو خفية طمس نضال الشعب الفلسطيني نحو التحرر والاستقلال والعدالة والعيش بكرامة، كلما ظهر مجدداً صمود وكفاح جزء مختلف من الشعب الفلسطيني (من فلسطين أو من أماكن تشتته المختلفة)، وجذب الأضواء لشريحته مفككاً وبمثابرة نضالية سلسلة التآمر اللامتناهي، فسرعان ما أصبح التشتت والعيش تحت أنواع مختلفة من مسميات الاحتلال أو الغربية، يبلور قوة مقاومة إبداعية جديدة وعنيدة، ترسم نوافذ للإطلال بالمرآوة التي تلتف حول عنق الاحتلال أحياناً، ومن وراء ظهره أحياناً أخرى، وتارة من تحت أنفه، وتارة أخرى من أمام عينيه.

ومع اختلاف الواقع النوعي الذي واجهه جيل الأجداد والآباء، ونحن في ظل العولمة والثورة الهائلة في مجالات

القيمية والانتماء للهوية، فلماذا لا يطبقون هذا المبرر «الديمقراطي الحر» على كل عرب فلسطين في شطريها الغربي والشرقي بشكل فوري؟ وهل تخيلوا أنه إذا ما طبقوا هذه القاعدة، فقد تكون النتيجة الحتمية هي قيام دولة فلسطينية واحدة على كل تراب فلسطين الأصلية؟ إلا أن هناك خيطاً فكرياً رمادياً يمتد بين ما ارتكب في الماضي، وما وبين «قرار القومية» الطغياني (المدعو قانون)، وهو أسلوب هيمنة الاختلاس والإقصائية الذي أقره «الكنيست» في تموز 2018، حيث وضع «الخاتم» الرسمي لنظام الفصل العنصري في تل أبيب، وبين مخطط «ترا-نياهو» (ترامب ونتنياهو) ضد فلسطيني المثلث، والذي يراد منه وضعهم تحت الحكم الفلسطيني المهمش، وذلك لإضعاف، لا بل لاجتثاث التجربة ومحو سرديّة التراجم الفلسطينية لهذه الشريحة من الشعب الفلسطيني؛ وسردية معاناتها في محاولة «لتنظيف» تاريخ ممارساتهم القمعي ليس فقط ضد «المثلث»، بل ضد كل الفلسطينيين الذين صمدوا منذ أن أصبحوا منذ العام 1948 «نجة النكبة».

وهنا لا بد من أن نستعيد ذاكرة المكان والزمان، بالتنقيب في مجموعة التقارير الداخلية لمراقبي الهدنة في 1949 من منظمة الأمم المتحدة، وكلهم جاؤوا من بلدان غربية (أميريكيون، فرنسيون، سويديون، وبلجيكيون... الخ) أيدت تأسيس الدولة الصهيونية، ولنستمر في نشر تقارير ومحفوظات الخارجية الأميركية، وأرشيف المحفوظات البريطانية، وفيها بالتاريخ والعدد والاسم سجل المذابح التي اقترفها النظام الصهيوني، ووثقتها حكايات الناجين منها، فالسجلات العسكرية الصهيونية ما تزال أغلبها مغلقة؛ والمحدودة التي تم نشرها تعرضت لرقابة شديدة، ومن المؤسف برغم مرور الزمن، أن هذه التقارير لم يتم نشرها بشكل واسع حتى باللغة العربية، ناهيك عن اللغات المعتمدة في مجالس الأمم المتحدة نفسها.

وبعد احتلال شرق فلسطين (الجزء الثاني عام 1967)، قامت سلطات الاحتلال بعمليات إضعاف المجتمعات الفلسطينية في المدن الصغيرة والبلدات، وحتى في المدن الكبيرة والمركزية سابقاً كإيفا وحيفا وعكا واللد والرملة، مضيقاً على إمكانات تطوير المسكن والخدمات الصحية

والبلدات والقرى) الفلسطينية، وتهجير سكان عدد من القرى الفلسطينية داخليا (انظر قرّيتي اقرت وبرعم على سبيل المثال وصراعهما حتى الآن)؛ كما ردف وزاوج ذلك، عملية تدمير ممنهج لأحياء عريقة في المدن العربية (مثل حي المنشيّة في يافا على سبيل المثال لا الحصر).

ولكي يتم نقل عتاد ولوجيستية الحكم العسكري المباشر، محولة الفلسطينيين في غرب فلسطين إلى جمهور قررت إخضاعه أولاً عبر أجهزة السيطرة بواسطة جهاز التعليم ومصادرة الأراضي وخنق الاقتصاد والتصييق على لقمة العيش والسجن وتشويه السمعة. وثانياً من خلال نظام الحكم الاستبدادي المخابراتي «الناعم-العنيف»، المبني على تدمير التطور المجتمعي الذاتي والتخويف المجتمعي، عبر استعمال وسائل الحرب النفسية و«وكلاء» وضعفاء النفوس وعندما «لزم الأمر»، عبر إرهاب المجازر التي نفذها الاحتلال في كفر قاسم في أكتوبر 1956، ومجزرة يوم الأرض في آذار 1976، ومجزرة عام 2000، عندما قتلت آلة القمع الإسرائيلية ثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً مسالماً في مدن «غرب فلسطين» وهم يحتجون في مظاهرات جماهيرية متتالية في مطلع تشرين الأول عام 2000.

ولكي نرى الترابط العضوي من وجهة نظر الاستعمار الصهيوني لكل أجزاء الشعب الفلسطيني، نذكر حلقة من حلقات المخططات الاستهدافية (إنه التخطيط بعيد الأمد والتطبيق المستمر بالتقسيم)، والتي شملتها وثيقة «من السلام وإلى الرخاء» المعروفة بتسميتها الشعبية «صفقة القرن» بحق «نجة النكبة»، في طياته يحمل هذا المقترح رسم الحدود الشرقية بين «دولة إسرائيل» و«فلسطين المقترحة للبانةستان الفلسطيني المبتور أواصره (إذ أرادوا تسميته زوراً بالدولة)، وهو أن ينقل سكان منطقة «المثلث» الفلسطيني المحكوم إسرائيلياً الآن، إلى «سيطرة» الحكم الفلسطيني العتيد، فما يراد به، وكما جاء في الوثيقة وبشكل مخادع (بما يتعلق بمقترح تحويل المثلث من حيث منطقة السيطرة والحكم)، هو تبريرهم «الإنساني واللطيف والحضاري»... أن الفلسطينيين في المثلث يشعرون أن هويتهم فلسطينية وليست إسرائيلية!! «يوريكا»... فإذا كان دافعهم نابعا عن احترام الإرادة الحرة، وصقل المنظومة

## استمرار إذابة الهوية الفلسطينية

### سياقات المجزرة: عن القتل في الداخل المحتل

خاص الهدف



اتخاذ سياسات القمع الصهيوني لأشكال متعددة واعتمادها لتقسيمات مختلفة بشأن صنوف العذاب والقهر والتنكيل الذي تحله بالشعب الفلسطيني، لا يعني اختلاف سياقاتها العام من حيث أهدافه الرئيسية؛ فلا زال السعي الأساسي هو إخضاع الإنسان والهوية الفلسطينية وإذابتها في مواقع التبعية والخدمة والخضوع للمشروع الصهيوني .

منذ مطلع العام قتل أكثر من 20 فلسطينياً من أهلنا في الأرض المحتلة عام 1948م، المسمى الرسمي لهذه المقتلة هو العنف المجتمعي والجريمة، هذه النتيجة يجري تحميلها للمجتمع الفلسطيني في الداخل المحتل، فيما يغذي الاحتلال شبكات للجريمة المنظمة، تعمل بتعاون كامل مع أجهزته الأمنية وتغطية ودعم منها، لابتزاز وقتل وتعنيف أهلنا في الداخل المحتل، ويضخ العدو سلاحه لقلب مدننا وقرانا من خلال هذه الشبكات، بل ويرسل أجهزة أمنه لتقتل المزيد بذرائع واهية منها مكافحة الجريمة؛ فالمعادلة التي يطرحها الاحتلال هي إما استمرار عمليات القتل التي يغذيها، أو استسلام كامل يعلنه المجتمع الفلسطيني في الداخل لهذا المحتل، وخضوع لمعايير الأمنية والسير في ركب سياسات «الأسرلة».

هذا التصعيد في العنف الاحتلالي على اختلاف وجوهه، يصاحبه رفع لوتيرة الملاحقة الأمنية والتصنيق ضد المناضلين من أبناء شعبنا في الداخل، طال بعضهم باغتيالات نفذها العدو، وهجمة أمنية مستمرة تعمل على منع تواصل أبناء الأرض المحتلة مع امتدادهم العربي والوطني الفلسطيني، في سياقات لا يمكن فصلها نظرياً أو الفصل بين أدوات مواجهتها .

إن أولى مهمات أي اشتغال سياسي فلسطيني، هو الحفاظ على وجود هذا الشعب في أرضه، والدفاع عن هويته كشعب واحد، وكشف وفضح ومجابهة سياسات القمع والقتل الصهيونية، وذلك لا يبدو متيسراً إذا استمرت مقارنة سياقات القمع باعتبارها «قضايا» منفصلة، أو الاستسلام أمام تقسيمات الاحتلال .

الحد الأدنى من المسؤولية الوطنية اليوم يقتضي مقارنة ومواجهة هذه السياقات، بإحياء للمطلب الوطني الجامع بالحرية وتقرير المصير للشعب الفلسطيني، ورفض التقسيمات الاستعمارية وما تفرضه من شروط، بل و إدراك أن هزيمة عمليات تقطيع وعزل الفلسطينيين تكمن بالأساس بالمقاربة الشاملة للعنوان الوطني والتمرد على ما تطرحه السياقات المحلية التي يتحكم فيها الاحتلال .

بالتأكيد هناك حاجة لإدراك التمايز في الأدوات النضالية بين بقعة وأخرى، وكذلك فهم ما تؤدي إليه إجراءات العدو وسياساته، لكن هذا لا يمكن أن يغلب ضرورة نسج السياسة الوطنية الجامعة، ذات الأهداف الواضحة، التي تروم هزيمة المشروع الصهيوني، وتحقيق الاستقلال الوطني لشعب فلسطين على أرضه، ما يجمع الفلسطينيين كشعب لا يكمن في التاريخ والماضي فحسب، بل هذه التطلعات المشتركة نحو مستقبلهم ■

الاتصالات والتواصل، وتحول العالم إلى وحدة مدهشة، تناقضا وتكاملا، حربا وسلما، وفي مختلف القضايا التي تواجهها الإنسانية (ومنها ما أبرزته حرب جائحة الكورونا)، يصبح من المستحيل علينا كفلسطينيين مواجهة استحقاقاتها وتحدياتها، في منطقتنا توازن القوى، بعيدا عن التفاعلات الإيجابية الحيوية والشاملة مع قضايا شرقنا الأوسط، في خضم رماله المتحركة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة، فقد أصبحت عضوية ومباشرة في تفاعلاتها الجدلية بين فلسطيننا (تقدما وتراجعا)، والعالم وقوى الشتات من خلال تفاعلات ذاتية وموضوعية مع التحولات والأحداث الراهنة وتلك الصاعدة، ورغم عنفوان الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، فهو بحاجة إلى مخطط شامل جديد عصري، يشمل كل مجتمعات الشعب الفلسطيني، بما في ذلك في «غرب فلسطين»، لكي ينجح في تكتيكاته في مواجهة النهب والطمس، وأمام هذا التحدي يتطلب ذلك قدرة على إنجاز قطيعة جدلية تامة مع تراكمات الخلافات بأشكالها المتعددة (المجتمعية والسياسية)، وبناء قدراتنا وفق تحدياتنا الماثلة، والانتباه إلى أسلوب الصهيونية الانتهازي الذي يعمل على استدراجنا في معارك تقليدية خاطفة يملكون فيها التفوق، ليكون إذا مؤقنا، أن نستدرجهم إلى ساحات نملك فيها عناصر التفوق والموارد، وذلك بالتركيز على إرهابهم، وهو استحقاق حاسم ليس تجاه جيلنا الصامد في الداخل أو في الخارج، أو حتى في طرحنا المكثف لحق العودة، وإنما هو استحقاق مصيري تجاه أطفالنا بل وأحفادنا، ومن يقارن بين حالنا اليوم وعام 1948 الذي عايشه جيل والدتي الأدبية الطليعية أنطوانيت خوري-مخول، تدهشه هذه القوة الكامنة في شعبنا، ولكنه لا يستغرب وجودها المتجدد فيه، ونذكر كلنا ومع مرور الزمن وتضاعف التحديات، يصبح المطلوب هو الاعتماد على تراكم معارفنا وتجاربنا النضالية، بهدف تعزيز حضورنا في قلب الحدث وفي كافة المجالات والمكونات السياسية والإعلامية والاقتصادية والفنية والثقافية ■

\* أكاديمي فلسطيني متخصص في العلوم السياسية (العلاقات الدولية والاعلام السياسي)، كيمبريدج، المملكة المتحدة.

## الانتخابات الفلسطينية في ميزان السياسة

مصمّد جازي - كاتب سياسي/ فلسطين



بدون أدنى شك أن بيان القاهرة الصادر عن اجتماع الفصائل الفلسطينية، ترك جدلاً واسعاً لدى الفلسطينيين، أن يكتفي بيان الفصائل بمناقشة ملف الانتخابات التشريعية هذا وحده مشكلة كبيرة، خاصة أن هناك عشرات الملفات الشائكة التي خلفها الانقسام الفلسطيني، أهمها البرنامج السياسي التوافقي ومستقبل قطاع غزة؛ إجراء الانتخابات مسألة غاية في الأهمية خاصة في الحالة الفلسطينية، ولكن على قاعدة وحدة مؤسساتنا الوطنية، ووحدة شعبنا، من خلال إنهاء الانقسام الأمر الذي لم يحدث، وأكثر من ذلك الانقسام الفلسطيني منذ 14 حزيران 2007 ولا واقعا مريراً على البنية السياسية الفلسطينية وتمثيلها السياسي وحياة الناس.

قطاع غزة الذي عاش ظروفاً قاسيةً، حيث الفقر والبطالة التي وصلت إلى 54 بالمئة حسب هيئة الإحصاء الفلسطينية، يوجد 240 ألف عاطل عن العمل من فئة الشباب، معظمهم من حملة الشهادات العليا والمعاهد المتوسطة، هذا الرقم كبير جداً، في منطقة عدد سكانها يزيد قليلاً عن 2 مليون نسمة أي ربع السكان، يكفي قراءة هذه الفئة لنخرج باستنتاجات عن حجم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت طيلة الفترة الماضية، حاولت حركة حماس التقليل من حدة الفقر من خلال اعتماد توزيع المئة دولار القطرية وتوزيع السلات الغذائية، ولكن هذه الطريقة وإن خففت على الناس من جانب، ولكنها لا تحل مشكلات الفقر، وأكثر من ذلك ولدت مجتمعا يعتاش على المساعدات «سلات غذائية» وغيرها، وهذا الشكل قد يضيفي متغيرات مشوهة تنعكس على بنية المجتمع والذي هي بالأصل ضعيفة وهشة.

الفلسطينيون في قطاع غزة يحتاجون إلى أكثر من الانتخابات، يحتاجون إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة، وأن يكون قطاع غزة جزءاً من السلطة الفلسطينية، وجزءاً كاملاً من الموازنة العامة للسلطة، وإلى تنمية اقتصادية اجتماعية مستدامة، لذلك يوجد خشية لدى الكثير من الفلسطينيين أن يكون التوافق على الانتخابات فقط بدون حل وفككة عقد سنوات الانقسام السياسية والاقتصادية والإدارية، ما هو إلا وصفة أخرى للفشل، لأن انتخابات عام 2006 أجريت بدون تهيئة الحالة الفلسطينية، حيث لم تجر حوارات جديّة تفضي لبرنامج سياسي موحد يشكل حداً أدنى للجميع، ولم تفضي لتفاهم وقبول الجدي بمبدأ الشراكة السياسية ومبدأ التداول السلمي؛ دخلنا الانتخابات

ونحن مختلفون على كل شيء، وبالتالي حدث ما حدث.. يبدو أننا نعيد الكرة مرة ثانية بدون الاستفادة من سنوات الضياع والتشتت.

التوافق بين حركتي فتح وحماس أعطى كل طرف ما يريد؛ حماس أخذت قطاع غزة بدون أن تدفع شيئاً من جيبتها، بالرغم من قبولها بمبدأ التمثيل النسبي الكامل، مع بقاء هيمنتها وسيطرتها عليه وفق رؤيتها، وسعيها للوصول إلى تهدئة طويلة الأجل مع العدو الإسرائيلي، ورغم اهتزاز هذه الفكرة إلا أنها ما زالت تراهن عليها، وكان هناك مزيد من التطمينات من قيادة حركة فتح للدخول معها في قائمة مشتركة، والذي بالتأكيد تراجع لاعتبارات كثيرة؛ التوافق على قائمة مشتركة كشف عنه الأخ د. ناصر القدوة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عبر تقنية «زوم» في إحدى الورش، حيث قال أن هذه الفكرة لقيت معارضة قوية داخل الحركة؛ القائمة المشتركة بين فتح وحماس إن حدثت فهي مصيبة لأنها غير ديمقراطية، وتضفي نظام برأسين وفق مبدأ التقاسم الإداري والوظيفي والقائمة ستحبط الفلسطينيين لأنها تفضي إلى انتخابات بالتركية التي تعيدنا إلى نقطة الصفر، حركة فتح تدرك جيداً أن صورة الفلسطينيين أصبحت باهتة جداً وأن القضية الفلسطينية لم تعد ملها على الأجندة الدولية، والعالم لم يعد يحترم الفلسطينيين للصورة الباهتة التي قدموها في صراعهم الداخلي، وبالتالي رأت قيادة السلطة أنه لا بد من تهيئة الحالة الفلسطينية، من خلال ترتيب انتخابات توافقية مع حماس معلومة النتائج وبالشكل أمام العالم وعلى حساب الوضع الداخلي، خاصة أن قطار التطبيع سار سريعاً،

وأن إدارة ترامب سقطت وأتى الرئيس بايدن، وبالتالي علينا تقديم أوراق اعتمادنا ضمن شرعية الانتخابات وحتى لو كانت عرجاء.

ولكن أعتقد أن حصاد البيدر لن يعطي للقيادة الفلسطينية ما تريد، حيث صدر تصريح لوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، يقول بشأن المسألة الفلسطينية حل القضية الفلسطينية بعيد المنال.

واضح أن إدارة الرئيس بايدن لن تعطي أولوية لحل القضية الفلسطينية؛ فالأولوية للملف الإيراني من خلال إعادة الاتفاق النووي الذي وقعت عليه إدارة الرئيس أوباما مع بعض التحسينات، أما العرب الذين سعوا لإنشاء تحالف سني إسرائيلي ضد إيران وما سمي بالتمدد الشيعي بات يفقد بريقه وأهميته، أي أن العرب الخليجيين باستثناء الكويت دفعوا من جيوبهم بدون مقابل، لذلك لن تتفرغ إدارة الرئيس بايدن للقضية الفلسطينية، فقد تقدم بعض المساعدات أو تعيد جزءاً من دعم الأونروا.

إن تهيئة الحالة الفلسطينية لمفاوضات مع إسرائيل وهم، ذلك لأن التركيبة الحالية في الدولة العبرية التي تنحاز باتجاه اليمين واليمين المتطرف، لن تقبل بذلك طالما تحقق أهدافه بعيداً عن أية التزامات اتجاه الفلسطينيين، هناك اعتقاد لدى البعض من الكتاب والمثقفين والسياسيين، أن هذه الانتخابات تأتي لتجهيز الحالة الفلسطينية للمفاوضات مع الاحتلال، ولكن أي مفاوضات في ظل المتغيرات التي حدثت سواء في الإقليم أو لدى العرب، وإن جرت قلن تكون، إلا مفاوضات استنساخ للتجربة الماضية، ولكن بصورة أشد بشاعة.

تبقى الأسئلة مطروحة بقوة عن الانتخابات الفلسطينية القادمة: هل سيقبل الطرفان بنتائج الانتخابات؟ وهل ستقبل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بحكومة وحدة وطنية بمشاركة حركة حماس وهي مصنفة على قوائم «الإرهاب»؟ وهل هناك اشتراطات جديدة على شاكلة اشتراطات الرباعية الدولية سيئة الذكر؟ وهل ستستكمل الحالة الفلسطينية نحو تجديد وعقد مجلس وطني جديد يضم الجميع؟ وهل سوف يتم التوافق على برنامج وطني موحد يشكل أرضية نضالية جديدة؟ وهل ستصل إلى نظام تشاركي سياسي بامتياز؟ كل هذه الأسئلة تبقى برسم الإجابة، رغم أن المقدمات لا تبشر بالخير ■

# مستقبل فلسطين وشعبها: بين «حل الدولتين» أو «الدولة الواحدة»؟!

مصممه صوان - كاتب سياسي فلسطيني / سوريا

فرض السيطرة والهيمنة على كامل الأراضي الفلسطينية الواقعة بين النهر والبحر، في الوقت الذي يجري التخلّص من أصحاب الوطن الأصليين للاستيلاء عليه كاملاً، وهذه الاحتمالات هي:

الأول: اختلاق ظروف حرب متلازمة مع الظروف الدولية والإقليمية الحالية، وتنفوذ إلى طرد سكاني وتطهير عرقي - ولو جزئي - يسهل عملية استيعاب الضفة الغربية في الدولة الصهيونية.

الثاني: ويحظى بتأييد قوى اليمين المتشدد مثل «نتنياهو ولبيرمان وبينت»، وبدعم ضما كاملاً للضفة الغربية مع إعطاء الفلسطينيين حقوقاً مدنية فردية - مثل فلسطيني الداخل - لكن ليس حقوقاً قومية أو حقوقاً سياسية في دولة لكل مواطنيها.

الثالث: الذي نسير نحوه هو تقسيم جديد لفلسطين بين دولة يهودية و«كيان» فلسطيني مشوه، يمثّل صيغة القرن الواحد والعشرين للبانانتويستان الأسود في جنوب إفريقيا سابقاً، أو محمية أصحاب الأرض الأصليين في شمال أمريكا، وهذه الصيغة قد تكون على شكل «أقل من دولة» كما سماها نتنياهو عند تراجعه عن «حل الدولتين».

## المأزق الإسرائيلي الاستراتيجي

يبدو أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي دخلت على المجتمع الإسرائيلي في العقد الأخيرين بما فيه نمو طبقة وسطى وازنة، وترافقها مع تحولات في المجتمع نحو التدين الأصولي والتعصب القومي، ساهمت بتبلور تيارين:

الأول: يتبنى الانتماء الديني الأصولي، وهو اتجاه يسعى إلى تحويل «إسرائيل» إلى دولة يهودية أصولية تسيرها الشريعة التوراتية، وتستثني حقوق المواطنة من هو غير يهودي.

الثاني: يتمسك بالعلمانية الشكلاية كسمة محددة لهوية الدولة، دون المساس بالبنى المؤسسة لعدم المساواة البنيوي - الطبقية والإثنية والقومية - ولا يجد الاتجاهان والتكتلان الأكبر «غضاضة» في التعامل مع الشعب الفلسطيني بمنطق استعلائي كولونيالي عنصري، فكلا التكتلين



**حسم المشروع الديني القومي الصهيوني وأنصاره ومريده في أحزاب اليمين الإسرائيلي الخيار، وجعلوا من مشروع «الدولة القومية اليهودية» في كل فلسطين، مشروعهم الحيوي سياسياً وأيديولوجياً، والذي لا يجد له منافساً جدياً ضمن الفكر الصهيوني الاستيطاني، كما يحتل مؤيدوه أمكنة متقدمة ليس في الكنيست والحكومة فحسب، بل في المؤسسات الإسرائيلية المهمة الأخرى مثل «العسكر، القضاء، الإعلام، الثقافة، التربية والتعليم»، ولأن استمرار الاستيطان وتكثيفه في فلسطين كلها، وخصوصاً في الضفة والقدس، يتطلبان القوة الخشنة والمكشوفة، فإن الوجه الآخر للمشروع الصهيوني - السقوط الأخلاقي - بدأ بالانكشاف.**

الناتج عن الاحتلال الناتج عن سياسة التمييز العنصري . يعتقد كثيرون ممن اقتنعوا بأن مشروع التقسيم إلى «دولتين» قد وصل إلى نهايته، وبالتالي يصبح البديل عن «حل الدولتين» هو حل الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة، وأن هذا الحل سيمر بداية بـ «دولة أبارتهايد انتقالية» لمدة زمنية تحت الفلسطينيين واليهود المناهضين للصهيونية على مقاومتها وتحويلها إلى دولة ديمقراطية علمانية واحدة.

مصير فلسطين في المشروع الصهيوني كان النقاش دائماً بشأن مستقبل فلسطين والفلسطينيين ولا يزال في «إسرائيل» نقاشاً داخلياً لا مكان فيه لوجهة نظر الفلسطيني، وقد وسم هذا التوجه المشروع الصهيوني منذ بداياته الأولى، ولم يتغير جوهرها إلى الآن، واتخذ النقاش الإسرائيلي الداخلي منحى مهماً، فمستقبل الفلسطينيين في المشروع القومي الديني اليميني، يتراوح بين ثلاثة احتمالات تظهر جميعها التزاماً إسرائيلياً داخلياً بضرورة

المستغرب هنا أن النقاش الساخن بشأن مستقبل فلسطين وشعبها يجري داخل المجتمع الإسرائيلي، دون الأخذ بالحسبان بوجهة النظر الفلسطينية، والمثير أيضاً أن إسقاطات هذه التحولات ومدلولاتها على المستقبل الفلسطيني، تغيب في الغالب عن جوهر النقاش الذي يركز على ماذا سيحدث «لليدمقراطية والمجتمع الإسرائيليين»؛ فمثلاً تعالت مؤخراً أصوات كثيرة من «اليسار والوسط الصهيوني»، تعبر عن يأس بعض الإسرائيليين وتشكيكهم بمستقبل «إسرائيل والصهيونية»، وتم تأطير هذا التشكيك بمستقبل المشروع الصهيوني عبر طرح التخوف من واقع ثنائي القومية، ومن واقع الاحتلال والاستيطان الذي يبدو لهؤلاء المشككين أنه لا عودة عنه، ومن خلال استعمال مصطلحات مثل «الدمار الداخلي للدولة اليهودية» باستحضار مجازات دينية مثل «تدمير الهيكل الثالث». ومما يعمق هذا اليأس، أنه لا يوجد أي حجة مقنعة يقدمها أصحاب المشروع القومي الديني في مواجهة الواقع ثنائي القومية،



ومن واجب المشروع السياسي الوطني الجامع - بغض النظر عما يستشري من ممارسات صهيونية فاشية وعنصرية تجاه شعبنا - أن يناقش رؤيته إلى مستقبل اليهود المتحررين من الصهيونية، وأن يطرح حلا يناقش ما يطرحه المشروع الصهيوني الاستيطاني من مبادئ ورؤية للمستقبل، وهنا ينبغي مناقشة مستقبل العلاقة بين الفلسطينيين واليهود المناهضين للصهيونية، بما في ذلك الرؤية إلى دولة ديمقراطية علمانية واحدة، تعيد توحيد أرض فلسطين التاريخية، وتنص على اللطم التاريخي الذي ألحقته الحركة الصهيونية والقوى الداعمة لها بالشعب الفلسطيني، والأذى الذي سببه للأمة العربية وشعوبها.

لا يمكن للمشروع الوطني الفلسطيني أن يتجاهل الواقع الذي تشكل على أرض فلسطين التاريخية جراء المواجهة الضاربة مع جيش الاحتلال وقطعان مستوطنيه، ومع سياسات التطهير العرقي، وهو واقع يشتمل على سمتين بارزتين يصعب تجاهلهما:

الأولى: ليس هناك للأغلبية من اليهود - مثلما كان للفرنسيين في الجزائر - بلد أم يعودون إليها؛ إذ أن معظم هؤلاء باتوا يحملون هوية إسرائيلية. الثانية: إخفاق المشروع الصهيوني بإفراغ فلسطين من شعبها الأصلي، بالرغم من العقود المديدة واستخدام المشروع الصهيوني أشكال متعددة من العنف والإرهاب والتهويد والأسرة وقضم الأراضي، لدفع الشعب الفلسطيني للاستسلام والتخلي عن حقوقه الوطنية القومية المشروعة.

من المفيد التشديد على أن طرح مشروع وطني جديد طويل الأمد - الدولة الديمقراطية الواحدة - لا يعني التوقف عن مواصلة المقاومة والكفاح والنضال بأشكاله المتعددة الملائمة، التي تخدم الهدف وطنيا وإقليميا ودوليا، بل ينبغي التشديد على ضرورة هذا النضال ووضوح هدفه، مع العمل الحثيث على كشف جميع أشكال التزوير والتزييف والطمس للرواية الفلسطينية الحقيقية. إنها مرحلة ستندثر على أرض التاريخ الفلسطيني المعاصر، ولن يسمح شعب فلسطين بأن يتحول إلى «هنود حمر»، أو مجموعات متشظية افتراضية لا وجود لها، فلسطين لن تتفكك حروف اسمها المجهول بالتضحيات، فهناك دائما من سيأتي ليقرع «جدران الخزان» ويلتقط الاسم من ركام الهزيمة، معلنا أن «سيدة الأرض» لا تغادر جذورها ■

بعد تهميش واختفاء مؤسساتها الوطنية الجامعة، لم يفقد الوطنية الفلسطينية حيويتها، ولم يضعف تمسك الشعب الفلسطيني بروايته التاريخية المتجددة الفصول، وبجغرافيا الشعب ودبمغرافيته ونضاله، على الرغم مما دخل على النظام الرسمي العربي - ضمنه الفلسطيني - من تراجع، وملاحق تطبيعية مع العدو الإسرائيلي؛ وتبهدت لحقوق شعب فلسطين وتزييف لروايته، غير أن الشعوب العربية لم تشارك أنظمة حكمها المستبدة والفاصلة هذا التحول، وإنما حافظت على انحيازها إلى قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، ومناهضتها للصهيونية وإسرائيل الاستعمارية، وهناك ما يدعم الاعتقاد بأن ثمة تحولات مهمة في الرأي العام العالمي - بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا - لجهة إدراك ما تمثله «إسرائيل» من ممارسات وسياسات عنصرية وفاشية لكل ما هو تحرري وديمقراطي، فضلا عن دعمها لكل ما هو رجعي ويميني متخلف في العالم.

توجهات الفعل الوطني الفلسطيني إن إدراكنا لكل تلك التحولات أمر ضروري لمنع تحويل القضية الوطنية والحقوق السياسية المشروعة إلى تفاصيل جزئية، فهو ضروري كي لا نقع في شباك الرأسمالية المتوحشة، التي تختزل المجتمعات البشرية إلى مجرد أفراد وسوق - سلع وتجارة - يحررها دافع الربح الخاص أولا وأخرا، الأمر الذي ينبغي أن يوجه الفعل الفلسطيني إزاء النظام السياسي الإسرائيلي الداخلي ومؤسساته، والسعي لإرهاقه بالتدريج على المدى المتوسط والطويل، وتقويض الهيمنة الصهيونية عليه، إضافة لتنمية التناقضات داخله، وتوسيع دائرة التأييد للحقوق الفلسطينية وفي المقدمة «حق تقرير المصير وحق العودة والاستقلال الناجز».

ولعل المهمة المفصلية الأولى هي توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية عبر بناء مؤسسات وطنية جامعة على أسس ديمقراطية، تنسحب على المستويات السياسية والتشريعية والثقافية والمهنية والقضائية من أجل تمثيل مصالح وحقوق الكل الفلسطيني. إن تفكك الحركة الوطنية إلى حركات محلية وجهوية وفئوية، كان وما زال محرك الدعوة إلى صياغة مشروع وطني جامع للكل الفلسطيني، مشروع لا يستثنى خطا تصون حقوق ومصالح كل مكون وتجمع في سياق منسجم مع حقوق ومصالح الكل الفلسطيني،

يحرص على تهميش الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة، وتحييد تأثيراتها على المجتمع الإسرائيلي، وهو ما هدف لتكريسه «قانون القومية اليهودي»، كما يجد كلا التيارين ما يسندهما، في التحولات الجارية على الصعيدين، بداية الدولي - تزايد الاتجاهات الشعبوية والقومية اليمينية - وتاليا العربي - هرولة عدد من الدول العربية نحو التطبيع مع العدو الإسرائيلي - طلبا لرضى داعمها الأمريكي.

إن التعبيرات التنظيمية للتكوينات السياسية الهوياتية الأفقية في «إسرائيل» المترافقة مع ازدياد الفجوة بين الاتجاه المتدين الأصولي، والعلماني المحافظ، واتساع حدة التناقضات الطبقيّة في المجتمع تشكل أحد مكونات المآزق الإسرائيلي، صحيح أنه ينبغي عدم المبالغة في تأثير هذا الواقع على رسم توجهات النخبة الإسرائيلية، لكن من غير الحكمة تجاهله برسم الاستراتيجية السياسية الفلسطينية تجاه المجتمع الإسرائيلي، الذي تهيمن عليه أيديولوجيا شمولية استثنائية، ينبغي تحديد اتجاه الفعل الوطني الفلسطيني السياسي والثقافي، وهو فهم ينطلق من إدراك أن السياسة الكولونيالية الاستيطانية، التي اعتمدها الحركة الصهيونية منذ أكثر من قرن، وواصلتها بعد نكبة عام 1948، واستمرت في تبنيها منذ هزيمة حزيران 1967 وتمسكت بها بعد اتفاق أوسلو عام 1993، غير أنها فشلت بتحقيق هدفها المتمثل بتطهير أرض فلسطين من أصحابها الأصليين، واليوم، وبعد انقضاء أكثر من عشرة عقود على هذا المشروع الكولونيالي الاستيطاني، لا يزال ما لا يقل عن نصف الشعب الفلسطيني يقيم على أرض وطنه التاريخية، كما أن عدد الفلسطينيين لا يقل عن عدد اليهود فوق هذه الأرض.

لقد فشلت الحركة الصهيونية في المهمة التي أنجزها الاستيطان في «أمريكا وكندا وأستراليا»، ونحن في هذا السياق، بحاجة إلى التمعن في دلالات إخفاق المشروع الصهيوني بتصفية وجود الشعب الفلسطيني فوق أرض وطنه، وفشله بإخماد حيوية الوطنية الفلسطينية لدى جميع مكونات الشعب داخل فلسطين التاريخية وخارجها، وينبغي التمعن أيضا في حقيقة أن مآزق الحركة السياسية الفلسطينية المركب، وتفكك نظامها السياسي الوطني إلى مكونات محلية وجهوية

# "الربيع العربي": المخاض والمآل

مصمده امباركي- باحث في علم الاجتماع ومضو اللجنة المركزية لحزب الطليعة المغربي/ المغرب



34

مع نهاية عام 2020 ومطلع السنة الجديدة تكون قد مرت أكثر من عشر سنوات على انطلاق الحركات الشعبية في العديد من الأقطار العربية، والتي شكلت أهم ما ميز بداية القرن الواحد والعشرين، وهي مدة زمنية لم تكن كافية ولا يمكن أن تكون كذلك للحكم النهائي على هذه المسارات «الثورية» المعقدة وتقييم نتائجها بطريقة قريبة من الحسم والجزم، لكن هذا لا يمنع من الإقرار أن السياق الراهن الذي أعقب تلك الحركات أصبح يعج بجملة من مظاهر الارتداد السياسي والحقوقى، والانقسامات الحادة التي تتداخل فيها الأبعاد السياسية والطائفية والدينية والعرقية، فأصبحت أمام مشهد غير مكتمل الولادة، أو بعبارة أصح أمام مشهد مشوه تكالبت في تشويبه وتحريف «الحالة الثورية» عن مرافقها وأهدافها التحررية، القوى الأمبريالية لاغتتيال التطلعات الديمقراطية للشعوب العربية ومصادرة حقها في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، في مقابل الاستمرار في تركيع الأنظمة العربية الرجعية والدعم الاستراتيجي للكيان الصهيوني العنصري.

## المخاض المفتوح

منذ جلاء الاستعمار عن أقطار العالم العربي الإسلامي، وترسيخ هياكل الاستقلال غير المكتمل على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ظلت معركة التحرر الوطني وبناء الديمقراطية مستمرة، وتراوح مكانها بين المد والجزر في ظل متغيرات دولية وإقليمية من أهم ما ميزها انهيار المعسكر الاشتراكي، وانتقال العالم من الثنائية القطبية نحو الأحادية القطبية، في ظل صراع

ومن منطلق الإيمان بأن القضية الأساسية لا تكمن في تشخيص المنبت التاريخي للحراك الشعبي في العالم العربي، بل فهم دينامياته انطلاقاً من مساءلة نتائجه ومآلاته وآفاقه، نعتقد أن الإشكالات التي ينبغي مواجهتها هي من قبيل: ماهي مآلات الربيع «الديمقراطي» العربي؟ ولماذا وصل إلى ما وصل إليه؟ وكيف يمكن تفسير انتصار قوى الثورة المضاد، وانتكاسة القوى التقدمية، التي طالما حملت شعار التغيير الجذري والثورة؟

محموم بين القوى الرأسمالية التقليدية وقوى صاعدة، ليتحول الصراع إلى سباق محموم لاستثمار أقصى لتداعيات جائحة كورونا على الأصدعة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية والطبية، ولا شك أن التنافس الجاري حول إنتاج اللقاح وتسويقه من الواجهات الأساسية للتموقع بشكل أقوى في الخريطة العالمية، وخلق أحلاف تتحكم فيها بالدرجة الأولى المصالح الاستراتيجية بأبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكري، وقد تؤدي هذه التراكمات إلى عالم متعدد القطبية تعاد فيه صياغة العلاقات والتحالفات الجيوسياسية!

لكن الثابت لحدود الآن على المستوى الدولي، هو التعميم المتواصل لبرامج العولمة الليبرالية المتوحشة، من خلال استمرار تحكم الشركات العابرة للقارات في الاقتصاد العالمي، وضمونها للاقتصادات الوطنية لبلدان الجنوب واستنزاف ثرواتها المادية والبشرية، مما أدى إلى تعميق التطور غير المتكافئ، وتوسيع دوائر الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي ومصادرة الحريات وحقوق الإنسان، وفي أحسن الحالات التسويق

للطبقات الاجتماعية المقهورة من حيث هدر كرامتها في العيش اللائق وحرمانها من الحقوق السياسية كالحق في حرية الرأي والتعبير والمشاركة السياسية.

إذا كان الربيع الديمقراطي العربي لحظة فارقة في تاريخ العالم العربي، فإنه عكس في نفس الوقت العديد من المفارقات التي ينبغي تأملها وقراءتها بشكل جيد لاستشراف آفاق التغيير السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بشكل يتيح شروط التحقق الممكن لمشروع الدولة الوطنية الديمقراطية القائمة على السيادة الوطنية والشعبية وحقوق المواطنة، ومن أهم هذه المفارقات:

1- إن الشعارات التي حملتها أكتاف المتظاهرين والمتظاهرات في ميادين الاحتجاج الواقعي والرقمي، عبرت عن تجدد الحاجة التاريخية للديمقراطية، والقطع مع عقود من الاستبداد والفساد، لكنها بقيت شعارات، ولم تتحول إلى برنامج سياسي قابل للتحقق، تحمله قوى سياسية تمتلك مقومات التأثير والتأطير والتوجيه.

2- لقد تحققت نتائج سياسية هامة على طريق إسقاط رؤوس الأنظمة الاستبدادية وخلق حالة ثورية كامنة، لكن ظلت هذه الأخيرة عاجزة عن استكمال حلقاتها، وبالتالي القطع مع بنيات الفساد والاستبداد كبنيات سوسيوثقافية.

3- ضعف وارتباك قوى اليسار والديمقراطية أمام قوة وتمدد الانتفاضات، حيث كانت هذه القوى منشغلة بلملمة جراحاتها، ومحاولة استعادة الوجود والتأثير، بعد التداعيات السلبية الملحوظة لسقوط جدار برلين، حيث دخلت في مراجعات تنظيمية وأيديولوجية وسياسية لم تساعدها للأسف على التقدم والرُحف الفكري والسياسي باستثناء حالات قليلة، وهكذا ظلت هذه القوى حاضرة بشعاراتها ومطالبها التاريخية وسط ميادين الحراك، يرددها شباب متعطش إلى الديمقراطية كشعارات الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، في غياب السند الاجتماعي والسياسي، بمعنى أن المطالب والشعارات يسارية وتقدمية بالفعل، لكن في غياب المشروع السياسي التقدمي الوازن، الذي ظل موجوداً بالقوة وشبه غائب بالفعل.

للتدخل العسكري وتقويض الأنظمة غير الموالية للحلف الإمبريالي الصهيوني الرجعي.

لا شك أن هذا الجرد التاريخي المركز يفسر إلى حدود معينة بعض شروط الانتفاضات العربية التي شهدتها العالم العربي، والتي اندلعت منذ أكثر من عقد من الزمن، والتي اصطاح عليها بالربيع العربي، في تونس، مصر، البحرين، اليمن وسوريا، وحركات سياسية واجتماعية في المغرب، الجزائر، لبنان... وهي شروط جدلية جمعت بين سياق دولي يؤطره النموذج الليبرالي المتوحش، الذي عاش أزمة خانقة عام 2008، وانعكاساتها الوخيمة على المراكز والأطراف، حيث شهد المركز الرأسمالي انتعاش التيارات اليمينية المتطرفة والشعبوية والزعات الهوية والدينية، ومعاداة المهاجرين والأقليات والتي عرفت صعوداً انتخابياً ملحوظاً في العديد من الدول الغربية من جهة، ومن جهة ثانية بقاء الأطراف رهينة الواقع التاريخي للتبعية، وفقدان السيادة الوطنية والشعبية وتراجع قوى التحرر والتقدم والحداثة، في ظل صحو «قوى الإسلام السياسي»، واتساع أفق انتظاراتها وتطلعاتها نحو السلطة والحكم.

### المآل بين الثورة المضادة واليسار الموجود بالقوة

إن الذي ينبغي التأكيد عليه هو أن الربيع «الديمقراطي» العربي لم يكن وليد الصدفة، ولم يتحكم فيه منطق المؤامرة، أو نظرية «الفوضى الخلاقة»، كما يحاول أن يروج لهذه الأطروحة غير العلمية وغير التاريخية المحافظون الجدد، و«مثقفو» مراكز التمويل الرأسمالي، بل إنه تتويج موضوعي ونوعي لمسلسل تراكمي من المقاومات الاجتماعية والسياسية ضد القمع السياسي والقهر الاجتماعي، حيث اتساع خريطة الاحتجاجات في العديد من البلدان العربية سواء على المستوى الفئوي (عمال، طلبة، مهمشين، نساء، ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، الصحفيين...) أو مجاليا في المدن والبوادي والمراكز الحضرية، وهي احتجاجات كلها تعكس حجم المآسي الاجتماعية للنموذج الليبرالي المتوحش، وتطبيق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الأوضاع المعيشية

لديمقراطية على المقاس تشجيعاً من القوى الإمبريالية الكبرى، من خلال انتقال استراتيجية هاته الأخيرة من شعار «المهمة التحضيرية» خلال مرحلة الاستعمار المباشر لتبرير الاستعمار، بدعوى مساعدة البلدان المستعمرة للخروج من براثن التأخر الاقتصادي والتخلف الاجتماعي والثقافي، إلى شعار «المهمة الحقوقية والإنسانية» للتغطية على الاستعمار الجديد من خلال التدخل العسكري والسياسي بدعوى حماية المدنيين، ومن الواضح أن كلتا الخطتين تصبان في سياسة تنمية التخلف باسم التحديث المفترى عليه، أو كما يقول عالم الاجتماع البريطاني «أنتوني جينز» «إن نظرية التحديث تنهض على مقدمات خاطئة، كما أنها قد لعبت دوراً أيديولوجياً مبرراً لهيمنة الرأسمالية الغربية على بقية العالم» (كتاب: مقدمة نقدية في علم الاجتماع. الصفحة 172)، وقد أطلق «سمير أمين» على هذا النمط من التنمية توصيف التنمية المعاقة أو التنمية الرثة التي من نتائجها تفاوتات طبقية صارخة، واحتداد جيوب الفقر واللامساواة والاقتصاد غير المهيكل والبطالة، في مقابل مراكمة الطبقات الحاكمة وزبائنها للثروات، سيما أن الأنظمة السائدة في العالم العربي هي من طبيعة ريعية ميراثية تحنكر ما تحت الأرض وما فوقها كما يؤكد «جلبير الأشقر»، وذلك في ظل رأسمالية محددة سياسياً بالمحسوبية والمضاربة. كل هذا يجري في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي من أهم حلقاته إجهاض المد التحرري والثوري في بلدان الجنوب على قاعدة دعم الثورات المضادة وإعادة هيكلة أنظمة الفساد والاستبداد وتطويعها أكثر في اتجاه التطبيع الصريح مع الكيان الصهيوني، والانخراط غير المشروط في صفقة القرن لتصفية القضية الفلسطينية حفاظاً على الكيان الصهيوني، من حيث الأمن الاستراتيجي والوجود كقوة إقليمية وازنة وراعية لمصالح الرأسمالية العالمية في الشرق الأوسط، وفي هذا السياق يتأطر المخطط التدميري للحلف الإمبريالي الصهيوني الرجعي في ليبيا وسوريا واليمن، في تغذية الانقسامات والدفع نحو عسكرة الانتفاضات وتعميق طابعها الطائفي والمذهبي، للبحث عن التغطية السياسية والأيدولوجية

1- دخول قوى الإسلام السياسي بمختلف مشتقاتها المعتدلة والسلفية والجهادية على خط الحراك «الديمقراطي» في معظم الأقطار العربية (تونس، مصر، اليمن، سوريا، اليمن، ليبيا...)، حيث بعد أن ترعرعت هذه القوى في شروط تاريخية تميزت من جهة أولى بنكسة المشروع القومي العربي بعد هزيمة 1967 وأزمة المشروع الديمقراطي الثوري بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ومن جهة ثانية بدعم الإمبريالية الأمريكية في سياق محاربة المد الشيوعي والأشترافي، وكذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لتتحول هذه القوى مع مرور الوقت إلى رهينة حسابات ومعادلات إقليمية تقودها الإمبريالية العالمية وأنظمة إقليمية تابعة في كل من قطر والسعودية، مما جعل منها جزءاً لا يتجزأ من معسكر الثورة المضادة، حيث تغيرت نظرة الإدارة الأمريكية إزاء موقع «الإسلام السياسي» في معادلة التحول السياسي بالمنطقة، وهكذا اصطلت إلى جانب بقايا الأنظمة المهتدة بالزوال، ودخلت في صفقات سياسية مكشوفة لإضعاف الحركات السياسية (مصر، تونس، سوريا، المغرب...)، وقد ساهمت هاته القوى «الدينية» في إضفاء الطابع المذهبي والطائفي على الانتفاضات، وبالتالي الالتقاء الموضوعي مع استراتيجية القوى الإمبريالية في عسكرة الحركات الشعبية وتحريفها عن مسارها الأصلي الذي انطلقت منه، والمتمثل في إسقاط أنظمة الفساد والاستبداد، والتطلع إلى ديمقراطية حقيقية تضمن المشاركة السياسية والحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية.

2- لكن الأخطر في هذه الصيرورة، وعلى الرغم من اندلاع بعض الحركات الشعبية المطالبة بالديمقراطية والكرامة كما حصل في لبنان، وحاصل قبل فترة قصيرة بالجزائر، والذي خفت حراكهما متأثراً بظروف جائحة كورونا، وكذا استمرار مخاض الانتقال نحو الديمقراطية في تونس، والتي شكلت محط أمل نتيجة التوافق الحاصل على المستويات الدستورية والسياسية، لكنها تعيش تقاطباً حاداً، يعكسه التغيير المتسارع على مستوى الحكومة، هو عودة رموز الأنظمة العاتية من بوابات عديدة منها المجالس الانتقالية، ومنها بوابة الانتخابات، ومنها دعم مؤسسة

العسكر التي ظلت في العالم العربي جزءاً لا يتجزأ من بنى النظام السياسي السائد. وهكذا تسارعت وتيرة تنزيل حلقات الصفقة المشؤومة، صفقة القرن عبر توسيع خريطة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وبالتالي وأمام ضعف وانقسامية قوى الممانعة والديمقراطية، استمر مخطط زرع الحياة في شرايين أنظمة هجينة «ديمقراطية»، تتعامل بسخاء مع اشتراطات القوى والمراكز الرأسمالية العالمية، وبشخ سياسي تحكمه جدلية القمع، ولعبة الديمقراطية الشكلية أو ديمقراطية الجرات، في التعاطي مع انتظارات جماهير مسحوقة عريضة بالداخل، والتي يزداد طلبها الاجتماعي على الحرية والعدالة الاجتماعية، وأصبحت تعبر عنها من خلال حركات سوسيومجالية محلية كما حصل بحراك الربيف بالمغرب.

### في الحاجة إلى النقد المزدوج

محمل القول، ورغم قتامة اللوحة والمشهد السياسي العام، الناتج عن منعرجات وتداعيات ومخاض «الربيع الديمقراطي العربي»، فإن سيرورة الموجات الثورية لن تتوقف أمام هول الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها سواء المراكز الرأسمالية الغربية ذاتها نتيجة أزمة 2008 وانعكاسات المرحلة الوبائية، أو الأطراف في بلدان الجنوب بفعل واقع المديونية والأرتماء غير المشروط في أحضان العولمة الليبرالية المتوحشة، وتنامي الحركات الاجتماعية المناهضة للرأسمالية، وتصاعد الحركات التحررية في آسيا وأمريكا اللاتينية، وصمود المقاومة الوطنية الفلسطينية في وجه أخطبوط الاجتثاث والتصفية، في ظل انقسامية قوى الصف الوطني الفلسطيني، التي تقف جميعها شاهدة إلى جانب الشعب الفلسطيني البطل على مؤامرة دولية كبرى ومنقطعة النظر، من حيث اتساع نطاق التآمر وفاعليه في بنية المجتمعات العربية عمودياً وأفقياً، لتحويل التطبيع مع الكيان الصهيوني إلى محط مصالح اجتماعية وثقافية تتجاوز طابعه السياسي الناعم الذي مارسته الأنظمة العربية في السر والعلن.

إن المطروح على قوى التحرر والتقدم في العالم العربي بشكل خاص، تأمل

ما وقع وقراءته قراءة علمية، وبالتالي معاودة التفكير في تصوراتها وبرامجها، وتقوية تحالفاتها الإقليمية والدولية، والانخراط في صيرورة عولمة المقاومة ضد الرأسمالية وأذنبها المحليين، لكن قبل ذلك لا بد من أن تنظر إلى نفسها في المرآة وتقوم بنقد ذاتي مزدوج، على مستويين:

المستوى الأول: نقد التصورات النظرية وأدوات التحليل والفهم المستمدة من الفكر الماركسي، على اعتبار أن ما وقع من «موجات ثورية» في العالم العربي لحدود الآن لا يرقى إلى مستوى الثورة الاجتماعية كما أصلها نظرياً كارل ماركس، من خلال حديثه عن التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج كمحدد أساسي لقيام الثورة الاجتماعية، مع العلم أن تحولات هائلة ومتسارعة شهدتها المجتمعات البشرية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وبروز حركات اجتماعية عابرة للطبقات الاجتماعية، وإعادة الاعتبار للفرد كذات فاعلة على حد تعبير السوسولوجي الفرنسي «ألن تورين»، في ظل أزمة السرديات الكبرى ونهاية فكرة التقدم، وبمستقبل أفضل للعلم والعقل كما يقول «فرنسوا ليوتار».

المستوى الثاني: تفكيك مجهري لعوامل الضعف من منطلق أن قوة «التسونامي الإسلامي» خلال الانتفاضات العربية كما يقول «جلبير الأشقر»، هي إلى حد بعيد الصورة المعكوسة لضعف اليسار المنظم، ومحدودية تجدره الاجتماعي، وكذلك لأن الواقع التنظيمي المشتت والمنقسم بشكل حاد قد لا تكون له في العديد من الأحيان مبررات موضوعية ومعقولة، اللهم بعض حسابات التاريخ والمواقع والتقدير الظرفي والحنين إلى الزمن المفقود، أو كمال تساءل «سامر فرنجية» في مقال له حول «عن اليسار كماض لمن ليس له مستقبل»: «هل لم يعد الصراع على اليسار إلا صراعاً تاريخياً، أو خلافاً حول إدارة وحصر إرثه، أو تناقضا حول أنسب طريقة للتعاشيش مع عالم ما بعد القطيعة؟»، ليجيب قائلًا: «سؤال اليسار كمقدمة لسؤال السياسة، إجابته قد لا تكون يساراً بديلاً، بل مجرد سياسة ممكنة، لا أكثر ولا أقل» ■

## شطب فلسطين: برنامج عمل دول التطبيع ونظم الخيانة

خاص الهدف

بات للعدوان على فلسطين وقضيتها وشعبها، وجوه عربية، تتحدث بلسان عربي، وتقدم ذات الرواية الصهيونية بنسخ متعددة، لكن الهدف والأصل والسردية واحدة، تستهدف نفي الحقوق الفلسطينية، وتزييف الحقائق وترمي لحذف فلسطين من الذاكرة.

ما تقارفه وسائل الإعلام وأدواته الممولة من دول التطبيع، لم يعد يقتصر على تبرير التطبيع مع العدو الصهيوني، ومحاولة اصطناع تفسيرات للممارسات الخيانية من هذه الدول، فالممارسة اليومية وعشرات الشواهد تؤكد أن القادم أسوأ، فمن تبني الرواية الصهيونية، مروراً بالتحريض على الفلسطينيين، هويتهم وما يمثلونه، وحملات حشد العداء ضد المقاومة الفلسطينية، والتعبئة الفاشية التي تلصق الاتهامات بالفلسطيني، وتتهمه بكل ما ألم بالشعوب العربية من نكبات وخيبات جراء السلوك الإجرامي والخياني من الحكام والأنظمة الرجعية.

قد تكون فلسطين كقضية بما تحمله من رمزية، وبطولة شعبها المنتصبه كشاهد على امكانية مقارعة المستعمر ورفض الإذلال والخضوع، محرجة لأنظمة الخيانة، وربما هذا سبب أساسي في الهجوم عليها، لكن بالمعنى السياسي يبدو أن الأمر يتجاوز الجوانب التعبوية ورغبة هذه النظم بتغطية عوراتها، فما يحدث هو سلوك سياسي موجه يستهدف التمهيد لتصعيد الهجوم على الفلسطينيين من قبل العدو، وأكثر من ذلك تحالف معلن مع العدو الصهيوني ضد شعوب المنطقة، تكون فيه للصهاينة اليد العليا والهيمنة الكاملة على سياسات هذه الدول.

ليس وسائل الإعلام في دول التطبيع هي ما سيكون في خدمة العدو الصهيوني فحسب، بل الجغرافيا والأرض يبدو أنها ستعرف استباحة مطلقة من العدو، لتستخدم لأغراض الأمنية، وتوضع في خدمة سلوكه العدواني تجاه شعوب المنطقة عسكرياً واستخبارياً. فلسطين التي تشكل حاجز في وجه هذا الاجتياح الصهيوني للعالم العربي، هدف أول لكنها ليست الوحيد؛ فالشعوب العربية وخصوصاً في دول التطبيع، تشكل سلسلة من الأهداف التي سيطالها العدو الصهيوني بالاقتراع والهيمنة.

إن هذه المعركة تبدو للذاكرة قيمة أساسية فيها، فعلى الأرض التي سيخطو فيها العدو الصهيوني، يجب أن تختفي قبور الشهداء، وتنسى الأرض ذاكرتها عن المعارك معه، وتنسى الشعوب دماء أبنائها ممن سقطوا دفاعاً عن العروبة في وجه المستعمر؛ سياسات لا حل في مواجهتها أدنى من الوضوح وقول الحقيقة؛ بأن أنظمة الخيانة هي جزء من تحالف العدوان، فلا فائدة في المواربة تجاه هذا النوع من الحقائق، ولا يمكن تجاوز الخيانة بالالتفاف أو المناورة ولا مفر من الصدام الذي يجب أن تستدعي فيه الطاقة الكاملة لقوى الصمود والمقاومة في مواجهة قوى الهزيمة والتطبيع والخيانة.

## ما يزال الوقت مفتوحاً على المتغيرات..

طلال موكل - كاتب ومصلح سياسي - فلسطين

عشر سنوات تقريباً مرت على ما يسمى بمرحلة الربيع العربي، ولكن بدون أن تظهر مؤشرات تعطي لعنوان المرحلة مضمونها، مرور كل هذا الوقت أوقع الباحثين والدارسين والمفكرين والسياسيين في حيرة إزاء الأحداث التي شهدتها وما تزال المنطقة، بواقعها ومآلاتها، وبشأن مدى التضارب في المصالح بين القوى الخارجية والداخلية ذات العلاقة بالحركات الاجتماعية التي طغى عليها العنف المفرط، والصراع الدموي، وانتشار ظواهر الهجرة والفقر، ونقص الخدمات الأساسية التي يحتاج أن أو تعود عليها المواطن العربي.

الأسوأ في هذا المشهد، يتمثل في الانقسام العربي، حيث تغلبت دوافع الانتقام وفي غالب الأحيان، خضوع البعض للإملاءات الأمريكية والإسرائيلية في اتجاه توظيف الأموال والسلاح والسياسة العربية في مواجهة أنظمة عربية.

حتى الآن يمكن أن نلاحظ بوضوح تفكيك الخطاب القومي العربي، وظهور النزعات القطرية، واصطفاف المؤسسات العربية الجامعة التي كانت تضمن الحد الأدنى من التوافقات العربية على القضايا الأساسية.

ويلفت النظر أيضاً تحقق ما ذهبت إليه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأحزاب وفصائل أخرى، حين وصفت كامب ديفيد على أنه بداية مرحلة الشراكة بين البرجوازية العربية والبرجوازية الصهيونية العالمية.

بعد عشر سنوات توسعت دائرة الشراكة عبر ما يسمى باتفاقيات السلام وعمليات التطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، وإذا كان الأمر في التغيير يحتاج إلى سنوات طويلة وأثمان باهظة، مما يعني أن المنطقة ما تزال تتموضع ضمن مرحلة الصراع بين القديم والجديد، وأنها لا تزال حبلية بالمنغبرات، فإن القوى الجديدة الحاملة للتغيير لم تظهر بعد، وما تبقى من القوى القديمة قد أخذت تتهاوى، ومن غير المنطقي المراهنة عليها؛ كونها من إنتاج المرحلة التي سبقت الحركات العربية العربية ■

# الربيع العربي وحسابات «الحقل والبيدر»

د. عبد الحسين شعبان - مفكر عربي / العراق



يسود لدى أوساط فكرية وثقافية وسياسية ومجتمعية عديدة ومختلفة، شعورٌ بالمرارة والخيبة لدرجة الاكثاب والقنوط، لما آلت إليه الأمور بعد حركات الاحتجاج الشعبية والانتفاضات الواسعة التي ابتدأت في أواخر العام 2010 وأوائل العام 2011 في مدينة سيدي بو زيد في تونس، إثر حرق محمد بو عزيزي نفسه، لتنتقل موجات سريعة تطورت لتعم البلاد من أقصاها إلى أقصاها بما عرف بانتفاضة الإياسمين، وفي شهر يناير ذاته ( كانون الثاني 2011 ) اندلعت أيضا حركة شعبية في مصر تتويجا لتراكم طويل من الاعتراض والمطالب الحقوقية والسياسية، لتعرف «بانتفاضة النيل» وتحوّلت بسرعة فائقة إلى بركان غضب هائل، أجبر الرئيس السابق محمد حسني مبارك على التنحي، مثلما نجحت الانتفاضة التونسية على تحقيق النصر بفرار الرئيس علي زين العابدين.

38

غنائية، وبدلاً من الاعتماد على الكفاءة والوطنية، فقد كان الولاء والزيائية الأساس في تولي المناصب العليا، الأمر الذي أدى إلى استشراف الفساد المالي والإداري، وتفشي العنف والإرهاب لأسباب تتعلق بالتعصب ووليده التطرف، وهذا الأخير إذا ما انتقل إلى من التفكير إلى التنفيذ يصبح عنفا وإرهاباً.

في الكثير من الأحيان، ارتدت الأمور إلى ما هو أسوأ عليه مما كان في السابق، وتراجعت منظومة الحريات على الرغم من بعض مظاهر الديمقراطية مثل إجراء الانتخابات، وحدث نقوص وارتكاس في الأوضاع الاقتصادية والمعاشية والخدمية، بل اندلعت حروب أهلية وفوضى عارمة شجعت القوى الخارجية على التدخل، كما حصل في ليبيا واليمن وسوريا، ودفعت شعوب هذه البلاد أثمانها باهظة بشريا ومادياً ومعنوياً، فضلاً عن صعود عوامل الانقسام والتفتت المجتمعي دينياً وطائفيًا ومناطقياً، وهذا قاد إلى ضعف الشعور بالهوية الوطنية والانتماء الوطني الموحد وقد يقود إلى التشظير ويشجع الانفصالية والعزلة، وإذا كانت تلك بعض الحقائق التي واجهت

التي انعقدت عليه ومآلات الواقع وتعقيداته؟ وهل كانت حسابات الحقل موازية لحسابات البيدر ولا نقول مطابقة لها؟ هذه أسئلة يواجهها الباحث سيما بعد تدهور الأوضاع وانكسار الكثير من الأمل، وتراجع العديد من القوى التي بدت مستبشرة بما حصل، خصوصاً بعد إصطدامها بقوى « الثورة المضادة » وما أطلق عليها « الدولة العميقة »، فضلاً عن أن القوى الجديدة التي استلمت مقاليد الأمور لم تكن مهيأة أصلاً لذلك، ناهيك عن قلة كفاءتها وضعف آدائها، خصوصاً في ظل الصراعات الحادة التي انخرطت فيها بين بعضها البعض لا اعتبارات أنانية ومصالح سياسية

وبعد تونس ومصر، شهدت العديد من البلدان العربية حركات احتجاج واعتراض وتمرد ما زالت تداعياتها مستمرة إلى الآن، سواء في ليبيا أو سوريا أو اليمن، ناهيك عن ما حصل في العراق منذ احتلاله في العام 2003 ولحد الآن، فضلاً عن لبنان التي تستمر أزمة الحكم فيه منذ عقود من الزمان، ليس هذا فحسب، بل أن التملل كان مادة حاضرة في الشارع العربي واستحقاقاً راهناً حتى وإن كان مؤجلاً.

بعد عقد من الزمان على ما أطلق عليه «الربيع العربي»، يتساءل المواطن العادي ما الذي تحقق وما الذي لم يتحقق؟ وهل ثمة توازن بين الآمال

الحقوقية لأحداث كبرى حركت دولا وشعوبا بكاملها، يحتاج إلى مقارنة من نوع مختلف، خصوصا إذا ما درسنا ذلك بالارتباط مع حركة التغيير العالمية، التي شهدتها أوروبا الغربية والشرقية وعدد من البلدان في العالم، وكجزء من قانون عام ومسار كوني.

فبعد أن كان التغيير استعصاء في اليونان والبرتغال وإسبانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فإذا بنا نشهد في أواسط السبعينيات تغييرات جوهرية في هذه البلدان نحو الديمقراطية والتعددية والتنوع، وسن دستور يقر بمبادئ المساواة والمواطنة الكاملة والشراكة، وأقيمت على أساسه انتخابات دورية لاختيار الشعب لممثليه وهكذا تم وضع حد للدكتاتوريات وإنهاء فترة حكمها، والانتقال إلى حكم سيادة القانون واستقلال القضاء، ثم حدث التغيير في أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات، حين تمت الإطاحة بالأنظمة الشمولية، وكان تحطيم جدار برلين (9 نوفمبر/تشرين الثاني 1989) إيذانا بمرحلة جديدة للصراع العالمي، اتسمت بهيمنة الولايات المتحدة كلاعب أساس في العلاقات الدولية، وتوزعت الأنظمة الاشتراكية السابقة بخصوص ما سمي بالعدالة الانتقالية بين فقه المواصلة وتحقيق مصالحت ضرورية للانتقال الديمقراطي، وبين فقه القطيعة مع الماضي وتجريمه، حيث اختارت بولونيا وهنغاريا فقه المواصلة، في حين كانت ألمانيا الديمقراطية قد سارت شوطا بعيدا في فقه القطيعة، خصوصا بانضمامها إلى ألمانيا الاتحادية، أما تجربة تشيكوسلوفاكيا فقد كانت منزلة بين المنزلتين، حيث ابتدأت بفقه القطيعة وانتهت بفقه المواصلة وافتترقت بانفصال مخملي، لتصبح جمهوريتين، هما جمهورية تشيكيا وجمهورية سلوفاكيا، في حين عرفت رومانيا تجربة دموية، وشهدت يوغسلافيا تقسيما وحروبا انتهى بها إلى ست دول، وكذلك الإتحاد السوفيتي انقسم إلى 15 كيانا دوليا.

العالم العربي لم يكن جزيرة معزولة، وكان من المؤمل أن تصل رياح التغيير إليه في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، لكنها انكسرت عند شواطئ البحر المتوسط لأسباب تتعلق بعدم الاستعداد الكافي من جانب النخب السياسية والمجتمعية، أي عدم توفر

برنامج انتقالي لبدء « شرعيات جديدة »، فالقوى التقليدية اليسارية والقومية والإسلامية على مختلف توجهاتها كانت تأمل أن تكون الانتفاضات التي حدثت على نحو عفوي وفقا لتصوراتها أو مسطرتها، في حين أن ذلك مخالف لعملية التغيير ذاتها ولتعقيدات الواقع في ظروف العولمة والتطور الهائل في ميدان العلوم والتكنولوجيا، لا سيما تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصالات والمواصلات والطفرة الرقمية «الديجيتيل» والعالم في خضم الطور الرابع للثورة الصناعية والذكاء الاصطناعي.

### مسارات التغيير رؤى كونية

بما أن أي ثورة ليست مقننة أو مرسومة وفق ضوابط محددة، أو مصنوعة في معمل ومغلقة بالسيلفون، بل هي نتاج تفاعل اجتماعي واقتصادي وثقافي، في لحظة معينة تتحد فيها العوامل الذاتية مع العوامل الموضوعية لتندلع الشرارة التي تشعل اللهب في السهل كله على حد تعبير ماوتسي تونغ، فإن الأمر قابل لمواجهة الكثير من المنعرجات في طريقها، وتعرضها للعديد من الاثلامات والانكسارات والتراجعات، وهو ما أصاب بعض الثوريين بالتشاؤم والقنوط لدرجة أقرب إلى اليأس، وهو ما حاولت رصده باستنتاجات إزاء مستقبل التغيير في كتابي «الشعب يريد... تأملات فكرية في الربيع العربي» (دار أطلس بيروت 2012) يمكنني القول: إن الثورة ليست طريقا مستقيما بلا نتوءات أو منحدرات أو منعطفات، وعلى العكس من ذلك فهي مليئة بكل ذلك. إنها درب وعرة، وفيها الكثير من المفاجآت والمفارقات المبهجة والمحرزة، السعيدة والمؤلمة وأعد ما فيها أن سرعة التغييرات تشمل حتى من كان وراء تفجيرها وقيادتها، لذلك قيل إن « الثورة تاكل أبناءها » وهو قول مستمد من التجربة التاريخية الكونية، وعلى الرغم من أن التشاؤم حالة تكاد تكون سائدة في منطقتنا منذ أربعة عقود من الزمان، خصوصا في ظل صعود الموجة الدينية وتأثيراتها التقسيمية إضافة إلى ذيولها الطائفية والمذهبية، وارتفاع منسوب التطرف والتعصب والإقصاء والتهميش للآخر والعنف والعدوان بما فيه استمرار هدر حقوق الشعب العربي الفلسطيني عبر ممارسات «إسرائيل» العنصرية، إضافة إلى احتلال العراق وتداعياته في العام 2003، لكن منهج التحليل والاستقراء والمراجعة التاريخية السيسولوجية،

الربيع العربي «، فما هو الدرس التاريخي الذي يمكن الوصول إليه لتحقيق أهداف التغيير التي تصبح يوما بعد آخر « فرضا بعد عين » كما يقال وليس « فرضا بعد كفاية »؟ ثم ما هي خريطة الأهداف الحقيقية للربيع العربي؟ وهل أصبحت خارج دائرة المطالبة؟ أم ثمة فترة انتقال قد تطول لتعلن في نهاية المطاف عن تجدد في وجهتها بالرغم من التضاريس الجديدة التي شهدتها وبعضها لا يخلو من وعورة وقوة غير قليلة، فما هو واجب النخب الفكرية والثقافية والسياسية المؤمنة بعملية التغيير على الرغم من انكسار موجتها الأولى؟ فهل ينبغي ترك بلادنا تتخبط بما هي عليه وتدور في أزماتها أم ثمة واجب عليها بالعمل على تجسير الفجوة من خلال مبادرات ومشاريع قوانين ولوائح ومقترحات وضغوط مختلفة، سواء تمت الاستجابة لها أو لم تتم، ولعل الاحتجاج وحده لا يكفي أحيانا إلا إذا تحول إلى قوة مادية تسهم في رفع الوعي المجتمعي والتأثير على الرأي العام وقواه الحية، حتى وإن تطلب الأمر تراكما قد يطول أمده، ولكن لا غنى عنه لإنجاز عملية التغيير.

لربما كانت ثمة أوامهم من تحقيق أهداف « الربيع العربي » دفعة واحدة، إذ لا توجد عصا سحرية يمكنها القيام بذلك، فالهدف من التغيير ليس استبدال رئيس أو حاكم بآخر، بل أنه عملية طويلة الأمد وبعيدة المدى، أي أنها مسار معقد ومتشاكل سياسيا واجتماعيا وثقافيا وقانونيا وتربويا ودينيا، وبالطبع مسار سياسي متدرج، لأنه ليس حدثا عابرا أو رد فعل طارئ أو ظرفي أو مؤقت، وحسبي هنا مثال «الثورة الفرنسية» ومآلاتها حيث جاءت نتائجها بعد ما يزيد عن قرن من الزمان، وعبر معاناة شاملة وأعمال عنف وإعدامات ومجازر وحروب، بالرغم من أن أهدافها كانت دعوة للحرية والإخاء والمساواة، وهي مثل ظلت تلهم الشعوب والأمم وتجذب الملايين من البشر وما تزال، وبالطبع لم تذهب التضحيات سدى، وكان مخاضها عسيرا، وبالتراكم والتطور التاريخي تحولت المفاهيم إلى قوانين، وهذه أصبحت نافذة في إطار مؤسسات رقابية ومساءلة وقضاء.

لقد تدرجت « الشرعيات القديمة » وانهارت على نحو مفاجئ دون وجود

العامل الذاتي، إضافة إلى عدم نضج العامل الموضوعي، ولا سيما الدولي حيث كانت القوى الكبرى لا تريد تحريك ساكن في منطقة النفط الحيوية، التي لديها مصالح كبرى فيها، كما أنها لم تكن هي الأخرى مستعدة لفتح معركة في جبهتين في آن واحد، وكان يكفيها جبهة أوروبا الشرقية آنذاك، إضافة إلى ذلك إن البيئة الإقليمية طاردة للتغيير، وغير صالحة للتحويل الديمقراطي، وتشكل «إسرائيل» إحدى الكوابح بوجه عملية التغيير الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، الأمر لم يتوقف عند العالم العربي، بل يمتد إلى العديد من بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية المهيأة للتغيير على الرغم من بعض العوائق والتحديات مثل دور العامل الديني، السلبى بقراءته الانتقائية السلفية ومشاكل التنوع الثقافي التي يُطلق تجاوزاً «الأقليات» (والمجموعات الثقافية)، وكذلك العادات والتقاليد البالية والتخلف والأمية وغير ذلك، وتلك سمات بارزة ومشتركة في العالم الثالث، مع أن لكل بلد خصوصيته ومشاكله.

### تشاؤم الواقع وتفاؤل الإرادة

أقدر وجدانياً حالات الخيبة والخذلان والإحباط والنكوص والتشاؤم، هي جميعها حالات إنسانية لا بد من أخذها بعين الاعتبار، وأريد أن أميز بينها وبين اليأس، وقد حاولت التوقف عند أبوابه من خلال تشخيص الواقع، وأجد نفسي في مقاربتى لموضوع التغيير ومستقبله، أقف على أرضية مختلفة لبعض الأطروحات الليأسة من عملية التغيير، أو الناقمة إزاء مواجهة الفرد بالسلطة، أو الاستئثار بالحكم أو مواجهة الفساد وسوء الأحوال المعاشية وغياب العدالة، وأنطلق من تأييدي لوجهة نظر أنطونيو غرامشي المفكر الماركسي الإيطالي، الذي يقول عن وصف الحالة: تشاؤم الواقع وتفاؤل الإرادة .

وسأحاول إضاءة ذلك عبر عشرة مقاربات أساسية، ولا استهدف من ذلك تقديم مخطط تفصيلي للانتفاضات العربية الناجزة وغير الناجزة، وليس في نيتي تقديم وقائع يومية للأحداث، فتلك قد تكون مهمة المؤرخ التي تتلخص في جمع وقراءة الأحداث وربطها ببعضها، بما قبلها وما بعدها وبما يناظرها في هذا البلد أو ذاك، بما فيها الروايات المتباينة، فالتاريخ مرواغ ومماكر في كثير من الأحيان حسب هيغل، كما

أنى لا استهدف تدوين تاريخ اللحظة، أو لحظة التاريخ فتلك مهمة الإعلامي حسب البير كامو باعتباره مؤرخ اللحظة، وتكون مهمة السسيولوجي غير مكتملة، لأنه لا يتنبأ، بل يعطي أحكامه وتقديراته بعد وقوع الحدث وفقاً لمعطياته، فيستخدم أدوات التحليل، ومثل هذا الأمر ما يزال في تفاعلاته الأولى، على الرغم من مرور 10 سنوات، فهذه قصيرة بحكم الزمن، بما فيها من انتهاكات وتجاوزات بانتهاء «شرعية» كانت سائدة أو تأكلت، مع بدايات لشرعية جديدة لم يتم التوافق عليها أو ما زالت تتقاذفها تيارات شتى ولم تستقر بعد .

أما مهمة المنشغل بقضايا الفكر، فتتلخص بالوصول إلى الحقائق وتلخيص السمات العامة والخلاصات والدروس الضرورية التي يمكن الوصول إليها، والهدف هو تحديد المعاني والدلالات، ليس لما وقع من أحداث، بل لاستشراف أبعادها ومضامينها المستقبلية، وقد استهدفت من عملية البحث والتقصي والاستنتاج، استكشاف العملية الثورية الجارية، بالتوقف عند مقدماتها والبحث في مساراتها والسعي للتعرف على حقيقتها وخصائصها، ومن جهة ثانية، دراسة التحديات والخيارات الصعبة التي أثارها إزاء المستقبل، لاسيما التباسات بعض جوانبها وتداخلاتها مع بعض العوامل الخارجية، خصوصاً المسلحة، وارتباط ذلك بحصار وعقوبات قد تطول، دون إحداث التغيير المنشود، ولعل «النموذج الليبي» على الرغم من التضحيات والخسائر التي قدمها الشعب، إلا أن عملية الحسم لم تحدث إلا بعد التدخل الخارجي لحلف الناتو، الأمر الذي عقد المسألة إلى حدود غير قليلة، ليس لأوضاع الحاضر فحسب، بل فيما يتعلق بالتطور المستقبلي أيضاً، وما تزال «المأساة السورية» ماثلة للعيان، ولا سيما تأثيراتها الخطرة على السكان المدنيين وارتعاشاتها للعالم الدولي والإقليمي، حيث يدفع الشعب ثمناً باهضاً منذ ما يزيد على 10 أعوام من الاحتراب والاقتتال، وسقوط عشرات الآلاف من الضحايا، وتدمير البنية التحتية، وتخريب المرافق الحيوية والمعالم الثقافية والحضارية والآثرية، وبالأخص محاولة تمزيق النسيج الاجتماعي، وإثارة النعرات الدينية والطائفية والمذهبية والمناطقية .

### الثورة والديمقراطية

يمكن القول: لا تولد الثورة مع الديمقراطية في يوم واحد، والثورة لكي

تولد وتترعرع ويشند عودها وتنضج، تحتاج إلى مسار طويل وتراكم يحتمل التجربة بما فيها الخطأ والصواب، وهي بذلك تحفر في الأساسيات المفضية إلى الديمقراطية وإن كان الطريق إليها وعراً وغير سالك أحياناً، ولا بد أن يتسم بالآليات الديمقراطية، حيث يتم حفره وتعبيده ارتباطاً باحترام حقوق الإنسان والسعي لإعلاء قيمه وحرانيته الأساسية الفردية والجماعية، وعكس ذلك ستكون «الثورة» تغييراً فوقياً سرعان ما يتبخّر، لأنه نقرّ في السطح، وليس حفراً في العمق، على حدّ تعبير المفكر ياسين الحافظ، وبين الثورة والديمقراطية طريق طويل وشاق ومعقد، وحتى وإن تعاشقا فإنهما لا ينامان في سرير واحد، وتصادف علاقتهما منعرجات وتضاريس وتباعداً أحياناً، ويعتمد نجاح الأولى على درجة سيرها بخط مواز للنظرية، فذلك يعني أنه في الطريق الصحيح، أما التطابق فيكاد يكون مستحيلاً ويختلف مسار الثورة الديمقراطية قرباً أو بُعداً بدرجة تطور كل بلد اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً وقانونياً، الأمر الذي يمكن أن يصل فيه بلد إلى الديمقراطية، بطريق أقصر، في حين يحتاج بلد آخر للوصول إليها إلى فترات مضاعفة وبخسائر أكبر وتضحيات أعظم .

سأكون معنياً للبحث عن المعنى والدلالة بدرجة أساسية، لأنهما يراكمان المعرفة ويمنحان الفرصة لقراءة التاريخ بوقائعه وأحداثه، بتضاريسه ومنعرجاته، وإذا ما توقفت عند التفاصيل فقد كان هدفي هو استنطاقها للوصول للمعنى والدلالة، والإحاطة بجوانب المسألة المعرفية من كل جوانبها، ومع انفتاح العالم، لا سيما في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواصلات الحديثة، فإن إعادة صياغة المتوفر منها تتم بالتراكم المعرفي، ولعل التمرّد التلقائي العفوي على الواقع البائس الذي عايشه الشباب مع وجود عوالم أخرى يمكنه الإبحار فيها أو التحليق إليها عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة، جعلت خياله يتشكل معرفياً، الأمر الذي ساهم في إشعال نار الثورة وانتقالها، وهنا تكمن وظيفة الباحث والمعنى بقضايا الفكر والمعرفة، وأقصد بذلك استخلاص المعنى من كل ما حصل خارج حدود الجغرافيا والتاريخ والسياسة، بتجاوز الواقع إلى المستقبل، من خلال خطوط





عريضة، فمن السابق لأوانه تقديم أحكام واستنتاجات متكاملة، وحتى هذه الخطوط العريضة، يمكن إعادة النظر فيها بعد حين إذا لم تؤيدها الوقائع اللاحقة .

فإن المتأمل لما حدث في العالم العربي من تغييرات جذرية عميقة ومن ثورات شعبية ووعي جماهيري هائل، يدرك أن ما حصل لم يكن أحداثاً طارئة أو تمردات عابرة وانتفاضات تقليدية، بل أنه مخاض قد يكون طويلاً وعسيراً لولادة جديدة للعالم عربي لم يعد بالإمكان عليه البقاء خارج الزمان والتاريخ، ويعيش في جزر معزولة بعيدا عن التأثير، ولعل تلك واحدة من الاستحقاقات المؤجلة منذ نحو ربع قرن وترافقاً مع موجة أوروبا الشرقية للتغيير، ومهما حدث أو سيحدث فالأمر يتعلق بالتطور المستقبلي على الوجهة التي سيتخذها على اصطفايات القوى الاجتماعية والسياسية، ودرجة الاستقطاب والصراع الذي سيحصل بين قوى إسلامية متنفذة سيكون لها القدح المعلا، وبين قوى شبه علمانية يسارية وعروبية، شبه ليبرالية، شبه ديمقراطية، تريد تلمس طريقها في ظل تجاذبات حادة .

إذا كان الربيع العربي قد أطاح بنظم استبدادية سلطوية، وهياً المستلزمات الأولية لإحداث تغييرات في العالم إن عاجلاً أم آجلاً، فإنه في الوقت نفسه قد أسقط بعض المقولات والأفكار التي سادت في العقدين الأخيرين من قيامه، أو برهن على بطلانها وهزلها حتى وإن البعض ينسبث بها، ولعبت تلك الأفكار والمزاعم دوراً كبيراً في إطالة عمر بعض الأنظمة، بل وساهمت في التأثير سلبياً على وعي بعض النخب الفكرية والسياسية وحتى تخديرها، على رغم من معاناة السكان وتوقهم إلى التغيير والتحول الديمقراطي، ناهيك عن حالات اليأس أو القنوط التي سببتها سواء بوضع كوابح داخلية أو خارجية، لاسيما في جانبها النظري أو العملي .

سأحاول رصد هذه المقاربات التي كادت أن تصبح مسلمات لدى بعض القوى والفاعليات السياسية التي لم تكن بعيدة عن ترويج الأنظمة الحاكمة لها، فضلاً عن سدنتها من الأيدلوجيين والمثقفين، بمن فيهم الذين يتحدثون عن التغيير، بل ويدعون إليه ولكن

على نحو «تجريدي» أحياناً أو فيما يخص الغير، دون أن يصل إلى أولي الأمر أو الحكام الذين يبررون وجودهم واستمرارهم بحجة غياب البديل، أو عدم نضج عملية التغيير أو يراهنون على بعض الإصلاحات، ومثل هذه الأطروحات لم تكن حصراً على القوى الداخلية، بل أن بعضها تبنته القوى الخارجية، ولاسيما القوى الخارجية المتنفذة، والتي شكلت عائقاً فكرياً وعملياً إزاء التغيير الديمقراطي المنشود، حتى بدت الديمقراطية أو التحول الديمقراطي وكأنها استعصاء أو «وعد» غير قابل للتحقق في العالم العربي .

### مقاربات فكرية للتأمل والفحص

**المقاربة الأولى:** إن جوهر الصراع هو بين الإسلاميين وبين العلمانيين وعلى الأخيرين حتى وإن اختلفوا مع الأنظمة الحاكمة، ولكنها بكل الأحوال هي الأقرب إليهم من الإسلاميين، الذين يشكلون خطراً على الديمقراطية المنشودة فهل هذا هو جوهر الصراع؟

يمكنني القول إن عملية التغيير بما حملته من ديناميكية أدت إلى انتعاش الأفكار الديمقراطية، لا سيما المطالبة بالحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وهو ما سيضع خريطة طريق جديد لكل بلد، وفي بلدان المنطقة بشكل عام من خلال لوحة الصراع السياسي الذي ستأخذ وقتاً ليس بالقصير خصوصاً عندما يكون الإسلام السياسي في الواجهة خلال العقد أو العقد القادمين، وربما واحداً من الاستحقاقات لما بعد التغيير، وبالعودة إلى هذه المقاربة التي تفترض إن هذا الصراع الأساسي هو بين الإسلاميين والعلمانيين، فإن

ثمة اجتهادات وتوجهات مغايرة، ولعلها الأكثر واقعية والأكثر راهنية، خصوصاً تلك التي تقول إن الصراع ضد الاستبداد الداخلي هو في جوهره صراع ضد الطغيان الخارجي، وفي الوقت ذاته صراع ضد التطرف والتعصب وإقصاء الآخر لدرجة لا يمكن فصله عن بعضه، لا سيما وأن هناك ترابطاً بين الطغاة والغزاة والغلاة، الأمر الذي نحن بحاجة إلى قراءة المعادلة على نحو صحيح، خصوصاً وأن العالم العربي يعاني من احتلال وعدوان منذ ما يزيد عن 7 عقود من الزمان من جانب «إسرائيل»، ناهيك عن محاولات فرض الهيمنة والاستتباع، وهذا يتطلب تعاون الكتل والتيارات السياسية، اليسارية، الماركسية والقومية والإسلامية، لإنجاز مرحلة التحرر من جهة، ومن جهة ثانية السير في طريق الديمقراطية والتنمية .

**المقاربة الثانية:** الأمن والاستقرار، هو أفضل من الفوضى التي تسود بعد التغيير، وهو ما كانت توفره الأنظمة السابقة، ولذلك فإن التغيير سيجلب معه الانفلات أو الفوضى غير محمودة العواقب والمدى الزمني، وهو ما حصل في البلدان التي سارت بهذا الطريق، لكن الجواب على هذه المقاربة، هو أن من الطبيعي أن يخلف أي ثورة أو انتفاضة نوعاً من الفوضى أو عدم الاستقرار، لا سيما وأن الأنظمة السابقة هي التي قوّضت حكم القانون وتغوّلت على القضاء وداست على كرامة المواطن، ولهذا فإن مجرد الشعور العام بتقويض هذه الأنظمة سيدفع إلى الواجهة بعض أعمال التمرد والفوضى بعد التدمير المنهجي المنظم لعقود من الزمان لمبادئ الدولة القانونية، لكن ذلك لا ينبغي أن يحول دون عملية التغيير

التي أصبحت حاجة ماسة لا يمكن الاستغناء عنها أو حتى تأجيلها، كما أن بعض الحوادث الفردية والانفلات الأمني المحدود الذي أعقب عمليات التغيير، ينبغي أن يقرأ ضمن هذا المنظور، وأن يتم التعامل معه تاريخياً واستراتيجياً بما له علاقة بقضايا التقدّم وصيرورة العملية التاريخية، دون أن ننسى دور القوى الخارجية في تأجيج ذلك.

**المقاربة الثالثة:** إن الثورات والانقلابات ما كان لها أن تنجح أو تستمر لولا الدعم الخارجي، بل أن البعض يتهمها صراحة أو ضمناً بالعلاقة مع الغرب، أو أن أصابعه ليست بعيدة، وهكذا يجري التهويل من خطر «التدخل الخارجي»، وزعم المؤامرة التي تحيكها الدوائر الغربية، وهو الأمر الذي تتعارض فيه الرؤى حدّ التخوين أحياناً بخصوص سوريا، وإذا كان الغرب ليس بعيداً عن المؤامرات والمشاريع التي تضمن مصالحه، فإن ضغط العامل الموضوعي أجبره هو أيضاً على الحديث عن إصلاح وتغيير ديمقراطي وتحول سياسي اجتماعي لأنظمة مغلقة أو محافظة أو استبدادية أو ثورية منسلطة، حتى وإن كان بعضها صديقاً له.

وإذا كان الغرب لاعباً مهماً في أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات، لكن الوضع الداخلي وتطورات الأحداث، ناهيك عن البيئة التي خلقتها حركة غورباتشوف التي سميت «البروستريكا والغلاسنوست» (إعادة البناء والشفافية)، كانت قد هيأت التربة الدولية المناسبة لعملية التغيير، والتي التقت موضوعياً مع التوجهات الغربية في إطار الصراع الأيديولوجي وسيل الدعاية الذي كان سائداً بين الشرق والغرب في ظل الحرب الباردة، ولكن الأمر اختلف في العالم العربي، بوجود «إسرائيل» من جهة والنفط من جهة أخرى، فضلاً عن تيار إسلامي أو إسلاموي مناقض كلياً للغرب وتوجهاته، حتى وإن جرت محاولات مذ الجسور معه، فليس من السهولة حساب عملية التغيير بطريقة تقليدية على الغرب وتوجهاته ومؤامراته، ولقد برهنت حركات الاحتجاج الواسعة أن عملية التغيير هي داخلية بالأساس، وأن دور الخارج فيها محدود جداً حتى وإن حاول استغلالها أو استثمارها أو مد بعض العناصر التابعة له بالدعم والمساندة، علماً بأنه يستثمر تعنت الأنظمة ورفضها إجراء التغيير المنشود

واللجوء إلى القمع والعنف وارتكاب أعمال لحقوق الإنسان.

ولا ينسى الغرب في هذه الحالة استثمار ذلك لمصالحه الخاصة، سواء في عمليات التدمير أو إعادة البناء لاحقاً، وبالدرجة الأساسية للنفوذ السياسي والعسكري.

**المقاربة الرابعة:** العرب لا يحتاجون إلى الديمقراطية بقدر حاجتهم إلى التنمية، وبتساءل هل ثمة تعارض بين التنمية والديمقراطية؟ وإذا أردنا إعادة تركيب هذه المقاربة فقد تصل إلى تبرير عنصري ينطوي على استصغار حاجة العرب إلى تأمين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهي حاجات إنسانية لبني البشر جميعاً.

صحيح أن العرب بحاجة إلى الغذاء والدواء والعمل والصحة والتعليم والسكن كأولويات لا غنى عنها، لكن من قال أن الإنسان يحيا بالخبز وحده؟ ومن قال أن بالإمكان تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون تأمين الحقوق المدنية والسياسية، والمساواة أمام القانون بين الرجال والنساء، والمواطنة والحق في انتخابات دورية وتغيير الحاكم عبر صندوق اقتراع، والحق في المساواة عبر سيادة القانون وفصل السلطات واستقلال القضاء، وغير ذلك من عناصر الديمقراطية التداولية السلمية للإدارة والمسؤولية؟

**المقاربة الخامسة:** إن الدين الإسلامي يحض على العنف والإرهاب وهو دين غير متسامح، وهو مدرسة لتخريج الإرهابيين، وإلا كيف فرخت المنظمات الإرهابية بهذه السرعة؟ لدرجة إنها لم تعد تقوم بعمليات إرهابية أو تفجيرات، بل احتلال مناطق كاملة وإدارتها تحت عنوان «الدولة الإسلامية»، وهذه الدولة ومختصرها «داعش» سيطرت على ثلث أراضي سوريا وثلث أراضي العراق، وقامت بهدم حدود اتفاقية سايكس بيكو لعام 16 ام، وقل بعد اندحارها في نهاية العام 2017م، فإن وجودها الفعلي كخلايا نائمة قائم بسبب الثقافة التقليدية السائدة وأوضاع الاستبداد وغياب الحريات. تلك أسئلة بحاجة إلى دراسة معمقة لما بعد التغيير وأعراضه الجانبية، فضلاً عن الحاجة لإعادة قراءة تاريخنا بعين نقدية بما فيه من إيجابيات وهي كثيرة، وبما فيه من سلبيات وهي غير قليلة، كما أننا بحاجة إلى إعادة النظر بالفكر الديني وخطابه الإعلامي والدعائي.

**المقاربة السادسة:** إن الثورات العربية لم تطرح «القضية المركزية» قضية فلسطين وتضعها في المكان الذي تستحقه (الصدارة) مثلما كانت حركات التحرر تفعل ذلك لعقود من الزمان، وذلك لأن أولوياتها ليبرالية، في حين أن الصراع مع العدو الصهيوني ينبغي أن يشكل محور عملية التغيير، ويذهب أصحاب هذه الفرضية إلى أنه لم يتم التحرر باتفاقية كامب ديفيد بعد الانتفاضة المصرية، وأن غياب أنظمة ممانعة كما هي سوريا، مثلاً سيؤدي إلى اختلال موازين القوى لصالح الدولة المغتصبة، وإذا كانت ثمة صحة في نصف الاستنتاج الأول، وقد وجاهت عملية التغيير مسائل ملحة كيانياً تتعلق بالحرية والكرامة ومحاربة الفساد واحترام حقوق الإنسان، ولعله لا يمكن الحديث عن مجابهة مع العدو، دون توفر الحد الأدنى من الحريات التي غابت عن عالمنا العربي بفضل أنظمة الاستبداد والدكتاتورية، والحرية هي المدخل لأي مجابهة وأي تغيير، وحتى حق الحياة لا يمكن الدفاع عنه دون توفر الحد الأدنى من حرية التعبير، ناهيك عن حق الاعتقاد وحق التنظيم وحق المشاركة، وهي أركان أساسية وهياكل ارتكازية للحريات والحقوق الأخرى.

**المقاربة السابعة:** إن اندلاع الثورات العربية سيؤدي إلى تصدع الهوية الجامعة والممانعة للشعوب العربية، ويعرض الوحدة المنشودة للاختلال، ويؤدي إلى إنعاش الهويات الفرعية التي كانت مهمشة، وإذا كانت ثمة صحة في هذا الاستنتاج فإن على المنتظم الاجتماعي والسياسي والقانوني أخذها بعين الاعتبار، خصوصاً الموقف من التنوع الثقافي الديني والقومي والإثني واللغوي وغير ذلك، وإذا كان الأمر صحيحاً، أي أننا شهدنا انتعاش الهويات الفرعية بعد التغيير لدرجة الفوضى أحياناً، لكن ثمة أسباب موضوعية وذاتية لذلك، وكان لا بد لها أن تظهر مشكلة التنوع والتعددية الثقافية على نحو عاجل أو آجل، فالنار كانت تستعر تحت الرماد كما يقال، حيث غدت غالبية الأنظمة العربية، الانقسام المجتمعي تارة لأسباب دينية وأخرى طائفية أو مذهبية أو عشائرية أو جهوية أو



فرصة التحرك والكسب، وتخفف عنهم الملاحقة والتصييق، وإذا بهم يفاجئون بأن صندوق الاقتراع كان لصالحهم، وهكذا واجهوا مشكلة عويصة ومعقدة لم يفكروا فيها من قبل .

**المقاربة العاشرة:** تقول إن الشباب الذي فجر الثورات وقادها، غير مؤهل لإدارة الدولة، لأنه لا يمتلك الخبرات الكافية، الأمر الذي يتطلب الوقوف على هذه الخبرة من مصادرها، وليس ذلك سوى القوى السياسية التقليدية التي تتمتع بالنضج والحكمة وبغد النظر، ناهيك عن ضرورة التاني والتبصر وعدم الاندفاع، ولعل في ذلك محاولة لمصادرة حق الشباب في قيادة التحول الديمقراطي، وإذا كان جزءاً من المقاربة صحيحاً، وهو ما يحتاج الشباب للاستعانة به، لا سيما للعقول والأدمغة المفكرة، فضلاً عن التجارب والخبر المتراكمة في الإدارة والاقتصاد والاجتماع والقانون والسياسة، لكنه لا ينبغي النظر إلى الشباب باستصغار، أو من فوق، ففي ذلك نظرة «أبوية بطرياقية لجيل الشباب الذي قاد الربيع العربي على نحو شجاع وحاسم، وهو ما ينتظر دوره اللاحق، فلا تغيير دون الشباب، والديمقراطية هي تربية وممارسة وتجربة وتراكم، وتحتاج إلى زمن كيما تترسخ وهذا ما يحتاجه الجميع، وهكذا علينا مراجعة حساباتنا بين الافتراضي والواقع، فالتغيير عملية طويلة الأمد وتحتاج إلى مراجعة وتراكم مستمرين، ونقد وتصحيح وتصويب وتعديل ■

وقد تكون النخب الفكرية والسياسية مأزومة ومعزولة ومحدودة التفكير، الأمر الذي يحتاج إلى المزيد من حركة تنوير واسعة .

يضاف إلى ذلك استغلال الحكومات بعض الأطروحات لدمغ بعض دعاة ونشطاء حقوق الإنسان، والمطالبين بالديمقراطية باعتبارها صناعة خارجية، لا سيما بعض الاستفزات للوجدان العام أو العقل الجمعي، خصوصاً وقد دخل التمويل على بعض منظمات المجتمع المدني التي لم تكن بعيدة عن أصابع بعض الأجنات الغربية وضعف حصانتها .

**المقاربة التاسعة:** إن عدم وجود حامل اجتماعي يعرقل عملية التحول الديمقراطي، وقد يكون ذلك صحيحاً، فالقوى الديمقراطية واليسارية الماركسية والقومية والليبرالية بالافتراض الأقرب للمشروع « التحرري »، فهي لا تزال ضعيفة ومشتتة وتعاني من مشكلات مزمنة فضلاً عن ضعف ثقافتها بنفسها بسبب ما تعرضت له من قمع وملاحقة، ناهيك عن أنها ما تزال متشبثة بالأيديولوجيا وتفترض أفضليتها على الآخر، أو أنها تمتلك الحقيقة التي تميل حيثما مالت، وتاريخها حين حكمت أو اقتربت من السلطة لم يكن ديمقراطياً، فضلاً عن أنها في علاقتها الداخلية ليست ديمقراطية .

أما الإسلاميون فهم يريدون دولة إسلامية، وربما غير معينين كثيراً بالتحول الديمقراطي، وإن ما يطرحونه عن الديمقراطية هو مجرد زيادة بعض الهوامش في ظل الدولة الاستبدادية القائمة، تتيح لهم

إثنية، بهدف الإبقاء على سلطة الحكام بأي ثمن، خصوصاً وهي التي تحكم تارة باسم الأغلبية القومية والأخرى الدينية وثالثاً الطائفية، وحتى لو كانت «أقلية»، فإنها تتصرف باعتبارها ممثلة لكل المجتمع، حيث تحاول التسيّد على الهويات الفرعية وغمط حقوقها .

**المقاربة الثامنة:** تستند إلى سؤال مهم مفاده، هل يمكن إنجاز التغيير الديمقراطي بدون ثقافة؟ ولكن هل علينا أن ننتظر لحين أن تعم الثقافة البلاد العربية، لكي نشرع عندها بالتغيير الديمقراطي والثقافة؟ أليس ثمة مثالية في الأمر وفي جوهر السؤال؟ خصوصاً وأن الديمقراطية هما ركنان أساسيان في عملية التنمية المستدامة بجميع جوانبها، خصوصاً وأن الشعوب العربية من أقصاها إلى أقصاها تفتقر لها، وحتى تتأهل هذه الشعوب فهي تحتاج إلى زمن ليس بالقصير، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالتربية والتعليم، لا سيما وأن هناك أكثر من 70 مليون أمة عربي، غالبيتهم الساحقة من النساء، وإنهن لا زلن بعيدات عن سوق العمل والتأثير، كما هناك بشكل عام مشكلة البطالة، وبشكل خاص لدى جيل الشباب المتخرج من الجامعات، فضلاً عن معاناة الأرياف بشكل عام من حالات الفقر الشديد، حيث أن متوسط دخل الفرد في بعض الأرياف العربية لا يتعدى الـ 300 دولار في السنة .

ويعاني العالم العربي من نسبة عالية من هجرة الكفاءات، وتركز الثروات والمداخيل بشكل كبير لدى فئة قليلة من رجال الأعمال وبعض المسؤولين الحكوميين، وغياب أي إبداع في الإنتاج السلمي والخدمات، الأمر الذي يبرز مساوئ الطابع الريعي للاقتصادات العربية، الذي يشل قدرات مجتمعاتها الكبيرة، ويجول دون دخولها النهضة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية المطلوبة، خصوصاً اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي والذكاء الصناعي، وعلى النشاط والمعنيين التوجه إلى الغالبية الساحقة من الناس الذين هم بعيدون عن فهم أولويات الديمقراطية، ناهيك عن ثقافتها، بحكم الموروث والعادات والتقاليد وأحياناً بسبب التربية الدينية الخاطئة التي تجعل من الديمقراطية استيراداً غريباً أو اختراعاً مشبوهاً،

# الأفق المشبوه مقابل حركة التحرر الحرس الليبرالي والتحالف المدني، بديل أم أداة؟

د. موفق محادين. باحث وكاتب سياسي/ الأردن

(الاقتصادي والسياسي البريطاني، كينز) الذي طالب بتدخل اجتماعي للدولة كإجراء وقائي ضد الاشتراكية. مع الانهيار السوفييتي بدأت الرأسمالية بالتخلي عن السياسات الكينزية، فيما فقدت بلدان التحرر الوطني الجدار الاشتراكي السابق، ودخلت دولة الحرس البيروقراطي أزمة حقيقية.

وسنلاحظ أنه حيث رفضت هذه الدولة أو تلك من هذا الحرس، وخاصة ممن عرفوا بمناهضة الإمبريالية والصهيونية، تعرضت لعدوان مباشر أو غير مباشر لتفكيكها وتحويلها إلى (دولة فاشلة)؛ 2- تأسيساً على ما سبق، وباسم الحرس الليبرالي الجديد، دفعت أقلام الاستخبارات الأمريكية والأطلسية في مواجهة الحرس البيروقراطي بقوى وأدوات متنوعة، وشنت حملة سياسية إعلامية باسم هذه البدائل بنعوت شتى من اللغة الخشبية والشمولية والركود وغيرها، (كما اخترعت قاموساً للحرس الليبرالي بديلاً لقاموس التحرر الوطني والحرب الباردة، من مفرداته: حقوق الإنسان والحكومة والشفافية والتمكين والدول الفاشلة... الخ).

وباسم الحرس الليبرالي الجديد، تنوعت بدائل الاستخبارات الأطلسية والأمريكية بين أداتين، وبهدف إطلاق الفوضى وتحطيم الدول والمجتمعات وليس استبدال نظام بنظام:

الأولى، جماعات الإسلام السياسي الأمريكي - البريطاني - الناعمة تارة، والخشنة تارة أخرى (النصرة وداعش واخواتهما)، وقد أظهرت التجربة الأخوانية في سوريا وليبيا ومصر، وكذلك حركة النهضة في تونس، أن القوى الناعمة، شريك كامل في أساليب وأدوات القوى الخشنة.

الثانية، جماعات حقوق الإنسان والمواطنة والتحالف المدني، الذي يطيب لبعضهم تسويق نفسه كامتداد لفلسفة جون لوك والثورة الفرنسية، وخاصة لائحة حقوق الإنسان، هو تقليد استنته المخابرات الأوروبية ثم الأمريكية بعد اندلاع ثورة أكتوبر



في قول للمفكر الإيطالي، أنطونيو غرامشي (إذا كان القديم يحتضر، فلا يعني ذلك أن الجديد قد ولد بعد) وما هو أسوأ في حالة الشرق العربي، أن البدائل المطروحة للوضع العربي ليست مخاضات وإرهاصات لأي جديد حقيقي، بل بدائل مشبوهة.

بدائل لا تُمدحها الأثرثرة حول حقوق الإنسان المزعومة وقاموسها عن المواطنة والمجتمع المدني، أية شرعية ولا تمسح عنها غبار أقلام الاستخبارات الأمريكية والأطلسية، وكل ما يعرف بالمنظمات غير الحكومية من مراكز الدراسات المختلفة.

التحرر الوطني والقومي، وأقامت (من فوق) هياكل حكومية، اقتصادية واجتماعية، بديلة عن تحولات رأسمالية (من تحت) وعرفت برأسمالية الدولة.

- وتلك التي انخرطت في منظومة التبعية، وأقامت أيضاً (من فوق) بعض المؤسسات الحكومية لتسريع الاندماج في هذه المنظومة.

- وفي كل الاحوال فقد نمت (طبقة متوسطة) ومؤسسات ريعية في إطار التجريبتين في سياقين مختلفين، الأولى في الإطار الدولي لما عرف بالمعسكر الاشتراكي، والثانية كاستحقاق للحرب الباردة ضد هذا المعسكر، والحاجة لتوسيع (الحزام الاجتماعي) تحت تأثير الكينزية

وإذا شئنا الذهاب مع هذا القاموس وكلامه عن الحرس البيروقراطي القديم والحرس الليبرالي الجديد، وماسونية الشرق الأعظم، وكذلك الحرس الإخواني والإسلام الأمريكي - البريطاني، فالمعطيات بحد ذاتها تؤكد أن عناوين الحرس الليبرالي والإسلامية - الأمريكية هي أدوات للتفكيك والهدم والفوضى، وليست بديلاً من أي نوع للحرس القديم، فلا ينهض على أنقاضه أي جديد أو تحولات مدنية حضارية للدولة والمجتمع والهوية:

1- في حالة الشرق العربي، يرتبط الحرس البيروقراطي بدولة سايكس - بيكو بأجنحتها المختلفة، ومنها:

- التي انخرطت بقدر أو بأخر بحركة



الدولي وصندوق النقد الدولي ونشطاء مقربين من دوائر معروفة في الخارجية الفرنسية والنرويجية والبريطانية. ويلاحظ أنه حيث فشل مثل هذا التحالف (الليبرالي الإسلامي) في بلدان عديدة خلال ربيع الفوضى السابق، ثمّة ملامح أولية له في دوائر تونسية، وتسعى جماعات من المعارضة السورية والمصرية بأسماء مدنية لاخلاق حالة مشابهة.

3- مقابل ما يسمى بالتحالف المدني وحقوق الانسان وغيره من عناوين الحرس الليبرالي، ومقابل الشق الآخر من الإسلام الأمريكي - البريطاني، الذي يكمل التحالف المدني في الأجندة الأمريكية والأطلسية لتفكيك دول المنطقة وفتيت مجتمعاتها، فإن المطلوب من قوى الاعتراض والمقاومة الممانعة؛ استعادة وتجديد خطاب التحرر الوطني وقاموسه وعناوينه، وتبني حقوق الإنسان وتمكين النساء والمواطنة والثقافة المدنية في إطار هذا الخطاب، لا خارجه ولا كعناوين متناثرة هنا وهناك.

يضاف إلى ذلك، دمج قضايا الصراع العربي - الصهيوني، وفك التبعية في القضايا الاجتماعية الديمقراطية، وبالمحصلة اعتماد خطاب التحرر الوطني، مقابل الخطاب المزعوم عن حقوق الإنسان والتحالف المدني، وما يسمى الحرس الجديد بشقيه، الليبرالي والإسلاموي ■

في سياق مراجعتها للطور الأول من الثورات البرتقالية، بإعداد نسخة جديدة من موسم الفوضى بذراعيه: الحرس الإسلامي الأمريكي والحرس الليبرالي. - الأول، بدمج أجندته الناعمة في تيارات (التحالف الليبرالي)، وبدفع أجندته الخشنة الإرهابية التكفيرية إلى ساحات وبؤر ساخنة أخرى.

- الثاني، باحتلاق مراكز إقليمية (لتحالفات مدنية)، من العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة باسم حقوق الانسان والمواطنة وتمكين النساء.. الخ.

ومن مراكز الأنجوز والتمويل الدولية، مثل فورد فاوندیشن وصابان والمجتمع المفتوح (سوروس) ونؤمان وأديناور وكارينجي والاتبور (تدريب الشباب والشابات في بلغراد)، وأكاديمية التغيير (لندن والدوحة) وغيرها، كما يضم التحالف مندوبين للبنك

الاشتراكية، التي رفعت شعار حقوق العمال والفقراء مقابل حقوق الإنسان. والجدير ذكره هنا، أنه بالرغم من أن حقوق الإنسان تخلط الحريات السياسية بحريات الاسواق (حرية العولمة الرأسمالية)، إلا أن استخدامها في حالة الشرق العربي لا ينطلق من تحولات برجوازية حقيقية، بل من (ذئاب ليبرالية منفردة) مرتبطة بأجندة اطلسية.

فنحن لسنا إزاء أزمة جون لوك في لحظتها التقدمية مقابل الإقطاع، بل إزاء تلاميذ سوروس والثورات البرتقالية المشبوهة المبرمجة في دوائر الاستخبارات الاطلسية، ناهيك أن غالبية فلاسفة هذه الثورات من اليهود، فبالإضافة لسوروس، هناك بيتر أكرمان وجين شارب وبرنار ليفي وبرنار لويس ونوح فيلدمان.

ولا بد من الإشارة ولفت الانتباه أيضاً، إلى أن الدوائر المذكورة قامت

برنار ليفي في ليبيا



## عشر سنواتٍ على الثورات الشعبية العربية

# تحديات ومهام ثورية ملزمة أمام قوك اليسار والتغيير الجذري

د. سمير دياب - عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني / لبنان

في الواقع تحت الاستعمار الإمبريالي بأشكال متعددة، وتحت واقع الاحتلال الصهيوني لفلسطين والجولان ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا، والاحتلال الأميركي للعراق، ومعهما؛ انتشار القواعد العسكرية الأميركية والأطلسية في الخليج العربي وحول المنطقة، وفوقهم؛ أنظمة لم تعد أنظمة، بل تحول حكماها إلى أصحاب شركات ومافيات تبيع بضاعة مزيفة ورخيصة باسم شعوبها، ومجردة من كرامتها الوطنية؛ خاضعة وجاهزة لتنفيذ شروط الإمبريالية كما هي، بما فيها تنفيذ مذكرات الجلب لتوقيع صكوك الاستسلام مع العدو الصهيوني، وآخر إنجازاتها تسويق «صفقة القرن» وفتح الأحضان والصدور لعلاقات أخوية مع العدو الصهيوني عام 2020 (الإمارات، البحرين، السودان، المغرب) والباقي بات معروفا ومكشوفاً.

وسط كل هذه الألفام، تستمر الانتفاضات الشعبية العربية، لا بل تعيش شعوبنا واقعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أسوأ وأقسى مما كانت عليه، لكنها بالتأكيد لم تخسر؛ كونها خسرت كل شيء، ولم يعد لديها ما تعطيه للطغمة الرأسمالية والعسكرية والطائفية والمذهبية، فالشارع العربي اختبر لحظة اختراق الممنوع والمستحيل، وفعل لحظته الثورية التي منحته فرصة وجوده كإنسان، ونقلته من حالة السكون إلى حالة الحركة النضالية والتعبير والتضامن، ومن حالة الخوف إلى حالة المواجهة، وهذه مرحلة متقدمة في الصراع الطبقي قامت في لحظة ذروة إفلاس الأنظمة العربية القائمة، وشدة بطش أدواتها الأمنية القمعية، بحيث انفجر بركان النار من جسد الشهيد محمد البوعزيزي في سيدي بوسعيد - تونس ليتحول إلى نموذج في ثورات تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا.

صحيح، أن الثورات العربية لم تحقق إنجازات تغييرية جذرية (المسارات والنتائج مختلفة في كل بلد) بفعل أن



الثورات التي اجتاحت عالما العربي من مغربه إلى مشرقه قبل عشر سنوات، قامت كما تقوم كل الثورات عندما لم تعد الفئات الاجتماعية الفقيرة قادرة على تحمل ظلم واستغلال الطبقات الحاكمة المسيطرة. وتنتفض من أجل تحسين شروط حياتها، وفك القيود التي كبلتها وحرمتها من أسط حقوقها الإنسانية؛ ولهذا، انطلقت الجماهير العربية في ثوراتها التي انتشرت كالنار في الهشيم دفاعاً عن حقوقها الصانعة، وكرامتها المنزوعة، وعن حقها في الوجود والتعبير والعمل والعيش والحرية.

اقتصادي ومالي، وتراكم للرأسمال الربيعي، وتعميم مظاهر التمجيد والتفديس والتزلف والكذب والفساد والشعارات التضليلية لنيل الرضى وحجز مواقع في السلطة، يقابل ذلك، نشر الرعب والفقر والموت للتغطية على فشل السياسات القائمة وانعدام التنمية والخدمات، وإرساء قواعد النهب والسرقة والصفقات والسمرات المباحة، كان من نتائج ذلك، تمزيق قوى الانتاج، وإعدام الديمقراطية السياسية والاجتماعية، ورهن البلاد وقراراتها السياسية بالالتحاق والانبطاح والتبعية للإمبريالية الأميركية، ولشروط مؤسساتها الدولية وعولمة الاقتصاد النيوليبرالي المدمرة مقابل تأييد سيطرتها على شعوبها

الثورات الشعبية لم تهدأ منذ عشر سنوات، فال موجة الأولى منها، أطلقت الموجة الثانية، وهذه بدورها ستطلق الموجة الثالثة حكما في منطقة ما تزال

أي قامت بهدف تحررها السياسي والاجتماعي من إغلال أنظمتها الرأسمالية التبعية المستبدة، التي احتكرت دور السلطة والمعارضة، ومنعت الرأي الآخر، واستولت على النقابات العمالية والمهنية والقضائية والشبابية والنسائية والإعلامية، ومارست أبشع أنواع القهر والإذلال والقمع والتخوين بحق من تسوله نفسه التناول على قاماتها المجلبة، حتى فرضت سيطرتها الكلية من بوابات الأمن الشرير المتربص بحياة العباد والبلاد، حتى الحالم بالخبز والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية بات مجرماً من دون جريمة، والنقابي الديمقراطي بات عدواً للطبقة العاملة، والسياسي الوطني المعارض بات خائناً للقضية القومية والوطنية، والمثقف الثوري بات رقماً بلا اسم ولا محاكمة، أو صار هدفاً لكاتم الصوت، والنتيجة خواء فكري وسياسي، وتدمير بشري، وتسلق زبائني، وانهيار

لها، وثالث مهامها الثورية: تحديد هويتها الفكرية، وتوضيح خياراتها، والتخلي عن عمومية أو ضبابية المواقف والتباساتها، وبناء العوامل الذاتية التي تعد استجابة للعوامل الموضوعية وسياجها؛ فالعوامل الذاتية تكتسي أهميتها في مسيرة النضال من أجل التغيير بقدر ما تكتسي العوامل الموضوعية موقعها، وأهم موجباتها التسليح بالوعي الفكري والسياسي، وتوظيف كل الطاقات والممارسة الثورية عبر الانخراط في النضال الاجتماعي والسياسي من موقعها الطبقي، أي موقع الطبقة العاملة وقيادتها؛ فالمهام المدرجة، تحدد لاحقاً مسار العملية النضالية، ومسار الثورات، وهي أيضاً تحدد مسار عملية المقاومة من أجل التحرير والتغيير الديمقراطي، وإلا ستبقى ثورات الشعوب معرضة لنظريات التضليل المعادية لها ولأهدافها، والتي تقع بين كفتي ميزان الزوبعة في الفئان أو المؤامرة والخيانة العظمى. إن تظهير مشروع حركة التحرر الوطني العربية أكثر من ضرورة، وبلورة القيادة الطبقيّة للحركة أساس أي تغيير جذري، وصمام أمان المقاومة الوطنيّة ضد المشروع الامبريالي والصهيوني، وضد مشروع الشرق الأوسط الجديد، وضد صفقة القرن وتهويد فلسطين والتطبيع وسرقة المياه والنفط، وتحويل المنطقة إلى جزر طائفية ومذهبية لا حول لها ولا قوة.

لقد قدمت الشعوب العربية بثوراتها أرقى أشكال النضال الديمقراطي، وقدمت بمقاوماتها أسمى التضحيات من أجل التحرير، ومن حقها أن تنتفض وتثور ضد الاستغلال الطبقي ومن أجل العيش بحرية وكرامة، وأن تناضل لفك التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية للإمبريالية، وأن ترفع شعار إسقاط النظام، لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية علمانية مقاومة، وعلى اليسار الثوري أن يثبت للجماهير المنتفضة أن نضاله ومقاومته ضد العدو الإمبريالي والصهيوني والرجعي لا يقف عند حدود تحرير الأرض من رجس الاحتلال، إنما النضال الدؤوب من أجل تحرير الإنسان من كل أشكال الاستعباد والاستغلال الطبقي السياسي والاجتماعي ■

مع مؤسساتها ومافيات زبائنتها وأسيادها الإمبرياليين لن تعدم وسيلة من أجل القضاء على جذوة هذه الثورات، وحكما لن تتعلم ولا تريد أن تتعلم من الدروس والتجارب، فمصلحتها الطبقيّة والسياسية وسيطرتها فوق كل الاعتبارات والكرامات، لذلك، فإن عملية تقييم ثورات الموجتين على مدى عشر سنوات تشكل فرصة موضوعية، ومهمة تاريخية ثورية للقوى اليسارية والديمقراطية في أن تستخلص العبر، وتسعى لسد الثغرات أو الفجوات التي حالت دون تحقيق أهداف الثورات العربية؛ فواجبها أن ترسم خارطة طريق واضحة المعالم لأبعاد المرحلة الانعطافية في تاريخ المنطقة، وأن تحدد أولويات مهماتها وآليات عملها، وكيفية فرض تأثيرها في مجرى الصراع الطبقي والوطني، وفي كيفية التحضير لخوض معركة الموجة الثالثة من الثورات الشعبية برؤية وخطة وبرامج وتحالفات كل مرحلة بشكل واضح؛ فهذه القوى أمام تحديات نظرية وعملية مصيرية، فليس مطلوباً أكثر من انتفاضة الملايين، وثباتها ومواجهتها في الشوارع والميادين والساحات العربية، التي شهدت ملاحم في النضال الديمقراطي السياسي والاجتماعي، لكن ما هو مطلوب، وبالإلحاح، أن تشعر الجماهير الثائرة بأن تملك سندا قويا، ومشروعاً وطنياً ديمقراطياً واضحاً، وقيادة ثورية فاعلة وجاهزة لتتقدم الصفوف، وتعمل على تعبئة الطبقة العاملة والفئات الكادحة وكل الشرائح الاجتماعية المفكرة للنضال السياسي والاجتماعي، وأن تساهم في تنظيم الثورة للتقدم في مسارها نحو تحقيق أهدافها؛ ومن أولى مهامها الثورية أن تدعم قوى اليسار والتغيير جدار الثقة مع الطبقة العاملة والنقابات والمنظمات الديمقراطية وكافة الفئات الكادحة، وأن تقيم الحد الطبقي الفاصل بينها وبين الأنظمة القائمة قبل الثورات وبعدها في شتى حقول الصراع الطبقي، يعني، تمييز الاختلاف وإبرازه، وترجمته في الممارسة النضالية الثورية، وثاني مهامها الثورية، اتخاذها لموقعها الطبقي الطبيعي المتماهي مع مناهجا العلمي وأدبياتها وتنظيماتها، وخوض الصراع الوطني والطبقي بقيادة ثورية عمادها الطبقة العاملة والفئات الكادحة ضد الإمبريالية وضد البرجوازيات التابعة

موازن القوى وأدوات التغيير لم تسمح بذلك؛ لكنها أنتجت مناخاً جماهيرياً جديداً، بإقحام الجماهير الشعبية في مسرح الصراع السياسي، وبفتح صفحة جديدة في تاريخ النضال الديمقراطي والصراع الاجتماعي والطبقي في البلدان العربية، ويشهد على ذلك تكرار الثورات أو الانتفاضات الشعبية في موجتها الثانية في السودان والجزائر والعراق ولبنان وغيرها، وتسيطر مناخات الخوف في الأوساط الحاكمة في البلدان العربية دون استثناء لمجرد توفر الجرأة لدى الشعب على مواجهة الأنظمة السياسية التابعة وحمايتها الرأسمالية الامبريالية. في هذه الثورات تعلمت أجيال، واتحدت تطلعاتها وتشابكت أعلامها في الميادين والساحات والشوارع عبر شعارات «خبز وحرية وعدالة اجتماعية وكرامة وطنية»، و«الشعب يريد إسقاط النظام»؛ كانوا بالملايين ينتفسون من رئة الوجع ذاته، اقتحموا الساحات من دون ترخيص مسبق أو من دون تأشيرات دخول، ورسّموا خارطة الطريق نحو التحرر الوطني والطبقي والتخلص من أنظمة تبعية عفنة، لقد أزعجت الثورات العربية أنظمة البؤس العربية، التي استنفرت كل احتياطاتها المحلية والإقليمية والدولية - من العسكرية والتطرف والإرهاب الإسلامي، أو من التدخل الإمبريالي والصهيوني للانتفاف على أهداف الثورات (حسب حركة الثورة في كل بلد)، ورغم كل التحالفات المضادة، كانت الساحة العربية تشهد عودة للحالة الشعبية الثورية المتمسكة بوطنيتها وعروبنتها وقوميتها الحقيقية، بعد أن نعت أنظمة الاستسلام والخيانة وطنيتها وعروبنتها وقوميتها، وتكررت لمبادئ الحرية والوحدة والتنمية، وغيرت طريق المقاومة لتحرير فلسطين إلى طريق الصلح والتطبيع مع العدو الصهيوني. الثورات سيرورة، وسيرورتها تكمن في استمرار يقظتها وحركتها وتنظيمها ووضوح خطتها واستراتيجيتها لتحقيق أهدافها التغييرية الجذرية في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفق مشروع وطني ديمقراطي يستجيب لمتطلبات الشعوب الثائرة بالتغيير؛ ولأن أهداف الثورات العربية كبيرة وعظيمة، إلا أنها عملية متشابكة ومعقدة وطريقها ليس مفروشا بالورود، فالطبقات المسيطرة

## الثورات الشعبية العربية: بين الشعارات الصحيحة والحصاد المرير

د.عابدة الزريعي - مدير مركز دراسات ارض فلسطين للتنمية والاندما / تونس

عوامل خارجية تجعل منه وجهاً رئيساً. فكل هذه الثورات رفعت شعار السلمية كوجه رئيسي لها، وهو شعار يتناسب مع الأهداف المعلنة، واستمر ذلك الشعار هو الضابط في تونس ومصر واليمن على الرغم من وجود السلاح والبحرين على الرغم من شراسة النظام، بينما تم دفع هذا الشعار جانبا ومنذ الأيام الأولى في كل من سورية وليبيا، ليصبح الطابع المسلح هو الوجه الرئيس، وبإمكانات تسليحية لا يمكن أن يحوزها متظاهرون سلميون بين يوم وليلة، والتفاصيل اللاحقة باتت معروفة وموثقة في هذا المجال.

إذن نحن أمام نمطين، الأول سلمي داخلي ذاتي، والثاني مسلح وتدميري وبترتيب خارجي، كما أن التمايز لا ينفي وجود قواسم مشتركة، تتلخص في مطلب وشعار الحرية والكرامة بمعناها الشامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، خاصة لدى قطاعات الشباب والطبقات الوسطى التي انشغقت بفعل التغييرات والأزمات الاقتصادية، تحديداً في لحظات البداية، لكن إلية إدارة المشترك، شعاراً وتمويلاً ونوعية القوى المحلية والخارجية التي تدعمه، وحدود وعي المنخرطين في اشتغاله، يجعله وبالضرورة يكشف عن تميزه رغم المشترك مع غيره.

### ثانياً: شعارات صحيحة وحصاد مرير

لقد انعكست الأسباب المحركة في الشعارات والمطالب التي نادى بها المشاركون في تلك الأحداث، وانتظمت أغلبها في شعار «خبز حرية كرامة وطنية». «عيش. حرية. عدالة اجتماعية». وسلمية. سلمية؛ من حيث إدارة تلك الأحداث من قبل المنخرطين فيها. فهل توفر الخبز والحرية والكرامة الوطنية، آخذين بعين الاعتبار أن الحصاد لا ينحصر على مستوى الجزئي في هذا البلد أو



مر عقد من الزمن على الأحداث التي دخلت القاموس السياسي باسم الثورات الشعبية العربية، وباسم الحراك الشعبي، وباسم ثورات الربيع العربي، وباسم الشتاء العربي، وهو عنوان كتاب للكاتب الأمريكي نوا فيلدمان، وغير ذلك من التسميات، ذلك لا يكشف عن بذخ في اللغة، وإنما عن خلاف واختلاف في توصيف المصامين، وفي تعريف تلك الأحداث على مستوى بداياتها وما انتهت إليه. ومن أجل الوصول إلى إجابات تنضوي على حد مقبول من المعقولة، على سؤال ماذا ترتب على تلك الأحداث، بغض النظر عن الاسم أو التوصيف الذي يطلق عليها، بعد عشرة سنوات؟



متواصلة في المسار الزمني، إلا إنها تتمايز عن بعضها البعض، وذلك على الرغم من كل محاولات التركيز على أنها من ذات المعدن وبنفس مستوى الاستدارة. فما جرى في تونس ومصر وإلى حد ما في اليمن والبحرين، يختلف لأسباب كثيرة عما جرى في ليبيا وفي سورية بشكل خاص، كما يختلف فيما انتهى إليه الوضع على مدى السنوات المتعاقبة أيضاً.

إن مبعث الاختلاف يتركز على حقيقة منهجية مفادها، أن كل حدث تاريخي له وجهان رئيسي وثانوي، الأول يعكس جوهره، ويتسم بالاستمرارية، ويتحرك بفعل العوامل الذاتية لبيئته، ووجه آخر ثانوي متقطع، ولا يؤثر في توجيه الحدث وسمته الرئيسة، إلا بشكل نسبي، لكنه وبفعل تدخل

يستدعي الأمر الانضباط إلى محددات ضابطة، تتمثل في الاعتماد على عنصرَي التمايز بين تلك الأحداث، والمقارنة بين أهدافها والنتائج إلى انتهت إليها، وهذا المقال محاولة مختصرة لذلك.

### أولاً: السلسلة ذات الحلقات المتميزة

اندلعت تلك الأحداث في فترة زمنية متقاربة، وانتقلت من بلد إلى آخر، بداية من تونس ثم مصر، ومن بعدها ليبيا واليمن والبحرين وسورية، مع ارهافات لم تدم طويلاً في كل من عمان والمغرب، هذا التواصل عزز القول بأن العالم العربي، قد دخل مرحلة الثورات الشعبية التي تنتظم أحداثها كسلسلة متواصلة ومتناسقة الحلقات. لكن واقع الحال يؤكد أن حلقات هذه السلسلة، وإن كانت





الاقتصادية المستدامة، والتي زادت بها جائحة كورونا تعقيدا، والمترافقة مع كثافة التحركات المطالبة بحقوق اجتماعية واقتصادية، وبشكل باتت الأزمة تنتج حراكا والحراك ينتج أزمة، بحيث صار المخرج لدى أصحاب القرار هو طرق باب صندوق النقد الدولي، والقبول بشروطه المعروفة. 6- ظهور بوادر ومؤشرات لحراك عربي جديد شمل ساحات جديدة، ولكن القراءة المدققة للشعارات المرفوعة غير الواضحة والقوى والجمعيات المشاركة، وأغلبها من أوساط اجتماعية متضررة وغير منظمة، بات يكشف عن مستوى جديد للتدخل في بعض البلدان العربية، لأخذها نحو خيارات سياسية قاتلة، وما حدث في السودان يمثل مؤشرا في هذا الاتجاه؛ الأمر الذي يفرض على القوى السياسية مسؤوليات ثقيلة وتاريخية.

### ثالثاً: دروس تونسية شاخصة على لوحة الايضاح

الدروس المستخلصة من تجربة الثورات الشعبية بشكل عام ومن التجربة التونسية بشكل خاص كثيرة، لكن هناك درسان يمكن الاستفادة منهما، للتسلح للمستقبل، خاصة وأن كل المؤشرات تقول بأن الساحات العربية باتت متهيئة لاستقبال اندفاع جماهيرية جديدة. 1- ثورات بلا عضلات: مضى الحراك التونسي عام 2011 على وقع لآيات ثلاثة انخرطت قوى عديدة محلية وإقليمية ودولية في التبشير بها وتردادها، وتتلخص في أن السمة الرئيسية والعبقورية الفريدة للثورة، انها شبابية بلا قيادة ولا أيديولوجيا ولا تنظيم، وهو التوصيف الذي تم تعميمه على بقية الساحات، وأصبحت هذه الصيغة الوصفية، هي الصيغة المفضلة على المستويين الإعلامي والثقافي، والأكثر استساغة في أوساط الشباب المشارك في تلك التحركات، وجاءت النتيجة لتنسف هذه الاطروحة من جذورها، ومفادها ان حركة النهضة، وهي القوة الأكثر تنظيماً وأدلجة وقيادة كاريزمية، على الأقل بالنسبة لأعضائها هي التي استطاعت الهيمنة على صناديق الاقتراع طوال عشرة سنوات، بينما



ذاك، وإنما يشمل الكلي الذي يتجاوز إلى العالم العربي برمته، ونبدأ من الكلي إلى الجزئي: 1- اختكار الفرار العربي من قبل دول الرجعية العربية، المرتهنة للقوى الإمبريالية، والتي باتت تعمل كأدوات ضغط لتفريغ النجاح النسبي لبعض الثورات الشعبية من مضامينها، وذلك نتيجة لتمزيق ليبيا واليمن، وتخريب سورية واستبعادها من المؤسسات الإقليمية العربية.

2- فتح الباب للتطبيع مع الكيان الصهيوني، الذي باتت القوى الرجعية تمارسه على أساس أنه قرار سيادي، مستفيدة من إقصاء القوى الفاعلة على المستوى الإقليمي وإرباكها، وفي هذا السياق لم تكن عملية التدمير والإقصاء، إلا وسيلة وتهيئة لمضي تلك الأنظمة نحو الارتقاء في أحضان الكيان الصهيوني.

3- أن الدول المسيطرة على القرار الرسمي العربي، وبحكم أموالها وتكليفها من قبل القوى الإمبريالية؛ باتت تستغل حالة الضعف الاقتصادي التي تعاني منها الدول التي شهدت تلك الثورات، للتدخل في شؤونها الداخلية والضغط عليها لجرها نحو التطبيع مع العدو الصهيوني.

4- أن البلدان التي قطعت شوطاً نحو الديمقراطية، باتت تعيش ارتباكاً ديمقراطياً؛ الأمر الذي أوجد حالة من عدم الاستقرار السياسي، بما يهيئ الظروف للتدخل في أوضاعها وجرها إلى مستنقعات التطبيع، وذلك نتيجة لحالة الانفصال القائمة بين الحريات الفردية والسياسية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي أو نتيجة لمصادرة الحريات السياسية ومعها لقمة الخبز.

5- دخول البلدان فيما يشبه الأزمة

تفرق الشباب على آلاف الجمعيات الممولة خارجياً في أغلبها، والتي تم الاعتماد عليها لضرب فكرة الحزب، والاعتماد على الشبكات لضرب فكرة تحالف القوى السياسية وبناء الجبهة الوطنية.

2- العدالة الانتقالية والرغبة الانتقامية: قامت عملية ترتيب الوضع الداخلي بعد الثورة على فكرة العدالة الانتقالية، المؤسسة على وضع آليات للمصالحة بين الثورة وبقايا النظام السابق، في جنوب إفريقيا بعد سقوط نظام الفصل العنصري، وعلى الرغم من خصوصية الوضع هناك، إلا إنه تم استنساخها من قبل مؤسسات ومنظمات دولية، وإسقاطها على الواقع التونسي، لتجد مجالها المناسب في ظل نهم بعض القوى السياسية لتعزيز صفوفها من عناصر التجمع الدستوري المنحل، خاصة حركة النهضة والحزب الديمقراطي الذي كان يعتقد أنه يقف على باب استلام السلطة بدعم من هذه العناصر. لقد ترتب على ذلك عودة التجمع الدستوري بقوة إلى المشهد السياسي، وتصدر الواجهة الى جانب حركة النهضة، وفي مواجهتها، على حساب عديد القوى القومية واليسارية التي تراجعت بشكل كبير وملحوظ ■

## المنطقة العربية:

# بين مؤامرات الدول الخليجية كأداة للمشروع الغربي الاستعماري وبين العثمانية الجديدة

عليان عليان - باحث وكاتب سياسي/ الأردن



جون ماكين النائب الأميركي يكرم الإرهابي ابو ماللأ التلي عام 2012م في إملب

بعد مرور عقد كامل، على اندلاع الانتفاضات العربية ضد أنظمة الاستبداد والتبعية في كل من مصر وتونس واليمن، ومرور عقد على المؤامرة العدوانية على سورية، يحضرنا دور الوكيل (الخادم) للغرب الاستعماري الذي لعبته دول الخليج، وخاصة السعودية وقطر، وقبل أن تلتحق الإمارات بهما، وكذلك الدور الذي لعبته تركيا - أردوغان في التآمر على هذه الانتفاضات وأهدافها، محاولة هذه الانتفاضات إلى خريف بانس وإلى شتاء أسود، وما تضمنه من فتن واقتتال تحت عناوين مذهبية وعرقية وطائفية.



«توني بلير» رئيس وزراء بريطانيا الأسبق في نيسان (أبريل) 2011 «بأن الدول الغربية، لن تسمح لهذه الانتفاضات بأن تهدد مصالحها»، وذلك في إشارة واضحة للعمل من أجل إفشال أهداف هذه الانتفاضات. وبالفعل عملت الولايات المتحدة وحلفائها لإفشال هذه الانتفاضات، بالاعتماد على دور الإخوان المسلمين والدولة العميقة لنهج كامب ديفيد في مصر، وبالاعتماد على الدولة العميقة والأحزاب الرئيسية، التي كانت في عهد نظام زين العابدين بن علي في تونس وحزب النهضة الإخواني لاحقاً، وبالاعتماد على أدوات السعودية في اليمن والإخوان المسلمين، وبالاعتماد على أدواتها (مجلس التعاون الخليجي) لإفشال انتفاضة 14 فبراير 2011 م في البحرين.

جرى استثمار مناخ الانتفاضات العربية، باتجاه الدفع بحراك شعبي ظاهرياً، لإسقاط نظم وطنية معادية للسياسات الأمريكية والصهيونية في سياق

وقبل الدخول في تفاصيل الصراع التركي الخليجي على المنطقة العربية، لا بد من تثبيت حقائق أولية لا يمكن دحضها أو تجاوزها: أن الانتفاضات العربية في تونس ومصر واليمن، كانت انتفاضات عفوية، ولم يكن مخطط لها في سياق المؤامرة، ولم تكن ثورات ملونة، بل كانت انتفاضات حقيقية لعب مثقفون ينتمون للطبقة الوسطى دوراً أساسياً في إشعالها، ومن ثم جرى التآمر عليها والانقلاب على أهدافها، وتفريغها من مضامينها من قبل الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وحلفائها، وفي الذاكرة تصريح

لقد تماهت قطر مع تركيا في خدمة المشروع الإسلامي، إثر وصول الرئيس الأسبق محمد مرسي للسلطة في 30 يونيو (حزيران) 2012، بدعم من الإدارة الأمريكية في إطار توجيهها آنذاك لاستثمار الإسلام السياسي وتوظيفه، حين قدمت قطر وتركيا كل أسباب الدعم والتمكين لحكم الرئيس محمد مرسي، واحتضنتا قيادات الإخوان المسلمين بعد إقصاء مرسي عن السلطة، إثر انقلاب وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي في الثالث من يوليو (تموز) 2013، وناصبتا العداء للنظام الجديد في مصر.

منا».

## السعودية - «قطر

### وتركيا»: تحالف وصراع

في بداية الانتفاضات العربية، خضعت العلاقات التركية مع الجامعة العربية - التي خضعت للهيمنة القطرية أولاً وللسعودية لاحقاً - لقانون التحالف من أجل إسقاط النظام في سورية، ثم الصراع ليس على اقتسام الكعكة، بل

على الكعكة بمجملها، فتركيا أرادت السيطرة على سورية كمحطة مركزية، لانطلاق العثمانية الجديدة في الوطن العربي، بعد فشلها في مصر، ولم تكن قطر سوى أداة من أدواتها، في حين سعت السعودية إلى إسقاط النظام السوري خدمة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، نظراً لما يمثله هذا النظام من توجه رجعي نقيض لسياساتها على الصعيد القومي، إن على صعيد دعم المقاومة في فلسطين ولبنان أو على صعيد تحالفها مع إيران وروسيا، حيث ترى السعودية في إيران وليس في (إسرائيل) عدواً لها.

ولا ننسى كيف وقفت السعودية ومشايخ الوهابية مع (إسرائيل) إبان حرب تموز 2006، حين توسلوا رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك «يهودا أولمرت» الاستمرار في الحرب حتى القضاء على حزب الله، في الوقت الذي كان فيه أولمرت يبحث عن مخرج من الحرب، بعد الهزيمة التي لحقت بالكيان الصهيوني من قبل المقاومة اللبنانية. عندما اندلعت الأحداث في درعا في شهر مارس (آذار) 2011 على خلفية شعارات الحرية والعدالة وإطلاق المعتقلين من السجون، كانت الرجعية الخليجية وتركيا قد جهزت مجاميع مسلحة في سورية، من خلال تنظيم الإخوان المسلمين، لاستثمار الحراك السلمي وتحويله إلى حرب إرهابية على النظام في سورية، وانطلقت أجهزة الاعلام في كل من الرياض وقطر وتركيا، تسوق ما يدور في سورية بأنه انتفاضة، على النحو الذي حصل في مصر وتونس، في حين انبرت قطر ومن خلفها السعودية لقيادة دفعة الجامعة العربية، عبر وضع اشتراطات على النظام السوري واجبة التنفيذ، من ضمنها إجراء محادثات مع زعماء المعارضة خلال 15 يوماً كحد أقصى، ولاحقاً ارسال مراقبين عرب

المؤامرة (ليبيا وسورية).

أن الدخول الخليجي على خط الأزمات والانتفاضات التي عمت المنطقة، كان بتوجيه أمريكي وبدعم صهيوني، لعبت فيها دول الخليج دور الوكيل (الخدم) للأصيل الإمبريالي الأمريكي والغربي، يضاف إلى ذلك بأن دول الخليج استعملت سياسة الضغط الاقتصادي على بلدان عربية أخرى، لتقديم خدمات لوجستية لمؤامراتها، وفي الذاكرة غرفة «الموك» وغيرها.

أن تركيا أردوغان تحالفت مع دول الخليج، في استثمار الأزمات والحراك الشعبي في العديد من الدول العربية، من منظور مصالحها ومشروعها «العثمانية الجديدة»، ولم تلعب دور الوكيل لأمريكا والغرب عموماً، في تدخلاتها العسكرية في المنطقة العربية، بل كان لها مشروعها الاستعماري العثماني الخاص بها، وإن كانت استثمرت الدور الخليجي والأمريكي لمصلحتها في مرحلة من المراحل.

## أردوغان والمشروع العثماني من البوابتين المصرية والسورية

وجدت تركيا في نظام إخواني يحكم مصر، فرصتها الذهبية للتمدد بمشروعها العثماني الجديد في العالم العربي بحكم موقع مصر الجيوسياسي، وما تمثله مصر على الصعيد الديمغرافي والسياسي، وخسارتها لهذا الموقع دفعها مجدداً للتآمر على مصر من بوابة سورية (أولا) من بوابة ليبيا لاحقاً.

لقد لعبت تركيا مع قطر والسعودية وبدعم هائل من الإدارة الأمريكية - التي شكلت تحالفاً من 60 دولة - دوراً مركزياً في التآمر على سورية لإسقاط نظام الحكم الوطني فيها، من خلال دعمها وتسليحها لفصائل إرهابية مسلحة «إخوانية الانتماء»، وفي الذاكرة مقابلة رئيس الوزراء القطري الأسبق حمد بن جاسم مع فضائية «بي بي سي» في ديسمبر (كانون أول) 2016، التي شرح فيها تفاصيل المؤامرة القطرية التركية على سورية، عبر إنشاء وتسليح عشرات التنظيمات المسلحة، وانضمام السعودية وغيرها للمؤامرة لاحقاً عبر تشكيل فصيل حمل اسم «جيش الإسلام»، مشيراً إلى أنه تم صرف (138) مليار دولار على هذه الفصائل، وعلى كل من ينشق عن الجيش والنظام السوري ليختم مقابلته الشهيرة بقوله: «اختلفنا مع الأخوة في السعودية على الصيدة، والصيدة فلتت



لمراقبة الأحداث في سورية دون أية ضوابط.

وأمام عدم تنفيذ سورية لهذه الاشتراطات، كونها تنتقص من السيادة السورية، جرى تجميد عضوية سورية بتاريخ 16 تشرين ثاني (نوفمبر) 2011، وفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية عليها بتاريخ 25 تشرين ثاني (نوفمبر)، حيث تقرر سحب سفراء الدول العربية منها، وبدأت الجامعة بعرايها سعود الفيصل وحمد بن جاسم، تتعامل مع المعارضة العميلة التي دخلت في ائتلافات «مجلس إسطنبول»، «ائتلاف المعارضة»، «مؤتمر الرياض».. الخ، بأنها الممثل الشرعي لسورية، لدرجة أنها سمحت لقائد الائتلاف «أحمد معاذ الخطيب» أن يجلس على مقعد سورية في الجامعة العربية في مارس (آذار) 2013، وأن يرفع علم المعارضة المزعومة «علم الانتداب» محل العلم السوري.

ما يلفت النظر، التصريحات التي جاءت من بعض الدول الغربية التي أكدت أن ما حصل في سورية كان مؤامرة وليس ثورة، وخاصة تلك التي صدرت عن وزير خارجية فرنسا الأسبق «رولان دوم» في مقابلة له مع قناة «آل سي بي LCP» بتاريخ 15 حزيران (يونيو) 2013، التي أكد فيها بأن المؤامرة على سورية، بدأت من قبل بريطانيا منذ مطلع عام 2011، لتدميرها وعزل نظامها، بسبب مواقفه المعارضة (إسرائيل) (مشيراً إلى أن مسؤولين بريطانيين، طلبوا منه خلال زيارة له إلى بريطانيا عام 2011، أداء دور في هذه العملية ضد سورية، لكنه رفض «وأن نتناها هو أبلغه بأن (إسرائيل) ستتكفل بالدول المجاورة ومن لم تتمكن منها - في إشارة إلى سورية - ستحاربها».

وفي مواجهة مؤامرة هذا الحلف الرجعي الأمريكي التركي الصهيوني الغربي على سورية المكون من (70)



تناحري على الكعكة بمجملها، بدايةً بين فرنسا والولايات المتحدة، ولاحقاً بين العثمانية الجديدة وقطر من جهة، ومصر والسعودية والإمارات بدعم روسي وفرنسي من جهة أخرى.

لقد كشفت الوثائق الدور الاستعماري الفرنسي والصهيوني والأطلسي والقطري، في إسقاط نظام العقيد معمر القذافي، ما يؤكد أننا لم نكن أمام ثورة شعبية، بل أمام مؤامرة غربية لتقسيم البلاد والسيطرة على مقدراتها.

ووفقاً للتفاصيل التي نشرها «سيدني بلومنتال» مستشار وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون، والخاصة بالإيميلات التي نشرتها وزيرة الخارجية الأمريكية سابقاً، حول دعم المخابرات الفرنسية «لميليشيات» بنغازي في أوائل 2011، ومدتها بالأموال مقابل تعهد قياداتها، بتفضيل الشركات الفرنسية في مختلف صفقات الدولة الليبية مستقبلاً.

وبينت الوثائق التي نشرتها صحيفة «فيتيران توداي» الأميركية، أن الصهيوني برنار هنري ليفي كان مساهماً في خطط ساركوزي لتشريع التدخل في ليبيا، وفي إنشاء غرفة عمليات بنغازي، وفي تشكيل المجلس الوطني الليبي الذي قاد عملية التمرد، مشيرة إلى أن ضباط المخابرات الفرنسية التقوا مع مصطفى عبد الجليل

أنه ماضٍ في مشروعه العثماني، لإسقاط نظام الرئيس الأسد والصلاة في الجامع الأموي، فقد اندحر مشروعه جراً صمود وبسالة الجيش العربي السوري، بدعم من الحلفاء، لكنه عمل على تعويضه في منطقة إدلب عبر دعم وتبني الفصائل الإرهابية، وعبر استثمار اتفاق «سوتشي» «لإنشاء اتفاق منطقة منزوعة السلاح بإدلب» في 17 سبتمبر (أيلول) 2018، ومن ثم تمكنت قوات الاحتلال التركية من السيطرة لاحقاً على مساحات واسعة في الشمال السوري، عوضت فيها عن خسارتها الناجمة عن «اتفاقيات خفض التصعيد» المتفق عليها في مؤتمر أستانة (4) مع روسيا وتركيا في الرابع من أيار (مايو) 2017، تلك الاتفاقيات التي مكنت سورية من التفرغ لتحرير معظم أراضيها.

وتراهن تركيا من خلال سيطرتها على مساحة واسعة من الشمال السوري، عبر الفصائل الإرهابية الموالية لها، أن يكون لها دورٌ في تقرير مستقبل سورية من خلال اللجنة الدستورية، علماً بتحقيقه بالمفاوضات ما عجزت عن تحقيقه بالحرب.

### الصراع على ليبيا

قانون التحالف والصراع الذي حكم دور القوى المتأمرة على سورية، هو ذات القانون الذي سبق تطبيقه في ليبيا: اتفاق على إسقاط النظام، وصراع

دولة تدور في فلك الولايات المتحدة، حملت اسم «مجموعة أصدقاء سورية»، مهمتها تقديم كل أشكال الدعم لما أسمته بالثورة السورية، والعمل على حل الأزمة السورية بعيداً عن مجاس الأمن، الذي تصدت روسيا والصين من خلاله عبر «الفيتو المزدوج» لكافة مشاريع القرارات التي تدين النظام السوري، وفي مواجهة هذا الحلف الذي شن حرباً كونية على سورية على مدى عشر سنوات، دخلت دول وقوى حليفة لسورية على الخط، بناءً على طلب الحكم السوري، فكان الدخول الإيراني ودخول حزب الله والدخول الروسي عام 2015، ما أدى إلى قلب الطاولة على رؤوس المتأمرين وتحقيق الهزائم الكبرى لفصائل الإرهاب، وتحرير معظم الأراضي السورية، وعلى رأسها مدينتي حلب ودير الزور.

وأمام هزيمة الوكيل؛ اضطر الأصيل (أمريكا) أن يتدخل، فبالإضافة لاستثماره في الإرهاب عبر داعش وأخواتها، تدخل مباشرة بقواته الاحتلالية التي احتلت مساحة واسعة في شمال شرقٍ وشرق سورية، وأقامت نقاطاً ارتكازية لها، وقاعدة عسكرية كبرى في منطقة التنف، ووضعت يدها على آبار النفط من خلال بيدق عميل له «مجلس سورية الديمقراطي الكردي» وأداته العسكرية «قسد».

أما أردوغان الذي أعلن مراراً وتكراراً،

شهيد، ناهيك عن الآلاف الذين توفوا، جراء نقص الغذاء والدواء وإصابتهم بالكوليرا والكورونا، إضافة إلى أن أكثر من 22 مليون يمني، أي أكثر من ثلثي السكان، باتوا بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية والحماية العاجلة، حيث تصف الأمم المتحدة الأزمة الإنسانية في اليمن بأنها الأسوأ في العالم.

لكن هذا العدوان السعودي الإماراتي الصهيو أميركي تكسر أمام صمود الجيش واللجان الشعبية، ولم تتوقف الأمور عند الصمود المدعوم من إيران على غير صعيد، بل تطورت الأمور باتجاه نقل الحرب إلى أراضي دولة العدوان السعودية، من خلال منظومة الصواريخ والطائرات المسيرة، التي دكت ولا تزال تدك المطارات السعودية والمنشآت النفطية السعودية - الأمريكية، ناهيك عن التوغلات العسكرية للجيش واللجان الشعبية في مناطق نجران وغيرها، وتمكنها من أسر مجاميع عسكرية كبيرة من الجيش السعودي والمترزقة جرى بثها بالصوت والصورة، ناهيك عن تحطيم المحاولات اليائسة للجيش السعودي وقوات هادي، في منطقة نهم والحديدة وغيرها من المناطق اليمينية.

لقد باتت أهداف تحالف العدوان السعودي الإماراتي على اليمن واضحة للعيان، خاصة بعد اتفاقيات التطبيع الأخيرة على نحو: إبقاء اليمن حديقة خلفية للسعودية، وتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة أمريكية إسرائيلية، والسيطرة على مضيق باب المندب.

لكن الصراع لم ينته بعد، وكل المؤشرات تشير إلى أن هذه الأهداف لن تتحقق، بعد أن لاحت في الأفق تباشير هزيمة تحالف العدوان ومن يقف وراءه، فتصريحات الرئيس الأمريكي «جوزف بايدن» ووزير خارجيته «أنتوني بلينكن» بشأن وقف الدعم العسكري للسعودية في حربها على اليمن، والتراجع عن قرار «ترامب» بتصنيف «حركة أنصار الله» كتنظيم إرهابي، لم تعكس جانبا إنسانيا لإدارة الأمريكية، بل تعكس سعيها منها إلى إنجاز تسوية تحقق بعض مصالحها، وتحفظ ماء الوجه لدول العدوان ■

المتحدة في سياق متصل، أسفر عن تشكيل حكومة مؤقتة ومجلس رئاسي في الخامس من فبراير (شباط) 2021م، ما أدى إلى تقزيم المشروع العثماني في ليبيا، لكن دون أن يضع نهاية له، بحكم أن وجود الإخوان المسلمين في الحكم يظل رأس جسر للتدخل التركي في ليبيا في مراحل لاحقة.

### المبادرة الخليجية لاحتواء اليمن

بعد أن نجحت السعودية في احتواء الانتفاضة اليمنية التي اندلعت بتاريخ 11 فبراير 2011، عبر تمكين عبر ربه منصور هادي من تبوأ موقع الرئاسة في اليمن كبديل للرئيس علي عبدالله صالح، في انتخابات جرت بتاريخ 21 فبراير (2012)، وفقا للمبادرة الخليجية السعودية بتاريخ 3 أبريل (نيسان) 2011، ونشوء الخلاف الدامي بين الحوثيين «أنصار الله» وحلفائهم من جهة، وبين عبد ربه منصور هادي والإخوان المسلمين من جهة أخرى، جراء الخلاف العميق على الدستور، الذي صيغ على نحو يخدم صالح الحكم السعودي، وجراء اندغام هادي في المشروع السعودي، تمكن الجيش اليمني الموالي «لأنصار الله» واللجان الشعبية من حسم المعركة عسكريا ضد الرئيس هادي وحلفائه في 21 سبتمبر 2014، اللذين فروا باتجاه عدن و السعودية، وبدأوا بإنشاء قوات عسكرية ومجاميع مرتزقة، بهدف العودة إلى صنعاء وهزيمة السلطة الجديدة.

هذا التطور في الأزمة اليمنية دفع السعودية إلى تشكيل تحالف «عربي» في 25 مارس (آذار) 2015، وهو في الجوهر «تحالف سعودي إماراتي»، بدعم عسكري هائل من الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني والدول الغربية، والقوى الرجعية في المنطقة، فكان أن شنت السعودية والإمارات عدوانها الإجرامي على اليمن، ففي حين تكفلت الإمارات بغزو جنوب اليمن والسيطرة على باب المندب وجزيرة سوقطرة، وخلق صنيعتها لها «مجلس الحكم الجنوبي الانتقالي»، تكفلت السعودية بشن الهجمات البرية والجوية على اليمن، التي طالت جميع البنى التحتية والاقتصادية، وأمام فشل هذه الهجمات لجأت إلى ارتكاب جرائم حرب غير مسبوقة ضد الشعب اليمني، راح ضحيتها ما يزيد عن 130 ألف

وعبد الفتاح يونس في فبراير (شباط) 2011، بعد انشقاقهما عن القذافي وقبل بداية عمليات القصف الفرنسي، وسلموا أموالا لهديين الشخصيين، وتم الاتفاق بين فرنسا وبين قيادات المجلس الوطني تخصيص 35 في المائة من إجمالي النفط الخام للفرنسيين، مقابل الدعم العسكري اللامحدود لميليشيات المجلس والاعتراف به كمثل شرعي لليبيا، حيث تم وضع الجامعة العربية وقطر بصورة الاتفاق.

لقد لعب رئيس وزراء قطر حمد بن جاسم في الجامعة العربية، ومعه سعود الفيصل دورا مركزيا في توظيف أمين عام الجامعة آنذاك «عمرو موسى»، كأداة رخيصة للغرب الاستعماري، ليطلب تدخل «قوات حلف الناتو» لإسقاط نظام القذافي، مع ضرورة الإشارة هنا إلى اختلاف الأهداف بين كل من السعودية وقطر، رغم أنهما لعبا دور الوكيل (الخادم) للأصيل الغربي وللكيان الصهيوني.

وأمام تطور الأمور في ليبيا لاحقا، وبعد الإطاحة بمرسي، وبعد فشل اتفاق «الصخيرات» عام 2015 لتشكيل حكومة ومجلس قيادة بين طرابلس وبنغازي، ونشوء التحالف القطري التركي، وإثر إعلان الإمارات عن إفسال انقلاب للإخوان المسلمين فيها، وانقلاب السعودية على تحالفها مع الإخوان، تبذلت خارطة القوى المتنازعة على ليبيا، فكان أن اصطلت مصر والسعودية والإمارات بدعم من روسيا وفرنسا، إلى جانب المشير خليفة حفتر وحكومة بنغازي برئاسة عبد الله الثني ورئيس البرلمان «عقيلة صالح»، واصطلت تركيا وقطر إلى جانب حكومة طرابلس برئاسة فايز السراج، مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن هدف تركيا من تدخلها في ليبيا يتجاوز طمعها في ما تكتنزه من ثروات نفطية، باتجاه محاصرة مصر والتدخل في شؤونها، على أمل إعادتها للحظيرة الإخوانية العثمانية.

لقد تمكنت قوات حفتر من محاصرة طرابلس، لكنها تراجعت وتعرضت لهزائم كبيرة بعد التدخل التركي، حين دفع أردوغان بمجاميع إرهابية موالية له في شمال سورية للقتال إلى جانب حكومة فايز السراج، لكن تطور الأحداث ودخول الاتحاد الأوروبي على خط الأزمة، وانعقاد مؤتمر برلين لحل النزاع في 19 يناير (كانون ثاني) 2020، وتدخل الأمم

# عشرة أعوام على الانتفاضات العربية: أين نحن من شعاراتها؟ (حديث عن التجربة المصرية)

أحمد بهاء الدين شعبان - الأمين العام لـ "الحزب الاشتراكي المصري" / مصر



54

وعنصرية، مُحافضة، على مقاليد السلطة ومراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي، ما أدى إلى شيوع الفقر والفساد والتخلف، واستفحال التبعية للغرب على كل الجبهات، والإحساس المتزايد بالمهانة الوطنية والقومية، جراء غطرسة العدو الإمبريالي والصهيوني، والعجز العربي عن المواجهة.. إلخ إلخ!

وهي جميعها أسباب أضرت ضرراً بالغاً بقطاعات واسعة من المجتمع، وبشرائح اجتماعية وطبقية متعددة، بعضها خرج إلى «الميادين» بسبب الحاجة الماسة إلى «لقمة العيش»، ولكي يدرأ عن نفسه وذويه بؤس المال، والبعض الآخر، الأوفر حظاً من العلم والمعرفة، خرج بسبب حكم الفرد، وتوارث «كرسي العرش»، وغياب الحريات، وطلباً للحقوق، ورفضاً للانتهاك المستمر لكرامة المواطن، والافتتات الدائم على حقوقه المُشرعة دولياً،

في بدايات هذا العام، مرّ على «الموجة الأولى» من الانتفاضات العربية (والتي شملت عدة دول عربية أبرزها مصر وتونس وسوريا وليبيا)، عقد كامل من السنين، وهي مدة كافية لإجراء تقييم واجب، ومراجعة لازمة لما أحدثته من حراك، وسببته من وقائع، وهو أمر حتمي لقوى الثورة والتغيير، المُطالبة بإجراء مسح دقيق للوقائع والمسارات، لاستخلاص الدروس، واستيعاب العبر، وخاصة أن بعض مآثرها من تطورات، وما أنبنى عليها من نتائج كانت، في ظاهرها، سلبية إلى حد واضح، وحتى كارثية في بعض تجلياتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لأن الاحتقان المتراكم في مجتمعاتنا، والعائد إلى عمق التناقضات الطبقية والسياسية والاجتماعية فيها، والذي لم يتم تفريره إيجابياً، ولم تحل معضلاته سلمياً، لا زال ضاغطاً بقوة على الواقع، وبما يشي باحتمال حدوث انفجارات ذات أبعاد اجتماعية وسياسية جديدة في المستقبل، ستكون مرشحة لتكرار الأخطاء ذاتها، أو أخرى شبيهة، وربما أفدح، ما لم تتم هذه المراجعة النقدية الواجبة، والبناء على ما تستخلصه من نتائج.

نظم الاستبداد العشائري والتسلط السياسي، وعجز مؤسسات ما بعد «الاستقلال» الوطني وجمودها، وانتشار الفساد البنوي في هياكلها وممارساتها، وانسداد أفق التغيير الديمقراطي، و«تأميم» حريات الرأي والتعبير، وركود الحياة الفكرية والثقافية، وهيمنة نخب محدودة، ذات بنى عشائرية وطاقفية

ومن الضروري لفت الانتباه إلى أن حدث استشهاد «محمد بوعزيزي» في تونس لم يكن هو مُفجر الأحداث، وإنما مثل الشرارة التي أضرمت النيران في أكداس الحطب الهشة، والمهيأة للاشتعال، بفعل أسباب موضوعية متراكمة، في تونس ومصر، وفي غيرها من البلدان العربية، لعل من أبرزها استتالة أمد



وهو ما جسده بشكل «رومانتيكي» بارز، مفهوم الشعار الأشهر لهذه الانتفاضات: «عيش - حرية - عدالة اجتماعية - كرامة إنسانية»، على ما في مفاهيم: «الحرية»، و«العدالة الاجتماعية»، و«الكرامة» من هلامية وعدم تحديد، ما سمح للقوى المعادية، وحتى للجماعات العنصرية والمُتطرفة، والتي تنهض على التعصب والتمييز، برفع هذه الشعارات والمُتاجرة بها، بل وركوب الموجة في نهاية المطاف!

### «الثورة».. لا تُصدّر ولا تُستورد!

وما يجب أن نؤكد هنا، هو ضرورة عدم الانجرار وراء موجة التشويه المُمنهج للانتفاضات الشعبية، واتهامها بأنها من صنيعه أجهزة المخابرات الغربية والأمريكية (والصهيونية بالمرّة)، وامتداد لـ «الثورات الملونة» المُختلقة في شرق أوروبا، للتخلص من الإرث السوفييتي، التي اجتاحت العديد من دول «الكتلة الاشتراكية» بعد انهيار «الاتحاد»، في أوائل تسعينيات القرن الماضي!

والأحرى أن جانباً ممن أطلق هذا الوصف، يسعي، مُتعمداً، إلي التشويش على أسبابها الفعلية ودوافعها المُتطقية، ويريد أن يستر حقيقة أن من صنع هذه «الانتفاضات»، هم - في الأساس - النظم الحاكمة، باستبدادها واستغلالها، وأنانيتها وضيق أفقها، التي تجاهلت، بإصرار، أُنات الملايين، وأحتكرت السلطة والثروة، واحتقرت كل صيحات وإشارات الغضب والاحتجاج علي ممارساتها، لعقود مُمتدة، وأدارت ظهرها لكل المؤشّرات التي كانت تُنذر بانفجار بركان الغضب، دون أن تعنى بالانتباه إلي حالة الاحتقان الكبيرة في المجتمع، أو تسعى لمواجهة مُسبباتها!

وهذه الأصوات تتجاهل، عن عمد أيضاً، أن الثورات والانتفاضات والهبات الشعبية لا يمكن تصديرها، أو استيرادها، مهما كانت الأسباب، وهي تتحرك بفعل مؤثرات عضوية، وتفاعلات بنيوية تتصاعد في هيكلية المجتمع ذاته، وهذه التفاعلات وتلك المؤثرات، لا تنشأ بين عشية وضحاها، فهي تستغرق

زماً - حتى تنضج - ربما يُقاس بعشرات السنين، كما أنها لا تتحرك بتوجيه من «قوى شريرة أجنبية مُتربصة»، تُغدق عليها الأموال، وتحركها كما تحرك عرائس «الماريونيت» كيفما تشاء! بل وفق قوانين علمية تتحول خلالها المتغيرات الكميّة إلي متغير نوعي، على نحو ما رأينا!

### تراكمٌ تاريخي!

خذ عندك، على سبيل المثال، ما حدث في مصر، (وأنا هنا أتحدث عما أعرفه، وعأيشته من قلب الأحداث، وعاصرت أغلب تفاصيله)، فما حدث في 25 يناير عام 2011، يعود في أصوله إلي نحو أربعين عاماً سابقة؛ فانتفاضات الشعب المصري واحتجاجاته، لم تتوقف منذ هزيمة يونيو 1967، حتى في ظل حكم الزعيم المُحبوب «جمال عبد الناصر»، احتجاجاً على الأحكام المُخففة الصادرة بحق كبار قادة الجيش المسؤولين عن الهزيمة، ولأسباب أخرى، في فبراير ونوفمبر 1968، ثم مع بداية عهد خلفه، «أنور السادات»، من خلال التحركات العمالية في حلوان والمحلة وكفر الزيات، وانتفاضات الحركة الطلابية في أعوام 1972، 1973، التي قادتها «جماعة أنصار الثورة الفلسطينية»، (والاسم هنا له دلالة الارتباط بالموقف القومي، والعداء للصهيونية والإمبريالية)، للمُطالبة بالحرب لاسترداد الأرض المُحتلة من برائن العدو الصهيوني، ثم الانتفاضة

الشعبية الكبرى، التي أسماها السادات، رعباً وكرهية، «انتفاضة الحرامية»، حين خرج الملايين من الفقراء للاحتجاج على رفع أسعار 19 مواد المعيشة الأساسية، في 18 يناير 1977، وحملات اعتقال أكثر من 1500 من قيادات المجتمع (سياسية وثقافية وطلابية وعمالية)، التي انتهت باغتيال رئيس الدولة في 6 أكتوبر 1981، وبعدها مسار طويل من أشكال الاحتجاج والاصطدام بالسلطة، وأشكال التضامن مع الانتفاضة في فلسطين (يسمب 987 أوسبتمبر 2000)، ومع شعب العراق: تحت الحصار، وأثناء، وبعد الغزو الأمريكي (2003).

ومع تأسيس حركة «كفاية»، (ديسمبر 2004)، انتقل العمل الاحتجاجي نقلة شعبية ملحوظة، بالنزول إلي الشارع بكثافة تحت شعار: «لا للتمديد.. لا للتوريث»، رفضاً لاعتزام «مبارك» مد فترة حكمه التي طالت لثلاثة عقود، واعتراضاً علي تسارع وتيرة الاستعداد، في أروقة السلطة، للتمهيد لنقل الحكم لنجله «جمال»، ولو خرج «حسني مبارك» إلي المواطنين، مُتعهداً باعتزال الحكم بعد انتهاء مدة ولايته، وبإيقاف عمليات التهيئة لتوريث «جمال» رئاسة الدولة، لتغير مجرى الأحداث مصر واتخذ مسارات أخرى، ويُذكر أن التحركات الاحتجاجية في المناطق العمالية والقرى والأحياء الشعبية



وجهازه إدارة الدولة، ولها التغلغل في شرايين المجتمع، والتحكم في ثقافته واقتصاده، على مرأى ومسمع من الجميع! وهكذا فحين حدث الانفجار كانت هذه التيارات، وفي القلب منها جماعة «الإخوان»، وعن يمينها ويسارها ألوان الطيف من الاتجاهات المتسترة بالدين، هي الأكثر جاهزية للقفز على السلطة، بمعاونة ومباركة «الدولة العميقة» التي أشرنا إليها، والتي لم تجد أدنى عضاضة في أن تسلم الدولة لهذه الجماعات، بعد أن كانت قد اخترقت من الداخل، عدا القوات المسلحة!

### «مرسي»: «لن نجري خلف الصبية»!

لم تشارك جماعة «الإخوان» في أحداث 25 يناير 2011، إلا بعد أن تأكدت من تفكك جهاز الحكم، وانتهياره أمام هدير الملايين التي اجتاحت شوارع وميادين مصر، وقد التقيت مساء يوم 23 يناير، أي قبل تفجر الانتفاضة بساعات قليلة، الدكتور «محمد مرسي»، القطب الإخواني، ورئيس الدولة فيما بعد، وسألته سؤالاً مباشراً، في حضرة مجموعة من الأساتذة والسياسيين، ومن قيادات الجماعة، أغلبهم أحياء يرزقون: «هناك دعوة من مجموعات من الشباب، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، تدعو إلى النزول إلى الشارع، يوم 25 القادم (بعد يومين)، (يوم عيد الشرطة)، للاحتجاج على قمعها للحركة الجماهيرية، وعلى ممارساتها الخارجة عن القانون ضد المواطنين، فهل ستشاركون؟»، فكان رده حاسماً، وقد ذكرت هذه الواقعة مرّات عديدة، وهو في موقع الرئيس، وتحديت أن يتم تكذيب هذه الواقعة، فلم يستطع أحد أن يفعل ذلك، قال، رحمه الله: «نحن أكبر حركة سياسية في البلاد، ومن يريد مشاركتنا عليه أولاً أن يأتينا، ونحن لن نجري وراء مجموعة من الصبية»!

وبعد تنحي مبارك، نوقشت في الأروقة، ومع الولايات المتحدة، من يخلفه ونظامه، لقطع الطريق على تبلور ثورة شعبية متكاملة الأركان، فكان «البديل» مهيئاً ومقبولاً بعد

عن قصور ذاتي في بنية القوى والاتجاهات المعارضة، واليسارية أساساً، وأخطاء ارتكبت، ذات أبعاد استراتيجية وأخرى تكتيكية وحركية، كل ذلك حال دون بناء أطر نضالية راسخة، وتنظيمات ثورية عميقة الجذور في الواقع المصري، وظلت علاقتها بالجماهير ذات بُعد سطحي بلا جذور، وفي المقابل تحكمت «الدولة العميقة»، في كل صغيرة وكبيرة في المجتمع، ولم ينح من مخالبتها شاردة ولا واردة! التحالف مع الأعداء!

وزاد الطين بلة، أن هذه النظم المتهاكة، بعد رحيل الرئيس «عبد الناصر»، لم تجد أدنى عضاضة في التحالف مع أعداء الأمس، وعلى رأسهم جماعة «الإخوان»، فأطلقت سلطة «السادات» جحافلهم من السجون والمعقلات، ومنحتهم حرية الحركة التي حرمت منها الآخرين، واستخدمتهم في البطش بخصومها من اليساريين و«لابسي قميص عبد الناصر»! في الجامعة وخارجها، فنمت قدراتها الحركية، وسيطرت على الاتحادات والنقابات، وحين انسحبت الدولة، في ظل انتهاجها لسياسة «الانفتاح الاقتصادي»، من دورها الاجتماعي، ومسئولياتها الأساسية تجاه مواطنيها، تقدّمت هذه الجماعات لملء الفراغ، مشمولاً بدعم مادي هائل من دول النفط (والمملكة السعودية أساساً) والجماعات الوهابية البدوية، وبتواطؤ جهاز الدولة وسلطة الحكم، فيما يشبه تقاسم الهيمنة على الدولة والمجتمع بينها وبين السلطة السياسية: للرئيس

والجامعات والمعاهد العليا، بلغت في سنوات حكم «مبارك الأخيرة» أكثر من 3000 فعل احتجاجي موثق.

إذن، فأحداث 25 يناير 2011، كانت ذروة طبيعية لتطورات وتراكمات موضوعية ممتدة، ولم يكن للتوجيه الخارجي، والأمريكي الصهيوني تحديداً أدنى أثر فيها، بل على العكس فقد صنفت مؤسسة «راند» الأمريكية، الوثيقة الصلة بالأوساط العسكرية الأمريكية، حركة «كفاية» في دراسة مستفيضة، باعتبارها «حركة شوفينية قومية معادية للسامية!»، بسبب موقفها من التغول الأمريكي، والعدو الصهيوني، والتي كانت أحد عوامل الإطاحة بـ «الكنز الاستراتيجي لإسرائيل»: «حسني مبارك»، حسب وصف الأوساط الصهيونية له!

### أخطاء ونتائج!

بدأت الانتفاضات الشعبية، على نحو ما ذكرنا، بفعل احتدام عوامل الصراع الطبقي والسياسي، الموضوعية في المجتمع، لكن استتالة أمد النظام، والحصار المحكم الذي ضربته أجهزة الأمن، على مدى أكثر من نصف قرن، حول كافة أشكال التنظيم الجماهيري غير الخاضعة لهيمنتها، في المقام الأول: نقابات عمالية ومهنية، اتحادات طلابية، روابط فلاحية.. إلخ، والسيطرة على جميع المنافذ الإعلامية، وعلى وسائل النشر والتعبير، ناهيك عن تجريم النشاط الحزبي المستقل، ومطاردة المعارضين وتقديمهم لمحاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية، فضلاً





واكتظت بها الشوارع في تلك الفترة، لم يتعلموا من تجربتهم المريرة شيئاً، على العكس، فقد علمتهم تجربة الثمانية عشر يوماً الخالدة في ميادين التحرير، بأكثر مما تعلموه في عقود، وربما قرون عديدة، وأنضجت وعيهم بأعظم قدر من الخبرة المكتسبة، والتي دفعوا ثمنها من لحمهم الحي، وعرفوا من خلالها: من العدو ومن الصديق!

ومن المهم أيضاً أن تُدرَك الحركة الثورية المصرية دروس هذه الانتفاضة الكبيرة، حتى لا تُكرر أخطاءها، أو تعاود الدوران في الحلقة المفرغة! وأهم درس فيها أن عملية التغيير الحقيقي، تُحتاج إلى رؤية ثاقبة، وخبرة عميقة، وقدرة تنظيمية عالية، وبرنامج واضح، تؤمن به الجماهير المنظمة الواعية وهي تتحرك لتحقيقه على أرض الواقع.

إن ما حدث في مصر منذ سنوات عشر، يوصفه الدكتور «سمير أمين»، بأنه: «أكثر من مجرد انتفاضة، أو فورة يعود بعدها المجتمع إلى ما كان عليه قبلها، أي أكثر من حركة احتجاج، لكنه أيضاً أقل من ثورة»، كتاب «ثورة مصر»، (2011)، إنها خطوة على طريق تحقيق أمانى الشعب المصري، لا كانت بداية الرحلة، ولم تكن نهاية المطاف، لكنها الخطوة الأهم في رحلة الألف ميل، يجب استيعاب دروسها، وإجادة الاستفادة منها، لمواجهة وعورة الطريق!

ولو إلى أجل مؤقت، فقدان كل أعلام التغيير والحرية والديمقراطية ومجتمع العدل والكرامة، التي نادى بها الانتفاضات الشعبية، وخاصة تلك التي هزت أرجاء مصر، صبيحة 25 يناير 2011، تحت وطأة الشعار الشهير: «لا صوت يعلو على صوت المعركة»!

**تنويعات على نظام «مُبارك»!**  
ويُجمل المفكر المصري الكبير الدكتور «سمير أمين»، صورة الوضع، في كتابه «ثورة مصر بعد 30 يونيو»، (صادر عام 2014)، فيقول: «دلت ممارسات الحكومات المتعاقبة بعد (ثورة) 25 يناير وحتى الآن، وبالأخص حكومة الإخوان المسلمين - على تمسكها بالمبادئ الليبرالية المتطرفة، بل أبدت جميعها نيتها في الإسراع بتنفيذ برنامج «البنك الدولي»، ولهذا دلالاته الهامة، ففي الحقيقة كل هذه الحكومات هي تنويعات مُختلفة لنفس نظام «مُبارك»، فدولة ما بعد (الثورة) ظلت هي نفس الدولة الكمبرادورية التي تُعبر عن مصالح رأسمالية المحاسيب، والوعي الشعبي يُدرِك ذلك، كما تشهد عليه الشعارات المكتوبة على جدران القاهرة والقائلة: «الثورة لم تُغير النظام ولكنها غيرت الشعب».

**أكثر من انتفاضة وأقل من ثورة!**

وهذا التغيير الذي طال الشعب، لا يعني أن الناس؛ الجموع الغفيرة، الملايين الهادرة التي ملأت الميادين،

أن تسلّفت أجهزة الدولة إلا قليلاً، وعلاقة هذا البيدل بالولايات المتحدة والغرب جاهزة وقديمة ومُعتمدة، وتم مع المجلس العسكري السابق إعداد العدة، وقدمت السلطة على طبق من ذهب لـ «الجماعة»، وهو حديثٌ يطول، ولا يتسع المجال لإيراد تفاصيله!

**نهمٌ وغرور!**

وقد تبدى نهم «الجماعة» للسلطة، وشراستها للانفراد بالحكم، وخطورتها على الدولة والهوية الوطنية الموروثة للمجتمع منذ آلاف السنين، من اللحظة الأولى لاستلامها الحكم، إذ تصرفت بتعال وغرور، وتحركت طاعنة كل «جلفائها» السابقين واللاحقين، وضاربة عرض الحائط بكل الاتفاقات والمواثيق المُتفق عليها مع الفرقاء الآخرين من الأحزاب والحركات والقوى السياسية، وهو الوضع الذي فصلها عن جميع القوى: يسارية وليبرالية وقومية، وجعلها تواجه - مُنفردة وعزلاء من أي تعاطف أو دعم، ملايين الناس الذين خرجوا عن بكرة أبيهم، يوم 30 يونيو 2013، يُطالبونها، كما طالبوا «مبارك» ونظامه من قبل بالرحيل، وتدخل الجيش لحسم الأمر، وعاد النظام القديم، بوجوهه أحياناً، وبسياساته دائماً، وفي هيئات أخرى، لالتقاط الثمرة التي نضجت وطاب مذاقها.

وكما أخطأت «الجماعة» أخطاء جسيمة غداة جلست على دست الحكم في مصر، أخطأت أخطاء أكبر، غداة أنزلت عنه، باللجوء إلى الإرهاب، وممارسة العنف الذي لم يطل القوات المسلحة وفرق الأمن وحسب، وإنما أيضاً دفع ثمنه المئات من بسطاء الناس، من لقمة عيشهم، ومن دمهم وحياتهم، وأخطأت كذلك في الارتقاء في أحضان أمريكا والغرب وتركيا وحلفائهما، وباعت نفسها للشيطان، ففقدت كل تعاطفٍ معها من المجتمع!

وهذا الإرهاب البغيض، الذي تقف خلفه دول مُعادية، وأجهزة استخبارات عدة، كلف المصريين، فضلاً عن ضحاياه من أبناء الشعب، والكلفة المادية الباهظة لمقاومته،

# يمين إسرائيل وصناعة الفلسطيني الجديد منصور عباس نموذجاً!

أكرم عطا الله - كاتب صحفي فلسطيني / بريطاني



حتى اللحظة، لا أحد يعرف ما المكسب الذي جناه عضو الكنيست عن القائمة المشتركة وممثل عن الحركة الإسلامية فيها، النائب منصور عباس، من الزوبعة التي أثارها، سوى أنه تمكن من كسر ظهر القائمة، والتي استطاع خلالها العرب لأول مرة من الوصول إلى خمسة عشر مقعداً، وكادوا ينجحوا في منع بنيامين نتنياهو من تشكيل حكومة، لولا أن غانتس كان جباناً وعنصرياً، لا يريد أن يسجل في تاريخه أن اعتمد في حكومته على العرب، لكان نتنياهو في السجن بفضلهم.



الناخبين العرب في حدث أكبر من خروج قائمة، بل كان نهاية لحلم الفلسطيني في الوحدة التي تحققت لأول مرة. لكن كيف تمكن نتنياهو من استمالة منصور عباس؟ وكيف صدق عباس أن نتنياهو يمكن أن يعطيه ما لم يأخذه أي عربي هناك؟ وكيف تجسدت العنصرية في سلوك اليمين الذي جسده نتنياهو قولاً وعملاً وتشريعاً، من خلال جملة القوانين التي أقرتها الكنيست والتي قدمتها أحزاب اليمين ضد العرب، وبعد كل ذلك نجد عربياً يتحدث عن معادلة جديدة في التعامل مع نتنياهو عنوانها «التعاون الإيجابي» بل ويعيب على زملائه في القوى الأخرى، أنها تهتم كثيراً بالوطنية الفلسطينية وترفع ما يسميه شعارات.

لا داعي لإعادة تكرار التدرج في انزياح منصور عباس، والذي بدأ الاعلان عنها عندما ترأس قبل نصف عام جلسة للكنيست، ورفض مناقشة اقتراح تشكيل لجنة تحقيق لنتنياهو، إذ كان سلم نجاته لرأس اليمين الاستيطاني، صاحب صفقة القرن، ثم وصولاً لهروبته من جلسة إسقاط نتنياهو يوم الرابع والعشرين من ديسمبر الماضي، لأنه يدعم بقاء نتنياهو رئيساً للحكومة، وانتهي الأمر بخوضه وزملائه الانتخابات القادمة بقائمة مستقلة محدثاً هذا الشرح للقائمة.

عباس يعيد تجربة العرب في بدايات إقامة إسرائيل، الذين اعتقدوا في البدايات أن العمل في داخل الأحزاب الإسرائيلية وبالتعاون معها «كما عباس»، يمكن أن يحقق نتائج، واستمر هذا الأمر أربعة عقود قبل أن يدرك العرب أن لا أمل في تلك المقاربة، ولا خيار سوى تشكيل أحزاب عربية مستقلة عندما وصل الصدام إلى نهايته بين قوميتين إحداهما ترفض الأخرى وبين وطنيتين واحدة تستبد بالأخرى، وكانت الانتفاضة الكبرى عام 1987، هي ذلك الجرس الذي أعلن الطلاق الطبيعي بعد تجربة يبدأها ويعيدها عباس من الصفر.

إلى حدها الأدنى، ولكنه بعد توحيد القوى العربية في الداخل ذهب من طريق التفاف آخر وهو طريق منصور عباس.

تمكنت القائمة في آخر انتخابات من ترجيح الكفة ضد نتنياهو، قبل أن يخذل زعيم حزب أزرق أبيض القائمة والجمهور الذي انتخبه وكان هذا جرس الانذار لليمين الذي تمكن بنجاح من إضعاف القائمة، حين تمكن من اختراقها عن طريق الحركة الإسلامية، ونجح في استمالة رئيسها والعضو في القائمة المشتركة منصور عباس وبالتالي الأعضاء الإسلاميين الثلاثة معه، ليعلن عن انشقاقهم عن القائمة وخوض انتخابات 2021 ككتلة مستقلة، وبالتالي تهبط نسبة القائمة المشتركة والتي تعطيلها الاستطلاعات ما بين 9-11 مقعداً، وهذا كل ما يريده نتنياهو ليس أكثر، أما منصور عباس وكتلته التي قررت خوض الانتخابات منفردة، فلم تعطيلها الاستطلاعات في أحسن الأحوال أية قدرة على تجاوز نسبة الحسم، وهكذا أضعفت القائمة العربية وخسر العرب عدداً من المقاعد، بل وأكثر من الأربعة التي تخص عباس وأخوته، لأن الأمر أحدث قدراً من الاحباط لدى

لكن الذي حدث من إدراك نتنياهو لوصول العرب إلى تلك الأرقام «خمس عشر مقعداً» فهذا يفسد لليمين الخالص بهجته، لأن الأمر يتوقف على مقعدين لهذا المعسكر أو ذلك، ليمنع أو يسمح بتشكيل حكومة، وكان نتنياهو قد أدرك مسبقاً خطورة هذا التنامي مع قدرة اليمين في الحكم، وخطورته على أحداث «أزمة في النظام السياسي في إسرائيل، حين تتبلور كتلتان كما في السنوات الأخيرة يمكن العرب إحداها من تشكيل حكومة، ولكن زعيم تلك الكتلة لا يعتمد على العرب فيفشل والأخرى تلقائياً أقل من نصف الكنيست، لا تستطيع تشكيل الحكومة، وجزء من هذا وطبعاً لأسباب أخرى تجري إسرائيل أربعة انتخابات في عامين وربما تذهب للخامسة.

كان نتنياهو في انتخابات الكنيست للعام 2015 قد أدرك تلك المعادلة، ليطلق صرخته العنصرية والتي أزجعت حتى أقرب حلفائها الولايات المتحدة، والتي رفضت نداء نتنياهو عصر يوم الانتخابات، عندما طالب اليهود بالنزول للانتخابات لأن العرب يشاركون بكثافة، وتلك كانت واحدة من تعبيرات نتنياهو عن رغبته بتقليل المشاركة العربية

## متواصلون

## لكلاب الشباك: فلسطين قلب العروبة

خاص الهدف



يصعد الاحتلال هجوم عصاباته الأمنية الإرهابية على أبناء شعبنا في الداخل الفلسطيني المحتل وصفة الصمود، رامياً لتحقيق أهداف قديمة فشل فيها مراراً وتكراراً، وهي ردع الفلسطيني داخل الأرض المحتلة عن التعبير عن هويته وعزله عن التواصل مع أبناء شعبه.

يعتقل الاحتلال ويحاكم العديد من أبناء شعبنا في الداخل بتهم مبتدعة، تتعلق بتواصل أبناء فلسطين المحتلة مع شعبهم خارج فلسطين أو في الأراضي المحتلة في العام 1967، أو مع أصدقاء وزملاء عرب، يطلق العدو مصطلحاته على هذه العلاقات مثل التواصل مع "عميل أجنبي" أو "جهات معادية"، وهنا لا نتحدث عن نشاط أمني احتلالي موجه لردع الفلسطينيين عن القيام بحقهم وواجبهم بمقاومة الاحتلال. ولكن عن محاولة ممنهجة لتوسيع القمع والسياسات الأمنية لتشمل الهيمنة على علاقات الفلسطيني وتعريفه لذاته وتمثله لهويته وانتمائه لمحيطه العربي وشعبه الفلسطيني. التجربة النضالية الطويلة لشعب فلسطين ومناضليه وحركاته الوطنية في مواجهة سياسات الاحتلال ومنظومات الإرهاب الأمني التابعة له، تثمر اليوم رفضاً واضحاً لهذه الاتهامات من حيث المبدأ، واصرار شجاع على الهوية التي تصنع هذه الصلات. إن شكل التواصل الذي يرغب به الاحتلال وشركاؤه، هو التطبيع وقنوات الخيانة الأمنية والتحاليف مع نظم الرجعية العربية العميلة، فيما يسعى العدو لتطويع الوعي الجمعي الفلسطيني، بالترهيب والاتهامات الأمنية، متناسياً أن عداؤه لكل ما هو عربي وفلسطيني لا يمكن أن يقبله أو يحمله الفلسطيني أو يمثل لمعايير، وأن أمن العدو الصهيوني، هو النقيض التام لأمن الإنسان العربي الفلسطيني، وأن هجمته هذه ليست الأولى من نوعها ولن يكون مصيرها إلا السقوط كسوابقها.

إنّ الاصرار على وحدة شعبنا في الوطن والشتات، وعلى صلته الحتمية بمحيطه العربي، وكونه جزء من هذا النسيج العربي الحي الممتد من المحيط للخليج، هو تأكيد على حتمية هزيمة المشروع الصهيوني وسياساته الاستعمارية والعنصرية، بل وتوضيح لطبيعة التناقض بين ما يعبر عنه الوجود الإنساني والوطني الفلسطيني، كجزء من تاريخ هذه المنطقة، متصل بعمقه الاستراتيجي العربي، وبين المشروع الاستيطاني القائم على الحراب وحراسة وجمالية الحلفاء المستعمرين.

إنّ الهزيمة المؤكدة للمشروع الصهيوني، تأتي من تناقض واقعه مع كل ما هو طبيعي وإنساني، ومن انسجام الفلسطيني والعربي كمجموع وقضية مع القيم الإنسانية، والتطلعات العادلة لمستقبل أفضل لشعوب هذه المنطقة، مستقبل يخلو من الدور الخبيث للسرطان الاستعماري، وتمكن فيه الشعوب من حقها في العيش بحرية، وتسوده قيم الإخاء والمساواة والعدالة، وهذا لن يكون إلا بالتمسك بوحدة كفاح الشعوب في مواجهة المنظومة الاستعمارية، والحفاظ على فلسطين كموقع وفكرة تشكل بوصلة للنضال العربي ضد الهيمنة الاستعمارية.

القوة العددية تحدث تأثيراً في القوة النفسية وزيادة الثقة بالنفس، هذا ما تدركه إسرائيل ومراكز دراسات، التي كان عليها أن تجهض أولاً القوة العددية، ولا يتوقف الأمر عند هذه النقطة بل يندّر إسرائيل بطبيعة الفلسطيني القادم الذي بدأ بفضل قوته العددية يناطح ويناكف ويمنع ويضع فيتو ويسمح، كل هذا يشكل خطوطاً حمراء لدى صانع القرار ولدى المؤسسة التي أبقت على 156 ألف فلسطيني عام 48 داخل الحدود، ليتضاعف الرقم أكثر من عشر مرات، وفي مواجهة هذا الفلسطيني المتنامي بثقة وطنية، كان لابد من إعادة صياغة الفلسطيني المتعاون من جديد، فقد انتقم نتيناهو من القائمة الموحدة التي كادت تقضي على مستقبله السياسي ومستقبل اليمين، عندما أوصت بيني غانتس وتلك كانت المحطة الفارقة، لذا تعاملت إسرائيل باتجاهين، الأول الضغط بعدم الإمكان على الكتلة العربية، وعدم تحقيق أية إنجازات وإظهارها بمظهر العاجز عن تمثيل الفلسطينيين، وبالجانب الآخر اختراق تلك الكتلة والبحث عن فلسطيني معاكس، كان نتيناهو يكيّل له المديح باعتباره يقدر حجم مسئوليته.

هذا هو الفلسطيني الذي تريده إسرائيل أو النموذج الذي ينبغي أن يكون عليه الفلسطيني وفقاً للتصور المستند لأيديولوجياً لا ترى بالفلسطيني في مكانه مساوية لليهودي، بل خدم وعبّد ومتعاونين كما قال أحد الحاخامات.

لا يعرف المرء هل يصاب بالفرح من نتائج الاستطلاعات التي تسقط عباس وقائمته وتنتهي مستقبلهم السياسي الذي خطط له مع بنيامين نتيناهو، أم بالحزن لأن القائمة المشتركة انشقت وذهب جزء منها لحضن اليمين قبل أن يسقط، لكن بكل الظروف فإن الظاهرة مدعاة للحزن كيف أن عربياً والأسوأ أن يكون إسلامياً بعد تجربة سبعة عقود من اللامساواة وحرمان العرب وصياغة قوانين ضدهم يتحدث عن مقاربة جديدة تقوم على التعاون!

النتيجة أن هذا التيار الجديد سقط قبل أن يبدأ، هذا ما تقوله الاستطلاعات وربما يتأكد يوم الثالث والعشرين من مارس، وأهمية سقوطه تكمن في فشل هذا التيار من التمدد وكتجربة لن يكررها أي فلسطيني بعده!!

## الديمقراطية في دولة الاحتلال مسار نحو الانحدار

موسى جرادات - كاتب سياسي فلسطيني / تركيا



60

ضوابط محددة قائمة على تقييد العنف عن مسرح السياسة والاكتفاء بالتداول السلمي للحكم، لكن ما تشهده دولة الاحتلال هو الاستعصاء بعينه فلا هي قادرة في السنوات العشر الأخيرة من تداول السلطة كما كان يجري في السابق

من الناحية الحزبية أو من ناحية شخصية لرئيس الحكومة، حيث ما يزال حزب الليكود الذي يقود توليفة حزبية هو الحاكم منذ أكثر من عشر سنوات بقيادة بنيامين نتنياهو، وهذا الاستعصاء القائم اليوم مرده عدم قدرة المجتمع الصهيوني برمته وعبر اتباع المسارات الديمقراطية على إحداث جديد في الحياة السياسية والحزبية داخل دولة الاحتلال، جديد قادر على الاستمرار والديمومة، بل كل ما تم تشكيله من أحزاب وتكتلات سياسية في السنوات العشرين الماضية كانت عبارة عن فقاعات مرضية

عاجت الكثير من الدراسات والمقالات العلمية والصحفية أزمة الديمقراطية في دولة الاحتلال وتطرقت لمختلف جوانبها ونشاطاتها التاريخية والسياسية والاجتماعية، هذه المعالجة الأكاديمية والصحفية استطاعت الدخول إلى عمق الأزمة وتجلياتها ومساراتها وبالتحديد في السنتين الماضيتين حيث أشارت تلك المقاربات إلى حقيقة مفادها ان النظام السياسي في دولة الاحتلال لم يعد قادرا على إحداث الاستقرار داخل المشهد السياسي والحزبي الأمر الذي أدى إلى انهيار ثلاث حكومات في غضون سنتين والذهاب إلى انتخابات رابعة لن تشكل بالضرورة فارقا.

بالمستقبل والهوية الجامعة والمصير لمختلف التشكيلات الاجتماعية .  
فالتعبيرات الحزبية تظهر بوضوح اتساع الهوية المعرفية والفكرية والاجتماعية بين تلك التشكيلات، حيث أبرزت الهويات الفرعية أولوياتها على حساب النسق العام وأحاطت الهموم والمطالب ذات الطابع المحلي لتلك التشكيلات على حساب الشأن العام الذي تراجع إلى مرتبة ثانوية .  
يضاف لهذا المأزق عدم قدرة «الديمقراطية» في دولة الاحتلال ومؤسسته على تأسيس نظام سياسي مستقر قادر على إدارة الصراع ضمن

فالأزمة القائمة حاليا أعمق من أن تحل عبر إجراء انتخابات جديدة لأن الفرز الأيديولوجي والحزبي والانقسامات ذات الطابع الإثني ظاهرة للعيان، ولا يمكن لإجراءات تقنية كالانتخابات أن تحل أزمة بهذا العمق أو أن تكون الحل الشافي لتلك الازمة المستعصية .  
لكن على ما يبدو أن لا خيار أمام دولة الاحتلال سوى إعادة العملية الانتخابية لأن النظام السياسي برمته لا يملك أي حلول أخرى، فالانقسامات داخل المجتمع الصهيوني أعادت سؤال اللحمة من جديد وأعادت طرح الأسئلة الوجودية التي تتعلق



متواصلة قد تقود إلى المجهول المعروفة نتائجه ولم تعد مجرد لعبة سياسية كما في السابق بعد غياب الإجماع.

فهاهم بعض قادة الاحتلال يحذرون من مؤشرات فعلية على بداية تفكك مؤسسات الدولة ويلقون باللائمة على جماعات الحريديم بوصفهم العقبة الكأداء امام بقاء دولة واستمرارها، ويحذرون من استمرار تلك الجماعات الحريدية في سياسة الانكفاء والرفض لمعظم الأسس التي قامت عليها دولة الاحتلال سيؤدي حتما إلى الصدام الفعلي والعييف بين القوى التي تعرف نفسها بأنها قوى علمانية وبين القوى الدينية، وإن سنوات التعايش التي مرت بين تلك القوى ولت إلى غير رجعة ولم تعد الدولة قادرة على احتواء الصراع والتنافس بين تلك القوى المختلفة في البناء والرؤى والتوجهات الأيديولوجية وحتى المطالب المعيشية، فأصبحت الأزمة الحكومية في دولة الاحتلال امتداد أصيل لجبل الجليد الظاهر على السطح.

وكل ألعيب نتنياهو لم تعد قادرة على احتواء تلك الأزمة لأنها لا تتصل بالأصل بمشاكل إجرائية في الممارسة الفعلية السياسية بل تطال بالعمق النظام السياسي الديمقراطي لهذه الدولة الذي لم يعد قادرا على إدارة الصراع السياسي، ضمن دائرة التداول السلمي للسلطة

فيما تبقى القوى السياسية في دولة الاحتلال وعبر النظام الانتخابي تعيد إنتاج نفسها بنفس الاحجام ونفس الرؤى المتناقضة على نفس المسرح الذي لم يعد يتسع للجميع ♦

في رسم المشهد السياسي برمته. ونموذج الولايات المتحدة وبريطانيا في السنوات الأخيرة شاهد على مدى تقدم القوى الشعبوية فيها على حساب القوى التقليدية .

والأمر في دولة الاحتلال لا يختلف كثيرا عن هذا المسار لكنه في هذه الحالة أكثر تسارعا من النماذج السابقة بحيث وصل إلى حد التماهي مع شخصية من يقود الحزب والذي بدوره يعبر عن وينفذ خطابا سياسيا غرائزيا يتطابق مع مقولات الجماعة التي تفتقد المضمون السياسي بالمعنى الفعلي للسياسة .

وبهذا تكون الجماعات التقليدية التي تلي ثوب الحداثة في دولة الاحتلال وتتوسل البقاء في حالة علاقة نفعية مع مؤسسات الدولة اهم عقبة فعلية في طريق بقاء دولة الاحتلال واستمرارها فلا هي قادرة على إحداث تحولات في بنيتها الداخلية ولا هي قادرة على البقاء ضمن الحيز العام المتاح لها داخل أروقة المجتمع، ولا هي قادرة أيضا التعايش مع متطلبات الدولة لهذا تلجأ إلى فرص شروطها على القوى الحزبية ذات البنى الحديثة.

وما بين الشد والجذب نشأت أزمة الفشل الحكومي المتواتر وتحولت إلى ما يشبه الدوامية التي تعيد إنتاج نفسها في كل مرة، فيما تغيب أجهزة الدولة العميقة عن ضبط تلك المعضلات وربما سبب هذا الغياب هو عدم وجود هذه الأجهزة نظرا لحداثة تجربة دولة الاحتلال وقصر التجربة الزمنية، فبتنا نشاهد الأزمة بتفاصيلها وتشعباتها أزمة حقيقية

متضخمة، سرعان ما تختفي عن المسرح لتحضر مباشرة القوى الفعلية والحقيقية والتي هي بالضرورة جماعات تقليدية تعبر عن هويات إثنية ومركبات عرقية وجماعات دينية مختلفة، تمتاز معظمها أنها تلبس ثوب الحداثة للتكيف والاستمرار تحت مظلة الدولة عندما تقوم بخدمتها وتختار الخروج من عباءة الدولة و الحداثة عندما لا تستطيع مؤسسات الدولة تلبية تلك المطالب فالزعامات الدينية والجهوية وحتى الحزبية في دولة الاحتلال هي امتداد أصيل وراسخ للجماعات التقليدية ما قبل الحداثة .

لهذا تبدو أزمة الديمقراطية في دولة الاحتلال أكثر عمقا مما تظاهرة على السطح ولولا قدرة الدولة على تقديم فائض من الخدمات لتلك الجماعات لتفجر الصراع الهوياتي فيما بينها منذ أمد بعيد .

فالحديث اليوم يدور حول وجود أكثر من ثلثي السكان يعتاشون على ما تقدمه الدولة لهم دون أن يخرطوا فعليا في بنية الإنتاج أو في الجيش ومؤسسات الدولة الامنية في حين لديهم نفس المكتسبات التي يحصل عليها المنخرطين في مؤسساتها، وإذا اعتبرنا أن الأزمة السياسية في دولة الاحتلال تمتلك خصوصيتها نظرا للظروف الخاصة التي أسهمت في ولادة هذا الكيان

إلا انها تمتلك أيضا وجها من أوجه التشابه مع أزمة الدولة الغربية الديمقراطية الليبرالية فدولة الاحتلال ما تزال حتى هذه اللحظة تدار بعقلية غربية تمتلك نفس الإرث الحضاري وتدار عبر مؤسسات شبيهة بمؤسسات الدول الغربية .

لهذا تبدو أزمة الديمقراطية في دولة الاحتلال مركبة ومعقدة على الرغم من وجود الخصوصية في تلك الأزمة إلا أنها أيضا تحمل أمراض الدولة الغربية وخاصة في عصر العولمة. حيث احتلت القوى الشعبوية مساحات واسعة من الحيز السياسي العام في الكثير من تلك البلدان ونمت وتوسعت على حساب القوى الحزبية التقليدية التي حكمت طوال عقود، وأصبحت تلك القوى الشعبوية ذات تأثير ونفوذ واسع

## دور مراكز الدراسات الصهيونية في صناعة القرارات السياسية والحربية في الكيان

نواف الزرو- كاتب مختص في الشأن الإسرائيلي/ الأردن



62

**كثيراً ما يستشهد رجال القانون بالزعيم البريطاني ونستون تشرشل عندما سأل عن القضاء، حينما كانت تدك الصواريخ والقنابل الألمانية لندن، فقبل له إنه بخير، فقال قولته الشهيرة: «إذا نحن بخير»، وهو الأمر الذي رده الجنرال ديغول وهو يدخل فرنسا عند تحريرها بقوله: «إذا كانت الجامعات الفرنسية (العريقة) بخير، وكذلك القضاء بخير، ففرنسا ستكون بخير ويمكن لها أن تتعافى سريعاً».**



ومتخذي القرارات في تلك الدول، ويستفاد منها في رسم وتخطيط سياساتهم واستراتيجياتهم واتخاذ قراراتهم السياسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والحربية منها على نحو خاص، ذلك أن دراسة المشكلات والتحديات والمعضلات السياسية مثلاً، تتصدر جدول الأولويات في رسم وبناء الاستراتيجيات في مواجهة التحديات في جميع المجالات، وذلك استناداً إلى ما تمثله المعرفة والعلم عند متخذي القرارات في تلك الدول، التي تشكل مناهج البحث العلمي فيها سلاحاً علمياً ماضياً في التعامل مع التحديات، من أهمية واهتمام كبيرين.

والأهم هنا وفي بيت القصيد لدينا، وعلى خلاف ما لدينا على المستوى العربي، وفي صميم علاقتنا الصراغية مع الكيان الصهيوني، فإن القيادات المتعاقبة لديهم هناك

تقريباً، إلا ويطل علينا مركز أبحاث ودراسات صهيوني بتقدير موقف استراتيجي، أو بحث متخصص في الشأن الفلسطيني مثلاً إن على المستوى السياسي أو التعليمي أو العلمي أو الاقتصادي.. وهكذا...! وفي هذا السياق الأكاديمي التعليمي التربوي، وعلى خلاف ما لدينا في دولنا وأنظمتنا ومؤسساتنا العربية، ففي الدول المتحضرة الديمقراطية التي تنتهج العلم والتربية والتعليم سبيلاً لها في نهضتها وتقدمها، تحتل الأبحاث والدراسات المعمقة التي تعدها مراكز البحوث والدراسات في الجامعات وخارجها، مكانتها المحترمة والمقدرة لدى السياسيين

وفي الكيان الصهيوني كذلك، يعيرون من جهتهم اهتماماً بالغاً بالتربية والتعليم - من التأسيسي وحتى الجامعي - باعتبارهما «السلاح السري للأمة اليهودية- حسب تعبيرهم-»، وباعتبارهما «قضية وجودية لإسرائيل»، وهم يقولون «طالما أن التربية والتعليم لدينا بخير فإسرائيل بخير»، وعلى المستوى الجامعي يعيرون كذلك اهتماماً كبيراً لمراكز الدراسات والأبحاث في الجامعات، لما لها من دور كبير ومؤثر على السياسات الإسرائيلية برمتها، وخاصة تلك المتعلقة بالعلاقات مع العرب، بل يمكن القول أنه لا يمر يوم



في الكيان الصهيوني، أبدت وتبدي دائماً اهتماماً استثنائياً بمراكز البحوث والدراسات، وخاصة على مستوى الجامعات، بل إنها تعتبرها أيضاً سلاحاً قوياً في يدها، تسترشد بأبحاثها ودراساتها في اتخاذ قراراتها، وعلى نحو خاص منها تلك القرارات المتعلقة بحالتي السلم أو الحرب مع الفلسطينيين والعرب.

وفي هذا السياق أيضاً، فإن الحقيقة الكبيرة الماثلة: «أن دراسة العالم العربي من قبل المفكرين الإسرائيليين، كانت دائماً موضوع اهتمام «إسرائيل»، لأنها وسيلة فاعلة تخدم مصالحها بتزويدها بمعرفة علمية للمعادلات السياسية والاستراتيجية والقيم الثقافية والاجتماعية للدول العربية المجاورة والمحيط بها، والتي هي في حالة صراع معها»، والحقيقة الكبيرة كذلك، أنه بينما ينشغل كبار الباحثين والمفكرين والجنرالات الإسرائيليين في تنقيب وتمحيص أوجه حياة الفلسطينيين والعرب، وفي قراءتهم قراءة سيكولوجية واستراتيجية، ننشغل نحن -العرب- بالمشاكل والهموم الفردية والقبلية والعشائرية وغيرها...! بل دخلنا كدول وأنظمة وشعوب في نفق الفتنة والحروب الطائفية والإثنية التي تعود بنا قروناً إلى الوراء.

وعلى خلاف ما لدينا في العالم العربي، وعلى خلاف منهجياتنا الفكرية الفردية الزعاماتية الفوقية إلى حد كبير في قراءة الأوضاع العربية أو الإسرائيلية أو الإقليمية بشكل عام، قراءة استراتيجية، فإن القراءات الإسرائيلية لهذه الأوضاع هي قراءات مؤسسية جماعية، تشارك فيها أحياناً مراكز دراسات استراتيجية عديدة، وتقدم للحكومات الإسرائيلية في كثير من حالات الحرب أو السلم والأزمات على شكل مقترحات وتوصيات.

وهنا يلفت الباحث الدكتور حسن عبد الله الانتباه إلى «أن إسرائيل تنفق على البحث العلمي سنوياً أضعاف ما ينفقه العرب مجتمعين، وهي تولي أهمية كبيرة لدراسة المجتمعات العربية دراسة منهجية، تكاد تغطي جميع مناحي الحياة، ولا يكتفي باحثوها بدراسة المجتمعات العربية

القريبة منهم جغرافياً، بل والبعيدة أيضاً لأنهم يدركون مدى الروابط المشتركة المتينة بين الشعوب العربية، بصرف النظر عن تركيبة الشريحة الحاكمة وتوجهاتها»، ويضيف: «ولو قامت مؤسسة بحثية فلسطينية أو عربية، بإحصاء البحوث والدراسات التي تفحص بها المكتبات الإسرائيلية، ستجد بلا شك أن الباحثين الإسرائيليين لم يتركوا شاردة ولا واردة تخص العرب، إلا وأخضعوها للتمحيص والدرس، انطلاقاً من أن المعلومات والمعطيات العلمية الدقيقة مفتاحهم لبسط نفوذهم واستمرار تفوقهم العسكري والاقتصادي والتكنولوجي».

وتفيد الدراسات والتقارير الموثقة في هذا السياق «أن مراكز الأبحاث الصهيونية المتخصصة في استقراء الأوضاع العربية، واستكشاف مكوناتها وخصوصياتها ونقاط ضعفها، قد تجاوز عددها الثلاثين مركزاً، ومن أبرزها: مركز يافيه (جافي) للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، وقد تولى رئاسته الجنرال أهارون ياريف، ومركز بيغن - السادات التابع لجامعة بار ايلان، ومعهد أبحاث الأمن القومي وغيرها. وتحصل هذه المراكز جميعها على دعم غير محدود من قبل الهيئات الأمنية والسياسية الرسمية الإسرائيلية، وكذلك من قبل منظمات المجتمع المدني والجامعات والأحزاب، كما تحصل على دعم أميركي هائل

بسبب تقاطع برامجها وأنشطتها مع برامج وأنشطة أميركية، على مستوى الإدارة الأميركية وعلى مستوى مراكز البحوث والأحزاب والحركات الأيديولوجية والدينية الأميركية، التي تسعى حثيثاً إلى تفتيت المنطقة العربية بشكل خاص، وإقامة ما يسمى الشرق الأوسط الجديد المنزوع الهوية الثقافية والسياسية والاستراتيجية». لكل ذلك وغيره الكثير الكثير من المعطيات والحقائق والاستخلاصات، نوثق في الخلاصة المكثفة: أن مراكز البحوث والدراسات في الجامعات الصهيونية تقوم إلى جانب دورها العلمي الأكاديمي، بدور كبير في تقديم الأفكار والمقترحات والنوصيات والمشاريع السياسية والفكرية والاستراتيجية، التي تسترشد بها الحكومات والمؤسسات الصهيونية، في وضع سياساتها واستراتيجياتها، وفي اتخاذ قراراتها السياسية والأمنية والعسكرية والحربية والاقتصادية إلى حد كبير، وذلك على خلاف ما لدينا في دولنا، على مستوى جامعاتنا ومؤسساتنا وحكوماتنا، فأين نحن من كل ذلك...؟! وأين جامعاتنا ومؤسساتنا الأكاديمية من هذا المستوى العلمي الأكاديمي المعرفي-الفكري والعسكري الحربي الاستخباري...؟! وأين دولنا من إنشاء وبناء هكذا مراكز بحثية واستثمارها في خدمة الأوطان...؟!!

# هل دونالد ترامب فاشي أم طامح ليكون؟

أحمد مصطفى جابر - كاتب وباحث - مقرر شؤون العدو في الهدف



كما هو حال الصحة النفسية لدونالد ترامب، والتي استعرضناها في العدد الماضي، فقد حازت فرضية فاشية دونالد ترامب على مساحة واسعة في النقاش السياسي الأمريكي لدى المختصين وفي الإعلام وفي الإطار العام للنقاش الجماهيري.

فهل دونالد ترامب فاشي؟ ماهي الفاشية أصلاً؟ وكيف نصنف شخصاً ما إنه فاشي؟ هذه بلا شك أسئلة معقدة، اهتم بها السياسيون، ورجال المخابرات والجواسيس جنباً إلى جنب مع علماء النفس والاجتماع والأدباء وربات البيوت أيضاً، فالجميع لديهم أفكارهم الخاصة عن جوهر الفاشية وماهيتها وعناصر تكوينها، مما جعل الخوض فيها ميداناً خطيراً للباحثين، ولا يقل خطورة عن التشخيص النفسي المعقد بدوره لتسجيل اضطراب معين في السلوك أو الشخصية.

64

المقنعة والمفاهيم التي تم الاتفاق عليها، ونتذكر جميعاً كيف وصفت هيلاري كلينتون باعتبارها «فاشية ليبرالية»، بينما أطلق المحافظون على الدين الإسلامي اسم «الفاشية الإسلامية» على لسان مستشار ترامب ستيف بانون، بالنظر إلى ما فعلته الأنظمة الفاشية الكلاسيكية في النصف الأول من القرن العشرين، فإن «الفاشية» هي إهانة مروعة، فهل دونالد ترامب فاشي؟

في أحد السياقات يتم التعرف على الفاشية من ناحية اعتقاد الفاشيين، أن الليبرالية والمحافظات التقليدية والديمقراطية الليبرالية قد تدهورت، ولم تكن قادرة على التعامل مع الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية في القرن العشرين، وما كان ضرورياً بدلاً من ذلك، هو التعبئة الكاملة للمجتمع من قبل دولة شمولية بقيادة زعيم واحد على رأس حزب فاشي واحد، كأن الإخلاص لـ «مبدأ القيادة» يعني أن جميع القادة مارسوا سلطة جذابة، وكانت الحركة ملتزمة بالوحدة الوطنية وقمع الصراع الطبقي والفضائل القتالية، لم تعتبر الفاشية العنف سلبياً، بل كان العنف السياسي والحرب والإمبريالية وسائل مشروعاً للتشجيع على تكوين «رجل جديد»

ظهرت ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأميل أيضاً إلى رفض المطابقة بين الفاشية كنظام، وإمكانية أن يكون الشخص فاشياً، كونه ينتمي إلى هذا النظام، لأسباب مختلفة عن العقيدة، ولكن عموماً الفاشية انحراف عن الطريق السوي للاجتماع والسياسة، وهنا أيضاً لا أظن أن اثنين سيتفقان فعلاً على ماهية هذا الطريق السوي!

فالفاشية كما مجمل الانحرافات السياسية أو السلوكية أو الدينية، هو مصطلح يستخدم كثيراً للإساءة للأشخاص الذين لا نحبهم سياسياً، أو لا يتوافقون معنا، وفي الحقيقة إن استخدام هذا المصطلح من قبل طيف واسع من الناس، جعله مبتذلاً نوعاً ما، إذا لم يستخدم ضمن سياقٍ دلالي من الأدلة

وكنت قد ناقشت في الحلقة السابقة فرضية اعتلال الصحة النفسية للرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب، ويسعى هذا النص، لمراجعة المعطيات التي تحيل إلى توصيف ترامب كفاشي.

## قبل الفحص:

بسبب التعقيدات الآتية، دائماً كنت أرفض الانحياز إلى تعريف محدد للفاشية، ولعل أفضل ما قيل في هذا المجال، ما قاله جون كوتنغهام بأن التوجه لتعريف الفاشية ليس له ما يزيكه، ورغم أن الفاشية هي «قوس واسع مترنح من العقائد والمفاهيم والسلوكيات التي تحدد حاملها، إلا أنه ثمة اضطراب في أروقة البحث مرده الاختلافات الجوهرية بين الفاشيات الكلاسيكية والحديثة، أو تلك التي





أن وصف ترامب بأنه فاشي يقوض المصطلح، ويؤدي إلى تحليل خاطئ للوضع السياسي الأمريكي الحالي، تقول شيري بيرمان، أستاذة العلوم السياسية في كلية بارنارد: «إذا كان ترامب فاشياً وكنا في وضع مشابه لألمانيا عام 1932 أو إيطاليا عام 1921، فسيكون هناك ما يبرر أنواعاً معينة من الإجراءات».

رغم ذلك، فإن المخاوف التي دفعت وتدفع الناس إلى طرح السؤال «هل ترامب فاشي؟» حقيقية، لقد شوهد ترامب سمعة الانتخابات، ودعم جماعات قومية بيضاء، ووعد بحظر جميع المسلمين وتطبيق قواعد جديدة، وامتنع عن مطالبة أنصاره بمغادرة الكونغرس بعد احتلاله، واستمر بإهانة المكسيكيين والمهاجرين عموماً، ولديه نظرة ذكورية مبنية على التفضيل الجنسي للمرأة، ووصف المهاجرين المكسيكيين بـ «المغتصبين»، وتعاطف مع النازيين الجدد بعد أحداث شارلوتسفيل، الذين زعموا أن المسلمين الأمريكيين احتفلوا زوراً بهجمات 11 سبتمبر.

لكن هذا يكفي، حيث يرى بعض الخبراء أن الأمور يمكن أن تسوء دائماً، هناك بالفعل قادة يعلقون الانتخابات، ويحلون الهيئات التشريعية، ويلقون بأعداد كبيرة من المواطنين في معسكرات دون محاكمة أو استئناف، والذين يحولون دولهم إلى دول ذات حزب واحد موجهة حول عبادة ولادة وطبئة جديدة، يلاحظ جيسون براونلي من جامعة تكساس أن القادة الفاشيين في الماضي «لم يتبعوا سياسات الجناح اليميني فحسب، بل قاموا أيضاً بتكوين

الخبراء الأمريكيين، وهو في جزء منه اضطراب تحيزي، إذ زعم بعضهم أنه لا يمكن مقارنة ترامب بهتلر، لأن في هذا «إساءة للهولوكوست»، وهم اختاروا هنا عقدة نفسية أخرى قاموا باعتناقها، تقوم على ادعاء «فراة الضحية اليهودية» وبالتالي فراة «جلادها». وزعم البعض أن الفاشي يجب أن يكون «ثورياً» وعادة ما يكون عنيقاً، للإطاحة بالحكومة / الدستور بأكمله، وأن يرفض الديمقراطية تماماً، ولعل هؤلاء غيروا رأيهم بعد سلوك ترامب في الفترة الانتقالية واحتقاره للدستور وغزوة الكابيتول، وقد حاول روجر جريفين، مؤلف كتاب طبيعة الفاشية وأستاذ التاريخ في جامعة أكسفورد بروكس، ربما الانتفا على تعريف واقعي ممكن بالقول «يمكنك أن تكون رجلاً شوفينياً عنصرياً كارهاً للأجانب وما تزال غير فاشي».

فيما يلي نلخص آراء خبراء أمريكيين بعد انتهاء فترة ترامب الرئاسية، وكانت ردودهم كما نرى مشوبة بقلق أكبر بشأن ميول ترامب الاستبدادية والعنيفة، ولا أحد يعتقد أن ترامب زعيم فاشي، ما عدا تقريباً جيسون ستانلي، فيلسوف جامعة ييل ومؤلف كتاب «كيف تعمل الفاشية»، أقرب ما يكون إلى حيث قال إنه «يمكنك تسمية الترامبية بشكل شرعي بأنها حركة اجتماعية وسياسية فاشية» وأن ترامب «يستخدم تكتيكات سياسية فاشية»، لكن ترامب ليس كذلك لا يقود بالضرورة حكومة فاشية.

لكن معظم الخبراء لم يذهبوا إلى هذا الحد، وأعرب البعض عن قلقه من

أقوى وأكثر قتالية، وأكثر فضيلة من المواطنين الفاسدين والحركات السياسية للديمقراطيات، يجب تطهير الأمة من الخصوم السياسيين مثل الشيوعيين والاشتراكيين والليبراليين، بعنف إذا لزم الأمر، كما عارض معظم الفاشيين الأديان المنظمة باستثناء دياناتهم - لأن بعض العلماء جادلوا بأن الفاشية نفسها كانت ديانة، لكنهم لم يضطهدوا الكنائس المسيحية، بل إنهم تعاملوا معها، كما أضافت معتقداتهم حول الأسرة وأدوار الجنسين مراوغات عنصرية إلى وجهات النظر التقليدية المحافظة.

عندما تأتي إلى دونالد ترامب لا يمكننا إنكار أنه لا يوجد أزمات مماثلة لما ذكرناه آنفاً، وفي الحقيقة نجد جملة متنوعة من المبادئ العشوائية التي يتبعها دونالد ترامب، ولكن أليست هذه طبيعة الفاشية؟ إنها انتقائية وتحيزية، ضمن خدمة المصلحة الخاصة، كما أن ثمة فارق أساسي ربما أن الفاشيين الأوروبيين الكلاسيكيين في القرن العشرين كانوا يعبدون الدولة، بينما ترامب في الواقع يعبد نفسه، ولكن هذا لا ينفي أن لديه رؤية خاصة هي رؤية سلطوية، من أجل تحقيق سياساته وإنفاذها، حيث سعى إلى حكومة نشطة مع قوات شرطة وأمن وقوات حدودية شبه عسكرية موسعة بشكل كبير، وكلها تحمل أسلحة شبه آلية، بالإضافة إلى معسكرات احتجاز كبيرة للمهاجرين، وجدران حدودية ضخمة، وحواجر لا حصر لها للحماية التجارية، وتفضيله لجيش أكبر قادر على القضاء على الإرهاب الإسلامي «من على وجه الأرض» كما يجب أن يقول، وكذلك إكراه الحكومات الأجنبية على الخضوع، وكل هذه التوجهات السياسية كانت متوافقة مع الأنظمة الفاشية الأوروبية في فترة ما بين الحربين.

### آراء الخبراء:

ظهر هذا السؤال - هل دونالد ترامب فاشي؟ - بأشكال مختلفة في وقت مبكر جداً من حملته الرئاسية لعام 2016، والتي بدأت بخطاب ضد المهاجرين المكسيكيين، واكتسب زحماً بعد أن دعا إلى «إغلاق تام وكامل للمسلمين الذين يدخلون الولايات المتحدة» في ديسمبر 2015، باعتباره رداً على هجوم سان برناردينو الإرهابي.

في تلك المرحلة، وبعد اقتراح حظر المسلمين، كان هناك اضطراب لدى



للأمة تتطلب مثل هذه الصفات رسم موسوليني وهتلر، وكلاهما من قدامى المحاربين في الحرب العالمية الأولى، نماذج قيادتهما من ضباط الجيش وعملوا بجد لتلميع صورهم باعتبارهم حكام شجعان لا يدينون بالفضل لأحد، لقد شجعوا أتباعهم على جعلهم معبودين بألقاب دوتشي وفوهرر، ورغم أن ترامب ليس من قدامى المحاربين، فإنه يعتنق تماماً عبادة القائد، وتقدم تجربة عمله كدليل على قيادته الحاسمة.

### تهجد العنف والاستعداد لاستخدامه في السياسة:

اعتقد الفاشيون مثل موسوليني أن العنف يمكن أن ينظف ويخلص أمة ملطخة، لقد شجعوا البلطجية المخلصين على الاعتداء وقتل الأشخاص الذين يختلفون معهم سياسياً، وترامب كما أشارت التقارير قال أشياء يمكن تفسيرها على أنها دعوات للاغتيال، وغالباً ما يتحدث أتباعه بشوق عن أعمال العنف التي يرغبون في رؤيتها ترتكب ضد الآخرين، وشهدنا ذلك في أحداث الكابيتول، وأوصى ترامب بإعدام عائلات «الإرهابيين» وتعذيبهم، ويزعم خبراء أمريكيون أن هذا يبقى أقل من المستوى الذي وصل إليه القمصان السود الإيطاليون، أو قمصان هتلر، الذين لم يدعوا فقط إلى العنف السياسي بل لجأوا إليه على نطاق واسع.

### ازدراء حقوق الإنسان:

يفضل الفاشيون عادةً اضطهاد الدولة البوليسية، بينما يضحون بالحقوق المدنية والحريات لمواطنيها، لا تشجع التجمعات غير العنيفة لتقديم التماسات لإنصاف المظالم، ماذا قال ترامب؟: «أنا رئيس القانون والنظام» وإذا طلبت

الديكتاتوريين التاريخيين، تظهر أدلة على فاشية ترامب بشكل أوضح، وعموماً فقد لجأت في التقييم التالي إلى المقياس الذي وضعه الإيطالي ثيودور أدورنو، مع رفاقه والذي شمل أصلاً على 21 معياراً، وقمت بدمجه مع السمات الأيدلوجية المتفق عليها في أبحاث الفاشية:

### القومية:

رغم أننا نعلم أن هذه الصفة لا تقتصر على الفاشية، لكنها مركزية لكل فاشي، حيث وعد ترامب بانتظام بوضع أمريكا في المقام الأول «اجعلوا أمريكا عظيمة مرة أخرى»، وبمدح فضائل الأمريكيين العاديين (والتي يبدو أنه يعني بها الأمريكيين البيض) ووفقاً لمعايير السياسة الأمريكية، فهو قومي مفرط، حيث تؤكد الأنظمة الفاشية على قيم وطنية «الوطن»، مستنتجة أن أولئك الذين لا يضعون الدولة أولاً هم خونة غير أوفياء.

### العسكريتارية:

اعتاد الفاشيون بشكل روتيني على تبني المؤسسات العسكرية والفضائل العسكرية، وسعى على الأقل خطابياً إلى إيجاد حلول عسكرية للقضايا السياسية، وقد بالغ ترامب في الثناء على القوات العسكرية واقترح حلولاً غامضة ومبتذلة لمشكلة الدولة الإسلامية (داعش)، وأوصى بالاستيلاء على نفط الشرق الأوسط، ولاحظ أن هذا يتطلب قوة عسكرية، ولكنه بالنقيض انتقد خصومه بسبب مغامراتهم العسكرية غير الكفوة.

### عبادة الزعيم:

كان الفاشيون يتطلعون دائماً إلى زعيم يتسم بالجرأة والحسم والرجولة والقسوة عند الضرورة؛ لأن الحالة الخطرة

أحزاب تعبئة جماهيرية ومنظمات شبه عسكرية بهدف القضاء على الحركات البديلة، وتأسيس ديكتاتورية الحزب الواحد» وهذا لم يحدث، كما شهدنا في اليونان مثلاً عندما أصبح حزب الفجر الذهبي للنازيين الجدد ثالث أكبر حزب سياسي في منتصف عام 2010، وإذا حدث ذلك في أمريكا ومتى حدث ذلك، فنحن بحاجة إلى المصطلحات والأدوات المناسبة لمواجهته.

إلى جانب ما اعتبروه اختلافات تاريخية وربما أيدلوجية، والميل أكثر لاعتبار ترامب نموذجاً من الشعبوية، المقبولة على الأغلب، اعتبر بعض الخبراء أن ترامب غالباً ما يشارك فيما تشير إليه أدبيات العلوم السياسية باسم «المزايدة العرقية» وربما يمكن استخدام مصطلح «التكامل السلبي» - استراتيجية لتوحيد التحالف عن طريق إثارة الخوف / الكراهية للأعداء المزعومين - وكان بسمارك هو الممارس الكلاسيكي لاستراتيجية التكامل السلبي.

هل يمكن تطبيق مقياس معين لتحديد إن كان ترامب فاشياً من عدمه؟ يبدو أن أسلوبه هو الذي يدعو إلى تسميات مثل الفاشية، خطابات تعسفية، مبالغة، هاجس ذاتي، تبسيطي، وشديد التكرار، يستخف بالأعراف الرئاسية كما أنه يجد صعوبة في الالتزام بأي نسخة معقولة ومتسقة من الحقائق وهو يظهر ميولاً استبدادية شخصية واضحة.

### كيف نحدد ترامب إذا؟

فلنقم أولاً بمقارنته بالفاشي الكلاسيكي، الذي صار بحد ذاته معياراً، أعني أدولف هتلر: هتلر هو الفاشي الكلاسيكي، لكن ماذا عن ترامب؟ عند مقارنة سلوك ترامب بسلوك

جهوداً خاصةً لجذب الشباب، ولكن ترامب في وضع سيء في هذا المجال، وقد بلغ السبعين، وليس لديه منظمة شبابية خاصة بل أكثر أتباعه تجاوزوا الأربعين.

### تفشي الفساد:

يستخدم الفاشيون السلطة الحكومية لحماية المتعاونين معهم من المساءلة. يشغل أفراد عائلة ترامب والعديد من المقربين منه العديد من المناصب في إدارة ترامب (المحسوبة) ولا يرى الفاشيون هذا على أنه تضارب في المصالح، بل يصور الفاشيون أنفسهم على أنهم منقذون.

هل ترامب فاشي بناء على هذا؟ إذا لم يكن كذلك، فمن الواضح أنه لديه الطموح ليكون واحداً، ولا شك أن خطابات وسياسات ترامب أشرت على أفق جديد مرعب للساحة السياسية وأنماط حكمها، وقد أطلق ترامب العنان لما وصفه منظر مدرسة فرانكفورت ثيودور أدورنو ذات مرة بـ «اللاعقلانية الاستبدادية»، الجانب السفلي المظلم والخطير لعلم النفس والسياسة العنصريين والشموليين، حسنا إذن مرة أخرى: قد لا يكون ترامب هو أدولف هتلر، لكن هناك أوجه تشابه مزعجة في لغته وسياساته الرجعية، هذه الدروس التاريخية بالتحديد هي التي يجب فحصها بعناية حتى يمكن التعرف على طاعون الفاشية في شكله الحالي ومقاومته حتى لا يحدث مرة أخرى أبداً.

وعلى الرغم من التحليل أعلاه، يبدو واضحاً أن قضية ما إذا كان ترامب فاشياً أصبحت الآن فوق دحضها، وربما للتاريخ ما يقوله في هذا المجال، وحتى لو لم ننجح في تصنيف ترامب كفاشي، ولم نتمكن من إثبات هذا، فإن ما لا شك فيه أن عناصر كثيرة تنمو في تربة النظام الأمريكي، المتحدر من سلف واحد مع الفاشية الكلاسيكية منذ القرن السابع عشر، وربما يبقى للتاريخ أن يحسم، وربما هي قضية لم تعد مهمة للكثيرين حول العالم، ولا أعرف ماذا سيكون الموقف عندما أو إذا عاد ترامب بعد أربع سنوات وهو أكثر قوة بعد تيرثته في مجلس الشيوخ، ربما العالم يفهم الآن أن الفاشية تقف متحفة وراء الباب، ولم يتم دحضها فعلاً وبشكل نهائي مع انتحار أدولف هتلر وإعدام موسوليني ■

الكثير من هذه النظرة، مشيداً بقدرته على التحمل، واتهم منافسته الأنثى في الانتخابات الأولى هيلاري كلينتون، بالافتقار إلى قدرة الرجل، ويستهزئ بالرجال الذين يراهم كناقصي رجولة، ولكن في حين كان موسوليني يجب أن يكرس وألته، المكرسة للمنزل والموقد، باعتبارها المثل الأعلى الأنثوي، يبدو أن رؤية ترامب للمرأة المناسبة هي عارضة أزياء، أكثر انسجاماً مع أيديولوجية هيو هيفنز من موسوليني، ومع ذلك، فإنه يحصل على درجات كاملة في الرجولة المتطرفة: (ترامب: «يجب معاقبة النساء - والأطباء الذين أجروا عمليات إجهاض»).

### يحاول الفاشيون عادةً السيطرة على وسائل الإعلام:

يتم تصنيف الأخبار المشروعة على أنها مزيفة، ويتم تصوير الأخبار المزيفة على أنها شرعية، الرقابة الحكومية أمر روتيني، لا سيما أثناء الحرب (ترامب: الإعلام عدو الشعب).

### التخويف:

يستخدم الفاشيون بشكل روتيني الخوف والدين من أجل التلاعب بالرأي العام وتحفيزه (ترامب: هم (المكسيكيون) يجلبون المخدرات والجريمة. إنهم مفتصون" و"المسيحية تحت الحصار").

### تبادل المنافع:

غالباً ما تمول الشركات الكبرى (الشركات) حملات الفاشيين للمناصب السياسية، مما يخلق علاقة متبادلة المنفعة: ترامب: بشكل روتيني يعين حلفاءه بما يخالف الدستور.

### قمع النقابات:

في الحكومات الفاشية، يتم قمع النقابات العمالية بشدة، إن لم تكن محظورة بالكامل (ترامب: «الحصول على حد أدنى منخفض للأجور ليس بالأمر السيئ»).

### الانتخابات الاحتيالية:

الجهود المبذولة لجعل التصويت أكثر صعوبة منتشرة، خاصة بالنسبة للأقليات العرقية والإثنية (ترامب: يعين صديقاً حميماً من أجل نزع أحشاء خدمة البريد الأمريكية، يتم تطهير قوائم الناخبين بشكل انتقائي).

### تصنيف الشباب:

كانت الحركات الفاشية، حتى عندما يقودها رجال في منتصف العمر، تشيد دائماً بنشاط الشباب ووعودهم، وبذلت

من الجنرالات أن يفعلوا ذلك (يرتكبون جرائم)، فإنهم سيفعلون ذلك".

### التعبئة الجماهيرية والحزبية:

استولى كل من موسوليني وهتلر على السلطة بفضل موجات الدعم التي تم تنظيمها في أحزاب سياسية جديدة، قد يكون الحزب الجديد مناسباً لترامب بشكل أفضل، لكنه لم يؤسس، وبدلاً من ذلك استولى على الحزب الجمهوري، أعاد تأهيل سيارة قديمة بقطع غير من سيارات أخرى، وهو يحب الإشارة إلى أتباعه على أنهم حركة، ونادراً ما حاول وصف نفسه بأنه جمهوري.

### الاستخدام المكثف للحماسة الوطنية:

(التجمعات الكبيرة) والشعارات السياسية («تجفيف المستنقع») وكبش فداء («الفيروس الصيني») كوسيلة لتمجيد نفسه والسخرية من خصومه السياسيين، مثلاً «حظر المسلمين، الافتراء على المهاجرين، هيلاري يجب حبسها».

### هيكل الحزب الهرمي والميل لتطهير المخالفين:

الحركات الفاشية، مثل الثورات أكلت أطفالها، وأي شخص أظهر ولاءً فاتراً فقط للقائد، أو أظهر القدرة على التفوق على القائد يخاطر بتعريض نفسه للقتل، أو الطرد والإبعاد، وميل ترامب إلى الإبعاد التنظيمي والطرود والاعتقال السياسي بمعنى تحطيم خصومه معنوياً ومكانة.

### المسرحية:

كانت الفاشية مسرحية للغاية من حيث الأسلوب والخطابة، إن أفلام وصوت موسوليني وهتلر تجعلهم يبدو وكأنهم مهرجون، بإيماءاتهم المبالغ فيها، وتحياتهم، وخطاباتهم الساخنة المليئة بالمطلقات وصيغ التفضيل، تطورت تجمعاتهم إلى طقوس جماعية معقدة للموالين، وواضح أن خطاب ترامب يناسب الأسلوب الفاشي جيداً، يسمى الأشياء والناس دائماً، بـ الأسوأ أو الأفضل على الإطلاق، تتميز تجمعاته بترديد الهتافات، ويبدو في كثير من الأحيان في مشيته وتعبير وجهه وانفعالاته كموسوليني كلاسيكي.

### الذكورية وكرهية المرأة:

عبر الفاشيون عن ما اعتبروه فضائل ذكورية ودعموا سلطة الرجل داخل الأسرة والمجتمع، وحثوا النساء على حصر مجالهن في المنزل والأطفال (وكلما كان ذلك أفضل) ويشارك ترامب

# النووي الإيراني: الاتفاق القادم ربما بدأ بالفعل!

محمّد أبو شريفة - كاتب سياسي فلسطيني / سوريا



**منذ فوز جو بايدن بالرئاسة الأميركية، استبشرت الأوساط الإيرانية خيراً، فبعد أربع سنوات عجاف من حكم ترامب، أصبح من الممكن الحديث عن تجلّيس العلاقات الإيرانية الأميركية، وقد أثّرت في الأسابيع الماضية أجواء إعلامية صاخبة، دارت حول المدخل الصحيح لعودة تلك العلاقات والتي كانت من المتوقع أن تجري بلا تعقيدات، وأن تعود المياه إلى مجاريها، لتصب في بحر الاتفاق النووي.**



الاتفاق النووي شريطة التزام الطرفين الأوروبي والأميركي بتعهداتهما وعدم الاخلال فيه، حيث أشرط الرئيس حسن روحاني رفع العقوبات قبل كل شيء، وحذر وزير خارجيته جواد ظريف من أن الاتفاق قد يتعرض للخطر إن لم تخفف واشنطن العقوبات المفروضة على طهران قبيل الانتخابات الإيرانية في حزيران القادم، والتي قد تسفر عن إدارة جديدة متشددة مع الأمريكيين، ويعزز هذا الموقف الرؤية الروسية والتي دعت عبر وزير خارجيتها سيرغي لافروف إدارة بايدن إلى رفع العقوبات عن إيران تحضيراً للقاء مجموعة الدول (1+5) المستقبلي.

ويهدف الصخب الإعلامي الإيراني إلى التأثير على إدارة بايدن، ودفعها إلى اتخاذ خطوات إجرائية باتجاه تلطيف الأجواء قبل 2١ شباط (فبراير) من العام الحالي، الذي أعلنه البرلمان الإيراني كتاريخ محدد لاتخاذ إجراءات انسحابية من الاتفاق النووي، قد تعقّد الموقف بين الطرفين، وترجئ العودة إلى الالتزام بالاتفاق.

ومما زاد الصخب الإعلامي إثارة التصريحات الأخيرة لوزير الاستخبارات والأمن الإيراني محمود علوي حول الصناعات النووية وتحريمها إيرانياً، ولكن حسب قوله «إذا دفعوا الجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذا الاتجاه،

خلالها الطرفان عام 2015 على خطة العمل الشاملة المشتركة المعنية بالملف النووي الإيراني، وتقضي برفع تدريجي ومشروط للعقوبات عن إيران، مقابل ضمانات بأنها لن تسعى للتزود بالسلاح النووي، وما لبث أن عاد التوتر إلى حجمه بعيد انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق عام 2018، وفرض حزمة من العقوبات الشديدة طالقت العديد من القطاعات الإيرانية، بذريعة أن الاتفاق كان «معيباً وسيئاً في جوهره»، وأعلن استعداده للتفاوض على اتفاق جديد، ولكن رفضته إيران، وحينها أعلنت عن خمسة إجراءات «تقليصية»، تراجعت خلالها تدريجياً عن تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق النووي، إلى أن أعلنت في بدايات العام الماضي (2020) تعليق جميع تعهداتها فيه، وهددت بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي، إذا أُحيل ملف برنامجها النووي إلى مجلس الأمن، إلا أن طهران بقيت على المسافة ذاتها بين التهديد والترغيب بالعودة إلى تنفيذ كامل تعهداتها في

لكن الأمور لم تجر وفق الرغبات الأميركية الإيرانية، فتدرج العودة لهذا الاتفاق فعلياً تطلب اتصالات مكوكية طالبت عواصم غربية وإقليمية، وبعد مد وجزر، تبين أن لدى الطرفين قناة خاصة للتواصل والاتصال، رُشح منها أن هنالك على ما يبدو اتفاقاً ضمنياً قيد الإعلان عن مبادئ عامة ينص على عودتهما إلى الاتفاق بصيغته الأصلية، أي ما قبل الخامس من أيار 2018 كمدخل فعلي لتلطيف أجواء تلك العلاقة، ومن ثم وضع مختلف الملفات العالقة بينهما على الطاولة ومناقشتها، مع الإشارة إلى أن المفاوض الإيراني والمفاوض الأميركي يعرفان بعضهم جيداً، بعد أن خاضوا معترك جولات تفاوضية عديدة ومريرة في السنوات الماضية، فمنذ انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 تحول التعاون الاستراتيجي النووي بين إيران والغرب إلى عامل رئيسي للتوتر وللخلافات طوال العقود الأربعة المنصرمة، ولم ينحسر هذا التوتر إلا بعد مفاوضات مضنية استغرقت نحو عام ونصف العام بين طهران والسداسية الدولية، وقع

## عصاة الولايات المتحدة: لا عدالة في عالم نحكمه

خاص الهدف



ناضل الفلسطينيون وأنصار قضيتهم وآلاف من الحقوقيين حول العالم؛ من أجل محاكمة مجرمي الحرب الصهاينة، باعتبار ذلك أحد المداخل الضرورية لتحقيق العدالة في فلسطين، والبدء في إعادة التاريخ لمسار أكثر انجيازاً للقيم الإنسانية، ولكن هذا النضال تصادم على نحو دائم مع معادلات الهيمنة الإمبريالية، على نحو يوضح طبيعة الصراع مع الكيان الصهيوني.

ففي موضع المتهم لا يمثل الكيان الصهيوني ذاته فحسب، بل الإرادة الدولية المهيمنة التي تعمل بوضوح لوضع حدود لهذا النوع من المحاكمات، وتحصين أدوات حربها وهيمنتها في وجه أي مساءلة؛ فالمحاكمات هي نصيب المهزومين، أو أداة لمعاقبة الفقراء والضعفاء حين يقتل بعضهم بعضاً.

لم ينضم الكيان الصهيوني للاتفاقية المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك الولايات المتحدة واصلت رفض الانضمام لهذه الاتفاقية، بل وفرضت أداة دونالد ترامب عقوبات على المدعية العامة السابقة في المحكمة فاتو بنسودا، في إشارة لافتة لقدرة القاتل المتهم على محاكمة القاضي والمدعي العام باسم الإنسانية، في نهاية المطاف وبمزيج من العقوبات والضعفوات تم إجبار بنسودا على الاستقالة، وتجنّبها عن أهم قضيتين ينظر فيهما أمام قضاء دولي منذ محاكمة نورمبرغ، وهي قضية جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الأمريكية في أفغانستان، وجرائم الحرب الصهيونية في غزة، ومصدر الأهمية هنا لا يتصل بعدد الضحايا أو ظروف القتل الوحشية، ولكن بالأساس بهوية القاتل لا الضحية؛ فبكل وضوح تمنح الولايات المتحدة الأمريكية، لجنودها ولحلفائها هذه الحماية وتعطيهم لمواصلة ارتكاب جرائم الحرب دون عقاب أو حتى تحقيق جدي.

منذ أيام انتخبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة البريطاني «كريم خان» مدعيًا عامًا جديدًا للمحكمة، بعد أن ألقت الولايات المتحدة بكامل ثقلها لأجل تنصيب مدعيًا عامًا محايًا لها وللكيان الصهيوني، لتضع فجوة هائلة في طريق استكمال المحكمة لعملها في قضيتي غزة وأفغانستان.

فعلت الإدارة الأمريكية ذلك بمنتهى البساطة، كما تفعل أي عصاة في فيلم سينمائي، هددت المدعي العام وعاقبته وأجبرته على الاستقالة، وعينت مدعيًا عامًا جديدًا على مقاسها، فرحب به الكيان الصهيوني المتهم الرئيسي في جرائم الحرب في غزة.

مسار العدالة طويل وشاق، ولن ينتهي بتعيين «كريم خان»، ولكن المؤكد أن هذا العالم لا زالت العدالة فيه بندقية يحملها القوي، يسد من خلالها رصاصه وأحكامه على الشعوب الفقيرة والأمم التي طحتها عجلة الاستعمار، ولا سبيل لكسر هذه المعادلة إلا قتال وكفاح مرير ستخوضه هذه الشعوب وتنتصر.

فإن ذلك لن يكون ذنب إيران، بل خطأ أولئك الذين دفعوا إيران، رغم أن إيران ليس لديها مثل هذه النية والخطة».

ويرتكز الصخب الأميركي على محاولات تعقيد مهمة بايدن من قبل الجمهوريين الراضين لإعادة الاتفاق مع إيران، حيث بعث نحو 119 عضواً جمهورياً في مجلس النواب إلى بايدن (2021/2/8) رسالة تطالبه بعدم الدخول في الاتفاقية النووية لعام 2015، دون معالجة بعض القضايا في الاتفاق الأصلي، الأمر الذي يضع بايدن أمام استحقاق زمني ومقاربة المطالب السياسية للجمهوريين مع المطالب الإيرانية، ما يضعه تحت مزيد من التوتر والضغط، وبناء على ذلك فإن واشنطن تقف بين أمرين أحلاهما مر، حيث تجاذبات الديمقراطيين والجمهوريين من جهة، ونفاذ الوقت المحدد من جهة أخرى، عندما يلزم قانون إيران طهران بإنهاء صلاحيات التفتيش الشاملة الممنوحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب اتفاق 2015، وتقييد عمليات التفتيش لتشمل المواقع النووية المعلنة فقط.

لكن يبقى السؤال مطروحاً وبقوة، والمتعلق بتصور الإدارة الأميركية عن جدوى العلاقة مع طهران عموماً، لا سيما أن إدارة بايدن تنحو باتجاه التريث والاعتدال، في الوقت الذي يظهر فيه أن الطرفين ليسا على عجلة من أمرهما فيمن يبدأ «بالخطوة الأولى»، فبالرغم من إنتاج معدن اليورانيوم والذي يمكن أن يستخدم لإنتاج نواة قنبلة نووية، وتأكيد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجود 3,6 غم من مادة اليورانيوم في منشأة في أصفهان، إلا أن الاتفاق النووي هو قرعاً من كل، والحديث يدور الآن في أروقة إدارة بايدن حول التفاوض مع إيران على ملفات كثيرة ومتنوعة ومختلفة بعيدة عن النووي الإيراني، ملفات تتصل بالداخل الإيراني من حيث الطاقة والنفط وبرنامج التسليح الصاروخي، والمسائل المرتبطة بحقوق الإنسان، وكذلك ملفات مرتبطة بنفوذ إيران الإقليمي.

من المبكر الحديث الآن عن عودة الطرفين للتسليم لمبدأ التفاوض الوحيد بينهما، لكن المؤكد هنا، استبعاد شبح المواجهة والحرب في ظل الإدارة الأميركية الحالية، وما بين الاتفاق وتوتر العلاقات ستمضي إيران والولايات المتحدة في هذا المسار ■

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودورة انتخابية جديدة: هل تشهد التعافي من الأزمة وهزيمة اليمين الشعبوي؟ (2-2)

م. تيسير محيسن - باحث وكاتب ومضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني/ فلسطين



70



قبل تفشي فيروس كورونا، اجتاحت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اضطرابات واسعة، في سياق إقليمي تميز بنمو اقتصادي متواضع، وتزايد الاستياء الاجتماعي والسخط السياسي وحدة الاستقطاب والعزوف عن السياسة، في الجوهر، يمكن رد ذلك إلى مجموعة من المشاكل البنيوية، مثل انعدام المساواة (من بين 20 دولة تشهد تفاوتاً كبيراً حسب مؤشر جيني يوجد 8 دول من أمريكا اللاتينية)، الفساد (تم إجبار 11 رئيساً ورئيساً سابقاً في أمريكا اللاتينية على ترك مناصبهم أو سجنهم أو التحقيق معهم بتهمة الفساد)، العنف (بينما يسكنها 8% فقط من سكان العالم، تمثل المنطقة 33% من جرائم القتل في العالم)، الجريمة المنظمة حيث انتشر ظاهرة «الدولة المأسورة» أو مسلوب الإرادة، أخيراً، بعد النمو الاقتصادي الذي شهدته المنطقة في التسعينيات حتى عام 2012، (طفرة السلع الأساسية)، لعب الركود دوراً قوياً في تعزيز السخط والاضطراب.

نهاية للمد الوردية عام 2015، برزت شعبية من نوع جديد «شعبوية يمينية» تنسجم بالاستبداد والحماوية والقيادة الكرزمانية ونبذ المؤسسة.

لم تكن السنوات التي تلت ودية بالنسبة لليمين؛ ففي استطلاعات أخيرة للرأي، ظهر أن التأييد العام للديمقراطية انخفض إلى 48%، بينما ارتفعت نسبة اللامبالاة تجاه عما إذا كان النظام «ديمقراطياً» أم «استبدادياً» من 16% إلى 28%، انخفضت الثقة في الأحزاب السياسية والنخب إلى 13%، جاء كورونا ليفاقم الأزمات ويضع مصير الأنظمة على المحك، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي المنطقة الأشد تضرراً في العالم النامي، 20% من عدد الإصابات في العالم، 30% من مجموع الوفيات بسبب الوباء، يتوقع أن تصل الوفيات إلى أكثر من 650 ألفاً بحلول أبريل 2021، من المتوقع أن تسجل العديد من دول المنطقة انكماشاً اقتصادياً يزيد عن 10%.

على الرغم من أنه من المتوقع أن تبدأ معظم دول المنطقة في التعافي اقتصادياً في عام 2021، فإن معدل النمو

السياسية والأيدولوجية سيحسم ما بين الشارع وصندوق الاقتراع، تذهب المنطقة إلى انتخابات جديدة، وهي تشهد أسوأ انكماش اقتصادي منذ قرن، إذا قطعت المساعدات المقدمة للناس لمواجهة كورونا سوف تندلع الاضطرابات الشديدة.

في أمريكا اللاتينية، أثبتت الشعبية تاريخياً أنها تتمتع بقدرة كبيرة على المقاومة والقدرة على التحول، ففي الوقت الذي بدا أن شعبية «اشتراكية القرن 21» قد منيت بهزيمة، وسجلت

علاوة على ذلك، ومع تفشي وباء كورونا واستمرار تأثيرات تغير المناخ، وانعكاسات الصراع بين القوى العالمية ذي الطابع التجاري والأيدولوجي في المنطقة، يتوقع البعض سنوات صعبة للغاية ومستقبلاً غامضاً مع صعوبة التنبؤ بنتائج الدورة الانتخابية الجديدة (2021-2024): هل يعود المد الوردية؟ هل يتراجع اليمين الشعبوي في القارة مع نجاح إدارة بايدن الديمقراطية وسقوط ترامب؟ عام 2021 يقول إن مصير الأنظمة والحكومات والاتجاهات

في خصم الوباء، دخلت أمريكا اللاتينية عام 2021 بتقويم سياسي-انتخابي مكثف وغير قابل للتنبؤ؛ حيث الاستقطاب وعدم اليقين الاقتصادي والتدهور الاجتماعي وغياب الأجندات التوافقية، من الانتخابات النصفية في المكسيك إلى الانتخابات الرئاسية في بيرو، تجري تسع دول من أمريكا اللاتينية انتخابات في عام 2021. سيستمر الوباء في جعل معظم بلدان القارة واقتصاداتها رهينة له، ومع ضعف الأحزاب السياسية في العديد من هذه البلدان، يرى البعض صعوداً مستمراً للشعوبيات (يمينية ويسارية) ومع ذلك، يبقى الصراع السياسي الداخلي المحدد الرئيس للانتخابات، إلى ذلك، يمكن القول إن هذه الدورة تتميز بمتغيرات سوف تحدد مستقبل القارة: أولاً: استمرار الاستقطاب السياسي مع وجود أجندات وطنية غير متوافقة كلياً أو جزئياً بين مختلف الجهات الفاعلة (يسار، وسط، يمين).

ثانياً: التشرذم الكبير داخل الكتل السياسية ذاتها، (اليمين البوليفي منقسم إلى خمس قوى، معارضو أنصار تشافيز قيادات واستراتيجيات غير متوافقة، في الإكوادور 16 مرشحاً للرئاسة) يتفاقم تفكك المعارضات بسبب إضعاف الهيمنة القديمة. ثالثاً: التصويت القوي لمعاقبة الحكومات (باستثناء أوروغواي والسلفادور) بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموروثة، والتي أضيف إليها سوء إدارة مكافحة الجائحة، وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي. رابعاً: تحدد هذه المتغيرات (الاستقطاب، التفكك، الإحباط) بانوراما تصبح فيها إمكانية التوصل إلى اتفاقات وتوافقات كبيرة أكثر تعقيداً وأكثر صعوبة.

كانت المحددات التقليدية للانتخابات والفوز فيها والإقبال على المشاركة فيها مرتبطة كثيراً بالانحيازات الأيديولوجية والولاءات الحزبية، لكنها هذه المرة، على ما يبدو، سوف تكون محكومة بالألم والمعاناة الإنسانية الكبيرة جراء وباء كورونا، والمفاضلة لن تكون بين يمين ويسار، وإنما بين حكومات أجادت وتجيّد إدارة الأزمة، وحكومات فشلت في ذلك، وهذا ما يسبب قلقاً كبيراً للجميع، ويجعل من الصعوبة التنبؤ بالنتائج ■

الديموقراطية الثالثة، عدل اليسار في المنطقة تكتيكاته ومعتقداته، بينما ظل ملتزماً بفكرة الجمع بين دور الدولة وبين الإرادة الشعبية لتصحيح الظلم وتخفيف المعاناة الإنسانية.

منذ 2013 وتحت تأثير الأسباب التي ذكرناها، بدأ الانقلاب اليميني على المد (بالرغم من بقاء الأحزاب اليسارية قوة برلمانية لا يستهان بها)، في البرازيل ألغيت وزارة المرأة والمساواة العرقية وحقوق الإنسان، في الأرجنتين، شن الرئيس ماكري هجوماً على المهاجرين غير الشرعيين على طريقة ترامب، لكن بقيت أوروغواي نموذجاً يحتذى. اتسمت هذه الفترة ببطء النمو الاقتصادي، واحتجاجات الطبقة الوسطى التي لم ترفض «النظام الديموقراطي»، إنما أظهرت عدم الرضا عن أدائه، وطالبت بمزيد من التمثيل، والمزيد من الشفافية والمساءلة، وتحسين الخدمات العامة.

أطلق على الدورة الانتخابية (2017-2020) «انتخابات الغضب»، وقد اتسمت بمستويات عالية من عدم اليقين، والتقلب، والاستقطاب، أنتجت هذه الانتخابات ظاهرةً متناقضة؛ أحزاب أو ائتلافات حاكمة لا تملك أغلبية برلمانية، وكانت لقضيتي الفساد وانعدام الأمن تأثير كبير على مزاج الناخب، كما شهدت الانتخابات لأول مرة دوراً واسعاً لوسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي تعرض الناخبون للتضليل، إلى ذلك، اكتسبت الجماعات الإنجيلية نفوذاً أكبر عن ذي قبل، منذ عام 201 لم تكن هناك امرأة رئيسة في أمريكا اللاتينية.

في هذه المرحلة استمر النمو الاقتصادي الإقليمي في الانخفاض 0,6%، مع التفاوت الكبير بين دول القارة. ونتيجة لهذا النمو الاقتصادي الهزيل، بلغت نسبة الفقر حوالي 30% (المتوسط الإقليمي)، تتفاقم عدم المساواة، وظل سوق العمل غير قادر على توليد وظائف جديدة تحتاجها المنطقة بكلمات موجزة: دورة انتخابية متواضعة اقتصادياً، متوترة اجتماعياً، مستقطبة سياسياً، معقدة بشكل متزايد من حيث طبيعة الحكم، شهدت في نهايتها كارثة «كورونا»، إلى ذلك، ترأفت الدورة مع نظام دولي أقل ديموقراطية، جعل من أمريكا اللاتينية ساحة لصراعاته وحروبته التجارية.

الإقليمي المتوقع البالغ 3,6% يتخلف عن توقعات النمو الاقتصادي العالمي البالغة 5,2%. الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، وخصوصاً في أكبر الاقتصادات (البرازيل والمكسيك والأرجنتين)، أضاف الوباء سبباً جديداً للاحتجاجات المحتملة؛ وهو سوء أداء الحكومات، ولذا، يتوقع البعض أن انتخابات 2021 ستكون بمثابة فرصة للاقتصاد منها.

### المد الوردية: نهاية وبداية

منذ عام 1998 ساد في المنطقة ما سمي بالمد الوردية، «اشتراكية القرن 21»، أو «شعبوية اليسار الريفية». بدت هذه الشعبوية تنتكس منذ عام 2013، اكتسب هوغو شافيز، المتحالف مع كوبا، حلفاءً جدداً: موريس في بوليفيا، أورتيجا في نيكاراغوا، كوريا في الإكوادور، حتى عام 2009، اكتسبت سياساته «المناهضة للإمبريالية» مزيداً من الحلفاء في هندوراس وباراغواي، بالإضافة إلى البرازيل والأرجنتين.

في عام 2015، أصبح التحول عن اليسار أكثر وضوحاً، تزامن المد الوردية مع طفرة ارتفاع أسعار السلع، بمجرد انتهاء الطفرة، في عام 2012 - نتيجة تباطؤ الاقتصاد الصيني - توقف النمو الاقتصادي وخفض الانفاق العام، فخرجت الجماهير إلى الشوارع، مما جعل من الصعب للغاية على الحكومات التمسك بالسلطة، بالطبع لا يمكن إنكار الدور التحريضي والتخريبي للولايات المتحدة وحلفائها في ذلك.

بفضل «المد الوردية» أمسكت قطاعات مهمشة تاريخياً مثل النساء والأقليات بالسلطة، وأبعدت عنها سماسرتها التقليدية، الجيش والكنيسة والأوليغارشية. لكن المد فشل في خلق بديل للنيلولبيرالية، ما من شك أن أمريكا اللاتينية تحت حكم اليسار ويسار الوسط باتت أكثر إنصافاً وعدالة، من خلال جملة أمور من بينها الدخول في حقبة غير مسبوقه من التقدم الاجتماعي: المشاركة السياسية للنساء، نمو الطبقة الوسطى سنوياً بنسبة 1% لتصل إلى 35% من السكان. بين عامي 2000 و2014، تقلصت نسبة الأمريكيين اللاتينيين الذين يعيشون في فقر (أقل من 4 دولارات في اليوم) من 45% إلى 25%. بعد نهاية الحرب الباردة، جعل المد الوردية أمريكا اللاتينية مركزاً للييسار في العالم، منذ الموجة

## روسيا والقضية الفلسطينية

## موقف مع حقوق شعبنا أم استمرار في البحث عن دور؟

د. صلاح زقوت - رئيس البيت العربي / أوكرانيا

وخارجية اضعفت دورها ومكانتها الدولية وتُحديداً في عهد يلتسين . في العام 1995 افتتحت ممثلية روسيا الاتحادية لدى السلطة الفلسطينية وعينت موسكو مبعوثاً خاصاً لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأصبحت عضواً في اللجنة الدولية الرباعية التي شكلت في عام 2002، وفي عهد بوتين نشط الدور الروسي، فقد زار القادة الروس مناطق السلطة مرات عديدة، وترتبط موسكو بعلاقة جيدة مع كافة الاطراف الفلسطينية، ولعبت دوراً في تقريب وجهات النظر لإنهاء الانقسام الفلسطيني، واستضافت العديد من الحوارات .

وتبدي روسيا العضو الدائم في مجلس الأمن وطرف في الرباعية الدوليين استعدادها للمشاركة في كافة الجهود، لا سيما ضمن إطار الرباعية الدولية المعترف بها من قبل مجلس الأمن الدولي، وبالتنسيق الوثيق مع جامعة الدول العربية، للوصول إلى تسوية سياسية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ورغم العلاقة الإسرائيلية الممتازة مع موسكو، رفضت «إسرائيل» إعطاء أي دور لروسيا بديلاً عن الرعاية الأمريكية، وقد رفضت روسيا إعلان ترامب اعتبار القدس عاصمة لدولة إسرائيل، وكذلك صفقه القرن، وأكدت موقفها الثابت بأن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، ودعم تسوية تفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة «وحق إسرائيل بالوجود وضمن أمنها»، وتحرص روسيا على الحفاظ على علاقات وثيقة مع إسرائيل .

أما بالنسبة للتطبيع، فقد أكد وزير الخارجية الروسي مرارا، على موقف بلاده من عدم استغلال اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية، في المماثلة في حل القضية الفلسطينية، وعلى أهمية التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع في الشرق



في البدء، لا بد من التطرق بشكل مختصر عن العلاقات الروسية الفلسطينية الضاربة في القدم، حيث بدأت عام 1882، مع تأسيس الجمعية الأرثوذكسية الفلسطينية، من أجل الدفاع عن مصالح المسيحيين الأرثوذكس في الأراضي المقدسة، ومنذ انتصار ثوره أكتوبر حتى انهيار الاتحاد السوفيتي، كان تاريخ العلاقة بين روسيا وفلسطين طويلاً ومعقداً؛ فالاتحاد السوفيتي كان من أوائل الدول التي اعترفت بقرار التقسيم وقيام (دولة إسرائيل)، وبعد حرب حزيران عام 1967، وانطلاق العمل الفدائي بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتدهور العلاقات المصرية السوفيتية، في عهد السادات، كانت العلاقة الفلسطينية السوفيتية جزءاً لا يتجزأ من المواجهة السوفيتية - الأمريكية، التي كانت جارية حتى انتهاء الحرب الباردة، وانهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية.

في موسكو عام 1988، وفي نفس الوقت فتح باب الهجرة على مصراعيه إلى دولة الكيان، وتم إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإعلان دولة روسيا الاتحادية عام 1991، والتي ورثت الاتحاد السوفيتي، ولكنها لم ترث مكانة القوى العظمى في السياسة الدولية، وهو التوازن مع الولايات المتحدة وحلفائها، وتوسع حلف الناتو في دول الفضاء السوفيتي مع انهيار حلف وارسو، وتغير ميزان القوى في أوروبا ليس لصالح روسيا، فقد فقدت روسيا حلفاءها السابقين، ولم تحصل على حليف جديد، وانخفضت مساحتها كثيراً، وواجهت تحديات داخلية

دعم الاتحاد السوفيتي منظمة التحرير الفلسطينية في مساعيها للحصول على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وتم افتتاح ممثلية لمنظمه التحرير الفلسطينية في موسكو، واعتبرت الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3379 عام 1975، والذي تم الغاؤه وفق القرار 4686 عام 1991 الذي صوت الاتحاد السوفيتي لصالحه، وفي عهد غورباتشوف تم حث المنظمة على قبول قرار 242 والاعتراف بإسرائيل وبدء محادثات سلام، وأثر اعتراف المنظمة بتلك القرارات افتتحت سفارة فلسطين



## في قرار الجنائية الدولية:

# المستوطنات هي «الفيل في الغرفة»

خاص الهدف

بينما تتموضع الجرائم الصهيونية في قطاع غزة سواء في عدوان 2014 أو ضد المتظاهرين الفلسطينيين العزل في مسيرات العودة، في قلب التدقيق الذي يجب أن تقوم به المحكمة الجنائية الدولية، إلا أنه يبدو أم مخاوف الكيان الصهيوني تتركز على مكان آخر غير قطاع غزة، أي المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية و القدس ، حيث أن القانون الدولي يمنع بصرامة نقل السكان وبناء المستوطنات في أرض محتلة ستكون مستوطنات الصهاينة أكثر عرضة للتدقيق أكثر من أي وقت مضى، خصوصا إذا قرر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في جرائم الحرب.



ورغم أن مثل هذا التحقيق يبدو أملا بعيدا للفلسطينيين حتى الآن، إلا أن قرار المحكمة منذ يومين زود الفلسطينيين بجرعة تفاؤل حيث مهد الطريق لخطوات جدية. كانت المدعية العامة فاتو بن سودا، قد قالت في كانون أول/ديسمبر 2019 أنها تعتقد أن هناك «أساسا معقولا» لفتح تحقيق في جرائم الحرب في الأعمال العسكرية والنشاط الاستيطاني «الإسرائيلي»، غير أنها طلبت أولا من المحكمة تحديد ما إذا كانت تتمتع بالولاية القضائية الإقليمية.

وبعد أكثر من عام على هذا التصريح تنفس الفلسطينيون الصعداء، حيث أن مطالبتهم الأساسية تحققت بأن تشمل ولاية المحكمة المناطق الثلاث الضفة وغزة والقدس. أي بمعنى سياسي جميع أراضي 1967.

وهذا يعني اعترافا ضمينا بأن هذه الأراضي مجتمعة تشكل أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية بناء على حدود ما قبل الرابع من حزيران، وإن كان هذا يحتاج لجهود سياسية إضافية طبعاً.

ورغم أن «إسرائيل» ليست عضوا في المحكمة الجنائية ولا في ميثاق روما، ولا تعترف بسلطتها، مدعية أن لديها قانونها الخاص، إلا أن الرد الفلسطيني يتركز على أن دولة الاحتلال غير قادرة على التحقيق مع نفسها وإن تكون موضوعية طبعاً تجاه جنودها وقادتها العسكريين، بواقع تحيز النظام القضائي في الكيان لمصلحة اليهود وضد الفلسطينيين عموماً.

الكيان يخشى فعلاً ما قد يجلبه قرار المحكمة الدولية، فهم، أي المسؤولون الصهاينة كانوا يسخرون من فكرة أن المحكمة الجنائية ستبسط سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، وعندما حدث هذا، لفتح الباب لسيناريو مقلق قد يخاطر فيه المسؤولون الصهاينة السابقون والحاليون بالاعتقال إذا سافروا إلى الخارج.

وكما ذكرت صحيفة هآرتس يوم الأحد، أن الكيان يستعد لإطلاق مئات المسؤولين الأمنيين الحاليين والسابقين، على المخاطر التي قد يتعرضون لها واحتمال الاعتقال عند السفر للخارج.

### المستوطنات: الفيل في الغرفة

الدفاع عن المستوطنات هو الأمر الأسود الذي سيدد الكيان نفسه في مواجهته، حيث أنها عموماً في النظام الدولي العام، ولدى أغلبية دول العالم غير قانونية وتعتبر انتهاكا خطيراً للمعاهدات والقوانين. استناداً إلى اتفاقية جنيف الذي قضت بمنع القوة المحتلة من نقل سكانها إلى الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في الحرب. وتعتبر مليات نقل السكان جريمة حرب في المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية ، نظام روما الأساسي أي أن المستوطنات في صلب اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. ولذلك فقد وصفها يوفال شاني، الخبير في القانون الدولي في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» بأنها «هذا هو الفيل الموجود في الغرفة» حيب ما نقلت عنه الأوسشيتد بريس.

وقال شاني إن حكم المحكمة يعني أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية يمكن أن تخضع لتدقيق يصعب الدفاع عنه». وقال: «إن هذا يعرض النخبة السياسية الإسرائيلية بأكملها التي كانت جزءاً من سياسة الاستيطان إلى الإجراءات الجنائية أمام المحكمة». «هذه نكسة كبيرة.»

الأوسط، مع إدراك أن يكون جزءاً لإ يتجزأ من هذه التسوية حلاً عادلاً ومستداماً للقضية الفلسطينية، بناءً على القاعدة القانونية الدولية المتفق عليها أممياً، بما يشمل مبادرة السلام العربية ومبادئ حل الدولتين، وأنه لا يمكن إحلال استقرار ثابت في الشرق الأوسط بدون حل القضية الفلسطينية، كما دعا إلى اجتماع وزاري موسع حول التسوية في الشرق الأوسط ربيع أو صيف هذا العام دعماً لمبادرة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الخاصة بعقد مؤتمر دولي حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

تواجه روسيا عدة عوامل تمنعها من لعب دور أكبر في التسوية السياسية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أبرزها:

1- العلاقة العضوية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، والتي تحاول تحجيم الدور الروسي في إطار شكلي وتابع للولايات المتحدة.

2- علاقاتها بالدول العربية وتدخلها بالأزمة السورية.

3- علاقاتها الجيدة مع «إسرائيل» عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً. وعلى الرغم من ذلك، فإن دخول روسيا في الشرق الأوسط، عبر البوابة السورية بقوة عسكرية بعيداً عن حدودها لأول مرة بعد انتهاء الحرب الباردة، هو محاولة روسية للبقاء على الساحة الدولية، وتعامل مع القضية الفلسطينية كطريق للحفاظ على تواجدتها في المنطقة، كلاعب أساسي في السياسة الدولية مستغل عُنُ الرؤية الأمريكية لخدمه مصالحها في المنطقة ومع العالم الغربي.

سياسة روسيا الخارجية ومواقفها تجاه القضية الفلسطينية، اتسمت بالثبات واستمرار موقفها مع حقوق الشعب الفلسطيني وحل الدولتين، والحفاظ على العلاقة مع جميع الأطراف. ونستطيع القول إن موقف روسيا مع حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على أراضي عام 1967، وفي نفس الوقت استمرارها في البحث عن دور لها في المنطقة، في سياق المجابهة الدولية على طبيعة وتركيبه وتأثير النظام الدولي ■

## إدارة بايدن وتحديات الوجود الأمريكي في المنطقة العربية

رضي الموسوي - كاتب صحفي/ البصريين



قبل وصوله إلى البيت الأبيض، وفي حموة المنافسة الانتخابية، قال جو بايدن أن «والدي وجهني إلى أن المرء لا يحتاج إلى أن يكون يهودياً ليكون صهيونياً، فنحن بالفعل صهاينة، ووجود دولة إسرائيل أساسي لأمن اليهود في العالم»، وبعد أن أبقاه ينتظر أياماً طويلة لم يعهد لها مع سلفه ترامب، تحدث الرئيس الأمريكي جو بايدن مع رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو لمدة ساعة وصفها مكتب الأخير أنها كانت «دافئة وودية»، ومن جانبه أصدر البيت الأبيض بياناً أكد فيه بايدن على «تاريخه الشخصي من الالتزام الثابت بأمن إسرائيل، ونقل نيته تعزيز جميع جوانب الشراكة الأمريكية الإسرائيلية، بما في ذلك تعاوننا الدفاعي القوي»، وأضاف البيت الأبيض، أنهما «ناقشا أهمية استمرار التفاوض الوثيق حول قضايا الأمن الإقليمي، بما في ذلك إيران».

74

إدارة ترامب سياسة الابتزاز والتهديد بترك منطقة الخليج وتحويلها إلى «لقمة سائغة لإيران»، كما كان يردد، ترامب دوماً، فإن إدارة بايدن تعيد، الآن، تركيب المشهد بالطريقة التي تتناسب وسياسات الحزب الديمقراطي المعتمدة على «حقوق الإنسان» عنواناً واسعاً في المنطقة العربية، معتمدة في ذلك على المؤسسات الأمريكية التابعة للحزب الديمقراطي بشكل رئيسي التي تتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية ومع بعض حكوماتها، ولتفادي الانتقادات المبكرة، سارعت بعض الدول العربية إلى الافراج عن عدد محدود من المعتقلين السياسيين والنشطين الحقوقيين، خصوصاً الذين يحملون الجنسية الأمريكية إلى جانب جنسياتهم الأصلية، بينما كان ترامب يغطي على تلك الانتهاكات مقابل صفقات عسكرية ومدنية، فطن بايدن سلوك ترامب المتعالي والانتهازي المتعجرف، فأكد في أكثر من مناسبة، سبقت واعقب الانتخابات الرئاسية، على «انتهاء حقبة دعم الديكتاتوريات»، في إشارة إلى سياسة ترامب، ولم ينتظر طويلاً بعد نتائج الانتخابات الأولية، فغرد على تويتر قائلاً: «عندما أتحدث إلى قادة العالم، أقول لهم إن أمريكا ستعود إلى اللعبة... فكيف ستدير الإدارة الجديدة مصالحها مع الدول العربية، خصوصاً في أول 100 يوم؟

صحيح أن بايدن أكد على أهمية وجوهية إعادة توحيد الأمريكيين بعد ما فعل ترامب فيهم فعلته وفرقهم وخلق شقاً يصعب رتقه، لكن الصحيح أيضاً أن سيد البيت الأبيض الجديد سارع إلى كنس الكثير من القرارات والمواقف التي اتخذها سلفه ترامب على الصعيد الإقليمي والدولي، ومنها ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية المعنية بالمناخ ومنظمة الصحة العالمية ودعم الحروب الإقليمية، وفي العلاقة مع الصين وإزاء جدار المكسيك العازل وتأثيرات دخول رعايا بعض الدول العربية والإسلامية لأمريكا، كل ذلك باعتبار أن ما قام به ترامب أثر سلباً على المصالح الأمريكية وعلى قيادتها للعالم، هذه القيادة

لكن جو بايدن، الرئيس «الديمقراطي»، الذي انتزع الرئاسة من «عربين» ترامب الجمهوري الشعبوي، تصرف بحنكة أكثر وبدراية تتفوق كثيراً على سلفه ترامب البارع في صفقات السلاح والابتزاز الذي مارسه على الدول الحليفة لواشنطن، وخصوصاً دول الخليج العربية التي جلب منها مئات مليارات الدولارات في الشهور الأولى من ولايته، واستمر كذلك حتى آخر يوم له في البيت الأبيض.

المؤكد أن ليس هناك تغييراً جوهرياً في الموقف المبدئي الأمريكي الداعم للكيان الصهيوني، وليس هناك اختلاف يذكر بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في هذا الصدد، لكن الاختلاف يكمن في الوسائل والأساليب، وهذا نهج سارت عليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه الدول العربية والكيان الصهيوني، ففي الوقت الذي مارست

هذا التصريح ليس مستغرباً من مسؤول أمريكي أصبح، فيما بعد، رئيساً رسمياً لولايات المتحدة الأمريكية في العشرين من يناير 2021، بعد محاضرات قانونية وسياسية وتحشيدية كثيرة، ولجهاً منافسه الرئيس السابق دونالد ترامب، ووتوجهها يوم السادس من يناير 2021 باقتحام انصاره مبنى الكونغرس، وقت كان أعضاؤه مجتمعين لإقرار نتائج المجمع الانتخابي بفوز بايدن وليصبح الرئيس السادس والرابعين.

يعتبر الدعم المطلق للكيان الصهيوني، قضية مفروغا منها، وكل مترشح للرئاسة يمر عبر قناة لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية التي تعرف اختصاراً باسم «إيباك»، التي تعقد مؤتمراً يتحدث فيه المترشحان الرئيسيان ويؤكد فيهما على التزامهما بتفوق الكيان الصهيوني على الدول العربية مجتمعة.

تصل إلى قرابة 450 مليون كيلومتر مربع، ويحاط بتسع دول هي الصين، فيتنام، كمبوديا، تايلند، ماليزيا، سنغافورة، بروناي والفلبين، وجاءت زيارة حاملة طائرات أمريكية لأحد الموانئ الفيتنامية لتُفسر أهمية هذا البحر، حيث الخلافات الصينية الأمريكية على أشدها حول هذا الممر الذي تقول الصين إنها تمتلك 80 بالمئة من مساحته.

القفزات الصينية المتتالية أرعبت واشنطن، وقادت جو بايدن للتحديث بصراحة إلى أعضاء في الكونغرس من الحزب، محذراً من خطوات الصين العملاقة، وقال لهم: «لديهم مبادرة رئيسية جديدة كبيرة بشأن السكة الحديدية، ولديهم بالفعل قطار يسير بسرعة 215 ميلاً في الساعة بسهولة (360 كيلومتر في الساعة)، سوف يذهبون بعيداً في مجال البنية التحتية، وإذا لم نتحرك فسوف يأكلون غذائنا».

رغم كل ذلك، لا تزال المنطقة العربية تشكل مصالح حيوية كبرى للولايات المتحدة، ما يفرض على إدارة البيت الأبيض العمل على خلق التوازن الاستراتيجي المطلوب، ذلك أن هذه الإدارة ليست في وارد مغادرة المنطقة العربية، بل في إعادة تموضع قواتها في العراق وسوريا والخليج، وبايدن نفسه لا يؤيد انسحاب القوات الأمريكية من الشرق الأوسط، إنما إلى خفض هذا الوجود، وسيترك بايدن قوات أمريكية كافية لمواجهة تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية-داعش»، حسب رؤيته، ويؤكد هذا التوجه تصريحات وزير الخارجية أنتوني بلينكن، الذي أشار فيها إلى أن «استمرار وجود القوات الأمريكية على الأرض سيكون ضرورياً للاحتفاظ بالنفوذ»، هذا القول له علاقة بتداعيات الملف النووي الإيراني التي تشهد منذ تسلم هذه الإدارة تسارعاً في الاتصالات والاجتماعات بين أطراف الاتفاق، الأمريكان والأوروبيين، لتدارك تداعياته على المنطقة، في سباق محموم مع الزمن، لكبح جماح أي تطورات سلبية قد تقود إلى درجة الأزمة إلى قاع المواجهة المحتملة التي سيكون الكيان الصهيوني طرفاً مباشراً ضد إيران، الأمر الذي سيضع المنطقة برمتها على فوهة بركان تطل شرارات انفجاره مناطق أوسع من الخليج العربي ■

أمريكا، بينما بلغ التبادل التجاري مع كوريا الجنوبية نحو 120 مليار دولار، منها 69 مليار دولار صادرات كورية و51 مليار دولار واردات من أمريكا، يعني أن التبادل التجاري بين أمريكا وكوريا الجنوبية وحدها أكبر من التبادل التجاري بين أمريكا والدول العربية مجتمعة، غنيها وفقيرها.

إن قراءة هذه المعطيات الاقتصادية تؤشر على تكثيف التوجه الأمريكي شرقاً لمواجهة الخطر الآسيوي، والصيني بدرجة أساسية، حيث تتنافس بكين وواشنطن على المركز الأول عالمياً في الجانب الاقتصادي، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي الصيني عام 2020 أكثر من 100 تريليون يوان (15,38 تريليون دولار)، وفق إعلان الرئيس الصيني تشي جينبنغ، مقابل 14,34 تريليون دولار في العام 2019، حسب بيانات البنك الدولي، ما يعني أن تقديرات الرئيس الصيني تظهر نمواً يفوق تريليون دولار، أو ما يعادل 7,25 بالمائة في 2020 مقارنة بالعام الذي سبقه، مقابل 21,4 تريليون هو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، هذا الإنجاز قاد تشي إلى القول: «إن عام 2021 يوافق الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني (الحاكم)، وإن الصين ستواصل خلال هذا العام مسيرة بناء الدولة الاشتراكية الحديثة بشكل شامل»، حسب قوله في خطاب له مطلع السنة الجديدة، ورغم تجاوز الناتج الأمريكي نظيره الصيني، إلا أن قياس الناتج المحلي بمعاملات القدرة الشرائية ترجح تقدم الصين على أمريكا.

### ماذا تعني كل هذه الأرقام والمعطيات الجيوستراتيجية الحيوية؟

يعني أن إدارة جو بايدن تواجه مشكلة توزيع قواتها العسكرية وتمركزها في مناطق العالم، ففي الوقت الذي نجد في الشرق الأوسط «تهديداً» دائماً استمر لعقود طويلة، فضلاً عن حماية الحلفاء وخصوصاً الكيان الصهيوني، فهي تجد في الصين التحدي الأمني الأول لها، لهذا يمكن فهم تمسك واشنطن بمواقفها المتشددة إزاء الخلافات حول بحر الصين الجنوبي الذي يشكل ممراً جيواستراتيجي على المستوى العالمي، كونه أقصر الطرق التي تصل بين المحيطين الهادئ والهندي، وتمر عبره نصف التجارة العالمية، ويغطي مساحة

التي يعاد توجيهها حسب المصالح الحيوية والاستراتيجية الأمريكية في العالم، فعلى الصعيد الاقتصادي ليست المنطقة العربية هي الأكثر إغراء، حيث تشير الأرقام إلى ذلك، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين أمريكا والبلدان العربية في العام 2016 نحو 105 مليارات دولار، أغلبها مع مجلس التعاون الخليجي، منها 64,2 مليار دولار صادرات أمريكية للدول العربية، و41 مليار دولار واردات أمريكية من هذه الدول، بينما بلغ التبادل في العام 2018 مع أكبر خمس دول عربية 50 مليار دولار، تركزت مع السعودية التي بلغ التبادل التجاري معها 37 مليار دولار، منها 24 مليار دولار صادرات سعودية و13 مليار دولار صادرات أمريكية للسعودية، وبلغ بين مصر وأمريكا 7,6 مليار دولار، ومع المغرب 4,5 مليار دولار، بينما بلغ مع الإمارات 24 مليار دولار، منها 10 مليار دولار صادرات أمريكية للإمارات مقابل 5 مليارات صادرات إماراتية لأمريكا، وبلغ حجم التبادل التجاري بين أمريكا ومجلس التعاون الخليجي 90 مليار دولار في العام 2018 مقابل 84,8 مليار دولار في العام الذي سبقه، وبلغ عجز دول المجلس أكثر بقليل من 18 مليار دولار مقارنة بنحو 20 مليار دولار في العام 2017. يشار إلى أن أكثر من 67 بالمئة من صادرات مجلس التعاون الخليجي هي عبارة عن صادرات سعودية وأغلبها من النفط ومستقاته.

ومقارنة مع دول شرق آسيا، فإن الكفة ليست في صالح العرب، حيث بلغ التبادل التجاري مع دول شرق آسيا أضعاف ما بلغه بين أمريكا والدول العربية، بلغ التبادل التجاري بين أمريكا وثلاث دول في شرق آسيا هي الصين واليابان وكوريا الجنوبية أكثر من 905 مليار دولار، منها أكثر من 655 مليار دولار صادرات الدول الثلاث إلى أمريكا، مقابل نحو 187 مليار دولار صادرات أمريكية للدول الثلاث، وتستحوذ الصين على حصة الأسد، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين أمريكا 587 مليار دولار، منها 452 مليار دولار صادرات صينية و135 واردة من أمريكا، أي أن العجز التجاري الأمريكي مع الصين يبلغ 317 مليار دولار، وبلغ حجم التبادل التجاري بين أمريكا واليابان 200 مليار دولار، منها 135 مليار صادرات يابانية و65 مليار دولار واردات يابانية من

## فنزويلا: حصار وعقوبات وفساد وتخبط

اسحق أبو الوليد - كاتب سياسي فلسطيني / فنزويلا



من المعروف عن المجتمعات في الدول النفطية التابعة الغير صناعية، والتي تتحكم فيها الشركات الرأس مالية المتعددة الجنسية والفوق قومية باستخراج النفط وتكريره وتصنيعه وتسويقه، إن لديها قابلية أكثر من غيرها للفساد والتعايش معه، لأسباب موضوعية ينتجها ويفرضها الاقتصاد الربعي المالي الذي يتم امتصاصه واعادة قذفه للتداول بطريقه استهلاكه مبالغ فيها، ليس فقط للمواد الضرورية بل للكمالية أيضاً، في كل مرة تكتمل فيها دورة دخول وخروج هذا المال في ومن الأسواق المختلفة يتلوث بشيء من التضخم والأمراض الاقتصادية الأخرى، ويصبح أكثر قابلية للفساد والإفساد.

76

اليسارية وآلاف المناضلين التقدميين، الذين لأسباب مختلفة غادروا صفوف أحزابهم، ولكنهم لم يغادروا مواقفهم النضالية وأفكارهم الثورية، على إثرها اندمجت بعض الأحزاب والحركات اليسارية في هذه العملية، واشتركت في تأسيس الحزب الاشتراكي الفنزويلي الموحد، من هذه الأحزاب الصغيرة النخبوية، الرابطة الاشتراكية ذات التوجه الماركسي، والتي كان الرئيس ماذورو، وخورخي رودريغز رئيس الجمعية الوطنية الحالية وشقيقته ديلسي رودريغز أحد كوادرها بالإضافة لبعض كوادر الصف القيادي للحزب الاشتراكي الموحد، ومن المعروف عن «الرابطة» أنها كانت منذ تأسيسها في أواسط سبعينيات القرن الماضي على خلاف عميق وشامل مع الحزب الشيوعي الفنزويلي، الحزب الشيوعي الفنزويلي من جانبه قبل أن يعلن رفضه القاطع لمشروع «الحزب الواحد» طرح العديد من الأسئلة على الرفيق القائد الراحل صاحب المبادرة، أوغو شافيز، من أهمها، ما هو الأسلوب الذي على أساسه سيتم تشكيل الحزب؟ من هم الذين يحق لهم أن يصبحوا أعضاء في الحزب الجديد؟ وما هو موقف الحزب المقترح من الصراع

الاعتماد على المداخل النفطية التي يمتص الاستيراد وقطاع الخدمات والصيانة الجزء الأكبر منها « للتمكن من إجراء التحولات البنوية الضرورية الاجتماعية والاقتصادية التي تمهد للبناء الاشتراكي، وجعل فنزويلا قوة إقليمية تساهم في التأثير على اتجاه التطور في القارة والعالم، واعتبر أن الأداة لتحقيق هذا الهدف هو «الحزب الثوري» الطليعي الذي يسترشد بفكر ماركس والمحرر سيمون بوليفار والتأثر سامورا الذي قاد الفلاحين للتخلص من الإقطاع وإعطاء الأرض لزارعها ولمن يعملون فيها تحت شعار «أرض حره وإنسان حر»، ودعا كافة اليساريين أحزاباً وأفراداً للانضمام لجهوده والمشاركة في بناء هذا الحزب الذي هدفه «بناء اشتراكية القرن الواحد والعشرين».

هذه الدعوة خلقت حالة من الجدل الوطني والثوري داخل الأحزاب

فنزويلا الدولة النفطية الأهم في أمريكا الجنوبية، حيث تم اكتشاف النفط فيها عام 1914 وكانت من أوائل الدول المصدرة له، تحتوي على أكبر احتياطي نفطي في العالم واحد الدول العشرة المنتجة للغاز الطبيعي، بالإضافة إلى إنتاج الحديد والفضة والذهب وغيرها من المعادن، بالإضافة لامتلاكها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية غير مستغلة، الرئيس الفنزويلي الراحل، أوغو شافيز، كان يردد باستمرار، أن الشركات الاحتكارية بالتعاون مع الإدارات الأمريكية، « كما أطاحوا بي أطاحوا في الماضي أيضاً بكافة الرؤساء، الذين حاولوا تأمين النفط الفنزويلي ووضعه في سبيل تطوير وتصنيع بلادنا»، رغم ذلك خاض نضالاً عنيقاً وصلباً من أجل وضع النفط في خدمة الخطط الاقتصادية، التي هدفها تصنيع الاقتصاد وتطوير الزراعة من أجل وقف

(البرلمان) بوقت قليل، تم اجتماع ثنائي بين قيادات الحزبين، عرضت خلاله قيادة الحزب الاشتراكي الموحد على الحزب الشيوعي «الاشتراكي في قائمة موحدة ضمن قائمة القطب الوطني الكبير»، وأنهم على استعداد لتلبية مطالب الحزب الانتخابية كما هو يرثيها، قيادة الشيوعي من جانبها طرحت على قيادة الاشتراكي أنهم «غير قلقين على عدد نوابهم في البرلمان وأن المطالب الانتخابية تأتي في الدرجة الثانية»، وأن ما يهمهم ويقلقهم هو السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة، وأجور العمال والموظفين التي عمليا تقترب من الصفر، فإذا ما تم الاتفاق على رسم سياسة اقتصادية تخدم الجماهير الشعبية وليس رأس المال الذي يستمر في مراكمة أرباحه الهائلة على حساب الطبقة العاملة، ممكن أن تحدث بموضع الانتخابات».

الاشتراكيون من طرفهم أكدوا «أن هذا الموضوع مهم، ولكن يفضلون نقاشه بعد إجراء الانتخابات» وانتهى الاجتماع دون اتفاق، مما دفع الحزب الشيوعي على إثر هذا الفشل، إلى تشكيل «البديل الثوري الشعبي»، والذي ضم منظمات اجتماعية وسياسية ويسارية خرجت من «القطب» لتنضم إلى «البديل الثوري»، مما اغضب الرئيس مازورو الذي أقال التهم ظلما للشيوعي، واصفا إياه «بالتخلف والجمود العقائدي والطفيلي والانتهازي»، وأخيرا وصفه بأنه «أداة الإمبريالية»، هذا الهجوم الغير مسبوق وغير مبرر فاجأ العديد من القوى والأحزاب الحليفة «للاشتراكي الموحد» والتي تدعم الحكومة البوليفارية والرئيس الشرعي للبلاد نيكولاس مازور، وما زاد من «الاستغراب» السلوك اللا ديموقراطي من قبل المجلس الانتخابي ووسائل الاعلام الرسمية والخاصة، الذي حجبوا عن «البديل الثوري» حقه في الدعاية الانتخابية والسياسية، بل ومحاولة تشويه برنامجه الانتخابي والسياسي، وهذا يؤشر إلى أن كلا الطرفين، الحكومة واليمين الرجعي، ينظرون بقلق إلى هذه الخطوة التي أقدم عليها الحزب الشيوعي، ويفقدون نتائجها «السلبية عليهم» على المدى الاستراتيجي، وخاصة أنهم يمرون في مرحلة تفاهم ووافق «وطني» تنسجم والأوضاع الجديدة في البيت الأبيض ■

عسكري تمت مواجهتها، إرادة شعبية صلبة وتماسك للمؤسسات المدنية والعسكرية فاجأ المخططين في البيت الأبيض، ولكن وكما اتضح لم يكن هنالك الاستعداد الكافي لخوض المواجهة بنجاح وخاصة على الجبهة الأساسية والأضعف، أي الجبهة الاقتصادية، ولم توفر الوسائل الكافية والضرورية لحماية أكبر وأهم شركة انتاجية للأمم أي شركة النفط الفنزويلية التي وصل إنتاجها إلى صفر، أي صفر عملة صعبه، مما أدى الى تضاف فرص الفساد والرشوة داخل الأجهزة وخارجها للحصول على الوقود، وأخذت نار التضخم وفوق التضخم تحرق كل شيء، ولم تعد قيمة العملة الوطنية التي وصلت إلى أدنى مستوياتها التاريخية، وصل سعر الصرف للدولار الواحد 890000، تؤهلها التجاري والعقاري في الأسواق الوطنية، مما فرض التعامل بالدولار الأمريكي في كافة العمليات التجارية الخاصة والحكومية، وحددت الدولة والقطاع الخاص أسعار البضائع والخدمات على أساس الدولار، أي حصلت الدولره للأسعار بشكل موضوعي وإجباري تتحمل مسؤوليته ونتائج حكومة الرئيس مازورو، الذي في أحد مقابلاته الصحفية بداية هذا الشهر، وصفها «بأنها كانت (الدولره) قرار شعبي حكيم» في إشارة لتهربه من المسؤولية وإلقائها على كاهل الشعب، الدولره، كميكانزم ذاتي للأزمة، فرضت دولة الأجور في القطاع الخاص، ولكن بشكل فوضوي وميزاجي، حيث تبدو مفيدة على المدى القصير، ولكنها عمليا معادية لمصالح العمال والشغيلة على المدى البعيد، لأن أرباب العمل والمشغلين يعوضون عمالهم ويعالجون شؤونهم المالية على أساس السعر الحكومي للحد الأدنى للأجور، والذي يصل تقريبا إلى 70 سنت أي (120000 بولييفر)، أما موظفو وعمال القطاع العام الحكومي، فإن معاشهم الرسمي 70 سنتا، وهذه هي المسألة الخلافية الأساسية بين القطبين الأساسيين ليسار الفنزويلي، الحزب الشيوعي الفنزويلي والاشتراكي الموحد الفنزويلي.

قبل انتخابات الجمعية الوطنية

الطبقي، وما هي نظريته الثورية، وأي اشتراكية يريد أن يبني، وما هو موقفه من الدور التاريخي للطبقة العاملة ودورها المركزي في الثورة الوطنية الديموقراطية وبناء الاشتراكية؟، ولأن هذه الأسئلة وغيرها بقيت دون إجابات واضحة وحاسمة، أعلن الحزب رفضه لهذا المشروع وأكد وجوده كحزب شيوعي هو «استجابة لضرورة تاريخية من أجل تحرير الطبقة العاملة ومعها كل المجتمع وبناء المجتمع الشيوعي» هذا القرار التاريخي خلق نوعا من التوتر بين الحزب الشيوعي والرئيس الراحل شافيز، سرعان ما تلاشى وجمعت الحزب الجديد (الاشتراكي الموحد) والحزب الشيوعي علاقات ثنائية رفاقية دافئة، عكست نفسها على مستويات عالية من التنسيق والتعاون بينهما لخوض النضالات معا للدفاع عن الوطن ومواجهة المشاريع العدوانية الإمبريالية وخاصة الأمريكية ومؤامرات عملائهم، اليمين الرجعي الفاشي، الرئيس شافيز عمل من جانبه على تعزيز وحدة القوى الثورية التقدمية واليسارية، وأغلق كافة القنوات وأغلق الوسائل التي كانت معدة «للحوار» مع المعارضة اليمينية لأنه على فئاعة تامة، كما قال، بأن أي «حوار مع اليمين هو لصالح اليمين وأي وفاق معه سيكون حتما على حساب البرنامج الثوري ومواجهة الإمبريالية وعملائها، والأخطر أنه سيكون على حساب خطة بناء الاشتراكية».

بعد رحيل أوغوشافيز، القائد الرئيس، المفجر لعملية التغيير الثوري والثورة البوليفارية، شددت الإمبريالية وخاصة الأمريكية من حصارها المالي وعقوباتها الاقتصادية وحملتها الإعلامية لتضليل الراي العام وتبرير عدوانيتها التي وصلت الى حد التهديد العسكري، وتعين «رئيس وحكومة مؤقتة موازيه» للحكومة الشرعية التي يتراسها الرئيس مازورو مورو، الذي تم انتخابه من الشعب في دورتين متتاليتين، كل هذه الأعمال العدوانية الفاشلة تلازمت مع أعمال تخريب وشغب داخلية، وقدمت الرشوات في محاولة لشق الجيش والقوات المسلحة وإيجاد ضباط للقيام بتمرد وانقلاب

## «تقرير» عداوة وكرهية وانعدام ثقة:

## دراسة جديدة تستكشف حل الصراع الفلسطيني-الصهيوني

خاص الهدف



أصدرت مؤسسة راند دراسة استراتيجية موسعة، حول بدائل يمكن طرحها لحل الصراع الفلسطيني-الصهيوني، حيث طرحت هذه البدائل على 33 مجموعة تركيز يهودية وعربية داخل الخط الأخضر من جهة، وفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى.

في الواقع من مراجعتنا للدراسة يخيّل للمرء أن الحلول السياسية التي يتم طرحها منفصلة تماما عن واقع وطبيعة الصراع، بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني المحتل، وثمة نقاط جديرة بتركيز السياسيين الفلسطينيين حاليا بشكل حاسم، أبرزها أن ما يدور في صالات التفاوض المكيفة، والحلول التي يتم تدارسها ليس لها علاقة بالمفاهيم الصريحة للشعب الفلسطيني سواء في الضفة أو غزة أو حتى في مناطق 48، فحل الدولتين، والدولة الواحدة، وغيرها من الواضح أنها تحمل تعريفات مختلفة، تجعل القارئ يتساءل فعلا من المنفصل عن الواقع: السياسي الفلسطيني وحتى الصهيوني المفاوضات أم الفلسطيني في غزة والضفة وسخنين، وحتى اليهودي في الداخل المحتل أو المستوطنات.

أيضا من الواضح أن إحدى أبرز النقاط اللافتة للنظر، مدى انعدام الثقة سواء لكل جانب بقيادته أو كلا الجانبين ببعضهما وهذا طبيعي لكن المسألة أكثر تعقيدا: فالفلسطينيون لا يثقون بقيادتهم السياسية ولا بالقيادة الصهيونية ولا «بالإسرائيليين»، أيضا اليهود لا يثقون بقيادتهم السياسية ولا بالقيادة الفلسطينية ولا بالفلسطينيين. بالعودة إلى البدائل الخمسة التي طرحتها الدراسة، فقد ركزت على: 1- الوضع الراهن، 2- حل الدولتين، 3- الكونفدرالية، 4- حل الدولة الواحدة، 5- الضم. وقد تم اختيار هذه المتغيرات الخمسة بناء على تحليل المفاهيم التي تم طرحها طوال سنوات.

وتبين من نتيجة الدراسة التي نشرت في 80 صفحة، وقمنا بمراجعتها أن أي من البدائل لم يكن مقبولا لدى غالبية الإسرائيليين والفلسطينيين رغم أن حل

الدولتين كان هو البديل الأكثر جدوى من الناحية السياسية، وعلى الرغم من أن جميع السكان في المجموعات الأربعة (فلسطينيو الداخل اليهود، الضفة، غزة) عبروا عن شكوكهم تجاهه. وفضل اليهود الوضع الراهن ولكن الفلسطينيين لم يعجبهم بشدة. وكان البديل المفضل لفلسطيني الضفة الغربية هو حل الدولتين، بينما صنف سكان غزة حل الدولة الواحدة أعلى قليلا من حل الدولتين، وسلطت الدراسة الضوء على حالة انعدام الثقة والكرهية المتبادلة والعداوة العميقة لكل جانب تجاه الآخر، كفلسطينيين ويهود في الكيان الصهيوني، النتائج الرئيسية لم يكن أي من البدائل مقبولا لدى غالبية «الإسرائيليين» والفلسطينيين، بالنسبة لليهود «الإسرائيليين»، كان البديل الوحيد الذي صنفته غالبية المشاركين «مقبول» هو الوضع الراهن، وبالنسبة للمجموعات الثلاث «عرب الداخل»، و فلسطينيو غزة، فلسطينيو الضفة الغربية - لم يكن هناك بديل مقبول لأغلبية المشاركين.

وقالت الدراسة أن حل الدولتين هو البديل الأكثر جدوى من الناحية السياسية، على الرغم من أن جميع السكان الأربعة عبروا عن شكوكهم تجاهه. كان حل الدولتين كان هو البديل المفضل لكل من عرب الداخل وفلسطيني الضفة الغربية وثاني أعلى بديل «لليهود الإسرائيليين» وفلسطيني غزة، ولم يحظ أي من البدائل الأخرى بأي شيء قريب من هذا النطاق الواسع من الدعم. وأعلن الفلسطينيون أنهم يريدون حل الدولتين، لكن مع تعديلات كبيرة، حيث تبين للباحثين أن مفهوم حل الدولتين بالنسبة للفلسطينيين بعيد تماما عما هو مطروح في المبادرات المهلنة أو في التطويرات التي يمكن أن تشمل اتفاق أوسلو، حيث شمل حل الدولتين بالنسبة لهم، سيادة كاملة تتضمن جميع رموز السيادة ومن بينها منافع مستقلة وجيش ومطار وغيرها. إضافة إلى السيطرة الكاملة على الحدود

والسيطرة على الاقتصاد. بينما فضل اليهود «الإسرائيليون» الوضع الراهن ولكن الفلسطينيين لم يعجبهم بشدة. كان هناك شك واسع النطاق في أن أي بديل سيكون ممكنا. حيث أفاد «الإسرائيليون» والفلسطينيون أنهم لا يثقون في قيادتهم وقيادة الطرف الآخر والشعب الآخر أيضا. وكان الفصل أهم عامل في تحديد المقبولية. وقد رأى عرب الداخل والضفة وغزة أن جميع البدائل منحازة لصالح اليهود «الإسرائيليين».

ورأى الباحثون أنه بينما عبر الفلسطينيون عن قلقهم الواسع من عنف جيش الاحتلال والمستوطنين، مما يعني أنه يجب منح الفلسطينيين المزيد من الضمانات الأمنية، وكذلك يجب توفير مزيج من الضمانات الاقتصادية والأمنية والسياسية لكلا الجانبين لإيجاد أرضية قابلة للبناء عليها.

وخلصت الدراسة في توصياتها إلى أن عدم الثقة، على نطاق واسع، هو على الأرجح أكبر عائق أمام السلام. المشاركة الدولية التي تبني التفاؤل والحماس من أجل السلام بين جميع الأطراف ضرورية ويجب أن تتضمن ضمانات أمنية واقتصادية وحوارًا عامًا لتوجيه وتطوير التفكير بشأن البدائل المحتملة وتداعياتها. وأنه لن تكون هناك بدائل للوضع الراهن قابلة للتطبيق دون تغيير في السياسات المحلية والدولية. حيث الوضع الراهن، بغض النظر عن العواقب المحتملة على المدى الطويل، هو الخيار المفضل حاليًا لليهود الإسرائيليين ومع ذلك، هناك دعم قوي لحل الدولتين بينهم، و من المرجح أن يكون تحديد أنواع الحوافز التي يمكن تقديمها، محليا ودوليا لتشجيع الإسرائيليين على الاستعداد لاستكشاف حل الدولتين، أمرًا بالغ الأهمية لنجاح هذا البديل، ما أنه من المرجح أن تكون الضمانات الأمنية الدولية للفلسطينيين ضرورية لأي حل سلمي للصراع.

## إلياس مرقص وسلاح النقد



النقدُ هو السلاح الذي ميز الإنتاجَ الفلسفي والفكري والسياسي للمفكر العربي إلياس مرقص؛ وهذا ما تقوله كتبه التي كانت تحاربُ من الأحزاب الشيوعية التقليدية الرائجة، والتي وصل عداؤها له؛ حد اتهامه بالعمالة إلى وكالة المخابرات الأمريكية؛ فهل هي الخصوصية العربية التي تُكسر أقلامها الحرة كما أصحابها؟ أم انفلاق العقل التابع والذي يخشى كل جديد، كما خشيته على منصبه أو مصدر رزقه؟!

نعم.. المسألة تقع بين البيّنين، إلا أن «مرقص» لم يسلم بهذا الواقع ووضع في المكتبة العربية كتابات مشهود لها، وقابلة للنقاش والحوار في كل زمان ومكان، ومنها: الماركسية السوفييتية والقضايا العربية ونقد الفكر القومي عند ساطع الحصري، والماركسية في عصرنا، ونقد الفكر المقاوم: عفوية النظرية في العمل الفدائي - 1970، والعقلانية والتقدم، ونقد العقلانية العربية وغيرها من الكتب، بالإضافة إلى الترجمات الثرية، ومنها: تحطيم العقل، والدفاتر الفلسفية، وحول المسألة اليهودية، وفلسفة عصر النهضة وغيرها.

يضاف إلى ما سبق إثرائه للحوار والنقاش من خلال حواراته ومعاركه الفكرية التي جرت مع ناجي علوش وصادق جلال العظم وآخرين. من الأفكار والأطروحات التي شغلت إلياس مرقص، وتزداد إليها الحاجة في واقعنا العربي القائم، ما قاله «إلياس مرقص» في حاجة المثقف العربي إلى «كلمات - مخدات» يرتاح رأسه عليها، فينشئ قاموساً وثنياً شيئاً مانوياً، هو الأسوأ بين القواميس؛ فالمثقف يوثن كلمات كبيرة ومتواترة في التداول، مثل: شرع، ثورة، مادة، أصالة، حادثة، روح، قانون، تراث، دين... بحيث يصل إلى أن الأزمة تكمن في المثقف العربي، وليس في الحزب الحاكم أو في النظام؛ وقد يكون هذا الاستنتاج يحتاج إلى نقاش أيضاً لجهة أي مثقف ذلك الذي نبتغيه، أي أن نكون أمام مثقفٍ ثوري، لا يخشى أن يحمل سلاحه كما روحه؟!



# إعلام بلا هوية.. هوية بلا إعلام

وليد عبد الرصيم - كاتب ومخرج فلسطيني/ سوريا



بسبب قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية، بل لترتيبها أولاً- إلى جانب مسائل أخرى- أولويات وميكانيزم الاغتصاب، أي باعتماد الخطة الاستراتيجية وبمنظومة هيمنة إعلامية عالمية عبقرية في الواقع يُشهد لها لدقتها ومواظبتها، هذه المنظومة هي التي أسست للقوة المالية المميزة وليس العكس، والتي بدأتها الصهيونية منذ صدور كتاب عن ثيودور هرتزل الكاتب الصحفي الركيك، بل كان الكتاب الركيك بداية هو أحد مرتكزاتها، هذه هي الحقيقة المرة بالنسبة لنا.

من بديهيات التجارب التاريخية، أن أية ثورة أو حركة تحرر، أو مقاومة مهما عظمت تضحياتها أو علاشها، لن تنتصر ما لم تدرك الأهمية القصوى للفكر والإعلام والثقافة ووسطوة السينما والفنون والآداب، قبل الشؤون والبنية السياسية والعسكرية، فهذه العناصر هي من يحقق لها السطوة الإعلامية، وتتعاقد كلها مع بعضها فتنتج بالتالي الانتشار والتأييد العالمي والإقليمي، والدعم المتنوع وتفتح لها بالتالي خط الدفاع الخلفي الواسع العميق على مصراعيه، وليس الخطابة الرنانة، ولا العلاقات السياسية البروتوكولية، ولا حتى التضحيات وحدها، وهو الأمر الذي فهمه تماما عظماؤنا أول كثر في التاريخ الحديث، ربما من المهم أن نذكر هنا بغسان كنفاني مثلا لذلك، لكن تجاربهم بقيت هم ومن قبلهم وكذا تنظيراتهم تتوقف عندهم، بقيت نصوص وأفكارا لم تتحول إلى واقع برامجي مستديم... يستوجب القول ذاته بوضوح ومباشرة - خاصة في هذه الأيام - أن ينصير شعب أو مقاومة تفضل مؤتمرا خطابيا على فيلم سينمائي.

السؤال المحير لأي من الدارسين، أيعقل بعد هذه التجربة بتضحياتها وخساراتها وانتصاراتها أن الفلسطينيين لم يدركوا بعد أهمية العمل الإعلامي؟ أو لنقل ببساطة

في بداية الألفية الجديدة، كتبت بحثاً حول الإعلام العالمي وهيمنة اللوبيات الصهيونية - نشر في صحيفة خليجية - كان حول خفايا الإعلام العالمي، تحديداً من خلال روبرت مردوخ إمبراطور الإعلام العالمي وهو صهيوني الانتفاء، وقتها كانت مشاركة الوليد بن طلال في معرض ديزني لاند التي شهدت وقتها وبدعم تمويلي من الاثنين، جناحاً ضخماً كان عنوانه حرفياً «القدس يهودية خلال ألفي عام»، وكانت رائحة أنظمة العرب بدورها تفوح خفيفة من خلف تلك الالافنة.

كان الجيل الأول - جيل النكبة - جيل ذاكرة قريبة متحسرة دامعة، الثاني جيل ثورة وكفاح وصل مداه إلى البعيد، والثالث - الشباب الحالي - جيل انتظار عميق يحمل الكثير من الألم واللوم، وربما بعض الضياع الآني - هذا توصيف سريع غير دقيق تماماً من حيث الزمن للتعاقد الجيلي - لدى كل فلسطيني تحول قهر الاقتلاع إلى ثقافة وفلسفة ذاكرة مرتبطة بالهوية راسخة، ثم صار يفعل جهود محو الهوية تمسكاً وحيناً أنتج بالتالي جيلاً مقاتلاً، واليوم تهيم مرحلة تحضر وتحضير هادئة وأكثر عمقا لقفزة جديدة أخرى، هذا ما يُستشف من التملل والسخط، وهو يبدو في الأفق الغائم الصورة لمن أراد الغوص في عمقه! لم يخسر الفلسطينيون لأنهم لم يضحوا أو تقاعسوا أو لأنهم لم ينيضوا سياسياً، بل بسبب غياب اللبنة الاستراتيجية، ومن أهم بنودها المنظومة الإعلامية الذكية، كما لم تربح العصابات النازية الصهيونية

يا لهول الخلاصة بعد بحث طويل مضمّن، يبدو العالم كله تقريباً بمن فيه أبناء جلدتنا، يسعى لمحو فلسطين وتاريخها وطمس هوية الشخصية الفلسطينية، وبالتالي الشعب الفلسطيني، هذه ليست مجرد فوبيا ناتجة عن عقدة الفلسطينيين المضطهد، العالم كله، نعم وبكل دقة، فالمسألة معززة بالأرقام والوقائع، بعض من هذا العالم يمسح التاريخ أو يحرفه، الآخر بلهجة مدروسة جيداً، وبمفردات المحب يختصر الجغرافيا بمبنى مسجد أو كنيسة أو بعناوين مفردات الخطابة ذات الرنين الشعبي، والبعض ببساطة وسلاسة أيضاً، يشيطن سمعة الفلسطينيين عموماً، أما الصهيونية وعبر مخابها وتفرعاتها الذكية، فقد جمعت ونظمت كل ذلك في درب واحد، ملخصه وعنوانه محو فلسطين وشعبها وشرعنة احتلالها، بعد استكمال وهم إزالتها من أوراق الماضي والحاضر والمستقبل بكل الوسائل!





أشد، المعادلة البديهية التي تقول بأن الإعلام يصنع ثمرات النضال السياسة، وليس العكس، وضمن مفهوم الجدلية، أليس من الغريب أن يكون الإعلام عموماً غير مهني وسطحي، وهو يمتلك في الوقت ذاته في جنباته أمهر الإعلاميين؟! سوف أضرب هنا مثلاً بسيطاً قريباً زمنياً، فقد سربت النازية الصهيونية منذ أيام قليلة خبراً يفيد بأن نساء الموساد هن من أنجزن التطبيع مع الأنظمة فلهن الفضل الأكبر، وقد تم تكريم العديد منهن وتوسيمهن، هكذا جاء الخبر في الإعلام العبري . بهذه الطريقة استقبل العقل العربي النخبوي والشعبي الخبر السابق: «يا للهول! الحكام مارسوا الجنس مع فتيات الموساد، هؤلاء زناة وووو»، ويبدأ التعليق من قبل سياسيين ومثقفين بطريقة «يا عيب ويا حرام»، وهكذا يتم فهم الخبر البسيط الصفاوي كما أريد له من قبل من بنه الذكي، أي ليس كما هو وإنما ما تخفيه مهارة الحرفيّة المبطنة.

الإشارة الأولى المقصودة بالنسبة للكيان، هي أن فتيات الموساد الجميلات ذكيات مناضلات في سبيل كيانهن «دولتهن» ودينهن وعملهن، ها هن يضحين بأجسادهن لمصلحة «إسرائيل»- هذا مأرب داخلي-، في حين يضحى الزعماء العرب بشعوبهم وأوطانهم ودينهم مقابل لحظة لذة ربما هذا صحيح - تحطيم نفسي للشعوب العربية- نعم لكن ليس هذا هو القصد الأولي، هو أحد المقاصد الثانوية، في الواقع القصد الأهم هو الرسالة المباشرة للأنظمة المطبوعة سرا وعلانية ومفادها «إن تراجعتم عن تأدية الدور المنوط بكم فسنفتح ملفاتكم الفضائحية، وربما من خلال فيديوهات مسجلة في أوضاع معينة، أي هي وسيلة تهديد وضغط وكذلك وسيلة تحقير نفسي للمطبوعين ذاتهم، الذين لا بد قد اصفرت وجوههم عند قراءة الخبر فهللوا من الفضيحة، ثم قرروا أن يزيدوا في وضعية الانبطاح لئلا يحدث ذلك، وهو ما مارسه اللوبيات الصهيونية وعصابات استخباراتها في غير مكان، حتى في الولايات المتحدة ذاتها اتجاه شخصيات عدة .

كما -وفي السياق- يجب الانتباه إلى حقيقة أن الصهيونية تسعى في فلسفتها الإعلامية إلى تحويل قضية الصراع باتجاه التفكير في الحل وليس في المشكلة- القضية، ومآسي واقع المنطقة لا أسبابها ومسببها، بل هي تحيل الضحية إلى أحد أو كل الأسباب «تعميم مدروس»، وهكذا يتم ثقب الذاكرة والواقع في آن معاً.

وهكذا ينسى الفلسطينيون غالباً فحوى قضيتهم العميق، وهو أنها بالدرجة الأولى قضية نضال إنساني وقيمي وأخلاقي وقانوني، إلى جانب كونها قضية سياسية أو دينية.

وهنا وجب التذكير بقاعدة في هذا الشأن، فكلما نهضت المنظومة الأخلاقية، وتنامت أهمية القيم الأخلاقية تراجعت وخسرت الصهيونية من رصيدها العالمي، ولا بد من الإشارة هنا أيضاً إلى أنه ليس غريباً ملاحظة حقيقة أن كل مجرم وقاتل وتاجر مخدرات ورجل دين منافق أو سياسي فاسد هو حليف بالضرورة للصهيونية وكيانها ومشتقاته، حتى وإن لم يكن مرتبطاً بها مباشرة، فهو لن يكون في الخندق الآخر وهذا استثناء ضعيف بدوره!

لكن ما الذي يصنع حلقة التواصل التلقائي هذا؟ ليس كما يظن كثير بأنها أجهزة المخابرات والعلاقات الاقتصادية، فالأمر يبدأ أولاً وأخيراً بالإعلام الذكي، إذ لا يمكن تجنيد أحد ما لم يتم ترويض فكرة استسهال التجنيد وفخامة المجد، وخلق المبررات والدوافع عبر وسائل إعلامية ذكية وغير مباشرة على الإطلاق، عربياً يتم البدء غالباً بديمقراطية

«إسرائيل» ودكتاتورية الأنظمة العربية، دعم الجماعات المتأسلمة ثم المقارنة بينها وبين أساليب القتل الصهيوني- ذكر الإرهابي شارون يوماً عبارة، وصف خلالها عملاءه وصنيعته من القوات اللبنانية إثر مجزرة صبرا وشاتيلا بقوله: «إنهم يقتلون ويذبحون ثم يقبلون أيدي النساء بأناقة» هكذا يبدؤون ثم يذهب الأمر فيما بعد نحو الاقتصاد وال عمران والتشارك وو، هكذا يتم التخطيط لتطويع الثقافة، نجح في أوروبا واليوم يسري على العرب وبعض الفلسطينيين ...

لكن، هل أمكن أو سيُمكن تطويع العقل الفلسطيني والعربي عبر وسائل إعلام أو اقتصاد مثلاً؟ هذا سؤال يمتلك خطورته بذاته، فالتحولات الدراماتيكية التي نشهدها في هذه الفترة قد تؤدي بدول وأنظمة وعقائد دينية وكيانات، بؤادها باتت خطيرة في الخليج العربي - هيمنة صهيونية اقتصادية في دبي- لكنها بالنسبة لفلسطين تبدو غائمة ضعيفة التأثير والنتائج، بسبب انصاح التجربة والصراع المباشر والأهم قوة ثقافة الهوية.

فالفلسطيني ليس بحاجة لوسائل إعلام، ليدرك وحشية وإرهاب النازية الصهيونية، هو على تماس مع ذلك يومياً، وليس بحاجة لوسائل إيضاح لرؤيتها أو تفسيرها، كما لا يمكن أن تشوش بالتالي رؤيته تلميحات الإشاعة وفخامة وحنكة وسائل الإعلام، أما بالنسبة للعربي خارج فلسطين فإن ذلك ممكن نسبياً وخاصة بمساعدة الأنظمة التواطئية. هنا تبرز في الوقت عينه، أسئلة

اشكالية هيمنة العقل السياسي على الإعلامي الفلسطيني، فهو يفكر بطريقة «ماذا سأقول» في حين العقل الصهيوني يعمل بطريقة «كيف سأقول» وهذا هو الصحيح تقنياً- إعلامياً لا أخلاقياً على الأقل- لهذا ينجحون باستمرار ونفشل دائماً، يقولون المزيف بأناقة وحكمة، ونقول الحقيقة بسطحية وتخشب وخطابة وبيانات.

إن أول ما يفتقده العقل الإعلامي الفلسطيني- وليس وحده- هو النزعة الحداثوية، وهذا فقدان هو الوصفة الناجعة للتقهقر الدائم، أو لنقل عدم إبراز الصورة بشكلها الصحيح، وهو ما ينتج بالضرورة الإشكالية الأخرى، وهي أننا لا نفكر جدياً في سبل الخروج من مأزق ما، بل في كيفية تبرير الإدخول فيه. هناك تمازج ما بين كل من العقلانية والعواطفية والذاكرة والتضحية، نتجت تلقائياً عن طبيعة النكبة وتشعب القضية، وهي مصنوعة في دهاليز الثقافة الشعبية ذاتها، وليست مستوردة من فكر أو فلسفة ما، فالفلسطينيون جميعهم يدركون حقيقة أنه بالإمكان تسمية الهزيمة باسمها أو بالنكبة، النكسة، الانكسار، أو التقهقر، وذلك يخص بكل تأكيد الهزيمة العسكرية والسياسية، أما فيما يخص الهزيمة الثقافية، فهناك عموماً إدراك خافت لها، باعتبارها تعني الهزيمة الشاملة.

صحيح أن هذه الهزيمة لم تلم بالفلسطينيين ولا يبدو بأنها ستفعل، فلو كان ذلك ممكناً لحدث منذ خروج بيروت ثم أوسلو، ولما ولدت معجزة الإنتفاضة عام 2000، ولا كانت الأطراف وأولها العدو ذاته حائرة في تصور شكل النضال القادم، أو تخيل مدها.

لكن ما يجب الاعتراف به بقوة هو أن ما ينقص الفلسطينيين هو المؤسسة الإعلامية الحقيقية التي تعتمد على الكفاءات لا الولاءات، الخبرات لا المقولة، والتي تنتج بالضرورة إعلاماً مرموقاً، أما الإمكانيات المهنية فلديهم ما ليس له مثيل، وذلك يستدل عليه من خلال نظرة على نسبة الحضور والمهارة العاليتين من قبل فلسطينيين في الإعلام العربي والعالمية. ■

## المخيم: من ثقافة المنفى إلى نفي الثقافة!

باسل عبد العال. شاعر وكاتب فلسطيني/ لبنان

لن يختلف اثنان عن توصيف أزمة الثقافة بشكل عام، وقد خفت صوت المثقف ودوره ومكانه بشكل خاص، الأمر الذي حدا ببعض للحديث عن «عالم اللاثقافة».

لكن ماذا عن دور المثقف في مخيماتنا في لبنان؟ مع وجود تحديات وجودية حقيقية، هل الحديث عن الثقافة مجرد ترف وترفيه ولزوم ما لا يلزم؟ هل يكتفي الحديث عن الثقافة بالتغني بالزمن الجميل الذي نستلذ بالحنين إليه؟ وهل أزمة الثقافة هي مسؤولية المثقف أم المجتمع أم المؤسسة الثقافية؟ وما هو دور المؤسسة الوطنية عامة؟

في مخيمات اللجوء الفلسطينية في لبنان التي تعاني الأمرين، مرارة اللجوء ومرارة المعاناة بكل أشكالها الاقتصادية والسياسية والثقافية، يرتكز البقاء على ضرورة الخبز أولاً، ثم، الأمن والأمان، وبعدها الأولويات الأخرى، فأين تقع أولوية الثقافة في المخيمات؟

مبادرات فتيّة وروح ثقافية جديدة: في محاولة لسد الفراغ، وما أدراك ما الفراغ الثقافي، الذي تسعى إلى (سده أو إلى توطيده)، آفات اجتماعية واستهلاكية وأفكار مغلقة تعمد على تشويه الهوية، وحرف المجتمعات عن واقعها، والمخيم عن دلالته الوطنية ودفعه نحو «ثقافة اللامعنى»، نجد محاولات دؤوبة من الأنشطة الشبابية للقيام بمبادرات ثقافية وتربوية تحمل في طياتها رغبة دائمة، للملتجئ جراح الثقافة واستعادة حيويتها وديناميكيته، من خلال تشجيع المكتبات والقراءات، واستضافة شخصيات ثقافية، وإحياء التراث والرسم والفن والمسابقات والأمسيات الشعرية ومسرح أطفال ودروس عن الكتابة الإبداعية، إلا أنها هذه المحاولات بقيت مؤقتة ومتباعدة ومناسباتية، لا تشكل مجملها نسقاً ثقافياً يعتمد عليه.

وعلى سبيل المثال، وقبل حرب 2007 التي أدت إلى دمار مخيم نهر البارد / شمال لبنان، كان هناك الكثير من المبادرات والأطر الثقافية، مثل: الملتقى الأدبي، الذي لعب دوراً أساسياً في نقل صورة المخيم الجميلة إلى الآخر، وكان يشكل

لن يختلف اثنان عن توصيف أزمة الثقافة بشكل عام، وقد خفت صوت المثقف ودوره ومكانه بشكل خاص، الأمر الذي حدا ببعض للحديث عن «عالم اللاثقافة».

لكن ماذا عن دور المثقف في مخيماتنا في لبنان؟ مع وجود تحديات وجودية حقيقية، هل الحديث عن الثقافة مجرد ترف وترفيه ولزوم ما لا يلزم؟ هل يكتفي الحديث عن الثقافة بالتغني بالزمن الجميل الذي نستلذ بالحنين إليه؟ وهل أزمة الثقافة هي مسؤولية المثقف أم المجتمع أم المؤسسة الثقافية؟ وما هو دور المؤسسة الوطنية عامة؟

الغاية من طرح سؤال الثقافة في المخيمات الفلسطينية، ينطلق من الدعوة للخروج من قمقم الفراغ الثقافي، لنبعث في المخيم روحاً جديدة تعيده من جديد إلى حالة الوعي والإبداع والتجدد؟

يدرك الجميع الدور الذي تلعبه الثقافة في حياة البشرية جمعاء، ولا سيما عند الشعوب التي تعاني من الاحتلال، ولديها قضية مصيرية مثل القضية الفلسطينية، هذه القضية التي هي في جوهر الوجودية الإنسانية، ولها دورها الفعال في التذكر الذي يقاوم النسيان، بعد الاقتلاع من الأرض الأولى إلى أرض اللجوء الثانية (المخيم)، تصبح المسؤولية الثقافية أكبر، نظير المسؤولية الوطنية، وهي مقاومة من نوع آخر، مقاومة بالوعي الخلاق الذي يدفع شحنات الأمل إلى إبداع آخر.

كنفاني إلى ناجي العلي وعشرات من الوجوه المبدعة والمنتجة ثقافياً وأكاديمياً.

اليوم نحن بصدد مواجهة لا النسيان والتناسي فقط، بل أيضاً نفي الثقافة، بحيث يصبح الشرخ بين الإنسان اللاجئ وبين القضية كبيراً وعميقاً.

العديد من المبدعين تركوا الكتابة والقراءة والفنون التي كان يبدعون بها بسبب الظروف القاهرة في المخيم، وحالة الإحباط، وعدم اهتمام الناس وبالذات الأجيال الناشئة بالقراءة، هذه المشكلة تصدرها مدارس الأوروا والقائمون على الجوانب الإبداعية فيها، حيث يدفعون الطلاب إلى ترك حصة الرسم والفرن والذهاب إلى اللعب، أو إلى البيت، لتغدو الثقافة في نهاية الأولويات بالنسبة لهم.

من الناحية السياسية، هناك تحديات كبيرة، ومنها: سجن الفلسطيني في المخيم، وعزله عن محيطه، وانسداد الأفق السياسي، حتى يصبح لاجئاً معزولاً وغامض الثقافة والذاكرة والهوية، ناهيك عن أن الحياة الثقافية الفلسطينية تعيش انتكاساً وحالة من الانحطاط العام، المرتبطة بانحطاط الوضع السياسي والفلسطيني.

اليوم نحن بحاجة لمبادرات لمواجهة هذه المشاكل والتحديات.. مبادرات تفعل سلاح الثقافة والوعي، وخصوصاً في المخيمات الفلسطينية في لبنان التي لها صورتها ووضعها الخاص، وفي مخيمات الشمال «البارد والبدوي» المخيمين اللذين لهم وضعية جغرافية خاصة، وتجاورهما مدينة طرابلس التي تحتوي أيضاً على عدد كبير من الأطر والمنتديات الثقافية اللبنانية، التي طلبت مراراً زيارة المخيمات لفتح باب الحوار الثقافي مع الشباب الفلسطيني المثقف، أو في مخيمات مدينة صور، التي ارتكزت إلى جمعيات ثقافية لبنانية في المدينة.

اليوم، علينا استحداث وتجديد وتطوير الإطار الثقافي الفلسطيني وفتح الحوارات واستثمارها وتطويرها وفتح سبل جديدة لها ■

وفي صيدا/الجنوب، هناك مبادرة مقهى محمود درويش، الذي يديره مجموعة من مثقفي مخيم عين الحلوة ومخيمات الجنوب، ويقومون فيها بالأنشطة الثقافية والأمسيات الشعرية، ومعارض الرسم، والندوات الأدبية، وجلسات نقاش وحوارات في الكتب بشكل يومي، مقهى جميل ويحتوي على صور لمحمود درويش واقتباسات من أشعاره، معلقة على الجدران، كما على مكتبة متواضعة، يلعب هذا المقهى دوراً بارزاً في إحياء الثقافة الفلسطينية وتعريف اللبنانيين بالبيئة الثقافية الفلسطينية، من خلال رمزية محمود درويش للفلسطينيين وللقضية بالذات.

المقهى موجود في مدينة صيدا، وليس في قلب مخيم عين الحلوة، بهدف استقطاب المثقفين اللبنانيين من الجوار لتعريفهم بالثقافة الفلسطينية، وإظهار صورة الفلسطيني والمخيم الجميلة والأصيلة والمبدعة التي تغير ما كانوا يظنون سلباً.

وعلى مستوى لبنان، يشارك العديد من الكتاب والشعراء الفلسطينيين من أبناء المخيمات، في أمسيات عديدة في الأطر الثقافية اللبنانية، وهذه مشاركات ثقافية لها معان كثيرة، إذ أن هذا المبدع يعكس صورة مخيمه، وينقلها إلى الآخر بأدواته الإبداعية المختلفة.

### مخيم الثقافة: مخيم بلا هوية

تكمن المشكلة الحقيقية فيما يتعرض له الفلسطيني داخل المخيم، من جعله كائن يلهث وراء لقمة عيشه، وفائض باليأس والإحباط النفسي، الذي يجعله غير قادر على الإبداع وإن كان مبدعاً، هذه هجمة شرسة ضد وجوده الإنساني، وقضيته الوطنية ومشروعه التحرري، وحقه بالحياة والعمل والكرامة، وحقه بالعودة لوطنه.

وتعمل جهات مفرضة على تشويه صورة الفلسطيني، وإظهار البشع فينا وليس الجانب الجميل، حيث يتم تذكر أسماء نافرة لا تمثل المخيم بسلوها وتربيتها، أدى هذا إلى تناسي دور المخيم كمنتج لثقافة المنفى والثورة، التي حمت القضية، وتناسي دور أبناء المخيمات من غسان

البيئة الحاضنة للكتاب والمبدعين في المخيم وكان عددهم كبيراً، يجتمعون في المكتبة، التي كانت في غرفة ملجأ قديمة في المخيم، أسبوعياً ويتناقشون في الكتب وتنظيم الأنشطة الثقافية التي أعطت صدق واسع في المجتمع.

بعد انتهاء الحرب 2007، تغيرت معالم المخيم الجغرافية والاجتماعية، ما حد بمثقفي المخيم أن يتطلعوا إلى إعادة تشكيل المتلقى من جديد، لمقاومة تجربة الحرب الصعبة ومشروعها في تشويه رمزية وصورة المخيم الأصيلة، وضرب ذاكرته الحية وطمعها في الصميم.

هنا بات التأكيد على الفعل الثقافي في هذا المخيم، هو في ذاته عملية الدفاع الوحيدة عن رمزية المخيم وثقافته الفلسطينية، التي لا يمكن لأي حرب أو معركة أن تمزقها مع الحجر.

أعيد تشكيل المتلقى من جديد، ليضم حوالي 14 كاتباً وكاتبة من أبناء المخيم، اللذين بدأوا بأبسط الإمكانيات المتاحة، في مواجهة أشرس التحديات والمعاناة التي يعانيها المخيم، ومنها المعاناة المعيشية، حيث أن الركض وراء لقمة العيش ينسي الكثير من الأحيان الأولويات الأخرى، ولا سيما الإبداعية، هزمت قدرة المتلقى الأدبي على الاستمرار بقوته السابقة، رغم نجاحه وحاجة المخيم له، ولكن بقي الأمل متمسكاً بضرورة الاستمرار بالكلمة التي حلت محل الرصاصة في بندقية الحلم، إلى أن قمنا مؤخرًا بتشكيل قسم ثقافي داخل جمعية نواة التضامن في المخيم، ضم حوالي 20 كاتباً وكاتبة من أبناء المخيم، وكلهم من أعمار مختلفة، وأقمنا عدة نشاطات ثقافية في مدينة طرابلس، وكان الحضور جميعه من أهل المدينة، وقد استمتعوا جداً بقصائد ونصوص الكتاب الفلسطينيين الشباب من أبناء المخيم في ذكرى استشهاد غسان كنفاني.

كانت هذه الأنشطة الثقافية تمثل مبادرتنا لتمثيل حقيقة المعنى الجمالي للمخيم، وإعادة بناء ما تهدم من مفهوم المخيم وصورته الحقيقية لدى الآخر.

# مَا تَقُولُهُ أُمُّ دُرَّةِ الْأَرْضِ؟

عبد الرحمن بسيسو- شاعر وكاتب فلسطيني/ سلوفاكيا

أينها الوفي أميراً حراً سيّداً. ولأجل الحياة، وباسم خصوبة الأرض، وإغلاء من شأن جهد الإنسان الإنسان، تبارك السماء زفاف ابنة الأرض وحورية السماء الأميرة «فلسطين» إلى زوجها الأمير السيد الحرّ ابن قرينة كنعان، وتمنح اسمها الأزلي الأيدي: «فلسطين» إلى الأم والابن» (مع توقف رسل التاريخ عن النطق، يتقدّم مدير المراسم في قلعة المنارة، ويأخذ اللوح من يدي الأم والابن ويعلقه وسط الحائط أعلى منتصف منصة العرش).

\*\*\*

ما إن أنهت رسل التاريخ الإنساني الحصار الحيّ إعلان هذا المرسوم، حتى أشرن إليكما بالسير خلفهن صوب عرش السماء، ففعلتما؛ ومع بدء خطوكم، نهضت السماء لملاقاتكما وتقدّمت خطوة إلى الأمام فخطت حوريتها خطوة لتقف بمكاداتها. وإذ صرّتما على بُعد خطوتين منها، اضطفت رسل التاريخ الثلاث يميناً في الجهة المقابلة لثلاثة ملائكة المصطفين يساراً؛ فأفسحت لكما التقدّم إلى الأمام خطوة أخرى، فتقدّمتما وأخنيتما للسماء الواقفة أمامكما الرأس، فأومأت إليكما أن ترفعاه ففعلتما، فإذ بها تمدّ يدها اليسرى تأخذ كفك الأيمن، فيما يدها

تحيّة لكما، ثم تقدّمت خطوة أخرى فقدم إليكما لوحاً مزمرياً منيراً ناصع البياض خطت عليه بمداد أخضر كل الصنائع الحضارية الإنسانية الجليّة التي أجزختها على تعاقب القرون والعصور والأزمنة فأهلتكما للتتويج ملكة وأميراً، فأخذتماه من أيديهما معاً، ومكثت عيونكما تبصر في سطره ما شرعت رسل التاريخ تعلنه على الملأ مما احتواه من ثناء عليكما، ومن إطرأ ختمه بالقول:

«لكل ذلك نفر السماء توصية التاريخ الحيّ بإعلان هذه البقعة السيدة من الأرض قلباً نابضاً للأرض، وتتوج ابنة كنعان ملكة خصوبة مزاراة، وتتوج

وقالت لي الأرض جدتي الغالية:



ما إن جلست السماء على كرسي عرشها الذي نقلته الملائكة من المركزية السماوية إلى داخل ألبهو الكنعاني، ووضعت على منصة قائمة في الجهة المقابلة لمنصة العرش المزدان باللؤلؤ والمرجان، وما إن جلست حورتها على أريكة قائمة على يمين عرشها، وما إن وقف ثلاثة الملائكة إلى يسار العرش، حتى أعلنت ثلاثة رسل التاريخ بدء مراسيم التتويج الوجودي، وطقوس الزفاف.

وبخطوات رشيقة، واثقة ومتحاذية أبصرتك وأمك تخطوان على سجادة قرمزية وتتقدمان، من حيث كنتما واقفين لاستقبال السماء، صوب منصة عرشكما الأرجواني القائمة قبالة منصة عرشها التوراتي الوهاج.

وها إنني أبصر السماء جالسة، يكامل بهائها وشساعتها، على كرسي عرشها السماوي المتوهج بالبدي والنور، فيما أبصرك وأمك تخطوان صوبها متهجين، فما إن وصلتما قبالة عرشها حتى وقفتما وأخنيتما الرأس، ولبئتما واقفين. وخلفكما، قبالة السماء، وعلى مسافة خطوة واحدة من عرشها، بدت منصة العرش الكنعاني ذي الكراسي الثلاثة ذوات الأعمدة الأرجوانية المتوجة بقناديل برتقالية الشكل واللون.

ومن فورها، شرعت ثلاث رسل التاريخ في التقدّم نحوكما، وإذ صرن على مسافة خطوتين منكما أخنين الرأس



اللوحة من أعمال الفنان إبراهيم غلام

الْيُمْنِي تَأْخُذُ كَفَّ حُورَيْتِهَا الْأَيْمَنِ،  
وَتَجْدِبُهَا نَحْوَهَا فَبِتَعَانِقَانِ فَوْقَ  
قَلْبِهَا، فَبِتَزْكُهَا مَتَعَانِقِينَ لَتَمُدَّ يَدَهَا  
إِلَى يَدِ أَمِّكَ فَتَجْدِبُهَا إِلَيْهَا، وَتَضَعُ  
كَفَّهَا فَوْقَ كَفِّكَمَا الْمَتَعَانِقِينَ لِتَفْرِدَ  
فَوْقَهُ وَفَوْقَهُمَا كَفَّيْهَا، مَجَلَّةٌ بِهَالَاتِ  
شَمْسِهِمَا السَّاطِعَةِ كَفَّ أَمِّكَ وَكَفَّكَ  
الْمَعَانِقِ كَفَّ عَرُوسِكَ، وَمَتَوَجَّهَةٌ إِلَيْكَ،  
عَلَى مَسْمَعِ جَمِيعِ الْحُضُورِ مِنْ إِنْسَانِي  
الْبِشْرِ الْآتِينَ إِلَيْكَ مِنْ كُلِّ بَقَاعِ الْأَرْضِ  
وَأَحْيَارِهَا، بِالْقَوْلِ :

«هَذِهِ هِيَ حُورَيْتِي الْأَرْضِيَّةُ الْأَثِيرَةُ  
الْجَمِيلَةُ، وَهِيَ الشَّقِيْقَةُ التَّوَامُ لِحُورَيْتَيْنِ  
تَحْمَلَانِ الْأَسْمَ نَفْسَهُ «فِلَسْطِينِ»؛ وَهِيَ  
حُورِيَّةُ شَمْسٍ وَحُورِيَّةُ بَحْرِ، وَهِيَ، قَبْلَ  
هَذَا وَبَعْدَهُ، جَوْهَرَتُكَ الْخَضْرَاءُ الَّتِي  
وُلِدَتْ مَعَكَ، وَمَعَكَ، وَشَارَكَكَ فِي حُضْنِ  
أَمِّكَ الْأَرْضِ مَهْدِكَ، إِنَّهَا ابْنَةُ إِصْفَانِكَ  
الْمَرْهَفِ، كِإِنْسَانِ إِنْسَانٍ، لِنَدَاءَاتِ  
الْوُجُودِ الْحَقِّ، وَهِيَ تَجَلُّ مَبِيرٌ لِلرَّسَائِلِ  
وَالْأَشْوَاقِ الْمَتَبَادِلَةِ، عَبْرِكَ، مَا بَيْنِي  
وَبَيْنَ أُمَّ أَمِّكَ وَأَمِّكَ، وَإِنِّي، بِأَسْمِ اللَّهِ،  
بِأَسْمِ مُوجِدِ الْوُجُودِ الْحَقِّ؛ وَبِأَسْمِ جَمِيعِ  
أَسْمَائِهِ السَّاكِنَةِ وَجْدَانِ الْإِنْسَانِ الْإِنْسَانِ،  
وَبِأَسْمِي أَنَا سَيِّدَةُ السَّمَاوَاتِ وَبِأَسْمِ  
شَقِيْقَتِي سَيِّدَةِ الْأَرْضِ، أُمَّ أَمِّكَ، لِأَرْفَعُهَا  
سَيِّدَةً وَقَرِيْبَةً أَبَدِيَّةً مَبَارَكَةً إِلَيْكَ، وَدَرَّةً  
لِجَدَّتِكَمَا الْأَرْضِ وَقَلْبِيَا. (مَا إِنْ نَطَلْتِ  
السَّمَاءَ اسْمِ «اللَّهِ» حَتَّى خَطَبْتَ أَصَابِعَ  
سَحَابَاتِ نُورَانِيَّةِ اسْمِهِ فَوْقَ رَأْسِهَا بِلَوْنِ  
أَرْجَوَانِيٍّ يَتَوَهَّجُ عَلَى خَلْفِيَّةِ سَمَاوِيَّةٍ  
زُرْقَاءَ تَضِيئُهَا شَمْسٌ بُرْتَقَالِيَّةً، فَرَفَعُ  
جَمِيعَ مَنْ فِي الْبُهْوِ أَكْفَهُمْ مَفْتُوحَةً  
أَمَامَ وَجُوهِهِمْ، وَأَخَذُوا يَحْدِقُونَ فِي  
تَشْكَلَاتِ السَّحَابَاتِ النُّورَانِيَّةِ مُبْتَهَلِينَ،  
وظَلَّ اسْمُ «اللَّهِ» مَرْتَسِمًا فَوْقَ رَأْسِ  
السَّمَاءِ حَتَّى أَتَمَّتْ مَرَامُ الرِّزَافِ  
وَطَقُوسِ التَّنْوِيحِ السَّمَاوِيَّةِ). وَإِنِّي  
لَأَتَوَجَّكُمَا أَمِيرَةً سَيِّدَةً وَأَمِيرًا سَيِّدًا عَلَيَّ  
عَرْشِ قَلْبِ شَقِيْقَتِي الْأَرْضِ؛ فَلْيَكُنْ كُلُّ  
مَنْكُمَا لِلْآخِرِ بِمَثَابَةِ الرُّوحِ، وَلِيَحْفَظْ  
«اللَّهُ» جَلَّ جَلَالُهُ أَمِّكُمَا الَّتِي بِكُلِّ اسْمَائِهِ  
أَتَوَجَّهَا، وَلِيُبَارِكَ قَرَانِكُمَا، وَلِيَحْفَظْ  
أَمِّكُمَا الْوَاحِدَةَ، وَلِيَحْفَظْكُمَا.»

وَإِذْ أَكَمَلْتَ السَّمَاءَ قَوْلَهَا، أَوْمَأْتُ إِلَيَّ  
حُورَيْتِهَا: «فِلَسْطِينِ»، فَخَطَبْتُ ثُمَّ  
اسْتَدَارَتْ وَاقْفَةً، فِي حَيَاءٍ وَخَفَرٍ، إِلَى  
يَسَارِ زَوْجِهَا الْأَيْدِيِّ، وَإِذَا بِصَوْتِ جَمِيعِ  
الْحُضُورِ يَبْتَنِقُ، بِصَوْفِ مَتَنَاغِمٍ، مُرْدَدًا:  
«مُبَارِكٌ بِأَسْمِ اللَّهِ، وَالْوُجُودِ الْحَضَارِيِّ  
الْحَقِّ، وَالْإِنْسَانِ الْإِنْسَانِ، هَذَا الرِّزَافِ

مُقَسِّمِينَ فِي سَرَائِرِ وَجْدَانِكُمْ الْمُتَوَاشِحِ  
الْهُوِيَّةِ، عَلَى التَّرَامِ كُلِّ مَا فِيهِ مِنْ  
تَعَالِيمٍ وَفُرُوضٍ وَإِرْشَادَاتٍ وَوَصَايَا هِيَ،  
فِي الْبَدءِ وَالْمُنْتَهَى، خَلَاصَاتِ الرِّسَائِلِ  
الْمَتَبَادِلَةِ، عَبْرَكُمْ وَبَصُوتِ أَشْوَاقِكُمْ  
وَيَنْبَلُ عَطَاءَ عَقُولِكُمْ الْإِنْسَانِيَّةِ الْوَقَادَةَ  
وَجَهْدَ سَوَاعِدِكُمْ الْبَانِيَّةِ، بَيْنِي أَنَا جَدَّتُكَ  
سَيِّدَةُ الْأَرْضِ، وَبَيْنَ شَقِيْقَتِي الْغَالِيَّةِ  
عَلَيَّ سَيِّدَةُ السَّمَاءِ .

المُبَارَكُ الْمُسْتَحَقُّ، مُبَارِكٌ بِأَسْمِ اللَّهِ،  
وَالْوُجُودِ الْحَضَارِيِّ الْحَقِّ، وَالْإِنْسَانِ  
الْإِنْسَانِ هَذَا الرِّزَافِ الْمُبَارَكِ، مُبَارِكٌ  
بِأَسْمِ اللَّهِ، وَالْوُجُودِ الْحَضَارِيِّ الْحَقِّ،  
وَالْإِنْسَانِ الْإِنْسَانِ هَذَا الرِّزَافِ الْمُبَارَكِ  
الْمُسْتَحَقُّ .»

\*\*\*

وخلال تزداد المَبَارَكَةُ الْجَمْعِيَّةُ هَذِهِ،  
كَانَ الْمَلَكُ الْأَوَّلُ قَدْ تَقَدَّمَ مَقْرَبًا مِنْ  
السَّمَاءِ مُقَدِّمًا إِلَيْهَا التَّاجَ الْأَوَّلَ، فَأَخَذَتْهُ،  
وَبِهِ تَوَجَّتْ رَأْسَ أَمِّكَ، ثُمَّ أَخَذَتْ التَّاجَ  
الثَّانِي، وَتَوَجَّتْ بِهِ رَأْسَكَ، ثُمَّ مَسَحَتْ  
بِالْكَفِّ الْأَيْمَنِ هَامِسَةً، بِأَسْمِ اللَّهِ وَالْإِنْسَانِ  
الْإِنْسَانِ، تَاجَ الْعَرُوسِ، حُورِيَّةِ السَّمَاءِ  
وَدَرَّةِ الْأَرْضِ وَقَلْبِهَا: «فِلَسْطِينِ» الَّذِي  
بَدَأَ أَنَّهُ مَا فَارَقَ رَأْسَهَا يَوْمًا، وَظَلَّ  
يَكْبُرُ مَعَهَا مُرْدَدًا بِهَا، مِذْ وُلِدَتْ مِنْ  
رَجَمِ أَمَّا الْأَرْضِ ابْنَةَ فَتِيَّةٍ لِأَوَّلِ إِنْسَانٍ  
كَنْعَانِيٍّ فِلَسْطِينِيٍّ إِنْسَانٍ .

وَمَعَ تَرَاجُعِ الْمَلَكِ الْأَوَّلِ، تَقَدَّمَ الثَّانِي  
مُقَدِّمًا الصُّولْجَانَ لِلْسَّمَاءِ، فَأَخَذَتْهُ مِنْ  
بَيْنِ أَصَابِعِهِ الْوَهَّاجَةِ، وَأَشَارَتْ إِلَيْكَ  
أَنْ تَمُدَّ يَدَكَ الْيُمْنِيَّ إِلَيْهَا، فَمَدَدْتَهَا،  
فَوَضَعْتَ مَبِيضَ الصُّولْجَانِ فِي كَفِّكَ  
فَضَمَّمْتَهُ مِنْ فُورِكَ، وَبَثَّقَةً عَالِيَةً، عَلَيْهِ .

ثُمَّ تَقَدَّمَ الْمَلَكُ الثَّلَاثُ، كَامِلٌ كِتَابَ  
السَّمَاءِ، فَبَقَدَمَتْ وَأَمِّكَ وَعَرُوسَكَ  
خَطْوَةً أُخْرَى، وَمَدَدْتُمْ أَيْدِيَكُمْ  
مَفْتُوحَةً الْأَكْفِ، فَوَضَعْتَ السَّمَاءَ الْكِتَابَ  
الْمُنِيرَ عَلَيْهَا، فَفَبَلَّغْتُمُوهُ كُلِّ بَدْوَرِهِ:  
الْأُمَّ، فَلَابِنِ، فَالْعَرُوسِ، ثَلَاثَ قَبْلَاتِ،

وهنا أشارت شَقِيْقَتِي سَيِّدَةُ السَّمَاءِ إِلَيَّ  
أَنْ أَقْبَلَ عَلَيْهَا، فَجَعَلَتْ رَسْلَ التَّارِيخِ  
الْثَّلَاثَ إِشَارَتَهَا صَوْتًا مَتَنَاغِمًا ذَا نَبْرٍ  
أَثِيرٍ يَحْمَلُهُ عَلَى أَصَوَاتِهَا أَثِيرَ الْبُهْوِ  
وَبَيْتِهِ فِي فِضَاءَاتِهِ الشَّاسِعَاتِ: «السَّمَاءُ  
الْخَلِيلَةُ تَدْعُو شَقِيْقَتَهَا الْأَرْضَ السَّخِيَّةَ  
الْمَجَلَّةَ بِالْتَفَضُّلِ، مَشْكُورَةً، بِالْإِقْبَالِ  
عَلَيْهَا، لِتَنْعَمَ بِصُحْبَتِهَا.»

وَمَا كَادَتْ رَسْلَ التَّارِيخِ تَنْهِي النَّدَاءَ جَنَّتِي  
كَنْتُ أَقْفَ أَمَامَ شَقِيْقَتِي، بِجِوَارِ أَمِّكَ  
وَابْنَتِي وَابْنَةَ جَدِّكَ كَنْعَانَ، وَبِجِوَارِكَ،  
وَبِجِوَارِ عَرُوسِكَ دَرَّةِ الْأَرْضِ وَحُورِيَّةِ  
السَّمَاءِ، فَوَجَدْتَنِي، مِثْلَكُمْ، أَقْبَلَ الْكِتَابَ  
الْمُنِيرَ ثَلَاثَ قَبْلَاتِ، مَقْسَمَةً فِي دَجَلَةِ  
نَفْسِي، وَامْتِنَالًا لِأَمْرِ وَجْدَانِي الْكَلْبِيِّ،  
عَلَى التَّرَامِ، ثُمَّ وَجَدْتَنِي أَتَقَدَّمَ لِأَطْبَعُ  
عَلَى جَبِينِ شَقِيْقَتِي قَبْلَةَ نَدِيَّةٍ، لِأَعُوذَ  
بِعُذْهَا وَقَدْ أَنْطَبَعَتْ خَطُوطَ جَبِينِهَا  
عَلَى شَفْتِي، إِلَى مَوْضِعِ جُلُوسِي بِجِوَارِ  
ابْنَتِي الْأَثِيرَةِ: أَمِّكَ، فَمَا إِنْ جَلَسْتُ  
حَتَّى وَصَلَ مَسْمَعِي صَوْتِ شَقِيْقَتِي  
السَّمَاءِ يَخَاطِبُكَ: «هَا إِنِّي قَدْ قَلَدْتُكَ  
بِأَسْمِ اللَّهِ وَبِأَسْمِ الْإِنْسَانِ الْإِنْسَانِ الْأَمْرِ  
كَلَّةً وَالزَّمَنُكَ إِيَّاهُ»، فَإِذَا بِي أَسْمَعُكَ



مَفْتُوحَةٌ عَلَى قَبَّةِ السَّمَاءِ الرَّزْقاءِ،  
وَمَوْضُوعَةٌ عَلَى عَلْوِ سَامِقٍ فِي مُوْاجَهَةٍ  
ثَالُوثِ كُرَاسِي العَرشِ . ثُمَّ أَبْصُرْتُ رَسُولَةَ  
التَّارِيخِ، حَامِلَةَ الكِتَابِ السَّمَاوِيِّ المُنِيرِ،  
تُسْتَدِيرُ قَلِيلًا، لِتَضَعِ الكِتَابَ فَوْقَ  
كَفِّكَ المَفْتُوحَتَيْنِ عَلَى وَسْعَهُمَا، فَمَا  
إِنْ وَضَعْتَهُ فَوْقَهُمَا حَتَّى تَقْدَمْتَ تَفْتَحُ  
القَبَّةَ المُطْلَسِمَةَ، فَمَفْتَحَتَهَا إِذْ نَطَقْتَ،  
هَامِسَةً مُغْمِضَةً العَيْنَيْنِ، حُرُوفِ الاسمِ:  
«فِلَسْطِينِ»، حَرْفًا حَرْفًا، فَأَوْدَعْتَ فِيهَا،  
مِنْ فُورِكَ، كِتَابَ السَّمَاءِ، فَأَعْلَقْتَهَا، كَمَا  
فَتَحْتَهَا . ثُمَّ أَبْصُرْتُكُمْ تَقْفُونَ، جَمِيعًا،  
أَمَامَ الكِتَابِ مُوقِرِينَ خَاشِعِينَ، فَإِذَا  
بِبريقِ سَنَاهِ يَنْعَكِسُ عَلَيْكُمْ فِتْشَعُونَ  
بِأَنْوَارِ كَوْنِيَّةٍ تَمَازَجَتْ مَعَ تِلْكَ المُنْبَعِثَةِ  
مِنْكُمْ، وَمِنَ العُقُودِ الدَّرِيَّةِ الثَّلَاثَةِ، وَمِنْ  
بِهَاءِ السَّمَاءِ .

\*\*\*

وَحِينَ اصْطَفَيْتِ رُسُلَ التَّارِيخِ الثَّلَاثَ  
عَلَى الجَانِبِ الأَيْمَنِ مِنَ ثَالُوثِ العَرشِ،  
جَلَسْتَ المَلَكَةَ الأُمَّ عَلَى الكُرْسِيِّ الأَيْمَنِ  
مِنَ العَرشِ وَجَلَسْتَ أُنْتِ عَلَى الكُرْسِيِّ  
الأَوْسَطِ، وَجَلَسْتَ الحُورِيَّةَ الأَمِيرَةَ  
قَرِينَتِكَ الأَبْدِيَّةَ عَلَى الكُرْسِيِّ الأَيْسَرِ،  
فَأَعْلَنْتِ رُسُلَ التَّارِيخِ الثَّلَاثَ دَعْوَةَ السَّمَاءِ  
كَلَامًا مِنَ الشَّمْسِ وَالبَحْرِ لِأَدَاءِ طَقُوسِهِمَا  
المُتَمَمَّةَ لِمَرَامِ الرِّفَافِ وَالتَّنْوِيحِ قَائِلَاتِ  
بِصُوتِ مِتْنَاعِمِ النِّبْرَاتِ: «السَّمَاءُ الجَلِيلَةُ  
تَدْعُو الشَّمْسَ المُشْعَةَ المَجِيدَةَ، وَالبَحْرَ  
الشَّاسِعَ الجَلِيلَ، بِالتَّفْضِيلِ مُشْكُورِينَ

وَهُنَا رَبَّتِ السَّمَاءُ المُضْغِيَّةَ عَلَى  
كَتْفِكَ، وَبَكَفَهَا مَسَحَتْ جَبِينَكَ، ثُمَّ  
مَدَّتْ يَدَيْهَا وَفَتَحَتْ كَفَيْهَا فِي إِشَارَةٍ  
تُعْلَنُ اكْتِمَالِ المَرَامِ السَّمَاوِيَّةِ، وَتَأَذَنُ  
لَنَا بِالعُودَةِ إِلَى أَمَاكِنُنَا فِي البُهو؛ فَإِذَا  
بِرُسُلِ التَّارِيخِ الثَّلَاثِ يَسْتَدِيرُنَ، بِخَطُواتِ  
رَشِيقَةٍ، تَتَقَدَّمُهُنَّ، بِخَطْوَةٍ وَاحِدَةٍ،  
الرَّسُولَةَ حَامِلَةَ كِتَابِ السَّمَاءِ، لِيَقْفُنَ  
خَلْفَكُمْ عَلَى السَّجَادَةِ القُرْمَرِيَّةِ تَهَيِّئًا  
لِلخَطْوِ العَكْسِيِّ صَوْبَ مَنْصَةِ العَرشِ  
الْكِنَعَانِيِّ الفِلَسْطِينِيِّ الخَالِدِ .

\*\*\*

وَفِي تِلْكَ الأَثْنَاءِ، كُنْتُ أَنَا قَدْ عُدْتُ إِلَى  
مَقْعَدِي بِجِوَارِ البَحْرِ، وَكُنْتُ مَسْكُونَةً  
بِالأَبْتِهَاجِ العَامِرِ، مَسْرُورَةً بِالعَقْدِ  
الدَّرِيِّ البَرَّاقِ ذِي القَلَادَةِ الكَرِيمَةِ الَّذِي  
أَهْدَيْتَنِي إِيَّاهُ، وَقَلَدْتِ، بِأَطْرَافِ أَصَابِعِكَ  
المُيَدَعَةَ المَاهِرَةَ الجَلَّاقَةَ، عُنُقِي، وَالَّذِي  
مَكَّنْتِ وَالبَحْرَ نَبَأَمَلِ دَرَرَةَ النِّفْيِسَةِ،  
وَشَمْسَتَهُ، وَنَسْتَكشِفُ أَطْوَاءَ قَلَادَتِهِ،  
وَنَمْعَنُ النَظْرَ فِي قَلْبِهَا المُنِيرِ، وَنَضْفِي  
لِهَمْسِ هَمْسِهِ النَابِضِ بِسَمُوِّ إنْسَانِي لَا  
يَخْفُتُ، وَلَا يَغِيْبُ، وَأَبْدَانُ بَعْغِيهِ رَغِيْبِي  
تَوْحِشِ بَشْرِي عُنْصُرِي، وَتَلْمِيْقِ حَضَارِي  
تَارِيخِي، وَتَرْوِيرِ سَرْدِي، وَزَيْفِ .

وَحِينَ شَرَعْتُمْ فِي الخَطْوِ العَكْسِيِّ  
كِي لَا تُدِيرُوا ظُهُورَكُمْ، أَبْدَأُ، لِلسَّمَاءِ،  
أَبْصُرْتُكُمْ، بِأَمِّ عَيْنِي وَبِعَيْنِ وَجْدَانِي،  
تَقْتَرِبُونَ مِنْ قَبَّةِ رَجَائِيَّةِ صَافِيَّةِ شَفَافَةٍ

تُسْتَأَذَنُ السَّمَاءَ مُسْتَجِيبًا لِإِلْزَامِهَا،  
وَرَبَّمَا لِأَمْرِ كُنْتُ تُضْمِرُهُ: «فَلتَأَذَنُ لِي  
السَّمَاءُ الجَلِيلَةُ أَنْ أَقْلُدَ قَرِينَتِي الأَبْدِيَّةَ،  
وَأُمِّي، وَأمَّ أُمِّي، ثَلَاثَةَ عُقُودِ ذَوَاتِ  
قَلَائِدِ»، فَأَوْمَأْتُ إِلَيْكَ السَّمَاءَ، مُبْتَهِجَةً،  
أَنْ اشْرَعْ، فَشَرَعْتَ . (فِي هَذِهِ اللَحْظَةِ  
تَقَدَّمْتَ رَسُولَةَ التَّارِيخِ الوَاقِفَةَ فِي  
الْوَسْطِ وَأَخَذْتَ بِكَفَيْهَا كِتَابَ السَّمَاءِ  
المُنِيرِ مِنَ الأَكْفِ المُنْبَسِطَةِ الَّتِي تَحْمِلُهُ،  
ثُمَّ عَادْتَ وَوَقِفْتَ مُتَقَدِّمَةً خَطْوَةً وَاحِدَةً  
عَنِ المَوْضِعِ الَّذِي كَانَتْ تَقِفُ فِيهِ فِي  
مُحَادَاةِ شَفِيقَتَيْهَا الرَّسُولَتَيْنِ) .

فَإِذَا بِي أَبْصُرُ مُدِيرَ مَرَامِكَ، الوَاقِفَ  
خَلْفَكَ بِاسْتِمْرَارٍ مُذْ بَدَأَ البَدْءَ، يَفْتَحُ  
عَلْبَةً عَاجِيَةً، مَكْسُورَةً بِمَجْمَلِ أَرْجَوَانِي،  
وَيَقْرِبُهَا مِنْ يَدِكَ، فَمَتَّخِذٌ أَوَّلَ عَقْدِ  
لَوْلُؤِي وَتُسْتَدِيرُ إِلَى عَرُوسِكَ تَقْلُدُ  
جَبْدَهَا إِيَّاهُ، ثُمَّ تَأْخُذُ عَقْدًا ثَانِيًا تَقْلُدُهُ  
جَبْدَ أُمِّكَ، ثُمَّ عَقْدًا ثَالِثًا تَقْلُدُهُ جَبْدِي،  
فَإِذَا بِثَلَاثَةِ عُقُودِ تَوَاتَمَ تَرْهُو بِهَا جِيُودِ  
ثَلَاثَتِنَا، وَتُسْتَدِيرُ بِسَنَاهَا صُدُورَنَا، وَإِذَا  
بِانْعَكَاسِ أَنْوَارِ السَّمَاءِ الوَاقِفَةِ أَمَامَنَا  
عَلَيْهَا يَضَاعِفُ بِرَيْقِهَا مَرَاتٍ وَمَرَاتٍ،  
وَإِذَا بِبُهوِ قَلْعَةِ المَنَارَةِ يَتَوَهَّجُ بِالنُّورِ،  
وَإِذَا بِكَ تَتَوَجَّهَ إِلَى السَّمَاءِ قَائِلًا:  
«سَيِّدَتِي الجَمِيلَةُ الجَلِيلَةُ، شَفِيقَةُ  
جَدَّتِي، وَخَالَةَ أُمِّي، هَا إِنَّكَ قَدْ قَلَدْتَنِي  
الأَمْرَ كُلَّهُ، وَأَلْزَمْتَنِي إِيَّاهُ، وَإِنِّي لَمَقْلُدُهُ،  
وَمَلْزَمٌ بِنَفْسِي بِالْوَفَاءِ بِهِ لِرُومِ هَذِهِ  
القَلَائِدِ أَعْتَاقِ قَرِينَتِي وَأمِّي وَجَدَّتِي» .

## اللوحه من أعمال الفنانة تمام الأكل



لأداء طُقوس إتمام الرِّفَافِ والتَّثْوِيجِ الكُونِيِّ المَبْجَلَةِ..

نَهَضَتِ الشَّمْسُ بِوَجْهَهَا الصَّبُوحَ، وَبَرَقَعَهَا التُّورَانِي الشَّفِيفَ، وَهَامَتَهَا العَالِيَةَ، وَقَوَامَهَا المَمْشُوقَ، وَتَوْبَهَا النَّاصِعَ البَيَاضَ المُرْكَشَ الأَطْرَافِ وَالقَبَةَ وَالأكْمامَ بِخِيوطِ حَرِيرِيَّةٍ تُحَاكِي ألوانَ الطَّيْفِ السَّبْعَةِ، وَأَبْصَرْتَهَا تَتَهَادَى فِي الصَّوْعِ السَّاطِعِ، وَعَلَى يَمِينِهَا حُورِيَّةٌ تَسِيرُ عَلَى مَسَافَةِ خُطْوَةٍ وَاحِدَةٍ وَرَاءَهَا، وَيَكْسُوها تَوْبٌ بَرْتَقَالِيٌّ لَامِعٌ يَحْدِدُ قَامَتَهَا، وَمِنْ أَدْنِيهَا يَتَدَلَّى قُرْطُ فِضِّي مَزْدَانٌ بِالدَّرِّ يَحَاكِي شَكْلَ جَسَدِ: «فِلَسْطِينِ»، وَعَلَى جِيدِهَا يَتَهَدَّلُ عَقْدٌ لَوْلُؤِيٌّ ذُو قِلَادَةٍ يَحَاكِي عَقْدَ حُورِيَّةِ السَّمَاءِ، فَتَبْدُو لِلنَّاطِرِينَ بِمِثَالَةِ نَظِيرِ مُطَابِقِ لِحُورِيَّةِ السَّمَاءِ الأَمِيرَةِ «فِلَسْطِينِ»، أَوْ تَجَلُّ ثَانٍ لِحَقِيقَتِهَا وَجُوهَرِ جَمَالِهَا، وَصَلَبِ هُويَّتِهَا.

وَمَا إِنْ خَطَبَتِ الشَّمْسُ وَحُورِيَّتَهَا فَوْقَ السَّجَادَةِ الفَرْمَزِيَّةِ حَتَّى انْتَبَهَتْ مِنْ مَوَاضِعِ أَقْدَامِهَا شَمْسُ دَاوَتِ أَضْوَاءِ مُشْعَةٍ بَعَثَتْ فِي البَهُوِ الشَّاسِعِ هَالَاتٍ مُتَدَاخِلَةً مِنَ النُّورِ السَّاطِعِ الوَهَّاجِ، وَمَا إِنْ اقْتَرَبْنَا مِنَ القَبَةِ الرِّجَاجِيَّةِ حَتَّى اسْتَدَارْنَا وَأَحْيَيْنَا الرِّاسَ إِجْلَالًا لِإِنْسَانِيَّةِ كِتَابِ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَدَارْنَا، مِنْ جَدِيدٍ، وَتَقَدَّمْنَا خُطْوَةً أُخْرَى، فَإِذَا بِهِمَا عَلَى بَعْدِ خُطْوَةٍ مِنْكُمْ، فَوَقَفَتْ أُنْتُ، وَقَفَتْ المَلَكَةُ الأُمُّ، وَوَقَفَتْ الحُورِيَّةُ الأَمِيرَةُ، خَافِضِي الرُّؤُوسِ إِجْلَالًا لِهَمَّا، فَشَرَعَتْ الشَّمْسُ، وَحُورِيَّتَهَا مِنْ خَلْفِهَا تُحَاكِيهَا، تُحْرَكُ كَفِيئِهَا الإِمْتَوِجِيْنَ عَلَى وَسْعِهِمَا فَوْقَ رَأْسِ كُلِّ مِنْكُمْ وَحَوْلَ جِسَدِهِ، فَإِذَا بِهِ يَشْتَعِلُ بِالصَّوْعِ، وَيَحْتَجِبُ عَنِ الأَبْصَارِ، وَكَأَنَّهَا هُوَ قَدْ ذَابَ فِي لَهَيْبِ الشَّمْسِ، وَفِي لَبِّ لِبَابِهَا الخَالِدِ قَدْ تَجَوَّهَرَ.

\*\*\*

وهكذا لم يعد أحد ممن في البهو قادراً على إنبصار شيء سوى النور الحاجب ما يجري من طُقوس مَبْجَلَةٍ، فما إن شرعت الشمس وحوريتها في الابتعاد عن منصبة العرش عائدتين إلى مكانهما في البهو حتى نهض البحر وحوريتها وشرعا يحطوان فوق السجادة الفرمزية المشتعلة بالصَّوْعِ، فإذا بوقع خطوهما يطفئ اشتعال الصَّوْعِ في المواضع التي يعبرانها فيعيدنها إلى حالتها التورانية الأولى، وإذا بمقدور جميع من في البهو الشاسع أن يبصر العباءات الأرجوانية الشمسية ذوات القبات الهلالية والأطراف

وَمَا إِنْ اسْتَفَافَتِ العُيُونُ المَأْخُودَةَ بِغَمُوضِ البَحْرِ، وَمِهَابَتَهُ، وَجَلَالَهُ، وَجَمَالَ حُورِيَّتِهِ، تَوَامَ دَرَّةِ الأَرْضِ: «فِلَسْطِينِ»، حَتَّى أَبْصَرْتَهُمَا يُقْتَرِبَانِ مِنَ القَبَةِ الرِّجَاجِيَّةِ المَفْتُوحَةِ عَلَى قَبَةِ السَّمَاءِ، وَيَبْحَثَانِ، مَعًا، إِجْلَالًا لِكِتَابِ السَّمَاءِ والأَرْضِ الَّذِي أودَعَهُ الفِلَسْطِينِيُّ ابْنَ كُنْعَانِ الإِنْسَانِ، لِلنَّوْءِ، فَبِهَا، ثُمَّ يَتَقَدَّمَانِ خُطْوَةً أُخْرَى لِيشْرَعَ البَحْرُ فِي أداءِ طُقُوسِ مَبَارِكَةِ الرِّفَافِ وَالتَّثْوِيجِ الأَرَلِيِّ الأَيْدِي أَخْذًا فِي كَفِّهِ، وَيَعُونَ حُورِيَّتَهُ الَّتِي دَفَعَ إِلَيْهَا بِقَارُورَتِهِ الرِّزْقَاءَ، قَطْرَاتٍ شَرَعَ بِرِشْهَا عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِنْكُمْ، وَعَلَى جَبِينِهِ وَشَفْتَيْهِ وَصِدْرِهِ، ثُمَّ أَبْصَرْتَهُ يَضَعُ فِي رَاحَتِي كَفِّي كُلِّ مِنْكُمْ، تَلَكُمَا المَفْتُوحَتَيْنِ عَلَى وَسْعِهِمَا، قَطْرَةً مِنْ جَوْهَرِ مَائِهِ، لِيُفْقَلَ وَحُورِيَّتَهُ عَائِدَتَيْنِ إِلَى مَكَانِهِمَا فِي البَهُوِ الشَّاسِعِ، وَلِيُطْفِئَ وَقَعِ خُطُوهِمَا مَا كَانَتْ خَطَى الشَّمْسِ وَحُورِيَّتَهَا قَدْ أَشْعَلْتَهُ مِنْ هَالَاتِ صَّوْعٍ لَاهِبٍ يَمْتَصُّ النُّورَ فَيُعِيبُهُ فِي المَسَافَةِ المَمْتَدَةِ مَا بَيْنَ نِقْطَةِ التَّفَاقُطِ فِي المَرَّةِ الأُولَى وَنَهَايَةِ امْتِدَادِ السَّجَادَةِ الفَرْمَزِيَّةِ الَّتِي شَرَعَتْ رَسْلَ التَّارِيخِ فِي طَيْهَا لِتَحْتَفِظَ بِهَا فِي خِرَانَةِ «فِلَسْطِينِ» إِلَى أَبَدٍ هُوَ الأَبَدِ.

ملاحظة: هذه مقاطع مشهدية من نصٍ نثري شعري مُمسرح سيكون هو الكتاب الثاني (قيد الإكمال) من ثلاثية: «ما تقولهُ دَرَّةُ الأَرْضِ أَوْ هَكَذَا تَتَكَمُّ فِلَسْطِينِ» الَّتِي نَشَرْتُ الكِتَابَ الأَوَّلَ مِنْهَا قَبْلَ نَحْوِ خَمْسِ سَنَوَاتٍ.

المَدْبَجَةِ بِألوانِ الطَّيْفِ تَكْسُو الثَّلَاثُ الوَاقِفَ بِمِهَابَةِ كَوَاكِبِ دَرِيَّةِ تَضِيءُ مَنَصَّةَ العَرَشِ. وَهَكَذَا كَانَ لِكُلِّ مَنْ فِي البَهُوِ أَنْ يَرَى إِلَى البَحْرِ ضَامًا أَصَابِعَ كَفِّهِ عَلَى قَارُورَةِ رِزْقَاءِ شَفَافَةٍ فِيهَا قِطْرَاتٌ مِنْ جَوْهَرِ مَائِهِ الصَّافِي مَمْرُوجَةٍ بِخِلَاصَةٍ يُكْتَنَزُ قِطْرَاتٌ مِنْ جَوْهَرِ تَهْوِجِ الزَّخَرِ بِالحَيَاةِ، وَأَنْ يَبْصُرَهُ مَرَهُوًا بِشَسَاعَتِهِ، وَدَرِيَّةٍ مُكْتَنَزَاتِهِ، وَجَمَالَ كَائِنَاتِهِ، وَشَمُوحِ قَامَتِهِ العَالِيَةِ، وَعَلُوِّ مَنَكِيهِ العَرِيضِيْنَ تَكْسُوهُمَا عِبَاءَةٌ لِأَزُورِيَّةِ دَاكِنَةِ اللَوْنِ تَشِي بِجَلَالِهِ، وَغَمُوضِ أَعْمَاقِهِ العَائِرَةِ، وَرَحَابَةِ آفَاقِهِ، وَلَا تَنَاهِيهِ.

وهكذا كان لكل من في البهو الشاسع، أن يتأمل جمال حورية البحر الفاتنة، وهي تخطو إلى يمينه على مسافة خُطْوَةٍ وَاحِدَةٍ وَرَاءَهُ، مَطْوُوقَةَ الجِيدِ بِعَقْدِ لَوْلُؤِيٍّ ذِي قِلَادَةٍ دَرِيَّةٍ مُصْبِيَّةٍ تُتَوَهَّجُ كَالجَمْرَةِ الأَهْبِيَّةِ، فِيمَا يَتَدَلَّى مِنْ شَحْمَتِي أَدْنِيهَا تَوَامًا قُرْطُ فِضِّي مَزْدَانَانِ بِالدَّرِّ يَحَاكِيَانِ هَيْئَةَ «فِلَسْطِينِ» الأَرْضِ، وَيَكْسُوها قَامَتُهَا المَمْشُوقَةُ تَوْبٌ حَرِيرِيٌّ أَرْزَقُ اللَوْنِ مُرْكَشَ القَبَةِ وَأَطْرَافِ الأَكْمامِ الفَضْفَاضَةَ بِاللَوْلُؤِ وَالمَرْجَانِ، وَتَرْتِيْنَ رَدْفَيْهِ أَصْدَافُ ذَوَاتِ عُرُوقٍ لَوْلُؤِيَّةٍ مُتَنَاعِمَةُ النَبْرَةِ وَالهَيْئَةِ وَصَفَاءِ الأَلْوَانِ؛ فَلَا يَكَادُ جَمَالَ هَذِهِ الحُورِيَّةِ الحَسَنَاءِ يَنْعَكِسُ فَنَانًا فِي العُيُونِ المَتَامِلَةِ حَتَّى تَرَاهَا نَظِيرًا مُكَافِئًا لِحُورِيَّةِ السَّمَاءِ، وَابْنَةَ الأَرْضِ وَدَرِّيَّتَهَا، الأَمِيرَةَ «فِلَسْطِينِ»، أَوْ تَجَلِّيًا ثَالثًا لِحَقِيقَتِهَا الجَوْهَرِيَّةِ، وَلِجَوْهَرِ حُصُوبَتِهَا وَجَمَالِهَا الخَالِدِينَ.

# في نقد الرواية اللاهوتية الاستشراقية من جديد عبادة الشمس في اليمن ورمزية الصراع بين النور والظلام

## الحلقة 1

د. فاضل الربيعي. مؤرخ ومفكر عراقي/ بريطانيا

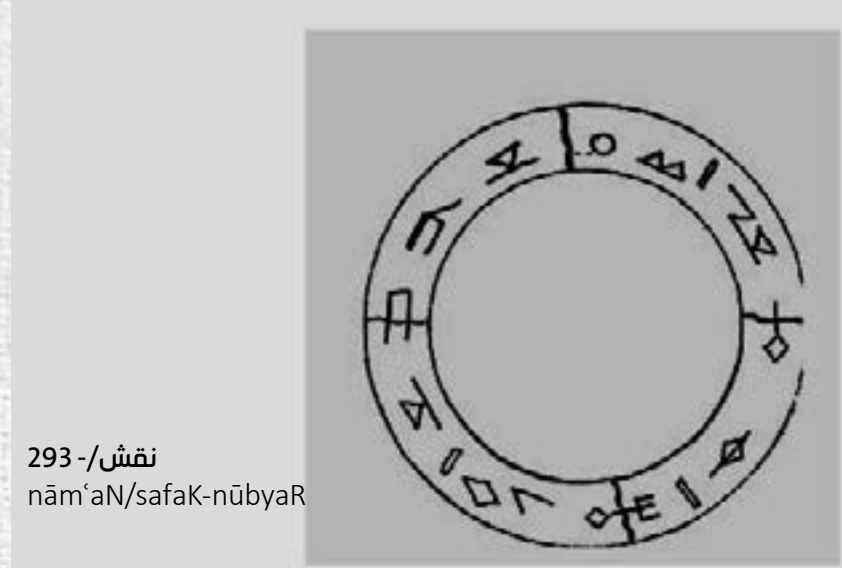
أَسْأَلُهُ: مِنْ أَيْنَ هُوَ، وَلَا هُوَ أَخْبَرَنِي عَنْ  
أَسْمِهِ. وَقَالَ لِي: هَا أَنْتَ تَحْبِلِينَ وَتَلْدِينَ  
أَبْنًا. وَالآنَ فَلَا تَشْرَبِي خَمْرًا وَلَا مَسْكْرًا،  
وَلَا تَأْكُلِي شَيْئًا نَجَسًا، لِأَنَّ الصَّبِيَّ يَكُونُ  
نَذِيرًا لِلَّهِ مِنَ الْبَطْنِ إِلَى يَوْمِ مَوْتِهِ.)  
مَا يَقُولُهُ هَذَا النَّصُّ هُوَ التَّالِي: كَانَ هُنَاكَ

رجل من قرية صرعة- صرع، ينتمي  
لعشيرة الدانيين ( قبيلة دان اليمنية/  
أذان) اسمه منوح (النوح - بمعاملة الميم  
الحميرية كأداة تعريف أو إسقاطها عند  
النطق: نوح). كان يشاهد بني إسرائيل  
وهم يعبدون لعبادة الأوثان، كان منوح-  
النوح هذا، متزوجاً من امرأة عاقر، ولابد  
أنها - في سياق هذا النوع من القصص  
الديني - ستشاهد ملاك الرب الذي سوف  
يعدّها بغلام (أي ابن مخلص)، وهذه  
استعادة، أو إعادة إنتاج متأخرة للقصة  
الكبرى في «سفر التكوين» عن إبراهيم  
وامراته سارة، المرأة العاقر التي جاء  
الملاك لبشارتها، ليس هذا النوع  
من القصص الديني، سوى محاولة من  
جانِب سارد النصّ لوضع إطار أسطوري  
لولادة المخلص. وفي هذه الحالة، فهو  
يستمد روايته من الأسفار الخمسة  
الكبرى، وبالطبع، يجب أن تكون العودة  
لصناعة الشر وعبادة الأوثان، تماماً كما  
كانت في عصر إبراهيم، متلازمة مع  
خضوعهم لسلطة الفلستيين الوثنيين،  
وكنا رأينا كيف أن إبراهيم صار  
الفلستيين الوثنيين هذا هو الإطار  
التاريخي-المتيولوجي الجديد لصعود  
كاهن - قاص آخر في بني إسرائيل، ولا  
شك أن وظيفة هذا النوع من الاستعادة،  
هو إعادة إنتاج رواية الخلاص الديني  
مرة أخرى.

### في هذا الإطار، سأعطي هنا

#### الملاحظات التالية:

**أولاً:** في هذا الوقت، وبعد مرور أربعين  
عاماً - حسب النص - يكون بنو إسرائيل  
قد عادوا إلى الوثنية من جديد، أي بعد  
نحو 240 ق.م من تأسيس ثم انهيار  
المملكة السبائية الموحدة 650-530  
تقريباً (الأحداث كما تقول التوراة



نقش -/293

nām'an/safaK-nūbyaR

أسطوري على السرد، ولذلك، سأعيد  
رواية التاريخ بطريقتي المعتادة،  
وأقدم النص المترجم - إلى العربية أو  
أي لغة أخرى - مع النص الأصلي العبري،  
لأكشف عن المشكلات التي لازمت  
طرائق السرد لتوراتي، ثم كرّست  
هذا الخيال، بهذا المعنى، فإن جزءاً من  
«سفر القضاة» يسجل أحداثاً دارت نحو  
265 ق.م، أي بعد 300 عام من تأسيس  
مملكة سبأ وحمير عام 650 ق.م. وهذا  
ما يقوله سفر القضاة (قضاة، الإصحاح  
13: 1، 7): (ثُمَّ عَادَ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَعْملُونَ  
الْبَشْرَ فِي عَيْنِي الرَّبِّ، فَدَفَعَهُمُ الرَّبُّ لِيَدِ  
الْفِلَسْطِينِيِّينَ أَرْبَعِينَ سَنَةً. وَكَانَ رَجُلٌ  
مِنْ صُرْعَةَ مِنْ عَشِيرَةِ الدَّانِيِّينَ اسْمُهُ  
مَنُوحٌ، وَامْرَأَتُهُ عَاقِرٌ لَمْ تَلِدْ. فَتَرَاءَى  
مَلَاكُ الرَّبِّ لِلْمَرْأَةِ وَقَالَ لَهَا: «هَذَا أَنْتِ  
عَاقِرٌ لَمْ تَلِدِي، وَلَكِنَّكَ تَحْبِلِينَ وَتَلْدِينَ  
أَبْنًا. وَالآنَ قَاجِذِرِي وَلَا تَشْرَبِي خَمْرًا وَلَا  
مَسْكْرًا، وَلَا تَأْكُلِي شَيْئًا نَجَسًا. فَهَذَا إِنَّكَ  
تَحْبِلِينَ وَتَلْدِينَ أَبْنًا، وَلَا يَعْملُ مُوسَى  
رَأْسَهُ، لِأَنَّ الصَّبِيَّ يَكُونُ نَذِيرًا لِلَّهِ مِنَ  
الْبَطْنِ، وَهُوَ يَبْدَأُ يَخْلُصُ إِسْرَائِيلَ مِنْ  
يَدِ الْفِلَسْطِينِيِّينَ». فَدَخَلَتِ الْمَرْأَةُ وَكَلِمَتُ  
رَجُلِهَا قَائِلَةً: «جَاءَ إِلَيَّ رَجُلٌ مِنَ اللَّهِ، وَمَنْظَرُهُ  
كَمَنْظَرِ مَلَاكِ اللَّهِ، مَرْهَبٌ جِدًا. وَلَمْ

ليس ثمة رواية في التوراة  
خلبت لب وعقل قارئ الكتاب  
المقدس القديم (التوراة)، مثل رواية  
(شمشون ودليلة)، والمؤسف، أن  
علماء التوراة من المدرسة اللاهوتية  
في غالبيتهم العظمى، ومعهم كتاب  
التاريخ وحتى من «الباحثين الهواة»  
كذلك، حولوا هذه الرواية المتيولوجية  
(الأسطورية) إلى مادة تاريخية، في  
هذا الإصحاح (الثالث عشر) يروي سفر  
القضاة رواية عن كاهن إسرائيلي سوف  
يُعتبر أحد أكبر مخلصي الشعب، في  
الواقع، يجب أن ننظر إلى هذه الرواية  
من منظورين: تاريخي ومتيولوجي،  
في الجانب التاريخي، هناك مادة تتصل  
بصراع السبائيين مع الممالك القبلية  
الصغيرة المنافسة، وهذه الأحداث كما  
بيننا وقعت بعد مرور نحو 300 عام من  
انهيار مملكة سبأ الموحدة، وبالتالي،  
فإن تاريخ الصراعات التي يتحدث عنها  
السفر، تدور في سقف زمني لا يتجاوز  
265-120 ق.م، وهذا هو التاريخ  
التقريبي لظهور المملكة اليهودية  
الثانية (حمير الثانية)، ولأن هذه  
الصراعات كانت ذات طابع بطولي، فقد  
لجأ سارد النصّ إلى إضفاء طابعٍ روائيٍ -



هو البديل الرمزي للخصب، وهو تعبيره وتجنسده، ويتلازم مع رمزية المولود بوصف هذا، تجلياً أعلى من تجليات الخلق، لأن المولود هو ابن سماوي جاء ملاك الرب للبطارة به، وكما في مرويّات سفر التكوين، فقد ارتبطت ولادة الابن بوجود وليمة مقدّسة في بيئة مجدبة (عافر)، بيد أن هذا النص، يختلف جذرياً على مستوى التشريع الديني، فهو يعيد ربط العلاقة بين الولادة وتحريم الخمر والطعام النجس، إن تحريم الخمر في هذا النص، يبدو تشريعاً كهنوتياً حديثاً - في هذا العصر -، إننا لا نملك ما يكفي من الأدلة التي تؤكد أن كهنة الشمال في عصر موسى وبشوع ثم سليمان وداود حرّموا الخمر، لأن إبراهيم النقي كاهن شليم الذي كان يقدم لخبز والخمر (سفر التكوين)، إن فهم هذا الجانب من السرد، قد يوفر لنا مادة جديدة لتحليل مراحل تطور الشرعة اليهودية، كما صاغها كهنة مملكة (أحمير الثانية) (يهودا).

يمكن أن يعزى هذا التشريع إلى صعود أدوار كهنة الجنوب، الذين صاغوا العقيدة اليهودية المتشددة، ومن المعلوم أن الجنوب اليمني لا يكاد يعرف زراعة كروم العنب على نطاق واسع، بينما اشتهر الشمال اليمني على مرّ التاريخ وحتى وقت قريب بوفرة العنب بأجود أنواعه، واليوم، يمكن لزائر صنعاء أن يتجول في أسواق خاصة للعنب، فيها أجود الأنواع وأفضلها في العالم. ولذلك، يبدو مفهوماً أن أسفار التوراة الكبرى التي تضمنت مشاهد شرب الخمر (سفر التكوين مثلاً) كما في قصة نوح، تشير إلى هذا الجانب من الحياة الدينية والاجتماعية في مجتمع القبائل القديمة، ومما يثير الاشتباه بأن هذا التشريع يبدو جديداً، أنه ارتبط باسم منوح، بينما ارتبط شرب الخمر في (سفر التكوين) بشخص نوح؟ وهذا الأمر له دلالاته، فهي استعادة بالمقلوب، لقصص التوراة الكلاسيكية، لقد حلل نوح الأول الأسطوري شرب الخمر، بينما جاء نوح الثاني المتأخر ليحرّمه، وهذا ما يسرده (قصة 13: 15: 25): (فَقَالَ مَلَاكُ الرَّبِّ لِمَنُوحَ: «وَلَوْ عَوَّقْتَنِي لَا أَكَلُ مِنْ خَبْزِكَ، وَإِنْ عَمَلْتَ مَحْرَقَةً فَلِلرَّبِّ أَصْعَدُهَا». لِأَنَّ مَنُوحَ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مَلَاكُ الرَّبِّ. فَقَالَ مَنُوحُ لِمَلَاكِ الرَّبِّ: «مَا اسْمُكَ حَتَّى إِذَا جَاءَ كَلَامُكَ بِكِرْمِكَ؟» فَقَالَ لَهُ مَلَاكُ الرَّبِّ: «لِمَاذَا تَسْأَلُ عَنِّ اسْمِي وَهُوَ

فيلبي (2)، وأن هذا الاندماج استمر حتى سنة 650 ق. م، وفي نقش من مملكة معين مصرن يعرف باسم « 520» ورد اسم معد كرب هذا في صورة (معد يكرب)، ما يثير الانتباه هنا، أن اسم أب يدع يظهر كاسم ابن من أبنائه، وهو ما يؤكد لنا أن أحد أحفاد إبراهيم (وإسماعيل) الذي يدعى في التوراة أب يدع، ظل مستمراً في التقاليد الدينية والاجتماعية في معين مصرن.

**ثالثاً:** ترسم التوراة اسم القرية التي ولد فيها الكاهن منوح، في صورة (صرعة) وتقول أنه من عشيرة الدانيين (أدان)، هاكم اسم (صرعة) في المكان نفسه: محافظة صنعاء، مديرية بني حشيش، عزلة الشرفة، قرية بني داود، محلة صرع، (نعيد التأكيد على قاعدة التأنيث والتذكير)، أما عشيرة الدانيين فهم قبيلة أذان - أذان، وهؤلاء لا صلة لهم بسبط دان الإسرائيلي في لحج، الذين عاشوا في واديهم المعروف بهذا الاسم حتى اليوم: محافظة لحج، مديرية الحد، عزلة الحد، قرية وادي دان إن النص يقصد عشيرة - قبيلة أذان - أذان، وهؤلاء أقاموا منذ المملكة السبئية الموحدة في ما يعرف اليوم بمحافظة إب، وهذا ما سوف نشرحه تالياً، كل هذا يعني أن القاضي الجديد جاء من صنعاء، أي من الشمال لا من الجنوب الحميري.

(قِصَاة 8: 13: 12) فَصَلَّى مَنُوحٌ إِلَى الرَّبِّ وَقَالَ: «أَسْأَلُكَ يَا سَيِّدِي أَنْ يَأْتِيَ أَيْضًا إِلَيْنَا رَجُلٌ مِنَ اللَّهِ الَّذِي أَرْسَلْتَهُ، وَيُعَلِّمُنَا: مَاذَا نَعْمَلُ لِلصَّبِيِّ الَّذِي يُولَدُ؟». فَسَمِعَ اللَّهُ لَصَوْتِ مَنُوحَ، فَجَاءَ مَلَاكُ اللَّهِ أَيْضًا إِلَى الْمَرْأَةِ وَهِيَ جَالِسَةٌ فِي الْحَقْلِ، وَمَنُوحٌ رَجُلُهَا لَيْسَ مَعَهَا. فَاسْرَعَتِ الْمَرْأَةُ وَرَكَصَتْ وَأَخْبَرَتْ رَجُلَهَا وَقَالَتْ لَهُ: «هُوَذَا قَدْ تَرَءَى لِي الرَّجُلَ الَّذِي جَاءَ إِلَيَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ». فَقَامَ مَنُوحٌ وَسَارَ وَرَاءَ امْرَأَتِهِ وَجَاءَ إِلَى الرَّجُلِ، وَقَالَ لَهُ: «أَأَنْتَ الرَّجُلُ الَّذِي تَكَلَّمُ مَعِ الْمَرْأَةِ؟» فَقَالَ: «أَنَا هُوَ». فَقَالَ مَنُوحٌ: «عِنْدَ مَجِيءِ كَلَامِكَ، مَاذَا يَكُونُ حُكْمُ الصَّبِيِّ وَمَعَامَلَتُهُ؟» فَقَالَ مَلَاكُ الرَّبِّ لِمَنُوحَ: «مَنْ كُلُّ مَا قُلْتَ لِلْمَرْأَةِ فَلتَحْتَقِطْ. مِنْ كُلِّ مَا يَخْرُجُ مِنْ جَفْنَةِ الخَمْرِ لَا تَأْكُلْ، وَجَمْرًا وَمُسْكِرًا لَا تَشْرَبْ، وَكُلَّ نَجِسٍ لَا تَأْكُلْ. لِتَحْدِرَ مِنْ كُلِّ مَا أَوْصَيْتُهَا فَقَالَ مَنُوحٌ لِمَلَاكِ الرَّبِّ: «دَعْنَا نَعُوْثُكَ وَنَعْمَلُ لَكَ جَدِي مَعْرَى». كُلُّ بَشَارَةِ بُولَادَةِ الْإِبْنِ - الْمَخْلُصِ، ترتبط بالوليمة الطقوسية المقدسة، إن الطعام

وقعت بعد 300 سنة)، في هذا العصر، ظهر في التوراة تعبير (قاضي) بني إسرائيل، وهذا تعبير لا وجود له في كل الأسفار السابقة التي كانت تستخدم تعبير «ملك إسرائيل»، إن هذا الجانب من تحليل أساليب السرد هاماً للغاية، لأنه سيوفر لنا إمكانية التعرف بشكل أدق على الوقائع ومدى تطابقها مع التاريخ اليمني، في هذا السياق يمكننا أن نجد اسم هذا القاضي - الكاهن في المكان نفسه الذي دارت فيه الأحداث: محافظة صنعاء، مديرية نهم، عزلة عيال منصور، قرية الوقشة، محلة نوح.

**ثانياً:** لكن، لماذا يتكرر طوال هذا التاريخ، خضوع بني إسرائيل لهيمنة الفلسطينيين الوثنيين؟ هل من المنطقي تخيل أن هذا الحدث يتكرر وبهذه الصورة منذ عصر إبراهيم؟ إنه لسؤال جوهري حقاً، ويجب أن يسأل المرء عن السر في خضوع جماعة بعينها، أي لهيمنة جماعة أخرى طوال 300 عام؟ ولما كنا حدّدنا أن - في مناسبات سابقة - موطن الفلسطينيين التاريخي (تعز): مديرية الشمايتين - وادي المفاليس، وهم انتشروا في أورشليم وحولها: محافظة إب، مديرية العدين، عزلة عردن، قرية حور، ولا يزال اسمهم هناك تحمله قرية تدعى محلة بيت الفاليسي) ففي هذه الحالة، يجب أن نعتبر خضوع الإسرائيليين، مجرد صورة دينية عن صراع متواصل، خاصه السبايون ضد قوة قبلية وثنية.

إن سارد النص التوراتي يقوم بإعادة إنتاج، لا الفكرة المركزية في قصة الخلاص وحسب، وإنما كذلك إعادة إنتاج صورة العدو القديم نفسه، هاكم نقشا يسجل اسم الفلسطينيين في صورة: فلس: النقش 293- (1) عثر على هذا النقش في وادي دوعن (حضر موت) ويعود إلى عصر الملك معد كرب، ارتأى فيلبي حين قرأ النقش، أن حكم هذا الملك كان في عام 980 ق. م حسب تقديراته، وأنه حكم بعد اليفع يثع وابنه حفن ذرح، وكان له شقيق اسمه معد كرب - معد يكرب، الذي ولي عرش حضر موت. كان لمعد يكرب هذا، ابنان هما هوفعتت - هو فعتت، وأب يدع يثع - أبيدعيتع، لم يتوليا عرش حضر موت بعد أبيهما، ويبدو أن حضر موت اندمجت بعد وفاة معد يكرب في مملكة معين مصرن (مصرم) خلال ثلاثة قرون كما ارتأى

عَجِيبٌ؟»، فَأَخَذَ مَنُوحٌ جَدِيَّ الْمَغْرِي وَالتَّقْدِمَةَ وَأَضْعَدَهُمَا عَلَى الصُّخْرَةِ لِلرَّبِّ. فَعَمِلَ عَمَلًا عَجِيبًا وَمَنُوحٌ وَأَمْرَأَتُهُ يَنْظُرَانِ. فَكَانَ عِنْدَ ضَعُودِ اللَّهِيْبِ عَنِ الْمَذْبَحِ نَحْوَ السَّمَاءِ، أَنْ مَلَكَ الرَّبُّ صَعْدَ فِي لَهِيْبِ الْمَذْبَحِ، وَمَنُوحٌ وَأَمْرَأَتُهُ يَنْظُرَانِ. فَسَقَطَا عَلَى وَجْهَيْهِمَا إِلَى الْأَرْضِ. وَلَمْ يَعُدَّ مَلَكَ الرَّبِّ يَتَرَايِي لِمَنُوحٍ وَأَمْرَأَتِهِ. حِينَئِذٍ عَرَفَ مَنُوحٌ أَنَّهُ مَلَكَ الرَّبِّ. فَقَالَ مَنُوحٌ لِأَمْرَأَتِهِ: «مَيِّتٌ مَوْتًا لِأَنَّنَا قَدْ رَأَيْنَا اللَّهَ، فَقَالَتْ لَهُ أَمْرَأَتُهُ: «لَوْ أَرَادَ الرَّبُّ أَنْ يَمِيْتَنَا، لَمَا أَخَذَ مِنْ يَدِنَا مَحْرَقَةً وَتَقْدِمَةً، وَلَمَا أَرَانَا كُلَّ هَذِهِ، وَلِمَا كَانَ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ أَسْمَعْنَا مِثْلَ هَذِهِ». قَوْلَدَتِ الْمَرْأَةُ ابْنًا وَدَعَتِ اسْمَهُ شَمْشُونَ. فَكَبِرَ الصَّبِيُّ وَبَارَكَهُ الرَّبُّ. وَابْتَدَأَ رُوحُ الرَّبِّ يَحْرِكُهُ فِي مَحَلَّةِ دَانَ بَيْنَ صُرْعَةٍ وَأَشْتَاوَلٍ».

قبل كل شيء، لابد من ملاحظة أن اسم المخلص هو ( الشمشون - بالأم ولام وليس شمشون: ). وهذا أمر له مغزاه، فهو لقب ديني - رمزي وليس اسمًا، ما يقول هذا الجزء الهام النص، أن منوح رزق بمولود أسطوري سماه الشمشون ( الوزن العبري من الشمس - الشمشون )، وهذه الصورة التي يتخذها المخلص، أي صورة الشمس ترتبط عضوياً بصورة النار في المحرقة التي قدمها منوح، حين صعد الملاك مع النار، إن التناظر الدلالي بين النار والشمس، تتضمن كل المحمولات الرمزية للتطهير، وهذا هو مغزى تحريم الخمر والاقتراب من النجاسة، ورد اسم (شمس - شمشون) في نصوص كثيرة، لعل أهمها النص الذي يعود للعام 200 بعد الميلاد، فهو يشير إلى (بطل شعبي) اسمه يدعئيل بن رب شمس، خرج على السبئيين في شبوة وجمع جمع قبائل خولان وبنو كلب وقبيلة يام، وانتصر في سلسلة معارك، إلا أن السبئيين تمكنوا في وقت قصير من صد هجماته، وأحرقوا المدينة بالكامل قبل انسحابهم، وهذا النص يعد هو أقدم النصوص الذي يشير إلى قبيلة يام وبنو كلب، وهاكم النقش الذي يذكر اسم ملك سبأ متأخر، رأى فيه بنو إسرائيل أنه (شمشون) الجبار الذي جاء مخلصاً، يدعى هذا الملك في النقوش: رب شمس نمران، وقد أصبح ملكاً على سبأ الممزقة والمشتتة في حدود 225 ق.م. وهنا النقش: النقش 578. حكم رب شمس (شمشون) في سبأ، مع أخيه



النقش 578: نقش رب شمس

كرب يتع سعد من بني شعرن، وكانا قد دخلا في معركة ضارية مع ملك سبأ آخر (يدعى حمل اللقب نفسه ملك سبأ وريدان وحضرموت ويمنت) ويدعى: -- (يزأل يبين ملك سبأ وريدان من بني فرعم ملك سبأ). لقد تخيل الكهنة اليهود (رب شمس) هذا، وهو من ملوك حمير الصغار (الأقيال) في صورة (شمشون - الوزن العبري من شمس)، ومن هذا اللقب جاء اسم «عبد شمس» في التراث التاريخي العربي الإسلامي، لقد تخيلوه في صورة ثائر - وهذه هي صورته الحقيقية في النقوش ولنتذكر أن عبد شمس تمرّد على سلطة قريش ودخل في منافرة/ تنافس مع هاشم - في هذا الوقت المتأخر من التاريخ سعى «رب شمس» الحميري إلى إعادة إحياء الملكية الممزقة التي أصبح فيها لقب ملك سبأ وريدان ممزقاً هو الآخر، بل وموزعاً بين عشرات الزعماء القبليين، كل منهم يزعم أنه ملك سبأ الحقيقي. بهذا المعنى يمكن فهم أصل أسطورة شمشون وفقط ضمن تاريخ سبأ، المثير للدهشة، ان فترة حكم هذا القيل - الملك، تتوافق كلياً مع التاريخ الذي حدّدناه لكتابة هذا السفر 240-200 ق.م، يتضمن النقش أسماء عدد من الملوك، يحملون لقب (ملك سبأ وريدان)، وهذا ما يؤكد أن السلطة في هذا العصر كانت موزعة حسب التسلسل:

محافظة صنعاء، مديرية بني حشيش، عزلة الشرفة، قرية بني داود، محلة صرع، ثم محافظة ذمار، مديرية جبل



نقش 5

الشرق، عزلة موسطه بني قشب، قرية بيت غازي، محلة بيت الأشول (وكذلك: محافظة ذمار، مديرية وصاب السافل، عزلة بني منصور، قرية جبل الأشول). وأخيراً: أتجه من ذمار صوب إب حيث عشيرته الوثنية أذان - أذان: محافظة إب، مديرية العدين، عزلة الجبلين، قرية براحه العليا، محلة أذان. إن المقاربة التي أقترحها، لأجل رؤية حصيفة للنص التوراتي وفهمه بعمق ودون مبالغات، هي التي يمكن إجراؤها دون تكلف بين النقوش اليمينية وبين النص التوراتي، فكلاهما يروي بطريقته أخبار الحروب الطاحنة التي خاضتها قبائل الجنوب الحميري والشمال السبائي في عصر زوال المملكة الموحدة، وما رافق ذلك من ظاهرة بروز ملوك، كل منهم يزعم أنه ملك سبأ وريدان (أي ملك قبائل الشمال والجنوب). إنهما - في الواقع - نص واحد كتب بأسلوبين - طريقين، الأولى ويمكن اعتبارها الرسمية لأنها نقوش ملكية، والثانية كهنوتية - شعبية كتبت بلغة رجال الدين اليهود، ولكنها روت ولأغراض

التعليم الديني الأخبار نفسها. هاكم هذا النقش بوصفه مثلاً آخر: النقش الموسوم: 5؛ 12؛ 3 يعود هذا النقش إلى عهد الملك السبائي شعر أوتر (القرن الثاني الميلادي)، وهذا الملك من الأسرة التي تُعرف في القرآن والمرويات الإسلامية باسم (تبع) وهم أقبال (أمراء) قبيلة حُلمان التي تنتمي لاتحاد (سمعي) بقيادة قبيلة همدان وكانت من أهم البيوت القبلية الحاكمة في هذا العصر، حيث امتد نفوذها حتى المرتفعات الشمالية لليمن، أي إلى المناطق التي تقيم فيها قبيلة - شعب (حاشد)، لقد كان لقبائل اتحاد (سمعي) الدور الأبرز في الصراع الذي دار بين ملوك سبأ وبين قبائل ذي ريدان (حمير) الجنوبية خلال القرون الثلاثة الميلادية الأولى، وذلك بسبب وصول الأسرة التبعية الهمدانية إلى الحكم في (سبأ)، في هذا العصر برز دور الأقبال من بني همدان في الحياة السياسية للدولة السبائية - الريدانية (الحميرية)، ومن هذه الأسرة الهمدانية برز الملك (شعر أوتر) (3) ملكاً لسبأ وذي ريدان، صاحب النقش، كأبرز الملوك في القرن الثاني الميلادي، لأنه تمكن من إعادة توحيد الجزء الأكبر من اليمن. نستخلص من مقارنة النقوش

أرى لنا داوم، فإن يقع ضريح الولي وسط مقبرة واسعة، مرصوفة أرضها بالكامل بحصى كبيرة، ويتم رصف القبور الصغيرة من هذه الحصى، كما يلاحظ أن الحيطان التي تحيط بقبة «الشمسي» كانت من حصى أخذ من المنطقة.

عندما وصل داوم إلى موقع «شمسي» في مايو 1986 وهو موسم الأمطار في تهامة، لاحظ أن هذا المزار يقع وسط مصب مائي سابق، ولا بد أنه قد وضع في هذا المكان عن عمد، وأن البناء كان مكعباً من دون زوايا، ولكن الجدران كانت باتجاه الزوايا الأربع، كما لاحظ أن الجدار يتألف من حائط خارجي تعلوه الشقوق، وفي الداخل، في الوسط يوجد هيكل رباعي الأضلاع به حجرة صغيرة (( بالداخل، وهذا الهيكل فيه نقوش و«برج» مركزي، إن احتفال «الزيارة» يتم على النحو التالي: يدخل الحجاج من الجنوب، ويطوفون حول الكعبة عكس اتجاه عقارب الساعة (كما يفعل الحجاج في مكة)، ويأخذون حفنة تراب من داخل الكعبة (وهذا التراب يرمى أو يحتفظ به أحياناً) ثم يغادرون المكان من المدخل الغربي، (ويقال إن القبوتين الصغيرتين خارج الحائط من جهته الشمالية كانتا قبرين لأبني الولي، قرية

دير الخدمة الصغيرة هي بيت «حارس» الضريح وعائلته الكبيرة، واسم المكان دير الخدمة بمعنى «مكان الخدمة» يعبر عن هذه العلاقة، يسمى الحارس «قيم»، ولعلنا نشير إلى أن تسميته في المناطق الغربية من جنوب اليمن «قيوم»، وفي أماكن أخرى من تهامة يسمى «منصب» وفي حضرموت».

سوف أنقل وصف داوم كما كتبه: (الجزء الأكثر إثارة من طقوس «الزيارة» يحدث في القرية، وليس في الوادي نفسه، يتألف الاحتفال الرئيسي من إقامة عمودين خشبيين أحدهما أطول من الآخر قليلاً، ويبدأ تركيبهما من المساء بعد غروب الشمس، ثم يتم غسل العمودين بالماء أولاً، ثم يضاف الحناء، وكل عمود يسمى «سرو»، الأطول يمثل الولي الشمسي، حسبما والأقصر هو أنثى)، عندما سألت داوم السكان: ما إن كانت هذه زوجة الشمسي؟ كانت الإجابة أنه لم يتزوج قط، ثم يضيف (يزدان العمودين ببعض القماش، وقيل بصراحة أن هذا يمثل ثياب الشمسي، وبالمثل العمود الآخر، وعندما يتم نصب العمودين فإن الأطفال يتسلقونهما، وعادة يتعلقون بالحبال التي تثبت العمودين، ثم ينزلون للأسفل ويعودون صعوداً وهكذا، لم أتوقع تفسيراً عندما سألت عن معنى هذه «اللعبة»، ولكن قيل لي أنها تضمن رزقاً بالذرية، إذا لعب الأطفال بحماس، فسوف يلد العديد من الأولاد في العام القادم، في الماضي، وحالياً بشكل أقل، كان القيم يقدم «ذبيحة» للحجاج، وكان الحجاج أنفسهم يجلبون الثيران والمواشي، وتذبح الحيوانات «للفقراء ولله»، ومن الواضح أن هذه الوليمة الجماعية كانت جزءاً مهماً من الطقوس)، تقول الأسطورة، أن «الشمسي» جاء من بعيد، من الغرب، أي من الناحية الأخرى من البحر الأحمر وبراي داوم فإن المقصود بالبحر الأحمر ما يعرف اليوم، باسم «أثيوبيا» أي الحبشة من الحبشة، كانت لدى «الشمسي» عين واحدة فقط، في منتصف جبهته، لكن هذه العين أقوى من عيني وعينك، كان يستطيع الرؤية بها في أنحاء الجبال إلى حضرموت فلا يخفى عليه شيء، في ذلك العصر، حسب الأسطورة التي رواها سكان «تهامة» لداوم، عاش شيطان عظيم في الجبال وكانوا يشيرون إلى اتجاه باجل والجبال المطلة عليها، أي اتجاه المجرى المائي (

بعيداً، على بعد ست ساعات بالسيارة، وسط الجبال كان السكان يستخدمون لوصف الشيطان كلمة (جني، مارد، شيطان).

وعندما سألتهم: ما إذا كان اسم الشيطان يعني «عفريت» لم يجب أي أحد سؤاله، في كل عام يطلب «العفريت» من أهالي دير الخدمة عروساً عذراء، ذلك كان بغرض ضمان الحصول على الماء (الفيضان) في الوادي، سألت «داوم» عن سبب هذا النذر، وما إذا كان الشيطان يمنع عنهم الماء، فقيل له أن الأمر ليس كذلك، بل إنه يطلب الفتاة لأنه خبيث، كانت العذراء ترتدي ملابس العروس، وتوضع على هودج الجمل (يسمى محمل) وبعد الغروب يتم إرسال الجمل إلى الجبل، ويأتي الشيطان من مسكنه للقائها ويقتل الفتاة، في إحدى السنوات رأى «الشمسي» معاناة الناس وفعل الشيطان المروع، فذهب خلف الفتاة قرب القرية (حيث يقع الضريح اليوم) فالتقى الشمسي بالشيطان، وقطع رأسه بسيفه وحرر القرية من سطوته. وجثة الشيطان الملقاة هناك، أخذت ورميت بعيداً، وعاش الشمسي لبقية حياته في القرية كضيف شرف، هذه الأسطورة عن «الشمسي» تؤكد استمرار عبادة إله الشمس في اليمن لوقت متأخر رغم نفوذ الإسلام، يجب أن يقوم أي تحليل لأسطورة الشمشون أو (شمشون ودليلة) في سفر القضاة، استناداً إلى منظومة الرموز التي تختزنها، فإذا كان اسم شمشون/ الشمشون بروحه النارية التي ولد منها وسط المحرقة، يتضمن الصيغة ذاتها لاسم شمس- شمش، فإن صراعه مع دليلة (ذي ليلة) يكون قد أنطوى في الأصل على فكرة المجابهة القدرية بين النهار والليل (أي بين الشمس ودي- ليل)، ولأنها من المنظور الرمزي مواجهة بين النهار والليل، فهي كذلك مواجهة بين النور والظلام، أي أنه الصراع القيم للثنائيات: الميلاد والموت، النور والظلام، الخير والشر. ولذلك،

تكشف أحداث الأسطورة عن هذا البعد بكشل جلي، حين تحتال ذي- ليلة (دليلة) على شمشون وتقص شعره (قصائبه الذهبية) قوته (الشعر الذهبي هنا يرمز لأشعة الشمس)، سوف أعيد رواية الأسطورة من هذا المنظور ضمن نسق التحليل التاريخي لصراع السبأيين المتأخرين ضد الوثنيين، بالطبع، لا يقول النص العبري من التوراة هنا، أن بني إسرائيل اختاروا كاهناً- قاضياً يدعى شمشون، بل يقول إن منوح الكاهن أنجب ولداً بمعجزة، وأنه حارب الوثنيين من أجل إسرائيل، وكما أشرت في المقاطع السابقة، فإن شمشون هو صورة رمزية متحوّلة من قصة رب شمس بن نمران الذي سجل في نقوشه وقائع من حروبه. هاكم ما يقوله السفر (قضاة 14: 1، 4): (وَنَزَلَ شَمْشُونُ إِلَى تَمْنَةَ، وَرَأَى امْرَأَةً فِي تَمْنَةَ مِنْ بَنَاتِ الْفَلَسْتِينِ. صَعِدَ وَأَخْبَرَ أَبَاهُ وَأُمَّهُ وَقَالَ: «قَدْ رَأَيْتُ امْرَأَةً فِي تَمْنَةَ مِنْ بَنَاتِ الْفَلَسْتِينِ، فَلِآنَ خَذَاهَا لِي امْرَأَةً». فَقَالَ لَهُ أَبُوهُ وَأُمُّهُ: «أَلَيْسَ فِي بَنَاتِ إِخْوَتِكَ وَفِي كُلِّ شَعْبِي امْرَأَةٌ حَتَّى أَتُكَّ ذَاهِبٌ لَتَأْخُذَ امْرَأَةً مِنَ الْفَلَسْتِينِ الْغُلْفُ؟» فَقَالَ شَمْشُونُ لِأَبِيهِ: «إِيَّاهَا خَذَ لِي لِأَنَّهُا حَسِنَتْ فِي عَيْنِي». وَلَمْ يَعْلَمْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الرَّبِّ، لِأَنَّهُ كَانَ يَطْلُبُ عِلَّةً عَلَى الْفَلَسْتِينِ. وَفِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَانَ الْفَلَسْتِينِيُّونَ مُتَسَلِّطِينَ عَلَى إِسْرَائِيلِ).

- 1- M'dkdbd, prêtre-fls (?) de Qydn (considering Qydn as the name of a village situated along one of the tributaries of (wadiDaw'an). أيفترض المترجم أن اسم فلس- هنا- اسم له صلة بوادي دوعن بحضرموت، ولكنه لا يعرف معناه؟
- Philby, The Land of Sheba, P-2 451
- Albert Jamme, Inscription: 3-304. From Mahram Bilqis p
- 4- فيرنر داوم: إعادة اكتشاف دين السبأيين في تهامة، ترجمة محمد علي عطبوش. مجلة آداب الحديد، العدد (6) يوليو - سبتمبر 2020، ص 332 - 349.



# الحياة في مكان آخر

هنادي لوباني - باحثة وكاتبة فلسطينية / كندا



صدر كتاب خيال أرضي وسماوات مفتوحة: محاورة؛ قصائد مختارة؛ ومضات تأملية للشاعر الأسترالي مارتن لانغفورد من دار خطوط وظلال للنشر والتوزيع، يتضمن الكتاب مختارات لعدد من قصائد لانغفورد وتأملاته الشعرية، ومقدمة للدكتور عبد الرحمن بيسو، وحواراً مع الشاعر أجراه الأستاذ عاطف بيسو، يعتبر لانغفورد أحد أبرز الأصوات الشعرية في القارة الأسترالية، يتميز صوته بجرأة الولوح من/إلى الزمن، وبكثافة العاطفي مع الفكري والسياسي في حركات شيقة من الاندفاع الثري، والشعرية الصورية، والمفعمية بحس ونبض الغناء الجماعي لسكان استراليا الأصليين، الذي يستدعي قدرات صوتية خاصة، قريبة إلى القرار ولكن بحدة السوبرانو.

مسحل، ولامرئ القيس وحيأ اسمه لافظ  
بن لاحظ، وكان لحسان بن ثابت وحيأ  
من بني الشيبان:

إذا ما ترعرع فينا الغلام  
فما إن يُقال له: من هو؟  
إذا لم يُسد قبل شد الإزار  
فذلك فينا الذي لا هو  
ولي صاحب من بني الشيبان  
فطوراً أقول، وطوراً هو

ولم يكن الشعر لدى العرب القدامى فناً  
أدبياً لفظياً، بل مكوناً ثقافياً طاغياً في  
الشخصية العربية، التي عدت نفسها  
على الدوام أمة الشعر، فالمقولة «الشعر  
ديوان العرب» كانت اختصاراً لحالة  
التميز التي وصلت حد الاستعلاء في  
البلاغة والثقافة والحضارة على الأمم  
والحضارات الأخرى، وإذا كانت المواجهة  
الاستعمارية، مع العثمانيين ومن ثم  
الغربي، من أهم التجارب التي أحدثت  
جملة من الظروف والصدمات والتحويلات،  
أدت من ضمنها إلى إزاحة تمرکز  
الشعر والشعراء في المنظومة الثقافية  
العربية، وتبعاً إلى تراجع هذه المنظومة  
من على الخريطة الثقافية الكونية، فإن  
دور الشاعر أضحي معضلة مع المشروع  
الميثافيزيقي للفكر الغربي، الذي  
انتصر للعقل والحكمة، وأزاح الشعر عن  
عرشه لصالح ثنائية تباينية تتضاد فيها  
مدركات العقل، وتُتعالى على أحاسيس  
الجسد، وتجليات التأمل العقلي المجرد  
على تجسيدات التلمس الشعوري الحي.

بين خيال أرضي وسماوات مفتوحة عل  
صيرورة الإنسان تتحقق شعرياً فوق  
الأرض.

وليس أدل على إقامة الشاعر بلغته  
الشعرية في هذه المنطقة البينية من  
أن العرب أحاطوا الشاعر بدور مهيب،  
واعتبروه شخصاً متميزاً وسامياً في  
مكانته، حتى يقال أن العرب كانت تقيم  
الأفراح إذا ظهر في قبيلة شاعر، وتأتي  
القبائل لتهنئتها وكأنهم في عرس،  
ولم يتولد هذا الاهتمام بالشعر في  
نفوسهم إلا نتاج إدراكهم لسحر الشعر  
في غزل الخطوط بين عالمي الحقيقة  
والأحلام، وفتح الأبواب التي تؤدي إلى  
أبعاد مختلفة، وإيمانهم بمنزلة الشاعر  
بين العالم المرئي واللامرئي، الذي  
فسروه بالصلوات والاتصال المباشر بين  
الشاعر والأرواح المحجوبة: وحي، من  
ملائكة وشياطين، يوقظ في الشخص  
المختار، ما هو حلم وخيالي في مواجهة  
الواقع.

ولم يكن الوحي يتصل بأي شخص،  
بل كان له اختياره الخاص الذي يطارده  
نهاراً، ويوقظه ليلاً، وينقض عليه،  
ويطره أرضاً، راکعاً على صدره، ويلهمه  
القريرض والأفكار، ومنها الجديدة وربما  
الثورية في عصره، فيصبح الشاعر  
متمثلاً للعقد بين الطرفين؛ لا يستطيع  
صدّه، ولا قدرة له إلا على الحوار مع ما  
توحي به، ولم تكن العلاقة عابرة، بل  
إن الوحي الذي كان يرتبط بشاعر معين  
يصبح معروفاً باسم علم محدد ومُتداول  
في بيئة الشاعر، كان للأعشى وحيأ اسمه

يتحدى لانغفورد بالشعر إكراهات  
التاريخ؛ ويخترق المساحات الفاصلة  
والأدغال؛ ويثير الخيال والعاطفة،  
الرغبات والانفعالات؛ ويحررنا من  
مونوكرامية براديفم التضاد والتعالي  
في ترحال إلى جمال ووحشة وخفياً  
وأسرار وبوليفينية الطبيعة، التي لا  
تعرف في ذاتها وبذاتها أي حدود؛  
ويوسع آفاق الحوار خارج مركزية  
وهيمنة الذات، في سعيه لخلق مقاربة  
جديدة لذاتية تستعيد في ماضيها  
وإشكالاتها الرهنة، العلاقات التداولية  
والتبادلية، المركبة والمربكة، بين الأنا  
والآخر، يتجول الشاعر في مساحات  
رحبة من الجدلية، ويثير الاختلاف لآ  
الاختلافات، ويغزل الشعور مع التفكير  
في توليفة قائمة على الاحترام والعدالة  
وحقوق الإنسان.

يحيلنا عنوان الكتاب إلى فترة سحيقة  
من التاريخ كاد الشعر يبلغ فيها منزلة  
النبوة، وكان فيها الشعراء حاملين لواء  
الآلهة.

كان سقراط يصف الشاعر بضوء وكائن  
مجنح وقديس، واعتبرهم هولدرلين،  
الذي أعلن انسحاب الجلالة وعزوفها  
عن الإنسان، آخر صلة بين اللاهوت  
والناسوت، وأن الشعراء وحدهم القادرون  
على تمهيد لقاء العالمين مرة أخرى،  
يكتب هولدرلين: «كما في يوم عيد،  
ينتصب الشاعر أمام الخالق، إنه كما لو  
في اتصال مع القوة الأكثر سما»، اتصال  
يخلق فيه الشاعر في برزخ بين عالمين،  
في منزلة البين - بين، «deux entre» ،

يذكرنا الدكتور عبد الرحمن بسيسو في مقدمته للكتاب، أن هذا المشروع الميتافيزيقي الغربي سرعان ما تحول إلى سياسة التسلط وبداية النزوع الاستعماري الغربي، الذي دعم التمرکز العرقي في الفصل بين الشعوب، واحتكر الغرب (الرجل الأبيض) لنفسه التفوق والصفاء والقوة، وتجسدت في العصر الحديث كمشروع «استبدادي وحشي» بالغ التشابك والتعقيد، وبمؤسسات وتركيبات أيديولوجية مصطنعة وموظفة لإخضاع مجتمعات العالم وشعوبه للأنموذج الأوروبي، وتحقيق هيمنة الغرب على الآخر المختلف، الطبيعة والأشياء والكائنات والكلمات، عبر مختلف أشكال الانتداب والاستعمار والسيطرة، كونه الأنموذج الأمثل والأصلح لمختلف الشعوب في ثنائية المتقدم/المختلف، التي شكلت جوهر التفكير الميتافيزيقي الفلسفي الغربي الحديث، واحتل الغرب فيها القطب الأول.

في نقد وتفكيك وتقويض هذا المشروع، كان لا بد من عودة قوية للشعر، ليس بغية البحث عن مبادئ مفترضة للخطاب الشعري، أو عن قيمة الجمال الثابته فيه، وإنما من أجل الإنصات والانتباه، و«الادراك المتزامن بين مركزي الجاذبية، وعبر تفاعل مفتوح مع الأنوات المغايرات والآخرين» لفتح أفق إنساني جديد يفرض بالإنسان إلى التدرج في تحقيق كمال إنساني محتمل»، كمل يقول عبد الرحمن بسيسو في مقدمة الكتاب، وهذا بالذات ما يراه عبد الرحمن بسيسو في شعر مارتن لانغفورد: رؤية فكرية وشعرية تنشط فيها طاقات الإنسان وعلاقاته، فتتحول الكلمات والعبارات والجمال إلى «مفتاح ومصباح»، يخرق بها الشاعر الحجب والحدود، ويعيد خلق العلاقات في اللغة وباللغة، كرحلة تفسح المجال أمام الآخر، ولا سيما سكان أستراليا الأصليين، لتحقيق وجودهم الإنساني والثقافي والحضاري خارج السياقات الهرمية للمنظومة الاستعمارية الاستيطانية؛ كما كخطوة إلى الوراثة لأبناء المهاجرين المستوطنين في «أستراليا»، لعودة النظر في تجاربهم وذواتهم وثقافتهم، ومراجعة ما انبثت عليه من أسس، ومساءلة المفاهيم والتصورات التي وجهت رؤيتهم، ووفق منظور رويوي إنساني يؤسس لخطاب ما بعد رأسمالي، استعماري، يشرع

من فوره إلى إعادة الحقوق المسلوقة، والحريات المسروقة.

السؤال الذي يطرح نفسه: ما أهمية هذا الكتاب وهذا الشاعر وهذا الشعر للقارئ العربي ولثقافتنا العربية، التي هي نص كبير وطويل من الشعر والنثر المثقل بالحروب والاحتراب والهدر في حقوق الناس؟ وللإجابة يقول عبد الرحمن بسيسو: «أن للشروع في قراءة هذا الكتاب أن يجذب القارئ الإنسان للانخراط، بشغف معرفي وجمالي وقاد، في تلك الرقصة الحميمية التي تكمل قوس التواصل الإنساني على نحو يغير الذات، ويفتح مدارات آفاق وقضاءات سيكون لولوج رحابها أن يفضي إلى تغيير العالم». وفي حوار مع عاطف بسيسو، يقول لانغفورد: «للحرب أن تكون نوعاً من الجنون، وللشعر أن يكون مقاومة لهذا النوع من الجنون، إيماءة معرفية تهبط على الأرض لتذكر الناس بحقيقة ما هي عليه الأمور، وكيف هي، حقاً، تسير في بعض الأحيان، لا يجب الناس سماع هذه الإيماءة، وذلك بالطبع لأن واقع الحرب يمكن أن يصبح واقعاً لا يحتمل، غير أن هناك، دائماً، وقتاً سيأتي، وستوجب فيه إيجاد الكلمات الصحيحة لوصف ما جرى، وعندها سيحتاج الناس إلى الإصغاء إلى أفضل ما يمكن للشعر أن يقدمه: أي شيء أقل من ذلك إنما هو ارتخاض، وتحقير للمعاناة البشرية التي حلت، وازدراء بها».

في زمن الحروب والعولمة والدعشة والصهينة، يبقى الشعر وحيماً من إلهام وفيض، وأجمله ما هو سينوغرافياً حلمية يتشابك فيها الماضي مع الحاضر ويخترقها المستقبل؛ ما يحفر حفراً متواصلاً ومحموماً في جسد العالم، وجسد اللغة باعتبارها اللاوعي الواعي به، ويثور الكلمات وقواعد النحو، ويبتكر التعابير والمفاهيم؛ ما يخط خطوط الانفلات علناً، نخرج من خلالها من إطار كل بنية وقبضة مكبلة للإنسان، وممانعة إياه من التحرر والانطلاق؛ ما يصيرنا ذاتية ترفض أن تسجن الآخر وأن تسجن ذاتها في هوية مغلقة، وذاتية عصية على الاحتلال: أروض وسماوات وموارد وكائنات وحيوات؛ ما يسافر «صوب صوب آخر.. على طريق رياح معاكسة..»

غير أن الكلمات المسؤولة تحمل عبئنا الآن.

ما إن فكرنا في أن نسأل «لماذا؟»، وشرعنا في مقارنة المعدلات؛ هوت على قلوبنا ظلال التعقيب والنقد.

ولكن اليقظة، المفعممة بأسباب طالت مواجهتها، تأخذنا بقوة، صوب الحُب. (لانغفورد: «السفر مع الطيور»)

المختارات الشعرية التي نبحر فيها مع لانغفورد ليست مجرد زينة أو حماسة أو فورة عابرة أو تزجية لوقت، بل الشعر كثالوث من الرقص والموسيقى، والغناء على الإيقاعات الحركية للكلمات والآراء والأفكار والصور والتعابير والأخيلة وشتى أشكال الجمال، الشعر كتفاعل وجودي، لا هو ترف روجي أو فكري، بل حوارية نبني فيها علاقات نكتسب من خلالها الانفتاح والاحترام والقدسية في تفاعلنا مع الأنوات المتعددة فينا، والآخر الإنسان، والآخر الطبيعة، الشعر كسند التاريخ، يقول ما لا يمكن لغيره أن يقول لأنه، وبوصف أوكتافيو باث، «يتعذر اختزاله إلى مجرد أفكار وإلى نظام (مغلق)، إنه الصوت الآخر، فهو ليس كلمة التاريخ أو التاريخ المضاد، لكنه الصوت، الذي في سياق التاريخ يقول شيئاً آخر.. الشعر كعطاء حر، يوقظ ما هو مستحيل، وما هو حلم، وما هو خيالي في مواجهة الواقع لاستنهاض قوامه وتحرير إيقاعاته لفجر جديد، الشعر كوساطة، إسرائ ومعراج بين الأنا والآخر، الواقع والخيال، بين الأصوات والنصوص والحكايات والهوامش والأسلاف والمعاصرين، وسلك الطرائق بينهم من جديد والعودة لهم بشكل متجدد، الشعر كرسالة، يتلقى الشاعر فيها الإشارات ويبدعها في هبة وعطاء من تأملات وتصورات وخلاصات وخيالات، تتجاوز حدود المدرك وفي استشراق وبشارة لما يمكن أن يتحقق، الشعر ك «الحياة في مكان آخر»، كما عنون ميلان كونديرا روايته عن الشعر والشعراء.. الشعر كبراكسيس، praxis، والأخطر براءة وسحراً وصدقاً ونبوءة ■

# مريد البرغوثي

8 تموز / يوليُو 1944 - 14 شباط / فبراير 2021

كلما قالوا انتهى،

فاجأتهم أني بدأت...



AL-HADAF





كانت ليلةً باردة، هكذا قالوا، عندما اشتعل دم عمر في ليل صوفيا، ليشرق في جنين، كانت ليلة متعسفة، قاتلة، عندما زحفت شياطين الظلام لاغتتيال النور، وكان النون يقاوم.. يقاتل بالأظافر والأسنان.. ليشرق أبداً ولا يموت.

جاء عمر إلى الثورة من نفق الألم، من المعاناة والفقر وإرادة التضحية، كان رغيغ الخبز المسروق منه قد جعل منه ثائراً، وكأنه يعكس قصة جان فالجان، ولكن السارق هناك والمسروق هنا هما واحد، طبقة متعسفة أو محتل لص..

بعد حادثة الرغيغ المسروق نهض عمر ليأخذ بالثأر، لم يكن الثأر للرغيغ، ولكن لصاحب الرغيغ الذي أستسهل المحتل اغتصاب حقه ورزقه، من أي ممر ومن أي ظروف يأتي الثوار إن لم يأتوا من الألم والغضب؟ وعندما غضب عمر، صار فدائياً، ثم رمزا للمقاوم كما يجب أن يكون، وقوة لكل ثائر.

كان عمر أشبه ببطل أسطوري، كلما انتهت له حكاية بدأت أخرى، فاجتمعت فيه عناصر الفلسطيني النموذجي كتراجيديا يونانية قديمة، تعجز فيها القصة عن ملاحظة أفعال البطل: فدائي شاب أعلن حربه مطلع شبابه قادماً من جنين متوحداً في القدس، ثم بطل في آقبية التحقيق يحمل راية الصمود وأن الاعتراف خيانة قلا يسلم رفاقه

ولا يخون حربه، ثم أسير صامد وبطل إضراب عن الطعام لأربعين يوماً، ثم عبقرى هروب من يد آسره في عملية لم تحدث من قبل، ثم مطارد ثم شهيد مغدور ارتقى بشجاعة رغم حقد القتلة والمتآمرين، فمن مثل عمر؟ أليست تلك هي فلسطين؟

منذ أن صعد عمر إلى العلا فارساً شهماً شجاعاً، لم يفارقني طيفه، وأجزم أن هذا حال أصدقائه ورفاقه وأولئك الذين لم يعرفوه وتأثروا بقضيته، لأنها ببساطة قضية كل واحد منا، نحن المقتلعين المطاردين الذين قررنا ألا نستسلم، كما عمر الذي لا يسلم نفسه للانذال أبداً، ومنذ استشهد عمر ما يزال ضميرنا يصرخ كما دمه، مطالباً بالثأر وكشف القتلة ومعاقبتهم.

وكما كتب الشهيد الآخر والفارس الشهم، الذي رفض أيضاً أن يستسلم للانذال، البطل باسل الأعرج: «الحق الواجب علينا ليس التعامل مع القضية بعقل شرطي تحقيقي يشبه كونان أو روايات أغاثا كريستي لتكريم الشهيد بالكشف عن قاتله، بل الواجب هو أخذ ثأر الشهيد من العدو الصهيوني والوقت كفيل لكي تأخذ أيضاً ثأره من جواسيس السلطة في الوقت المناسب».

سنوات تمر ولم يؤخذ بثأر عمر النايغ، كما ثأر الباسل وغيرهما، سنوات تمضي ودم عمر المدفون في الأرض الغربية يصرخ طلباً للثأر والعدالة، التي ستأتي حتماً، ولكن ربما قدرنا وقدر هؤلاء الأبطال أن العدالة لهم مرتبطة بالعدالة لفلسطين، الوطن الذي ضحوا من أجله، ونعم أنه ثأر قد يطول، ولكنه قادماً لا محالة كما نعلم أن هذا الثأر يقربنا لفلسطين أكثر.

غاب عمر النايغ ولم يغب، يبقى حياً في تفاصيل هذا الكفاح المرير، ويبقى دمه علينا حتى نفي بالوعد لأننا لا ننسى يا عمر.. لا والله لا ننسى ولا نغفر.

